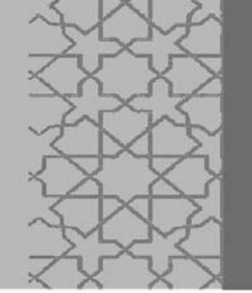


مجلة العلوم التربوية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد السادس

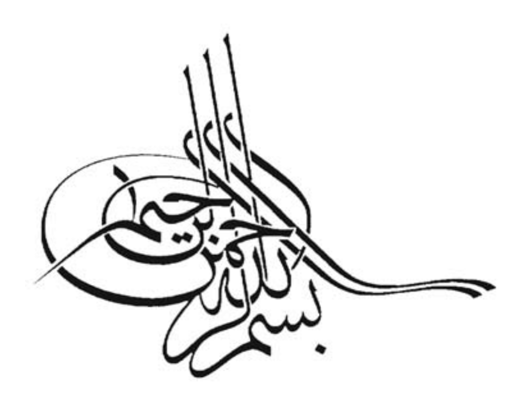
رجب ١٤٣٧هـ

تعد هذه المجلة امتدادا لمجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية



www.imamu.edu.sa
e-mail: edu_journal@imamu. edu.sa

رقم الإيداع: ٤٠٠٥ / ١٤٣٦ بتاريخ ٢٧ / ٠٤ / ١٤٣٦هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٧٠٣٠ ـ ١٦٥٨


بسم الله الرحمن الرحيم



المشرف العام

الدكتور / فوزان بن عبد الرحمن الفوزان

مدير الجامعة بالنيابة

نائب المشرف العام

الأستاذ الدكتور / فهد بن عبد العزيز العسكر

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / عبد المحسن بن محمد السميح

الأستاذ في قسم الإدارة والتخطيط التربوي – كلية العلوم الاجتماعية

مدير التحرير

الدكتور / أحمد بن محمد محمد النشوان

الأستاذ المشارك في قسم المناهج وطرق التدريس – كلية العلوم الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

- **الأستاذة الدكتورة/ الجوهرة إبراهيم محمد بوبشيت**

الأستاذة في قسم الإدارة التعليمية - كلية التربية- جامعة الدمام

- **الأستاذ الدكتور / حسن عبد المالك محمود**

الأستاذ بكلية التربية - جامعة الأزهر

- **الأستاذة الدكتورة / سهام محمد صالح كعكي**

الأستاذة في قسم الإدارة والتخطيط التربوي – كلية التربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

- **الأستاذ الدكتور / عبد العزيز محمد العبد الجبار**

أستاذ التربية الخاصة بكلية التربية –جامعة الملك سعود

- **الأستاذة الدكتورة / ناديا هايل السرور**

الأستاذة بالجامعة الأردنية

- **الدكتور / صالح بن محمد العريني**

الأستاذ المشارك في قسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

- **الدكتور / عبد العزيز بن علي الخليفة**

الأستاذ المشارك في قسم أصول التربية – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

- **د. محمد خميس حرب**

أمين تحرير المجلة ـ الأستاذ المشارك بعمادة البحث العلمي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

التعريف:

مجلة علمية فصلية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعنى بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكرة، ووضوح المنهجية، ودقة التوثيق، في مجالات أصول التربية، والإدارة التربوية، والمناهج وطرق التدريس، والتربية الخاصة، والتعلم الإلكتروني، وغيرها من التخصصات التربوية الأخرى، والمكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية.

الرؤية:

مجلة تربوية تسعى نحو إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها.

الرسالة:

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين التربويين، عبر نشر البحوث التربوية المحكمة ذات الأصالة والتميز وفق معايير مهنية عالمية متميزة، وتحقيق التواصل العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في العلوم التربوية.

الأهداف:

تتبنى مجلة العلوم التربوية هدفا عاما هو: نشر المعرفة التربوية وإثراؤها بما يسهم في تطوير العمل التربوي، وتحديدا فإن المجلة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

١. المساهمة في تنمية العلوم التربوية وتطبيقاتها، وإثراء المكتبة التربوية العربية من خلال نشر البحوث النظرية والتطبيقية في المجالات التربوية المختلفة.
٢. إتاحة الفرصة للمفكرين وللباحثين في العلوم التربوية لنشر نتاجهم العلمي والبحثي.
٣. المساهمة في تطوير التخصصات التربوية من خلال نشر الأبحاث ذات الجودة العالية التي تتسم بمعالجة الواقع المحلي والعربي.
٤. تعزيز الاتجاهات البحثية الجديدة في المجالات التربوية.
٥. تبادل الإنتاج العلمي والمعرفي على المستوى الإقليمي والعالمي.

* * *

قواعد النشر

تنشر المجلة البحوث والدراسات العلمية في المجالات التربوية وفق قواعد النشر التالية:

أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة:

١. أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والسلامة المنهجية.
٢. أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتبرة في مجاله.
٣. أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق.
٤. أن يتسم بالسلامة اللغوية.
٥. ألا يكون قد سبق نشره.
٦. ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أم لغيره.

ثانياً : يشترط عند تقديم البحث:

١. أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية (مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير.
٢. أن يكون البحث في حدود (٣٥) صفحة مقاس (A 4).
٣. أن يكون حجم المتن (١٦) Traditional Arabic ، واللغة الإنجليزية (١٢) Times New Roman ، وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد) .
٤. ألا يكون البحث منشوراً أو مقبولاً للنشر في وعاء نشر آخر .
٥. يقدم الباحث نسخة مطبوعة من البحث، ونسخة حاسوبية مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة.
٦. أن يرفق بالبحث الكلمات المفتاحية (Key Words) توضع أسفل الملخص.

ثالثاً: التوثيق:

١. يتم التوثيق والاقتباس من خلال جمعية علم النفس الأمريكية (APA).
٢. تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث.
٣. ترفق جميع الجداول والصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون مرتبة وواضحة جلية.

٤. يشار إلى المراجع في المتن بذكر اسم المؤلف الأخير، ثم سنة النشر، ثم رقم الصفحة بين قوسين، وترتب المراجع في نهاية البحث ترتيباً هجائياً حسب اسم العائلة، ثم الاسم الأول للمؤلف، ثم سنة النشر، ثم العنوان، ثم مكان النشر، ثم دار النشر.

رابعاً: عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.

خامساً: تُحكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

سادساً: تُعاد البحوث معدلة, على أسطوانة مدمجة CD أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة.

سابعاً: لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر.

ثامناً: البحوث المنشورة لا تمثل رأي الجامعة بل تمثل رأي الباحث ولا تتحمل الجامعة أي مسؤولية معنوية أو قانونية ترد في هذه البحوث.

تاسعاً: يُعطى الباحث خمس نسخ من المجلة، وعشرة مستلات من بحثه.

التواصل مع المجلة

جميع المراسلات باسم

رئيس تحرير مجلة العلوم التربوية

عمادة البحث لعلمي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض ١١٤٣٢ ص ب ٥٧٠١

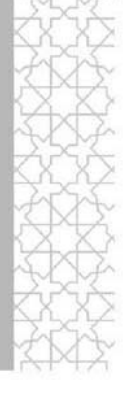
هاتف ٢٥٨٢٠٥١ / ٢٥٨٧٢٠٣ ناسوخ(فاكس) ٢٥٩٠٢٦١

http://imamudsr.com/

E.mail: edu _ journal@imamu.edu.sa



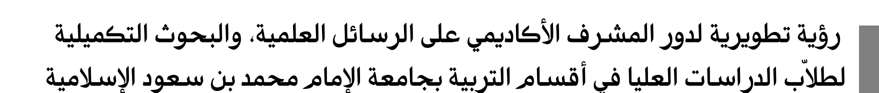
المحتويات



رؤية تطويرية لدور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاّب الدراسات العليا في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. عبد الله بن فالح السكران
قسم أصول التربية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





رؤية تطويرية لدور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاّب الدراسات العليا في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. عبد الله بن فالح السكران
قسم أصول التربية – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاّب الدراسات وطالباتها في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. والكشف عن العقبات التي قد تحد من دور المشرف الأكاديمي على تلك الرسائل، ومن ثمّ التوصل إلى رؤية لتطوير دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على جميع طلاّب الدراسات العليا وطالباتها ، وعددهم (١٩٩)، وتوصلت الدراسة إلى أن المشرف يقوم بدوره في عملية الإشراف الأكاديمي بدرجة ضعيفة في الجانب الإداري والأكاديمي ، بينما يقوم بدوره الإنساني بدرجة متوسطة، وأن هناك عقبات تحد من دور المشرف الأكاديمي منها: كثرة الأعباء المكلف بها المشرف، قلة خبرة المشرف في العمل الأكاديمي، ضعف التزام المشرف بالساعات المكتبية.

كما توصلت الدراسة إلى رؤية لتطوير دور المشرف الأكاديمي، تتضمن :(أهداف الإشراف الأكاديمي، مهام المشرف الأكاديمي ، الواجبات المناطة بالطلاب والطالبات، الآليات المساعدة لتحقيق ذلك).



١- مدخل للدراسة:

١-١- المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فتمثل الدراسات العليا بالجامعات أحد أهم المصادر التي تزود المجتمعات بالكوادر العلمية، والفنية اللازمة لعملية التنمية الشاملة، والمستدامة لتلك المجتمعات.

وتتطلب برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) قيام الطلاب بإعداد البحوث التكميلية، أو الرسائل العلمية، وذلك بهدف تدريبهم على مهارات البحث العلمي، إضافة إلى إسهامهم في إثراء المعرفة، وعلاج مشكلات مجتمعهم بأساليب علمية.

ويستلزم إعداد تلك البحوث، والرسائل العلمية، إشرافاً من جانب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، الأمر الذي يشير إلى أهمية دور المشرف الأكاديمي على البحوث التكميلية، والرسائل العلمية لطلاب الدراسات العليا بجميع جوانبه (الأكاديمية، والإدارية، والإنسانية)عساف والدردساوي،٢٠١٢: ٣١٣).

وتعد عملية الإشراف على الرسائل العلمية في الجامعات وسيلة مهمة لتدريب الطلاّب على مهارات البحث، كما أنها تسهم في تحقيق الوظيفة الأساسية للتعليم العالي المتمثلة في البحث العلمي، مما ينعكس أثره على خدمة المجتمع. وذلك من خلال إعداد باحثين مؤهلين قادرين على الإسهام في حل مشكلاته وتطويره.

وتولي كثير من الجامعات في الدول المتقدمة، اهتماماً كبيراً بعملية الإشراف على البحوث والرسائل العلمية، وذلك من خلال الاهتمام بدور المشرف الأكاديمي على تلك البحوث والرسائل، وعلاقته بالطالب، ويتمثل ذلك بوضع قواعد للممارسات الإشرافية، التي تتضمن تعريف كل من الطالب والمشرف، بحقوقه، وواجباته(الجرف،٢٣:٢٠٠٦).

وحتى يقوم المشرف الأكاديمي بدوره في هذه العملية فإن ذلك يتطلب قدرا من التدريب على العديد من المهام الإشرافية، بجوانبها المختلفة(Bagg، 1988:28)،كما يتطلب دراسة هذا الدور والعمل على تطويره.

وقد اهتمت وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ببرامج الدراسات العليا؛ حيث وضعت اللوائح، وأنشأت في كل جامعة عمادة للدراسات العليا تتولى الإشراف على تلك البرامج، وتقويمها، والمراجعة الدائمة لها(وزارة التعليم العالي،١٤١٧: ٣).

ويعد الإشراف على البحوث التكميلية، والرسائل العلمية، جانباً مهمّاً من جوانب برامج الدراسات العليا؛ حيث تتوقف جودة المخرجات البحثية من تلك البرامج –بدرجة كبيرة– على مدى كفاءة عملية الإشراف ودور المشرف الأكاديمي.

مما تقدم تبرز أهمية إخضاع دور المشرف الأكاديمي على البحوث التكميلية، والرسائل العلمية للدراسة بجوانبه المتعددة، والتعرف على واقعه، ومحاولة الكشف عن العقبات التي تعترض قيام المشرف بهذا الدور، والسعي لتطويره.

١-٢-مشكلة الدراسة:

يتفق المهتمون بالبحث العلمي، وبرامج الدراسات العليا، على أهمية دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية، إلا إن هذا الدور قد يفقد أهميته، ويؤثر سلباً على شخصية المشرف، والطالب والجامعة، والمجتمع(أبو العينين وسالم، ١٩٩١: ٢١٠)،إذا لم ينفذ هذا الدور بالشكل المأمول؛حيث سيترتب على تلك مخرجات بحثية ضعيفة، مما يضعف ثقة المجتمع بالبحوث التربوية، ومؤسسات، وخاصة الجامعات التي تعد الحاضن المهم للبحوث العلمية.

كما أن غياب الإشراف الأكاديمي الجاد والفعال على البحوث التربوية، قد يؤدي إلى ضعف المنهجية العلمية السليمة في البحث، بحيث لا يبقى بعد ذلك إلا النقل، والاقتباس.

وعلى الرغم من أهمية عملية الإشراف على البحوث والرسائل العلمية، فإن هذا الموضوع لم ينل حقه من الاهتمام الكافي، والدراسة العلمية التحليلية لجوانبه(دياب، ١:٢٠٠٧)

فقد أكدت الدراسات العديدة على: تدني مستويات البحوث والرسائل العلمية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها(زقوت، ١٩٩٨)، (علي، ١٩٩٩)، كما لحظ الباحث ذلك من خلال مناقشته لبعض البحوث العلمية،ومن خلال تذمر العديد من أعضاء هيئة التدريس أثناء الاجتماعات واللقاءات العلمية من ضعف الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاّب الدراسات العليا وطالباتها في أقسام التربية، وهذا قد يكون مؤشراً على ضعف دور الإشراف الأكاديمي على تلك الرسائل والبحوث.

وقد أكد (الخضير،٢٠٠١) على ضرورة الاهتمام بدراسة المشكلات التي تواجه الإرشاد الأكاديمي والبحث العلمي في الجامعات الخليجية، وكذلك أكد (النوح،٢٠٠٢) الحاجة لدراسة نظام الإشراف العلمي في كليات وأقسام التربية بالجامعات السعودية كما أكد(الزهراني،١٤٢٨ه) في دراسته التي هدفت إلى معرفة واقع الدراسات العليا في الجامعات السعودية، على أن طلبة الدراسات العليا في الجامعات السعودية يمضون وقتاً طويلاً لإنهاء دراساتهم العليا مقارنة بالجامعات العالمية، وأنهم يعانون من طول الإجراءات المتعلقة بإنجاز الرسائل الجامعية.وهذا يستدعي دراسة الجوانب المرتبطة بإنجاز الرسائل العلمية، ومنها الإشراف الأكاديمي على تلك الرسائل والبحوث.

مما تقدم تبرز **مشكلة الدراسة والمتمثلة: بالحاجة إلى التعرف على الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية وسبل تطويره.**

١-٣-أسئلة الدراسة:

- ما الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية في أقسام التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما يراها طلاب الدراسات العليا وطالباتها؟

- ما العقبات التي قد تحد من دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية في أقسام التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كما يراها طلاب وطالبات الدراسات العليا ؟
- ما الرؤية المقترحة لتطوير دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاب وطالبات الدراسات العليا في أقسام التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

١-٤- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على واقع الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاّب الدراسات وطالباتها في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الكشف عن العقبات التي قد تحد من دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- التوصل إلى رؤية لتطوير دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١-٥- أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية: من المؤمل أن تضيف هذه الدراسة إطاراً نظرياً لدور المشرف الأكاديمي على البحوث التكميلية، والرسائل العلمية.
- الأهمية الميدانية: قد تسهم هذه الدراسة بتطوير دور المشرف الأكاديمي من خلال تشخيصها لواقع دور المشرف الأكاديمي، وتحديد العقبات التي تقف دون

القيام بهذا الدور، وبالتالي تقديم رؤية تطويرية، قد تفيد المسؤولين، والقائمين على عملية الإشراف الأكاديمي.

١-٦- حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاّب الدراسات العليا
- الحدود المؤسسية: أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض
- الحدود الزمانية: ١٤٣٣– ١٤٣٤هـ.

١-٧- مصطلحات الدراسة:

- الإشراف الأكاديمي: يمكن تعريفه بأنه: "عمل علمي و أخلاقي يؤكد سمعة ودرجة علمية متقدمة، ويحافظ على قدسية العلم، ورقي الاختصاص، ويعتبر ركناً تربويًا أساسيا في وظيفة الأستاذ الأكاديمية وفى دوره العلمي" (حجاب،١٩٩٧م: ١٥). كما عرّفه(Bosler & Levin، 1999:23) أنه" العملية النظامية التي تعتمد على العلاقات الوطيدة بين المشرف والطالب، والتي تهدف ‘إلى مساعدة الطالب في تحقيق أهدافه الشخصية، والمهنية والتعليمية، من خلال استخدام المصادر المؤسسية والمجتمعية"

ويقصد به في هذه الدراسة: بأنه عملية تفاعل بين عضو هيئة التدريس، وطلاب الدراسات العليا بالجامعة الذين هم في مرحلة البحث، وهي عملية منظمة لها قواعد وأسس ولوائح تحدد ماهية هذا التفاعل وتضبط علاقة أعضاء هيئة التدريس بطلاب الدراسات العليا، كما أنها عملية متعددة الجوانب؛ حيث تشمل الجوانب الأكاديمية، والإدارية، والإنسانية، وهي جزء من مهام، وواجبات عضو هيئة التدريس في الجامعة.

– دور المشرف: عرّفه(عساف والدرساوي،٢٠١٢: ٣١٦) بأنه: مجموعة من المهام والسلوكيات التي يجب أن يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، تجاه طلاب الدراسات العليا، وهي جزء من العمل الأكاديمي.

ويقصد به في هذه الدراسة: مجموعة من المهام والواجبات التي يجب أن يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بأقسام التربية في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، تجاه طلاب الدراسات العليا وطالباتها الذين هم في مرحلة البحث، وذلك بهدف مساعدتهم على إنجاز بحوث الماجستير، و رسائل الدكتوراه، وهي جزء من العمل الأكاديمي.

٢- الدراسات السابقة والإطار النظري:

٢-١-الدراسات السابقة

قام الباحث بحصر العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية لطلاّب الدراسات العليا، وقد رتب الباحث تلك الدراسات على أساس التسلسل التاريخي بشكل تصاعدي (الأقدم فالأحدث)

فقد أجرى (أبو العينين وسالم، ١٩٩١) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع الإشراف على الرسائل العلمية، ودور المشرف في فاعلية البحث العلمي، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة بنها بجمهورية مصر العربية، واستخدم الباحثان فيها المنهج الوصفي التحليلي، وأعد استبانة طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها، وقد كشفت الدراسة أن واقع الإشراف على الرسائل العلمية، لم يصل إلى المستوى المنشود، وذلك بسبب عدم متابعة الباحثين بصورة منتظمة في تنفيذ خطوات الدراسة، وتحديد الواجبات اللازمة لها، وكذلك بسبب قلة التشجيع المستمر للطلبة، وعدم منحهم الثقة بقدرتهم على البحث والإبداع، وخرجت بتوصيات عديدة، من أهمها ضرورة رفع كفايات المشرفين، وقدراتهم على إدارة البحوث ومتابعتها.

كما أكدت (أميمة مصطفى، ١٩٩٤) على أهمية دور المشرف الأكاديمي على رسائل الماجستير والدكتوراه، وأن هذا الدور يعد من المدخلات الرئيسة لنظام الإشراف الأكاديمي، وذلك في دراستها التي استهدفت واقع الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه ببعض كليات جامعة طنطا،واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل النظم، وتكونت العينة من ١٩٩معيداً ومدرساً مساعداً من المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه و١٤١عضو هيئة تدريس، واستخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات

وفي دراسة (العاجز وآخرين، ١٩٩٨) والتي هدفت إلى معرفة المشكلات التي يعاني منها طلبة الدراسات العليا بكليات التربية بمحافظة غزة، وقد استخدم الباحثون استبانة لقياس المشكلات مكونة من (٣٠) عبارة، طبقت على عينة مكونة من (٩٧) طالباً وطالبةً من طلبة الدبلوم الخاص في كليات التربية الثلاث في جامعات غزة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أحد أهم المشكلات التي يعاني منها الطلبة، وخاصة في مجال الرسائل والبحوث: قلة الكفايات التي يتمتع بها المشرفون على رسائل الطلبة وأبحاثهم.

وسعت دراسة (الحماد، ٢٠٠٠) للتعرف على معوقات فاعلية الإشراف على بحوث الطلبة بكلية التربية بجامعة الملك سعود، وتحديد أهم تلك المعوقات الإشرافية، كما يراها المشرفون بمدينة الرياض وكذلك تقديم بعض المقترحات، التي يمكن أن تسهم في زيادة فاعلية أداء المشرفين وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً على استبانة احتوت(٩٥) عبارة تصف المعوقات الإشرافية، طُبقت على عينة مكونة من (٢٣٠) مشرفاً؛ حيث توصل الباحث إلى وجود كثير من المعوقات، بسبب قلة كفاية الكثير منهم، وكذلك بسبب قلة اطلاع المشرفين على البحوث والدراسات، في الوقت الذي يكون نصاب المشرف من النشاط الإشرافي يفوق طاقته.

وحاولت دراسة سميث Smith (٢٠٠٠) التعرف علي العوامل التي تؤدي إلي نجاح العملية الإشرافية، وكذا التعرف علي معايير نجاح تلك العملية. وأشارت الدراسة إلى أن عملية الإشراف، يمكن تشبيهها بمرآة لاكان، وهي نظرية عرض لها المحلل النفسي جاكوس لاكان Jaques Lacan (١٩٩٢) مؤداها أن الطفل يكتشف ذاته من خلال رؤية نفسه في المرآة، فكذلك الطالب يري في مشرفه صورة لما سيكون هو نفسه عليه بعد الانتهاء من دراسته، ومن ثم يتمثل ما كان يقوم به مشرفة عندما يقوم هو بعملية الإشراف. كما أشارت الدراسة إلى أن عملية الإشراف يمكن تشبيهها أيضا بالعائلة، فكما أن الطفل يقوم بتقليد تصرفات والده، كذلك يقوم الطالب بمحاكاة مشرفه، وأشارت الدراسة –أيضا– إلي أنه عند وجود مشكلات في الإشراف يكون ذلك كالعائلة التي بها اختلال وظيفي

وفي دراسة هاكسيفر ومانيسالي Haksever & Manisali (٢٠٠٠) والتي استهدفت التعرف علي متطلبات الإشراف على طلاب الدراسات العليا من وجهة نظر الطلاب أنفسهم. وقسمت الدراسة الإشراف إلى ثلاثة عناصر هي: المساعدة في النواحي الشخصية، والمساعدة المرتبطة بالبحث بطريقة غير مباشرة، والمساعدة المرتبطة بالبحث بطريقة مباشرة، واعتمدت الدراسة في تحديد متطلبات الإشراف علي مقارنة الإشراف المتوقع بالإشراف الفعلي، واستخدمت الدراسة استبانة مكونة من ثمانية وعشرين سؤالاً موزعة علي ثلاثة محاور: تناول الأول معلومات عن الباحث، وتناول الثاني معلومات عن المشرف، بينما تناول الثالث معلومات مرتبطة بالبحث، وتوصلت الدراسة إلي جملة من النتائج منها: وجود [تباين] عجز بين الإشراف الفعلي والإشراف المتوقع في عناصر الإشراف الثلاثة .

وفي دراسة لاتونا وبراون Latona & Browne (٢٠٠١)التي استهدفت التعرف علي العوامل المؤثرة في إتمام طلاب الدراسات العليا لدراساتهم، والحصول علي الدرجات العلمية بجامعة التكنولوجيا في سيدني، وذلك بهدف تطوير برنامج الدراسات العليا،

وتقديم المساندة لكل من الطلاب والمشرفين علي حد السواء، وقامت الدراسة بالتعرف علي تلك العوامل من خلال مراجعة الأدبيات المرتبطة بموضوعها. وتوصلت الدراسة إلي أن أهم العوامل المتعلقة بالإشراف ما يلي: جودة الإشراف، حيث أشارت الدراسة إلى أن جودة الخبرات الإشرافية ومؤهلات المشرف من العوامل الأساسية المؤثرة في الانتهاء من الدراسة في الوقت المناسب، التغذية الراجعة من المشرف، حيث أشارت الدراسة إلى أن التغذية الراجعة تعد المعيار الأساسي لكل من المشرف والطالب للتعرف علي نجاح الإشراف، إضافة إلى أن تأخر المشرف في إعطاء الطالب التغذية الراجعة يؤدي إلي طول الوقت اللازم للانتهاء من الدراسة، اللقاءات الإشرافية المتكررة، حيث إن ارتفاع معدل تكرار اللقاءات الإشرافية يرتبط بقوة بنجاح عملية الانتهاء في الوقت المناسب، تصحيح المفاهيم والتوقعات المتعلقة بالإشراف مثل: تصحيح توقعات الطالب عن الوقت اللازم للانتهاء من الدراسة، وكذا وضع التفاعل بين الطالب والمشرف في الإطار المناسب، العلاقة بين المشرف والطالب، حيث إن العلاقة القائمة علي التفاهم ترتبط بالانتهاء السريع عكس العلاقة القائمة علي القسر والجبر، البدء المبكر في الدراسة وعدم تغيير المشرف، أو موضوع البحث، حيث وجد ذلك من العوامل الهامة المؤدية إلي الانتهاء السريع من الدراسة.

واستهدفت دراسة بيرسون وبرو Pearson and Brew (٢٠٠٢)فهم ما يقوم المشرف به، ويعتمد فهم ما يقوم به المشرف علي طبيعة تدريبه البحثي، كما استهدفت الدراسة العرض للعمليات الشاملة اللازمة لتفعيل عملية الإشراف، كما تقدم الدراسة ملخصاً لما يمكن أن يشكل برامج تنمية مهنية مرنة للمشرفين على طلاب الدراسات العليا، وأشارت الدراسة إلى أن الإشراف التقليدي ما هو إلا عبارة عن مجموعة من العمليات المبهمة وغير المجربة، وأن البعد التربوي في العلاقة الإشرافية، يمكن أن يطلق عليه "الحاضر الغائب"، وأشارت الدراسة إلى ضرورة الدور التدريسي في العملية الإشرافية، كما أنه دور معقد يتضمن في داخله دور المرشد والمعلم، كما

أشارت الدراسة –أيضا –إلى أن الهدف الأساسي من عملية الإشراف هو تكوين باحث محترف مستقل في مجال بحثه.

و أشارت الدراسة إلى ضرورة أن يعمل المشرفون علي زيادة حصيلتهم من المهارات اللازمة؛ لكي يكونوا معلمين وقادة، كما أشارت إلى ضرورة زيادة قدرة المشرفين علي تبني نماذج متعددة للإشراف؛ حيث إن الاقتصار علي نموذج واحد، أو مجموعة من السلوكيات لم يعد مقبولاً. وأكدت الدراسة علي ضرورة التعلم من خلال الوعي الذاتي للمشرف؛ حيث إن قدرة الفرد علي تنظيم وإدارة الآخرين، تتطلب قدرة الفرد علي تنظيم نفسه أولاً، الأمر الذي يشير إلى أن العملية الإشرافية ليست عملية تفاعل وتواصل مع الآخرين فقط، بل تحتاج إلي أكثر من ذلك. وأشارت الدراسة –أيضا –إلى ضرورة التنمية المهنية للمشرفين علي مستويين: الأول تنمية النواحي البحثية، الآخر: تنمية الممارسات الإشرافية والقيادية.

وفي دراسة دريسدال Drysdale (٢٠٠٢)والتي استهدفت التعرف على أهم خصائص الإشراف الفعال على طلاب الدراسات العليا، وكذا التعرف علي الرضا عن هذه الخصائص بين الطلاب ومشرفيهم، وتم تحديد أهم هذه الخصائص باستخدام المقابلة المقننة، والاستبانة، وطبقت هذه الأدوات علي عينة قوامها (١٢١) من طلاب الدكتوراه، و(٣٤) من مشرفيهم. وأسفرت الدراسة عن جملة من النتائج منها: تعتمد العلاقة الإشرافية الناجحة علي العديد من المقومات منها: ثقة المشرف في قدرات الطالب وتنميط الدور واتجاهات الطالب، وخبراته.

وسعت دراسة هيث Heath (٢٠٠٢) إلى التعرف علي وجهات نظر طلاب الدراسات العليا عن عملية الإشراف عليهم بهدف استخدامها في تحسين جودة الإشراف. واستخدمت الدراسة استبانة طبقت علي عينة قوامها (٣٥٥) فرداً من طلبة الدكتوراه بجامعة كوينزلاند، ويعمل ثلث العينة إشراف فردى والبقية تحت إشراف جماعي. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: عبر معظم أفراد العينة (٨٥%) عن رضاهم

عن خبرات مشرفيهم، أما الذين عبروا عن عدم رضاهم عن خبرات مشرفيهم فلم يمكن التعرف علي مدى تأثير ذلك علي سيرهم في الدراسة. أشار (٦٧%) من أفراد العينة إلي انتظام لقاءاتهم مع مشرفيهم مرة كل أسبوعين في مراحل البحث الأولي، قلت هذه اللقاءات في منتصف عملية البحث، ثم ازدادت ثانية في المراحل النهائية من البحث. يعتمد تكرار اللقاءات البحثية مع المشرف علي العديد من العوامل منها النوع، ونظام الدراسة، ونوع الدراسة: منتظمة أم لبعض الوقت، وجنسية الطالب: أسترالي أم وافد.

وفي دراسة النوح (٢٠٠٢) والتي هدفت إلى تقويم نظام الإشراف العلمي في كليات التربية وأقسامها في الجامعات السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى حاجة نظام الإشراف العلمي لمراجعة مقوماته ودراسته

وفي دراسة مصطفى (٢٠٠٤) التي هدفت إلى تقويم دور المشرف على الرسائل العلمية بكليات التربية بمصر، وتوصلت الدراسة إلى أن المشرفين يقومون بأدوارهم بدرجة متوسطة كما يراها طلاب الدراسات العليا.

وهدفت دراسة فرناندو Fernando (٢٠٠٤)إلى التعرف على العلاقة بين الأسلوب الإشرافى الذى يستخدمه المشرف وبين رضا الطلاب عن عملية الإشراف، واستخدمت الدراسة قائمة الأساليب الإشرافية، واستبانة الرضا الإشرافى، وقائمة تقدير الذات، وطبقت هذه الأدوات على عينة قوامها (٨٢) من طلاب مرحلة الماجستير فى الإرشاد النفسى .وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الأسلوب الإشرافى وبين رضا الطلاب عن عملية الإشراف .كانت الأساليب الإشرافية الثلاثة التالية: الأسلوب الجذاب، أسلوب العلاقات التبادلية الحساسة، والأسلوب الموجه نحو المهمة، مؤشرات ذات دلالة إحصائية على رضا الطلاب. كان أسلوب العلاقات التبادلية الحساسة أكثر ارتباطاً برضا الطلاب عن الإشراف

كذلك هدفت دراسة (أبو دف، ٢٠٠٤) للتعرف على دور الأستاذ الجامعي في مجال الإشراف على الرسائل العلمية لطلبة الدراسات العليا، وكذلك المقومات الواجب توافرها في الأستاذ المشرف. وقد طبق هذه الدراسة على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) في الجامعة الإسلامية، حيث أعد مقياساً لتقويم أداء الأستاذ الجامعي، في مجال الإشراف على الرسائل العلمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، حيث تضمن المقياس ثلاثة مجالات لقياس الأداء شملت (المجال العلمي والفني، والمجال الأخلاقي، والمجال الإنساني) وشملت (٦٠) فقرة، وقد توصل الباحث إلى أن ممارسة عملية الإشراف على الرسائل، من الأمور التي تحتاج إلى جهد ووقت كافٍ ومتابعة فنية وإدارية، وأن الإشراف الفعال يتطلب أساتذة يتمتعون بكفايات وقدرات عالية، إضافة إلى تقليص الأعباء التدريسية الموكلة لهم.

وفي دراسة لـ(الصارمي، و زايد،،٢٠٠٦م) التي هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى رضا طلاب كلية التربية عن خدمات الإشراف الأكاديمي المقدمة لهم، أظهرت النتائج أن الطلبة يُريدون مشرفين أكاديميين يمتلكون المعرفة بخطط الدراسة وأنظمة الجامعة، كما أظهرت النتائج أن الطلبة مع تقدم الدراسة يصبحون أقل رضا عن خدمات الإشراف .

كما أظهرت نتائج دراسة (سعاد سليمان،٢٠٠٨م) أن مستوى رضا الطلاب العام عن خدمات الإشراف الأكاديمي، يقع في المدى المتدني، كما أن مستوى الرضا عن خدمات الإرشاد الأكاديمي جاء لصالح الذكور، ولم تُظهر النتائج أثراً يعزى للسنة الدراسية في متوسط الرضا عن خدمات الإرشاد الأكاديمي.

وحاولت دراسة(أسعد،٢٠١٠)والتي هدفت إلى تحليل طبيعة عملية الإشراف البحثي بأبعادها كافة، واستقصاء دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، في كلية التربية بجامعة تعز، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الأدوار المتوقع أن يقوم بها

المشرف ومنها: توعية الباحث بالحصول على الموارد البحثية، الإمداد العاطفي والتشجيع تحديد لقاءات بحثية منتظمة مع الطلاب.

وفي دراسة (سولاف علي،٢٠١١م) التي تناولت المعوقات التي تواجه مشاريع بحوث التخرج في كلية التربية الأساسية، وقد استخدمت الاستبانة أداةً للدراسة، وقد أكدت الدراسة على وجود معوقات إدارية، ومعوقات مرتبطة بالمشرف، وأخرى شخصية مرتبطة بالطالب، من هذه المعوقات: ضعف مستوى مهارات البحث العلمي، زيادة العبء الإشرافي على عضو هيئة التدريس، اتكالية بعض الطلاب على المشرف في إجراءات البحث.

وسعت دراسة (عساف والدردساوي،٢٠١٢) الكشف عن درجة قيام المشرفين الأكاديميين بالجامعات الفلسطينية لأدوارهم الإشرافية، من وجهة نظر طلبتهم، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ أعضاء هيئة التدريس يقومون بأدوارهم الإشرافية بدرجة تتراوح ما بين ٧٣% و ٦٨%.

- التعقيب على الدراسات السابقة:

اتضح من خلال عرض الدراسات السابقة تباينها في أهدافها، فبالرغم من اشتراك جميع تلك الدراسات في تناول موضوع الإشراف الأكاديمي، إلا إنها تباينت في الجوانب التي تناولتها في موضوع الإشراف الأكاديمي، فهناك دراسات ركزت على جانب تقويم نظام الإشراف بشكل عام مثل: دراسة النوح (٢٠٠٢) ودراسة مصطفى (٢٠٠٤) و دراسة(أسعد،٢٠١٠)،كما أن هناك دراسات ركزت على مشكلات ومعوقات الإشراف الأكاديمي مثل: دراسة (العاجز وآخرين، ١٩٩٨) ودراسة (الحماد، ٢٠٠٠)ودراسة (سولاف علي،٢٠١١م)، كما تناول عدد من الدراسات مواصفات الإشراف الأكاديمي الجيد مثل: دراسة هاكسيفر ومانيسالي Haksever & Manisali (٢٠٠٠) ودراسة دريسدال Drysdale (٢٠٠٢)،وهناك دراسات ركزت على العوامل المؤثرة بالإشراف الأكاديمي مثل: دراسة سميث Smith (٢٠٠٠) ودراسةلاتونا وبراون Latona & Browne

(٢٠٠١)، أمّا الدراسات التي اشتركت مع الدراسة الحالية في التركيز على واقع دور المشرف الأكاديمي فهي: دراسة(أبو العينين وسالم، ١٩٩١) ، ودراسة (أبو دف، ٢٠٠٤)، ودراسة (عساف والدردساوي،٢٠١٢)، ويرى الباحث أنه بالرغم من اشتراك تلك الدراسات مع الدراسة الحالية في محور واقع دور المشرف الأكاديمي إلا أن هناك فرقاً جوهرياً بين الدراسة الحالية وهذه الدراسات يتمثل في جانبين مهمين هما:

- اختلاف الحدود المكانية والحدود المؤسسية، فحدود دراسة أبو العينين وسالم، ١٩٩١) كلية التربية بجامعة بنها بجمهورية مصر العربية، أمّا حدود دراسة (أبو دف، ٢٠٠٤) الجامعة الإسلامية بغزة، كما أن حدود دراسة (عساف والدردساوي،٢٠١٢) تتمثل في بالجامعات الفلسطينية، بينما حدود الدراسة الحالية تتمثل بأقسام التربية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض.
- كما أن الدراسة الحالية تختلف عن تلك الدراسات كونها سعت إلى تقديم رؤية تطويرية لدور المشرف الأكاديمي.

٢-٢-الإطار النظري:

٢-٢-١- لمحة موجزة عن أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

- نبذة تاريخية عن نشأة أقسام التربية:

تتكون أقسام التربية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من أربعة أقسام هي: قسم الإدارة والتخطيط التربوي، قسم المناهج وطرق التدريس، قسم أصول التربية ويضم مسارين هما: مسار أصول التربية، ومسار التربية الإسلامية. وجميع هذه الأقسام تقدم برامجاً للدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراه،أما القسم الرابع من أقسام التربية فهو قسم التربية الخاصة، وهو قسم مستحدث، وبدأ ببرنامج البكالوريوس.وتعود النشأة الأولى لأقسام التربية إلى (دليل

الدراسات العليا،١٤٢٩هـ:١٤٧): فترة ما قبل عام ١٣٩٧/١٣٩٦هـ؛ حيث أنشأ قسم للمواد المسلكية في كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، وأسند إلى القسم تدريس مواد علم الاجتماع وعلم النفس والتربية، وفي العام ١٣٩٧/١٣٩٦هـ استقلت كلية العلوم الاجتماعية وتغير مسمى قسم المواد المسلكية إلى مسمى قسم الاجتماع وعلم النفس، وظل يقوم بتدريس المقررات التربوية في الجامعة حتى عام ١٣٩٩/١٣٩٨هـ؛ حيث أصبح للاجتماع قسم خاص، وللتربية وعلم النفس قسم آخر.

وفي عام (١٤٠١هـ) أصبح للتربية قسم خاص بها، بناءً على موافقة مجلس الجامعة على اقتراح مجلس كلية العلوم الاجتماعية باستقلال قسم التربية عن قسم علم النفس.

ومن ذلك التاريخ(١٤٠١هـ) يقوم القسم بتأهيل وإعداد طلاب الجامعة وطالباتها تربوياً، كما يقوم بتأهيل طلاب الدراسات العليا وطالباتها في مراحل الدبلوم العام، والماجستير، والدكتوراه(دليل الدراسات العليا،١٤٢٩)،ويضم القسم أربع شعب هي: المناهج وطرق التدريس، أصول التربية، التربية الإسلامية، الإدارة والتخطيط التربوي.

وفي عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ تم تحويل هذه الشعب إلى أقسام؛ حيث أصبح كل شعبة قسما، وتم ضم شعبة التربية الإسلامية إلى قسم أصول التربية، وتم استحداث قسماً رابعاً للتربية الخاصة (وزارة التعليم العالي،١٤٣٢هـ).ولا تزال تضطلع هذه الأقسام بدورها في تأهيل الطلاب تربوياً، والمساهمة في البحث التربوي من خلال ما تقدمه من برامج للدراسات العليا.

٢-٢-٢- خطة برامج الدراسات العليا في أقسام التربية

أولاً: أهداف البرامج

في ضوء الأهداف العامة للدراسات العليا الواردة في المادة الأولى من اللائحة الموحدة للدراسات العليا بالجامعات السعودية، تأتي أهداف برامج الدراسات العليا على النحو الآتي (دليل الدراسات العليا،١٤٢٩):

- إعداد البحوث، والدراسات التربوية وتقويمها من وجهة نظر إسلامية .
- الإسهام في تأصيل مجالات المعرفة التربوية؛ وصولاً إلى استخلاص مناهج، ونظم تربوية على أسس إسلامية
- تزويد الدارسين بالخلفية العلمية في مجال الدراسات التربوية؛ ليكونوا على معرفة تامة بالتربية والمستجدات الحديثة على الصعيدين المحلي والعالمي .
- تمكين الدارسين المتميزين من مواصلة الدراسات العليا التربوية في التخصصات التربوية؛ ليسهموا في مجالات التقدم العلمي في التربية. وإيجاد الحلول لمشكلات التربية، والإسهام في تنمية المجتمع وتقدمه .
- الإسهام في تأصيل المعرفة التربوية في مجالاتها وفروعها المتعددة على أسس إسلامية؛ وصولاً إلى استخلاص مناهج، ونظم تربوية مناسبة.

إن المتأمل لأهداف الدراسات العليا، يجدها تتطلب التركيز على مهارة البحث العلمي، فإعداد البحوث والدراسات التربوية،وتأصيل مجالات المعرفة، وعلاج المشكلات التربوية، وتنمية المجتمع، كل ذلك يتطلب الاهتمام بتدريب طلاب الدراسات العليا وطالباتها على إعداد البحوث التربوية، وإكسابهم مهارة البحث العلمي. ويعد الدور الذي يقوم به المشرف الأكاديمي على الرسائل والبحوث العلمية من الأساليب المهمة لتحقيق ذلك،وهذا يتطلب التعرف على واقع هذا الدور، وتذليل العقبات التي تحد من فاعليته، وبحث السبل المناسبة التي تسهم في تطويره.

ثانياً: نظام الدراسة في مرحلة الماجستير

- تمنح أقسام التربية درجة الماجستير "العالمية " في التربية في التخصصات الآتية:

المناهج وطرق التدريس، التربية الإسلامية، أصول التربية، الإدارة والتخطيط التربوي.

- يطبق نظام الدراسة بأسلوب المقررات والمشروع البحثي، ويبلغ عدد الوحدات الدراسية (٤٢) وحدة موزعة على النحو الآتي:

(أ) متطلبات الإعداد العام، ويدرسها كل الدارسين في جميع الأقسام، وهي تمثل المقررات الإجبارية، وعددها (١٨) وحدة وتمثل حوالي ٤٣% من برنامج الماجستير. والجدول رقم (١)يوضح متطلبات الإعداد العام لطلاب وطالبات أقسام التربية في مرحلة الماجستير

جدول رقم (١)يوضح متطلبات الإعداد العام لطلاب وطالبات أقسام التربية في مرحلة الماجستير

م	رقم المقرر	الرمز	اسم المقرر	الوحدات	م	رقم المقرر	الرمز	اسم المقرر	الوحدات
الفصل الدراسي الأول					الفصل الدراسي الثاني				
١	٦٠١	ترب	التعليم في المملكة العربية السعودية	٣	١	٦٠٥	ترب	مناهج البحث التربوي	٣
٢	٦٠٢	ترب	التوجيه الإسلامي للتربية	٣	٢	٦٠٦	ترب	الإحصاء التربوي	٣
٣	٦٠٣	ترب	التقويم التربوي	٢	٣	٦٠٧	ترب	استخدام الحاسب الآلي في التعليم وتطبيقاته	٣
	٦٠٤	سلم	ثقافة إسلامية	١					
المجموع				٩	المجموع				٩

يتضح من الجدول السابق أن طلاب الدراسات العليا بمرحلة الماجستير بأقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يدرسون ٦ وحدات دراسية مرتبطة

بإكسابهم مهارة البحث، وهي مقرر مناهج البحث التربوي، والإحصاء التربوي، ووزن هذه المقررات من مجموع الإعداد العام يساوي ٣٣% تقريباً، وهذا يدل على أن مدخلات برنامج الدراسات العليا تركز – بشكل كبير –على إكساب الدارسين مهارة البحث التربوي،كما أن تدريس عموم المقرّرات يتخلله تكليفات بحثية، ويرى الباحث أن هذه المقررات، قد لا تحقق الهدف منها إن لم يتبعها تدريب عملي على إعداد البحوث، وهذا قد يتطلب الاهتمام –بشكل كبير– بدور المشرف الأكاديمي على الرسائل والبحوث العلمية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها

(ب) متطلبات التخصص وعددها (١٨) وحدة، وتمثل حوالي ٤٣ % وتختلف من قسم إلى آخر.

جدول رقم (٢) يوضح متطلبات التخصص لكل قسم

القسم	الفصل الثالث		الفصل الرابع	
	اسم المقرر	الوحدات	اسم المقرر	الوحدات
المناهج وطرق التدريس	تخطيط المناهج	٣	الاتجاهات الحديثة في المناهج	٢
	تنظيمات المنهج	٢	الاتجاهات الحديثة في طرق التدريس	٢
	تقنيات التعليم	٢	تقويم المنهج	٢
	مناهج التعليم في المملكة العربية السعودية	٢	حلقة البحث	٣
قسم الإدارة والتخطيط التربوي	إدارة التعليم العام	٢	إدارة التعليم العالي	٢
	التخطيط التربوي	٢	القيادة التربوية	٢
	اقتصاديات التعليم	٢	الإشراف التربوي	٢
	قراءات في التخصص	٢	الإدارة التربوية المقارنة	٢
			حلقة البحث	٢
قسم أصول	أساسيات التربية الإسلامية	٢	نظرية التربية الإسلامية	٢

القسم	الفصل الثالث		الفصل الرابع	
التربية" مسار التربية الإسلامية"	مشكلات التربية في العالم الإسلامي	٢	التربية الأخلاقية في الإسلام	٢
	النظرية الإسلامية للمعرفة وتطبيقاتها التربوية	٣	قراءات في التربية الإسلامية	٣
	تاريخ الفكر التربوي الإسلامي	٢	حلقة البحث	٢
قسم أصول التربية" مسار أصول التربية"	النظريات في أصول التربية	٣	تاريخ الفكر التربوي	٢
	اقتصاديات التعليم	٢	قراءات في أصول التربية	٢
	التربية المقارنة	٢	التربية ومشكلات المجتمع	٢
	اجتماعيات التربية	٢	حلقة البحث	٣

يتضح من الجدول رقم (٢) أن خطة الدراسة لبرامج الدراسات العليا في أقسام التربية تتضمن مقرر يعتمد -بشكل كبير-على تدريب الدارسين على تطبيق مناهج البحث، وهو مقرر حلقة البحث،حيث يزن المقرر ساعتين في قسم الإدارة والتخطيط التربوي، وكذلك في قسم الأصول مسار التربية الإسلامية. أما وزن المقرر في قسم المناهج وطرق التدريس، وقسم أصول التربية مسار أصول التربية يزن ثلاث ساعات،وهذا المقرر يمكن استثماره -بشكل كبير- في تفعيل دور المشرف الأكاديمي.خاصة أن هذا المقرر يدرس في المستوى الرابع، وهو آخر فصل بالدراسة المنهجية، وغالباً حينما يصل الدارس إلى هذا المستوى يكون قد تم تحديد المشرف الأكاديمي الذي سيشرف عليه خلال مرحلة البحث.

(ج) مشروع البحث في التخصص وعدد وحداته (٦) وحدات وتمثل حوالي ١٤%.

وهو عبارة عن بحث تكميلي يقوم به طالب الدراسات العليا،تحت إشراف أحد أعضاء هيئة التدريس بعد تكليفه من القسم المختص،ويشترط في هذا البحث الجدة والأصالة(اللّائحة الموحدة للدراسات العليا،١٤١٧)

ثالثاً: نظام الدراسة في مرحلة الدكتوراه:

تمنح أقسام التربية درجة الدكتوراه في فلسفة التربية بالتخصصات الآتية: أصول التربية، التربية الإسلامية، المناهج وطرق التدريس، الإدارة والتخطيط التربوي، ويكون نظام الدراسة بأسلوب المقررات والرسالة، ويبلغ عدد الوحدات الدراسية أربعاً وخمسين (٥٤) وحدة موزعة على النحو الآتي:

أ- متطلبات الإعداد العام: وهي للدارسين في جميع التخصصات، وتشمل خمسة مقررات بما مجموعه (١٠) وحدات دراسية، وتمثل حوالى ١٨,٥% من عدد وحدات البرنامج. ب- متطلبات التخصص: وعددها (٢٤) وحدة في كل قسم، وتمثل حوالى ٤٤,٥ % من وحدات البرنامج، وتختلف من قسم إلى آخر.

والجدول رقم (٣) يوضح متطلبات الإعداد العام، وكذلك متطلبات التخصص لطلاب أقسام التربية وطالباتها في مرحلة الدكتوراه بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية

جدول رقم (٣) يوضح متطلبات الإعداد العام و متطلبات التخصص لكل قسم.

القسم	الفصل الأول (إعداد عام لجميع الأقسام)					
جميع الأقسام	اسم المقرر	الوزن	اسم المقرر	الوزن	اسم المقرر	الوزن
	الأصول العقدية للتربية	٢	تطوير المناهج وتطبيقاته	٢	الإحصاء (متقدم)	٢
	مناهج البحث التربوي (متقدم)	٢	نظم التعليم (دراسة مقارنة)	٢		
	الفصل الثاني		**الفصل** الثالث		الفصل الرابع	
المناهج وطرق التدريس	اسم المقرر	الوزن	اسم المقرر	الوزن	اسم المقرر	الوزن
	نظريات المنهج	٣	المنهج وتنمية التفكير	٣	المنهج والقضايا المعاصرة	٢
	تصميم التدريس	٣	حلقة بحث في التخصص	٣	التعليم الالكتروني	٣

القسم	الفصل الأول (إعداد عام لجميع الأقسام)					
	الاتجاهات الحديثة في إعداد المعلم	٢	قراءات في التخصص	٢	الاتجاهات الحديثة في طرق التدريس الخاصة	٣
قسم الإدارة والتخطيط التربوي	سياسات ونظم التعليم العالي	٣	الإدارة التربوية في الإسلام	٣	تصميم وإدارة البرامج التدريبية	٣
	النظريات الإدارية التربوية	٣	حلقة بحث في التخصص	٣	الإدارة التطبيقية	٣
	إدارة المؤسسات التربوية في المملكة العربية السعودية	٣	التخطيط الاستراتيجي في ميدان التربية	٣		
قسم أصول التربية "مسار التربية الإسلامية"	النظريات التربوية في ضوء الإسلام	٣	التربية المقارنة	٢	تاريخ التربية الإسلامية	٣
	الفكر التربوي الإسلامي المعاصر	٣	التربية الإسلامية والتحديات المعاصرة	٢	المبادئ التربوية في القرآن والسنة	٣
	قراءات خاصة في التربية الإسلامية	٣	فلسفة المنهج التربوي من منظور إسلامي	٢		
			مناهج البحث في التربية الإسلامية وتطبيقاتها	٣		
قسم أصول التربية "مسار أصول التربية"	المنهج الكيفي	٣	تطبيقات في مناهج البحث	٣	التعليم العالي: النظرية والتطبيق	٢
	التعليم العام: النظرية والتطبيق	٢	قضايا تربوية معاصرة	٣	التربية والمجتمع	٢
	اتجاهات معاصرة في التربية	٣	قراءات في الفكر التربوي العالمي المعاصر	٢	التربية ودراسة المستقبل	٢
	اقتصاديات التعليم في المملكة	٢				

يتضح من الجدول السابق أن الإعداد العام لطلاّب الدكتوراه يتضمن مقرر لمناهج البحث التربوي وعدد وحداته ساعتين تمثل ٢٠٪ من وزن مقرّرات الإعداد العام لطلاّب الدكتوراه وطالباتها. كما يتضح من الجدول أن متطلبات التخصص في جميع أقسام التربية، تشتمل على مقرر يزن ٣ وحدات يعنى بالبحث التربوي ويمثل ١٢٪ من متطلبات التخصص،وهذا مؤشر على اهتمام أقسام التربية على الأقل من الناحية النظرية بتدريب الطلاب وإكسابهم مهارة البحث التربوي،وهذا بدوره يفرض على المهتمين بالدراسات العليا العناية بدور المشرف الأكاديمي على الرسائل والبحوث العلمية؛ حيث إن هذا الدور يعد عنصراً مهمّاً في تحقيق أحد أهم أهداف برامج الدراسات العليا في التربية،والمتمثل بإيجاد جيل من الباحثين المتميزين في مجال التربية ليسهموا في حل المشكلات التربوية، والرقي بالمجتمع.

ج- مشروع الرسالة: وعدد وحداتها (٢٠) وحدة، وتمثل حوالى ٣٧٪ من وحدات البرنامج.

تتوثق علاقة الطالب بالمشرف الأكاديمي عند بلوغه هذه المرحلة؛حيث إن الطالب في هذه المرحلة يكون قد أنهى جميع المقرّرات الدراسية، وهو متفرغ للبحث وعادة ما يكون هناك جدول زمني يتواصل الطالب فيه مع مشرفه،لمناقشة أمور بحثية مرتبطة بالرسالة من حيث مساعدة الطالب على اختيار مجال بحثه وبلورة الفكرة البحثية وما يرتبط بها من إجراءات إدارية وعلمية.

٢-٢-٣- النظريات المفسرة لدور المشرف الأكاديمي على الرسائل والبحوث العلمية:

حيث إن عملية الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاب وطالبات الدراسات العليا تقوم على نشاطين رئيسين هما:

- الدور الذي يقوم به المشرف الأكاديمي خلال عملية الإشراف الأكاديمي على البحوث والرسائل العلمية من توجيه وتسديد لهذه البحوث والدراسات

- العلاقة الإنسانية بين المشرف الأكاديمي، وطلابه التي تنتج من خلال التفاعل فيما بينهم.

فإنه يمكن تفسير دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث لطلاب الدراسات العليا وطالباتها من خلال النظريات التالية:

أ- نظرية الدور:

تعد نظرية الدور من النظريات الاجتماعية المعاصرة، التي ظهرت مع مطلع القرن العشرين، ولا يزال لها انعكاساتها الواسعة على التطبيقات التربوية، وتقوم على تصور أن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية تعتمد على الأدوار التي يؤديها بعض الأفرا، أو الجماعات، أو التنظيمات المجتمعية،وتركز هذه النظرية على طبيعة هذه الأدوار ومحدّداتها، وخصائص كل منها وكذلك بيان الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه الأدوار، كما ترى أن الأدوار التي يقوم بها الفرد متعدّدة، وتختلف باختلاف مركزه في المجموعات التي ينتمي إليها، وقد تتشابك هذه الأدوار أو تتداخل مع بعضها(رضوان،١٩٩٦: ١٤١) كما أن هذه الأدوار لا تكون متساوية، بل تكون مختلفة فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية، والدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسة المجتمعية، والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيبة المجتمعية،فضلاً عن أن الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، وتنطوي هذه الأدوار على مجموعة من الواجبات التي يجب القيام بها (Gerth &Millss، 1987:28) ويتطلب القيام بهذه الواجبات توافر سمات معينة في الفرد تؤهله للقيام بهذه الأدوار بالصورة التي يتوقعها منه المجتمع، وقبل ذلك أن يدرك الفرد الدور المطلوب منه، بمعنى أن يتطابق توقعه نحو دوره مع توقعات الآخرين نحو الدور ذاته (نشوان،١٩٩٢: ١١٣)

وبناءً على ذلك فالدور: نمط من السلوك الذي تنتظره الجماعة، وتتطلبه من فرد ذي مركز معين فيها، وهو سلوك يميز الفرد عن غيره ممن يشغلون مراكز أخرى .

إن إدراك الفرد للدور المطلوب منه، كما رسمه ويراه المجتمع من المقومات الرئيسة لنجاحه للقيام بهذا الدور،إلا أن هناك بعض العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد عند تأديته لدوره، ومن ذلك: احتياجات الفرد ودوافعه الشعورية واللاشعورية، معلومات الفرد عن المسؤوليات والتوقعات المتبادلة التي تحدد طبقا لقيم وثقافة المجتمع وفي ضوء المكانة التي يشغلها الفرد، التكامل، أو الصراع بين إدراك الفرد لهذه التوقعات وإدراك الآخرين لها. المجموع الكلي للأدوار التي يؤديها الفرد قد تكون فوق طاقته، وإمكانياته بحيث إنه يعجز عن الأداء الملائم لهذه الأدوار، التعارض في التوقعات بين شاغل الدور و المشاركين له في أداء الدور، مما ينتج عنه وجود ضغوط على شاغل الدور نفسه، وفي النهاية يؤثر ذلك على أدائه المفروض والمتوقع.وعلى هذا فالدور الذي يقوم به المشرف الأكاديمي على الرسائل والبحوث العلمية نمط من السلوك الإنساني ينتظره المجتمع وفق توقعات معينة،فطالب الدراسات العليا،والجامعة،والمجتمع بمؤسساته المختلفة، يتوقع من عضو هيئة التدريس الذي يقوم بدور الإشراف الأكاديمي على الرسائل والبحوث العلمية،مستوى معين من الأداء،وهذا يتطلب من أعضاء هيئة التدريس إدراك الدور المطلوب منهم، كما رسمه ويراه المجتمع ممثلاً بمؤسّسات التعليم العالي، كما يتطلب من الباحثين والمهتمين بشأن البحث العلمي: الوقوف على واقع هذا الدور،والتعرف على العقبات التي تحد من فاعلية هذا الدور، والبحث عن السبل المناسبة لتطويره.

ب- نظرية العلاقات الإنسانية:

تعد نظرية العلاقات الإنسانية من النظريات الحديثة التي تركز على قيمة الإنسان وتراعي حاجاته، وتسعى لإيجاد حلول لمشكلاته التي تعترضه خلال قيامه بأدواره التي يتطلبها منه المجتمع حسب موقعه، ومكانته في السلم المجتمعي، وتفترض هذه النظرية أن الاهتمام بسلوك الأفراد وبحاجاتهم، ومشكلاتهم، والعمل على مقابلاتها، يؤدي إلى تحقيق كفاءة عالية لما يقومون به من أدوار مجتمعية، كما أن إهمال

متطلباتهم المادية، والمعنوية، والاجتماعية، من شأنه أن يؤدي إلى تدني مستوى إنجازهم (كنعان،١٩٨٥: ٧٥) .إن من أهم مرتكزات هذه النظرية احترام قيمة الإنسان، وهذا يتطلب سيادة العلاقات الإنسانية الجيدة بين الأفراد داخل مؤسسات المجتمع، وأن ذلك يؤدي إلى فاعلية الأدوار التي يؤديها هؤلاء الأفراد في ظل العلاقات –الإنسانية الجيدة، وبناءً على ذلك فإن فاعلية دور المشرف الأكاديمي على الرسائل والبحوث العلمية تتوقف بدرجة كبيرة– على وجود علاقة إيجابية بين المشرف، والباحث (النوح، ١٤٢٢: ٥٣).إن العلاقة الإشرافية الجيدة التي تقوم على أساس الثقة، والاحترام المتبادل بين المشرف الأكاديمي وطلابه من العوامل المساعدة لقيام المشرف الأكاديمي بدوره بدرجة عالية من الكفاءة، كما أن قلة الثقة والاحترام تجعل العلاقة مؤلمة(Dong، 1996:5) .إن تحديد التوقعات المتبادلة بين المشرف الأكاديمي وطلاّبه،ذات أهمية قصوى في ترسيخ العلاقات الإنسانية الجيدة، وبالتالي نجاح الإشراف الأكاديمي(Kam، 1997:18) ، وحتى يقوم المشرف الأكاديمي بدوره –بشكل فعّال– يتطلب ذلك تفعيل العلاقات الإنسانية الجيدة بينه وبين طلاّبه،سواء كانت هذه العلاقات على المستوى الرسمي، أو المستوى الشخصي،فقد أكد المر والعجمي(١٩٩٧) على أهمية العلاقات الإنسانية الجيدة بين المشرف الأكاديمي وطلابه، سواء من الناحية الشخصية المتمثلة في احترام مشاعر الطالب وشخصيته، وتقدير البعد الإنساني في التعامل معه،أو من الناحية الرسمية المتمثلة في النواحي النظامية في عملية الإشراف،والتي تتطلب التشجيع المستمر للباحث على النقاش والاستنتاج، وتقديم النصيحة للباحث عند الحاجة.مما سبق تتضح أهمية العلاقات الإنسانية الجيدة في دور المشرف الأكاديمي على البحوث والرسائل العلمية لطلاب وطالبات الدراسات العليا.

٢-٢-٤- دور المشرف الأكاديمي على البحوث التكميلية، والرسائل العلمية:

تتعدد الأدوار التي يقوم بها المشرف الأكاديمي لمساعدة طلابه الباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه مابين تعليمية وتوجيهية وإنسانية وأخلاقية ..... وقد

تناول عدد من الباحثين هذه الأدوار، ويمكن إجمالها بما يلي(Brown، 1987، أبوالعينين وسالم،١٩٩١،Harrw، 1992):

- المشرف موجه: وذلك من خلال مساعدته الباحث في تحديد مجال البحث، وموضوعه، وتوجيهه للمنهجية المناسبة لمشكلة البحث، وأهدافه،وإشرافه على إعداد خطة البحث، وتزويد الباحث بالتوجيهات الضرورية.
- المشرف معلم: يعلم الطالب فنيات البحث،من خلال تزويده بالمهارات البحثية التي تعد من أهم المهارات التي يجب أن يكتسبها الباحث في مرحلة الدراسات العليا.
- المشرف مرشد ناصح: وذلك من خلال مساعدة الطالب على المشكلات التي قد تواجهه في بحثه،وإرشاده إلى الأسلوب العلمي في حل المشكلات، والتعرف على البدائل المناسة، والربط بين الوسائل، والغايات.
- المشرف له دور في التخطيط؛ حيث يقترح مخططاً زمنياً لإنجاز البحث وفق مراحل محددة، ويزود الطالب بالتغذية الراجعة.
- المشرف له دور إنساني وأخلاقي من خلال اهتمامه بالجوانب الشخصية في حياة الطالب،ويناقش أفكاره باهتمام، ويحفزه من خلال التشجيع، والثناء على الجوانب الإيجابية لدى الطالب.
- المشرف له أدوار إدارية: وذلك من خلال تزويد الطالب بالتوجيهات الأساسية، والإجراءات الإدارية التي يجب القيام بها لتسجيل البحث وإنجازه.

يتضح مما تقدم أن الأدوار التي يقوم بها المشرف الأكاديمي متعددة ومتنوعة مابين تعليمية أكاديمية، وإنسانية أخلاقية، وإدارية توجيهية، كما أن هذه الأدوار ضرورية في المساهمة في بناء المهارات البحثية لطلاب وطالبات الدراسات العليا في مجال التربية،لهذا تبرز الحاجة إلى التعرف على واقع ممارسة تلك الأدوار، والحد من العقبات التي تقف دون تحقيقها،والسعي إلى تطوير تلك الأدوار.

٣- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

٣-١- **منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Method) الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة المراد دراستها،وتنظيمها، وتحليلها كمياً ونوعياً،واستخراج الاستنتاجات التي تساعد على فهم ظاهرة الدراسة، وتطويرها (عبيدات وآخرون،٢٠٠٧م).

٣-٢-مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاّب الدراسات العليا وطالباتها ممن هم في مرحلة البحث في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود وقد بلغ عددهم خلال العام الجامعي ١٤٣٢هـ -١٤٣٣هـ حسب السجلات (١٩٩) طالباً وطالبةً والجدول التالي يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس والمرحلة الدراسية:

جدول رقم(٤) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس والمرحلة الدراسية

الجنس	العدد		المجموع
	ماجستير	دكتوراه	
طالبات	٦١	٤٨	١٠٩
طلاب	٥٤	٣٦	٩٠
المجموع	١١٥	٨٤	١٩٩

وقد تم تطبيق الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة.وبعد جمع الاستبانات، واستبعاد بعضها أصبح العدد (١٤٨) استبانة صالحة للتحليل .

٣-٣- أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع المعلومات من الميدان؛حيث قام الباحث بتصميم استبانة مستفيدا من الدراسات السابقة والإطار النظري لهذه الدراسة وقد رتبت الاستجابات على تدرج ثلاثي(بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة

ضعيفة)وتكونت الاستبانة من بيانات أولية لتحديد متغيرات أفراد مجتمع الدراسة (الجنس والمرحلة الدراسية) ومحورين:

الأول للتعرف على واقع الإشراف الأكاديمي في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

والآخر للكشف عن العقبات التي قد تحد من دور المشرف الأكاديمي

والجدول رقم (٥) يوضح ذلك

جدول رقم(٥) يوضح محاور وبنود الاستبانة

المحور	المحاور الفرعية	عدد البنود
الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي	الدور الأكاديمي	١٣
	الدور الإداري	٨
	الدور الإنساني	٧
العقبات التي قد تحد من فاعلية دور المشرف الأكاديمي		١١

وقد تم حساب المتوسط الموزون للحكم على استجابات مجتمع الدراسة وفق الآتي:

- تعد الاستجابة على العبارة في حدود موافق بدرجة كبيرة إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لها(٣ إلى ٢٫٣٤)
- وفي حدود موافق بدرجة متوسطة إذا كانت قيمة المتوسط (من٢٫٣٣إلى ١٫٦٧)
- وفي حدود موافق بدرجة ضعيفة إذا كانت قيمة المتوسط (أقل من ١٫٦٧)
- صدق الأداة وثباتها:

استخدم الباحث عددا من الأساليب لقياس صدق الأداة وثباتها وهي:

أ- الصدق الظاهري: قام الباحث بعرض الأداة على عدد(١٢) من الأساتذة المتخصصين بالتربية، وقد اتفقوا على مناسبة الأداة لقياس ما وضعت له بعد إجراء بعض

التعديلات عليها؛ حيث تجاوزت نسبة اتفاقهم على مناسبة الأداة لقياس ما وضعت له (٩٥%).

ب- الاتساق الداخلي: تم حساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة عن طريق إيجاد معامل الارتباط (بيرسون) بين كل بند من بنود أداة الدراسة، والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه والجدولين التاليين يوضحان ذلك:

جدول رقم(٦-أ)

يوضح قيمة معامل بيرسون بين كل بند من بنود الاستبانة والدرجة الكلية لمحور الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي

الدور الأكاديمي				الدور الإداري				الدور الإنساني	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	**٠،٥٠	٨	*٠،٤٦	١	**٠،٧٠	٨	*٠،٤١	١	**٠،٥٣
٢	**٠،٦٠	٩	*٠،٤٣	٢	**٠،٦٥			٢	*٠،٤٨
٣	*٠،٤٨	١٠	**٠،٥٦	٣	**٠،٥٨			٣	*٠،٤٣
٤	**٠،٥١	١١	*٠،٤٩	٤	**٠،٦٩			٤	**٠،٥٤
٥	**٠،٥٦	١٢	*٠،٤٣	٥	**٠،٤١			٥	**٠،٦٧
٦	**٠،٦٣	١٣	**٠،٧٦	٦	*٠،٤٧			٦	**٠،٦٤
٧	**٠،٥٥			٧	**٠،٥٩			٧	**٠،٦٥

جدول رقم(٦-ب)

يوضح قيمة معامل بيرسون بين كل بند من بنود الاستبانة، والدرجة الكلية للمحور العقبات التي قد تحد من فاعلية دور المشرف الأكاديمي

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	*٠,٤٨	٧	**٠,٥٤
٢	**٠,٦٥	٨	**٠,٦٠
٣	**٠,٥٣	٩	*٠,٤٩
٤	**٠,٥١	١٠	**٠,٦٨
٥	**٠,٦٨	١١	**٠,٦٢
٦	**٠,٦٥		

**دالة عند مستوى ٠,٠١ *دالة عند مستوى ٠,٠٥

يتضح من الجدولين السابقين أن قيم معامل بيرسون دالة -إحصائياً- عند مستوى ٠,٠١ و٠,٠٥، وهذا يدل على تمتع أداة الدراسة -بدرجة عالية- من الصدق الداخلي.

ج- ثبات الأداة: استخدم الباحث معامل "الفاكرونباخ" لقياس ثبات الأداة، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم(٧) يوضح قيمة معامل الفاكرونباخ لثبات أداة الدراسة

	المحاور الفرعية	معامل ألفا
الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي	الدور الأكاديمي	.٩٠
	الدور الإداري	.٩٣
	الدور الإنساني	.٩١
العقبات التي قد تحد من فاعلية دور المشرف الأكاديمي		.٨٣
متوسط قيمة معامل ألفا لجميع المحاور		.٩٥

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة تراوحت مابين ٠,٩٣ و٠,٨٠، وهي قيم تدل على درجة عالية من الثبات، كما بلغ متوسط قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور ٠,٩٥، وهي درجة تدل على ثبات الأداة بنسبة عالية.

٣-٤-الأساليب الإحصائية:

- التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية (متوسط الوزن النسبي)، والرتب لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة.
- معامل الثبات (الفاكرونباخ) لتحديد درجة ثبات أداة الدراسة.
- معامل الارتباط (بيرسون) للتعرف على الاتساق الداخلي للأداة.
- اختبار(T.Test) (ت) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف الجامعة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA) اختبار(ف) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف التخصص.

٤- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

٤-١- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

- ما الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية في أقسام التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كما يراها طلاب الدراسات العليا وطالباتها؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث بتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاب وطالبات الدراسات العليا في أقسام التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مستخدماً التكرارات، والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والرتب كما يلي:

أ- الدور الأكاديمي

يوضح الجدول رقم (٨) استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها في الجانب الأكاديمي

جدول رقم (٨)

يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي في الجانب الأكاديمي

م	العبارة	مدى تحقق العبارة واقعياً						المتوسط	ر
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٤	يساعدني في إعداد خطة البحث وتقديمها.	٤٦	٣١,١	٥٧	٣٨,٥	٤٥	٣٠,٤	٢	١
٧	يقدم الإجابات اللازمة عن استفسارات الطلبة الباحثين وتساؤلاتهم.	٣٣	٢٢,٣	٥٥	٣٧,٢	٦٠	٤٠,٥	١,٨٢	٢
١	يساعدني المشرف في اختيار موضوع الدراسة وصياغة عنوانها.	٩	٦,١	٩٦	٦٤,٩	٤٣	٢٩	١,٧٧	٣
٦	يرشدني لطرق جمع البيانات اللازمة باستخدام الأدوات المناسبة.	٢٥	١٦,٩	٣٧	٢٥	٨٦	٥٨,١	١,٥٩	٤
١٢	يساعدني في تنظيم تقرير البحث، أو الرسالة وفق النظام المتبع.	٣١	٢١	١٩	١٢,٨	٩٨	٦٦,٢	١,٥٥	٥
١٠	يقوم بمراجعة وتقييم ما يقوم الطلبة الباحثون بجمعه وكتابته من ناحية علمية.	٢٢	١٤,٩	٣٣	٢٢,٣	٩٣	٦٢,٨	١,٥٢	٦

م	العبارة	مدى تحقق العبارة واقعياً						المتوسط	ر
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١١	يقدم التغذية الراجعة اللازمة في ضوء قراءته ومتابعته لإنجازي أولاً بأول.	١٨	١٢,٢	٣٠	٢٠,٣	١٠٠	٦٧,٥	١,٤٥	٧
١٣	يوضح معايير التقويم المتبعة في مناقشة البحوث والرسائل.	٢٣	١٥,٥	٢١	١٤,٢	١٠٤	٧٠,٣	١,٤٥	٧
٨	يساعدني في اختيار الأدوات اللازمة، وإعدادها خطوة بخطوة ومحاكمة صدقها وثباتها.	١٢	٨,١	٣٩	٢٦,٤	٩٧	٦٥,٥	١,٤٣	٨
٢	يوجهني للأدبيات، ومصادر المعلومات المنتمية لموضوع الدراسة.	٢٤	١٦,٢	١١	٧,٤	١١٣	٧٦,٤	١,٤٠	٩
٥	يرشدني لطرق اقتباس المعلومات، وتوثيق مراجعها وترتيبها.	١٦	١٠,٨	٢٤	١٦,٢	١٠٨	٧٣	١,٣٧	١٠
٩	يوجهني إلى طرق اختيار العينة، وما يلزم من معالجات إحصائية.	١٥	١٠,١	١٧	١١,٥	١١٦	٧٨,٤	١,٣٢	١١
٣	يسهم في تطوير قدراتي، ومهاراتي البحثية	١٢	٨,١	١٦	١٠,٨	١٢٠	٨١,١	١,٢٧	١٢
المتوسط العام		١,٥٣							

يتضح من الجدول السابق موافقة أفراد عينة الدراسة على أن المشرف الأكاديمي يقوم بدوره في الجوانب الأكاديمية في عملية الإشراف على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية بدرجة ضعيفة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد العينة على عبارات المحور ١,٥٣ من ٣، وهي قيمة تدل على الموافقة بدرجة ضعيفة، وقد تراوحت قيم المتوسط لعبارات المحور ما بين ١,٥٩و ١,٢٧، وهي قيم تدل على الموافقة

بدرجة ضعيفة، عدا العبارات رقم: ٤، ٧، ١، وهي: مساعدته لطلابه في إعداد خطة البحث وتقديمها، وتقديمه الإجابات اللازمة عن استفسارات الطلبة الباحثين وتساؤلاتهم، ومساعدتهم في اختيار موضوع الدراسة وصياغة عنوانها، فقد بلغت قيم المتوسط الحسابي لها ما بين ٢ و ١،٧٧ وهي قيم تدل على الموافقة بدرجة متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى ضيق الوقت وزيادة الأعباء لدى المشرف الأكاديمي، وعدم وضوح الأدوار الأكاديمية للمشرف لدى بعض المشرفيين، وعلى هذا يمكن تفسير قيام المشرف الأكاديمي ببعض أدواره الأكاديمية المتمثلة: بمساعدة الطلاب في اختيار موضوع الدراسة، وتقديم خطة البحث، والإجابة عن استفساراتهم، بأن المشرف الأكاديمي يعتقد أن تلك هي أدواره الأكاديمية الرئيسة في مجال الإشراف ومع هذا قام بها بدرجة متوسطة؛ نظراً إلى ضيق الوقت، وزيادة الأعباء المناطة به، أما باقي الأدوار الأكاديمية المتمثلة في: إرشاده الطلبة لطرق جمع البيانات اللازمة باستخدام الأدوات المناسبة، مساعدتهم في تنظيم تقرير البحث، أو الرسالة وفق النظام المتبع. ومراجعة وتقييم ما يقوم الطلبة الباحثون بجمعه وكتابته. وتقديم التغذية الراجعة اللازمة في ضوء قراءته ومتابعته لإنجازهم أولاً بأول. وتوضيح معايير التقويم المتبعة في مناقشة البحوث، والرسائل. ومساعدتهم في اختيار الأدوات اللازمة وإعدادها خطوة بخطوة ومحاكمة صدقها وثباتها. وتوجيههم للأدبيات ومصادر المعلومات المنتمية لموضوع الدراسة. وإرشادهم لطرق اقتباس المعلومات وتوثيق مراجعها، وترتيبها. وطرق اختيار العينة، وما يلزم من معالجات إحصائية، و تطوير قدراتهم ومهاراتهم البحثية، فقد يكون حصولها على قيم ضعيفة، يعود إلى ضيق وقت المشرف الأكاديمي وعدم وضوح الأدوار لدى بعض المشرفين؛ مما أدى إلى اعتقادهم بأن هذه الأدوار ليست من مهامه، بل إنها تعتمد على مهارات يجب على الطلاب اكتسابها وقت الدراسة المنهجية قبل وصولهم لمرحلة إعداد البحث أو الرسالة. وقد أكد (نشوان،١٩٩٢):على أن قيام الفرد بأدواره، كما يجب يتطلب وضوح الأدوار المناطة به، وإدراك تلك الأدوار بمعنى أن يتطابق توقع الفرد

نحو أدواره مع توقعات الآخرين نحو الأدوار ذاتها. وهذا يتطلب وضوح الأدوار في ذهن المشرف والطالب على حد سواء. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (أبو العينين وسالم، ١٩٩١) التي أكدت على أن واقع الإشراف على الرسائل العلمية، لم يصل إلى المستوى المنشود .كما تتفق مع نتائج دراسة (سعاد سليمان،٢٠٠٨م) التي أكدت على أن مستوى رضا الطلاب العام عن خدمات الإشراف الأكاديمي يقع في المدى المتدني.

ب – الدور الإداري

يوضح الجدول رقم (٩) استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاب وطالبات الدراسات العليا في الجانب الإداري

جدول رقم (٩)

يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية في الجانب الإداري

م	العبارة	مدى تحقق العبارة واقعياً						المتوسط	ر
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٨	يشعرنا بالتعديلات، والتطورات الناتجة عن اجتماعات لجان الدراسات العليا	٣١	٢٠.٩	٤٧	٣١.٨	٧٠	٤٧.٣	١.٧٤	١
٢	يضع جدول زمني للإشراف، والمتابعة، وتقديم التغذية الراجعة.	٣٠	٢٠.٣	٣٥	٢٣.٦	٨٣	٥٦.١	١.٦٤	٢
٥	يرشدني للإجراءات الإدارية المطلوبة في مرحلة البحث، أو الرسالة، وخطوات إجرائها.	٢٢	١٤.٩	٤٢	٢٨.٤	٨٤	٥٦.٧	١.٥٨	٣
١	يسهم في تنظيم جهود طلبته الباحثين.	٢٣	١٥.٥	٣٥	٢٣.٦	٩٠	٦٠.٩	١.٥٥	٤

م	العبارة	مدى تحقق العبارة واقعياً						المتوسط	ر
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٤	يوضح لنا الأمور الإدارية التي تتعلق بإجراءات البحوث وتنفيذها.	١١	٧,٤	٢٢	١٤,٩	١١٥	٧٧,٧	١,٣٠	٥
٣	ينظم لقاءات إشرافية وتوجيهية لطلبته الباحثين.	٤	٢,٧	١١	٧,٤	١٣٣	٨٩,٩	١,١٣	٦
٦	يبلغنا بمواعيد مناقشة الرسائل، والأبحاث العلمية، ويحثنا على حضورها.	٣	٢	٩	٦,١	١٣٦	٩١,٩	١,١	٧
٧	يبلغنا بمواعيد المؤتمرات ذات العلاقة بتخصصنا التي تعقد بالجامعة وخارجها	٢	١,٤	٥	٣,٤	١٤١	٩٥,٢	١	٨
	المتوسط العام	١,٣٩							

يتضح من الجدول السابق موافقة أفراد عينة الدراسة على أن المشرف الأكاديمي يقوم بدوره الإداري في عملية الإشراف على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية بدرجة ضعيفة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد العينة على عبارات المحور ١,٣٩ من ٣، وهي قيمة تدل على الموافقة بدرجة ضعيفة، وقد تراوحت قيم المتوسط لعبارات المحور ما بين ١,٦٤ و١ وهي قيم تدل على الموافقة بدرجة ضعيفة، عدا العبارة رقم ٨ وهي: يشعرنا بالتعديلات، والتطورات الناتجة عن اجتماعات لجان الدراسات العليا فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة ١,٧٤، وهي قيمة تل على الموافقة بدرجة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك بأن ضعف قيام المشرف الأكاديمي بدوره الإداري، قد يعود إلى ضيق الوقت المخصص للإشراف، كما أنه قد يكون لي مدى وضوح دور المشرف الأكاديمي سواء في أذهان المشرفين أو طلاب الدراسات العليا وطالباتها؛ حيث إنه إذا كان هناك مشكلة في وضوح، أو تحديد للأدوار بشكل

واضح ودقيق، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف القيام بها. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (أبو العينين وسالم، ١٩٩١) التي أكدت على: أن واقع الإشراف على الرسائل العلمية، لم يصل إلى المستوى المنشود، وذلك بسبب عدم متابعة الباحثين بصورة منتظمة في تنفيذ خطوات الدراسة، وتحديد الواجبات اللازمة لها، كما أكدت على ضرورة رفع كفايات المشرفين، وقدراتهم على إدارة البحوث ومتابعتها. كما تتفق مع دراسة (أبو دف، ٢٠٠٤) التي أكدت على أن ممارسة عملية الإشراف على الرسائل، من الأمور التي تحتاج إلى جهد ووقت كافٍ، ومتابعة فنية وإدارية، وأن الإشراف الفعال يتطلب أساتذة يتمتعون بكفايات وقدرات عالية، إضافة إلى تقليص الأعباء التدريسية الموكلة لهم.

ج – الدور الإنساني

يوضح الجدول رقم (١٠) استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها في الجانب الإنساني

جدول رقم (١٠)

يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية في الجانب الإنساني

م	العبارة	مدى تحقق العبارة واقعياً						المتوسط	ر
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	يظهر المودة لطلبته الباحثين ويكون علاقات ود واحترام معهم.	٤٥	٣٠.٤	٥١	٣٤.٥	٥٢	٣٥.١	١.٩٥	١
٥	ييسر العمل على طلبته الباحثين ويساعدهم على تخطي بعض الصعوبات التي تواجههم.	٣٣	٢٢.٣	٦٢	٤١.٩	٥٣	٣٥.٨	١.٨٦	٢

م	العبارة	مدى تحقق العبارة واقعياً						المتوسط	ر
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٤	يقدر طلبته ويحترم شخصياتهم وأراءهم.	٤١	٢٧.٧	٤٢	٢٨.٤	٦٥	٤٣.٩	١.٨٤	٣
٧	يلتزم بالمواعيد التي يحددها لملاقاة ومقابلة طلبته.	٣١	٢١	٥١	٣٤.٤	٦٦	٤٤.٦	١.٧٦	٤
٣	يشجع طلبته ويحفزهم للبحث من خلال استخدامه عبارات المدح والثناء.	٢٢	١٤.٩	٤١	٢٧.٧	٨٥	٥٧.٤	١.٥٧	٥
٦	يعزز ثقة الطلبة بأنفسهم.	٢٣	١٥.٥	٣١	٢١	٩٤	٦٣.٥	١.٥٢	٦
٢	يرشدني إلى أساليب التعاون والتفاعل الاجتماعي الجيد مع الآخرين.	١٤	٩.٥	١٩	١٢.٨	١١٥	٧٧.٧	١.٣٢	٧
	المتوسط العام	١.٦٩							

يتضح من الجدول السابق موافقة أفراد عينة الدراسة على أن المشرف الأكاديمي يقوم بدوره الإنساني في عملية الإشراف على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية بدرجة متوسطة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد العينة على عبارات المحور ١.٦٩ من ٣، وهي قيمة تدل على الموافقة بدرجة متوسطة، وقد تراوحت قيم المتوسط لعبارات المحور ما بين ١.٩٥ و ١.٧٦، وهي قيم تدل على الموافقة بدرجة متوسطة، عدا العبارات رقم ٣، ٦، ٢ .فقد تراوحت قيمة المتوسط لها ما بين ١.٥٧ و ١.٣٢، وهي قيم تدل على الموافقة بدرجة ضعيفة، وعلى هذا يمكن القول إن المشرف الأكاديمي يقوم بدوره الإنساني بدرجة متوسطة في الجوانب التالية: إظهار المودة لطلبته الباحثين، وتكوين علاقات ود، واحترام معهم. تيسير العمل على طلبته

الباحثين، ومساعدتهم على تخطي بعض الصعوبات التي تواجههم. تقدير طلبته واحترام شخصياتهم وأرائهم. التزمه بالمواعيد التي يحددها لملاقاة طلبته ومقابلتهم.

بينما يقوم بدوره الإنساني بدرجة ضعيفة في الجوانب التالية: تشجيع طلبته وتحفيزهم للبحث من خلال استخدامه عبارات المدح، والثناء. يعزز ثقة الطلبة بأنفسهم. يرشدهم إلى أساليب التعاون والتفاعل الاجتماعي الجيد مع الآخرين. ويمكن تفسير ذلك بأن ضيق الوقت المخصص للإشراف الأكاديمي، وكثرة الأعباء المكلف بها المشرف، كذلك ضعف وضوح الأدوار أدى إلى قيام المشرف بدوره الإنساني بدرجة ما بين المتوسطة والضعيفة، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (الحماد، ٢٠٠٠)و دراسة (أبو دف، ٢٠٠٤)؛ حيث توصلت إلى أن الإشراف يتطلب جهد ووقت كافٍ كفايات مهنية، وإنسانية.

مما تقدم يمكن القول إن المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية يقوم بدوره بشكل عام بدرجة ضعيفة، والجدول رقم (١١) يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها بشكل عام في الجانب الأكاديمي، والجانب الإداري، والجانب الإنساني

جدول رقم(١١) يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي بشكل عام

المحاور الفرعية	قيمة المتوسط الحسابي للمحور	الرتبة
الدور الإنساني	١,٦٩	١
الدور الأكاديمي	١,٥٣	٢
الدور الإداري	١,٣٩	٣
قيمة المتوسط الحسابي العام للدور الواقعي للمشرف الأكاديمي	١,٥٤	

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي العام للدور الواقعي للمشرف الأكاديمي بشكل عام في الجانب الأكاديمي والجانب الإداري، والجانب الإنساني بلغت (١,٥٤) وهي قيمة تدل على الموافقة بدرجة ضعيفة –أي أن المشرف يقوم بدوره في عملية الإشراف الأكاديمي بدرجة ضعيفة،– كما يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي للدور الواقعي للمشرف في الجانب الإداري، والأكاديمي قد بلغت (١,٣٩) و(١,٥٣)، وهي قيم تدل على أن المشرف لا يقوم بدوره إلا بدرجة ضعيفة، بينما يقوم بدوره الإنساني بدرجة متوسطة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الدور الواقعي للمشرف الأكاديمي في الجانب الإنساني(١,٦٩)، وهي قيمة تدل على الموافقة بدرجة متوسطة، ويمكن أن تكون هذه القيم مؤشراً قوياً على أن هناك عقبات تعيق المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية عن القيام بدوره في عملية الإشراف على طلاب الدراسات العليا وطالباتها خلال إعدادهم للبحوث التكميلية، والرسائل العلمية، خاصة أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات مثل دراسة (أبو العينين وسالم، ١٩٩١) و دراسة (سعاد سليمان،٢٠٠٨م).

٤-٢- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

- ما العقبات التي قد تحد من دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية في أقسام التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كما يراها طلاب الدراسات العليا وطالباتها؟

جدول رقم(١٢)

يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العقبات التي قد تحد من دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية

م	العبارة	مدى تحقق العبارة واقعياً						المتوسط	ر
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٢	كثرة الأعباء المكلف بها المشرف	٩٤	٦٣,٥	٤٠	٢٧	١٤	٩,٥	٢,٥٤	١
٧	قلة خبرة المشرف في العمل الأكاديمي	٨٣	٥٦	٥٥	٣٧,٢	١٠	٦,٨	٢,٤٩	٢
٤	عدم تحديد أدوار المشرف بشكل دقيق بحيث تكون واضحة للطلاّب	٨٦	٥٨,١	٤١	٢٧,٧	٢١	١٤,٢	٢,٤٤	٣
١	فرض الطلاب على المشرف الأكاديمي من قبل القسم المختص لاستكمال نصابه الاشرافي، دون إعطائه فرصة لاختيار الطلاب الذي سيشرف عليهم	٦٣	٤٢,٦	٤١	٢٧,٧	٤٤	٢٩,٧	٢,٤٣	٤
١١	ضعف التزام المشرف بالساعات المكتبية	٨٩	٦٠,٢	٣١	٢٠,٩	٢٨	١٨,٩	٢,٤١	٥
٨	ضعف مهارة البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا وطالباتها.	٨٠	٥٤	٤٧	٣١,٨	٢١	١٤,٢	٢,٤٠	٦
٥	كثرة أعداد الطلاّب والطالبات المسندة إلى المشرف	٨١	٥٤,٧	٤٠	٢٧	٢٧	١٨,٣	٢,٣٦	٧
٩	حرص الطالب على إنجاز البحث بأسرع وقت بغض النظر عن مستوى البحث	٨٢	٥٥,٤	٣٦	٢٤,٣	٣٠	٢٠,٣	٢,٣٥	٨
٦	ضعف اهتمام المشرف بميول وخبرات واهتمامات الباحث عند اختيار موضوع البحث	٧٠	٣٣,٨	٥٠	٤٠,٥	٢٨	٢٥,٧	٢,٢٨	٩

م	العبارة	مدى تحقق العبارة واقعياً						المتوسط	ر
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٣	ضعف مهارة البحث لدى بعض المشرفين	٦٧	٤٥،٣	٤٠	٢٧	٤١	٢٧،٧	٢،١٨	١٠
١٠	ضعف إلمام المشرف الأكاديمي بمهارات التعامل مع التقنية الحديثة	٤٤	٢٩،٧	٤٠	٢٧	٦٤	٤٣،٣	١،٨٦	١١
	المتوسط العام	٢،٣٤							

يتضح من الجدول السابق موافقة أفراد مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة على العقبات التي قد تحد من دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها في أقسام التربية في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور العقبات ٢،٣٤ وهي درجة تدل على الموافقة بدرجة كبيرة، كما بلغت قيم المتوسط الحسابي لعبارات المحور ما بين ٢،٥٤ و ٢،٣٥، وهي قيم تدل على الموافقة بدرجة كبيرة. عدا العبارات رقم ٦، ٣، ١٠.فقد تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لها ما بين ٢،٢٨ و ١،٨٦، وهي قيم تدل على الموافقة بدرجة متوسطة وعلى هذا يمكن القول إن العقبات التي تحد من دور المشرف الأكاديمي بدرجة كبيرة تتمثل فيما يلي: كثرة الأعباء المكلف بها المشرف، قلة خبرة المشرف في العمل الأكاديمي، عدم تحديد أدوار المشرف بشكل دقيق بحيث تكون واضحة للطلاّب، فرض الطلاب على المشرف الأكاديمي من قبل القسم المختص لاستكمال نصابه الإشرافي، دون إعطائه فرصة لاختيار الطلاب الذي سيشرف عليهم، ضعف التزام المشرف بالساعات المكتبية، ضعف مهارة البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا وطالباتها، كثرة أعداد الطلاّب والطالبات المسندة للمشرف، حرص الطالب على إنجاز البحث بأسرع وقت بغض النظر عن مستوى البحث. أمّا العقبات التي تحد من دور المشرف الأكاديمي بدرجة متوسطة فتتمثل فيما يلي: ضعف اهتمام المشرف بميول الباحث وخبراته واهتماماته عند اختيار موضوع البحث، ضعف

مهارة البحث لدى بعض المشرفين، ضعف إلمام المشرف الأكاديمي بمهارات التعامل مع التقنية الحديثة.

ويمكن تفسير ذلك بأن كثرة الأعباء المكلف بها المشرف الأكاديمي قد تحد من دوره في الإشراف على الرسائل، والبحوث، حيث إن كثرة الأعباء يترتب عليها ضيق في الوقت المخصص للإشراف، كما أن قلة الخبرة في العمل الأكاديمي، وعدم تحديد الأدوار المناطة بالمشرف بشكل دقيق، وفرض الطلاب على المشرف دون مراعاة لرغبته؛ ليختار من يتناسب مع ميوله، واهتماماته العلمية، كل ذلك قد يقف عائقاً أمام قيام المشرف الأكاديمي بدوره المأمول.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (العاجز وآخرين، ١٩٩٨) التي أوضحت أن أهم المشكلات التي يعاني منها الطلبة، وخاصة في مجال الرسائل، والبحوث، قلة الكفايات التي يتمتع بها المشرفون على رسائل الطلبة وأبحاثهم.. كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (الحماد، ٢٠٠٠)؛ حيث توصل الباحث إلى وجود كثير من المعوقات، ومنها معوقات مرتبطة بكفايات المشرفين من حيث الخبرة، وسعة الاطلاع، وكذلك زيادة نصاب المشرف من النشاط الإشرافي الذي قد يفوق طاقته.

٤-٣- النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

- ما الرؤية المناسبة لتطوير دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاب الدراسات العليا وطالباتها في أقسام التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

من خلال الإطار النظري، والجانب الميداني لهذه الدراسة، ومن خلال بعض البحوث والدراسات التي تناولت دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث توصل الباحث للرؤية التطويرية التالية وتتضمن ما يلي:

(أهداف الإشراف الأكاديمي، مهام المشرف الأكاديمي، الواجبات المناطة بالطلاب والطالبات، الآليات المساعدة لتحقيق الأهداف والقيام بالمهام والواجبات)

أولاً: أهداف الإشراف الأكاديمي

- تدريب الطلاب على مهارات البحث العلمي، وتطبيقاته العملية.
- المساهمة في إيجاد جيل من الباحثين في مجال التربية
- تشخيص الواقع التربوي في المجتمع.

- علاج المشكلات التربوية التي يعاني منها المجتمع.
- تطوير النظام التربوي في المجتمع.

ثانياً: مهام المشرف الأكاديمي:

- التأكد من إتقان الطالب لمهارات البحث العلمي.
- مساعدة الطلاب في اختيار مشكلة بحثية حقيقية ومهمة.
- تزويد الطلاب بالأنظمة واللوائح الخاصة بالبحوث، والرسائل العلمية سواء في مرحلة الماجستير، أو الدكتوراه
- متابعة مسيرة الطالب في مرحلة البحث، وتذليل العقبات التي تواجه الطالب في بحثه
- وضع خطة زمنية بالاشتراك مع الطالب لإنجاز البحث، أو الرسالة.
- تزويد الطالب بالتغذية الراجعة.
- تنمية مهارات البحث العلمي لدى الطلاّب
- تقويم الباحث في كل مرحلة من مراحل البحث
- اطلاع الطلاب على المستجدات في الأنظمة واللوائح الخاصة بالبحوث التكميلية، والرسائل العلمية
- تشكيل لجنة لمناقشة الطالب، والحكم على بحثه
- تولي مهام المقرر للجنة المناقشة.

ثالثاً: الواجبات المناطة بالطلاب والطالبات

- التواصل مع المشرف بشكل دوري
- تحديد أفكار معينة للبحث
- تنفيذ توجيهات المشرف بعد مناقشتها، والاتفاق عليها، وتزويد المشرف بما يفيد التنفيذ
- الإلمام بمهام المشرف
- الإلمام بالواجبات المناطة به
- الإلمام بالأنظمة، واللوائح الخاصة بالبحوث التكميلية، والرسائل العلمية
- حضور السمنارات، والمناقشات العلمية، وخاصة في مجال تخصصه الدقيق

- عرض جميع المشكلات التي تواجهه خلال مسيرته البحثية على المشرف سواء كانت إدارية، أو علمية
- التأكد من عدم بحث الموضوع المراد دراسته قبل اعتماده

رابعاً: الآليات المساعدة لتحقيق الأهداف والقيام بالمهام والواجبات

- وضع كتيب يوضح أهداف الإشراف الأكاديمي، ومهام المشرق، وواجبات الطالب، والأنظمة المرتبطة بالدراسات العليا، وضوابط إعداد البحوث التكميلية، والرسائل العلمية، وتزويد كل من الطالب والمشرف بهذا الكتيب
- تنمية المشرفيين الأكاديميين في مجال الإشراف، والبحث العلمي، والعلاقات الإنسانية من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات، والمؤتمرات
- وضع سجل لكل طالب بحيث يوثق المشرف جميع الجلسات الإشرافية مع الطلاب واتصالات الطالبات، ويدون التوجيهات التي تم الاتفاق عليها معهم، ومدى تنفيذ تلك التوجيهات، ورصد جميع الأنشطة التي يقوم بها الطلاب والطالبات خلال مرحلة البحث، وتزويدهم بالتغذية الراجعة
- إعطاء عملية الإشراف الأكاديمي وزن عند تقييم الأداء الوظيفي، أو الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من حيث جودة مخرجات البحوث ومدة الإنجاز التي يقضيها الطلاب في عملية إعداد البحوث.
- أن يحدد المشرف وقت للطلاب والطالبات الذين يشرف عليهم لمتابعة مسيرتهم البحثية، وذلك من خلال تحديد ساعات مكتبية يوجد بها المشرف في المكتب لمقابلة الطلاب، وتلقي اتصالات الطالبات، على ألا يقل الوقت المخصص للطالب، أو الطالبة عن متوسط نصف ساعة أسبوعياً

والشكل التالي يوضح الرؤية التطويرية

الرؤية التطويرية
لدور المشرف الأكاديمي

الأهداف

تدريب الطلاب على مهارات البحث العلمي، وتطبيقاته العملية. المساهمة في إيجاد جيل من الباحثين في مجال التربية تشخيص الواقع التربوي في المجتمع. علاج المشكلات التي التربوية التي يعاني منها المجتمع. تطوير النظام التربوي في المجتمع.

مهام المشرف

التأكد من إتقان الطالب لمهارات البحث العلمي. مساعدة الطلاب في اختيار مشكلة بحثية حقيقية ومهمة.
تزويد الطلاب بالأنظمة واللوائح الخاصة بالبحوث والرسائل العلمية سواء في مرحلة الماجستير ،أو الدكتوراه متابعة مسيرة الطالب في مرحلة البحث ،وتذليل العقبات التي تواجه الطالب في بحثه وضع خطة زمنية بالاشتراك مع الطالب لإنجاز البحث، أو الرسالة. تزويد الطالب بالتغذية الراجعة. تنمية مهارات البحث العلمي لدى الطلاّب تقويم الباحث في كل مرحلة من مراحل البحث اطلاع الطلاب على المستجدات في الأنظمة واللوائح الخاصة بالبحوث التكميلية والرسائل العلمية تشكيل لجنة لمناقشة الطالب والحكم على بحثه وتولي مهام المقرر للجنة المناقشة.

واجبات الطالب

التواصل مع المشرف بشكل دوري تحديد أفكار معينة للبحث تنفيذ توجيهات المشرف بعد مناقشتها والاتفاق عليها وتزويد المشرف بمايفيد التنفيذ الإلمام بمهام المشرف الإلمام بالواجبات المناطة به الإلمام بالأنظمة واللوائح الخاصة بالبحوث التكميلية والرسائل العلمية حضور السمنارات والمناقشات العلمية وخاصة في مجال تخصصه الدقيق عرض جميع المشكلات التي تواجهه خلال مسيرته البحثية على المشرف سواء كانت إدارية أو علمية التأكد من عدم بحث الموضوع المراد دراسته قبل اعتماده

الآليات

وضع كتيب يوضح أهداف الاشراف الأكاديمي ومهام المشرق وواجبات الطالب والأنظمة المرتبطة بالدراسات العليا ،وضوابط إعداد البحوث التكميلية ،والرسائل العلمية وتزويد كل من الطالب والمشرف بهذا الكتيب تنمية المشرفيين الأكاديميين في مجال الاشراف ،والبحث العلمي ،والعلاقات الإنسانية من خلال الدورات التدريبية وورش العمل ،والندوات ،والمؤتمرات وضع سجل لكل طالب بحيث يوثق المشرف جميع الجلسات الإشرافية مع الطلاب واتصالات الطالبات ويدون التوجيهات التي تم الاتفاق عليها معهم ،ومدى تنفيذ تلك التوجيهات، ورصد جميع الأنشطة التي يقوم بها الطلاب والطالبات خلال مرحلة البحث، وتزويدهم بالتغذية الراجعة إعطاء عملية الإشراف الأكاديمي وزن عند تقييم الأداء الوظيفي ،أو الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من حيث جودة مخرجات البحوث ،ومدة الإنجاز التي يقضيها الطلاب في عملية إعداد البحوث. أن يحدد المشرف وقت للطلاب والطالبات الذين يشرف عليهم لمتابعة مسيرتهم البحثية ، وذلك من خلال تحديد ساعات مكتبية يوجد بها المشرف في المكتب لمقابلة الطلاب ،وتلقي اتصالات الطالبات، على ألا يقل الوقت المخصص للطالب ،أو الطالبة عن متوسط نصف ساعة أسبوعيا

٥- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج توصي الدراسة إلى ما يلي:

- تخفيف العبء الإشرافي على عضو هيئة التدريس، بحيث لا يتجاوز نصابه الإشرافي أربعة طلاب.
- أن تقوم الأقسام العلمية بتوضيح الأدوار الإشرافية المطلوبة من عضو هيئة التدريس، عن طريق تزويدهم باللوائح والأنظمة الخاصة بذلك، وكذلك من خلال اجتماعات مجالس الأقسام، وعقد الندوات داخل القسم لتوضيح هذه الأدوار وسبل تحقيقها.
- أن توضح الأقسام العلمية لطلاب وطالبات الدراسات العليا، ماهية العلاقة الإشرافية التي تربطهم بأعضاء هيئة التدريس من حيث: حدودها، وأدوار المشرف، وواجبات الطالب، ونظام الإشراف بشكل عام من خلال تزويد الطلاب بالكتيبات الخاصة بذلك، وعقد اللقاءات الدورية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس واللجان العلمية بالقسم.
- عدم تكليف أعضاء هيئة التدريس الجدد بالإشراف الأكاديمي على البحوث التكميلية، والرسائل العلمية، إلا بعد اكتسابهم الخبرة المناسبة، من خلال تكليفهم مشرفين مساعدين، مع زملائهم الذين سبقوهم في هذا المجال.
- تحديد احتياجات أعضاء هيئة التدريس التدريبية، وخاصة في مجال العلاقات الإنسانية، ومهارات البحث العلمي، والحاسب الآلي، وإلحاقهم بدورات تدريبية، كل حسب احتياجاته التدريبية.
- التأكيد على جميع أعضاء هيئة التدريس الالتزام بالساعات المكتبية، وإعلان وقتها لطلاب وطالبات الدراسات العليا.

- إعطاء مساحة من الاختيار للمشرف أن يختار من يشرف عليهم من الطلاب، وكذلك الطلاّب لاختيار من يشرف عليهم، على أن يكون أهم محدّدات الاختيار التخصص الدقيق، واهتمام المشرف في المجال البحثي الذي اختاره الطالب.
- الاستفادة من نتائج البحوث العلمية التي تناولت موضوع الإشراف الأكاديمي بجوانبه المختلفة، لتجويد العمل الإشراف، ومنها الرؤية التطويرية المقترحة في هذه الدراسة.

* * *

المراجع العربية:

- أبو دف، محمود (٢٠٠٤) "إشراف الأستاذ الجامعي على الرسائل العلمية" مجلة الجودة في التعليم العالي الصادرة عن وحدة الجودة–الجامعة الإسلامية بغزة –المجلد الأول–العدد الأول.
- أبو العينين، علي خليل وسالم، محمود (١٩٩١) "الإشراف على الرسائل العلمية ودوره في فاعلية البحث العلمي" مجلة كلية التربية. جامعة بنها، عدد أبريل.
- أسعد، عبدالكريم(٢٠١٠م) توقعات الدور في عمليات الإشراف البحثي، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات العليا، جامعة القاهرة، مجلد ١٨، العدد الأول.
- الجرف، ريما(٢٠٠٦م) تحكيم الرسائل الجامعية مشكلات وحلول مقترحة، /DOC/Articles41/Article410721.doc http://docs.ksu.edu.sa
- حجاب، محمد منير (١٩٩٧م)الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- الحماد، إبراهيم (٢٠٠٠) "معوقات فاعلية الإشراف" الرياض: جامعة الملك سعود–كلية التربية.
- الخضير، خضير سعود(٢٠٠١) مؤشرات جودة مخرجات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (دراسة تحليلية) مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون، السنة ١٦،عدد٥٣.
- دياب، سهيل رزق(٢٠٠٧) دراسة تقويمية لدور المشرف الأكاديمي في الإشراف والمتابعة على مشاريع تخرج الطلبة في جامعة القدس المفتوحة، جامعة القدس، فلسطين.
- رضوان، شفيق، (١٩٩٦م) علم النفس الاجتماعي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- زقوت، محمد (١٩٩٨) "تقييم طلبة الدراسات العليا للخبرات والممارسات التربوية لأساتذتهم في كلية التربية بالجامعة الإسلامية في غزة" مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، غزة، العدد الأول.

- الزهراني، علي عبد القادر(١٤٢٨هـ) الدراسات العليا في الجامعات السعودية: دراسة تحليلية في ضوء متغيرات الجودة والتقنية والتمويل، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- سليمان، سعاد محمد: "الرضا عن خدمات الإشراف الأكاديمي لدى طلاب جامعة السلطان قابوس"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة البحرين، المجلد(٩)،العدد(٢)،(٢٠٠٨م).
- الصارمي، عبدالله وزايد كاشف: "مدى رضا طلبة كلية التربية بجامعة السلطان قابوس عن الإشراف الأكاديمي وطبيعة توقعاتهم منه"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة (٢١)،العدد(٢٣)،(٢٠٠٦م).
- العاجز، فؤاد وآخرون (١٩٩٨) "المشكلات الدراسية لدى طلاب الدراسات العليا في كليات التربية بمحافظة غزة" مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي–جامعة الأزهر بغزة العدد الثاني عشر–السنة السادسة.
- عبيدات، ذوقان وآخرون (٢٠٠٧م)البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، عمان، دار الفكر والنشر والتوزيع.
- عساف، محمود والدردساوي، هيا(٢٠١٢م) تقييم دور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية في الجامعات الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية،مجلد١٤، ص ٣١١–٣٤٤.
- علي، سعيد إسماعيل (١٩٩٩) "شؤون جامعية" القاهرة: عالم الكتب.
- علي، سولاف فائق(٢٠١١) المعوقات التي تواجه مشاريع بحوث التخرج في كلية التربية الأساسية في جامعة السليمانية من وجهة نظر التدريسيين، ورقة عمل مقدّمة إلى المؤتمر العربي الأول "الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي"، المنظمّة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- كنعان، نواف(١٩٨٥م)القيادة الإدارية، ط٢، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية.

- مصطفى، أميمة(١٩٩٤م)الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه: الواقع والممكن، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، طنطا، مصر.
- مصطفى، جمال محمد (٢٠٠٤) دراسة تقويمية لدور المشرف على الرسائل العلمية بكليات التربية في مصر في ضوء الكفايات اللازمة له، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة.
- نشوان، يعقوب حسين (١٩٩٢م) الإدارة والإشراف التربوي، ط٣، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع.
- النوح، مساعد بن عبدالله(١٤٢٤ه)دراسة تقويمية لنظام الإشراف العلمي في كليات وأقسام التربية في الجامعات السعودية، رسالة دكتوراه، قسم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وزارة التعليم العالي (١٤٣٢ه)توصيات مجلس التعليم العالي، جلسة رقم (٦٤)،المملكة العربية السعودية. -

- وزارة التعليم العالي(١٤١٧هـ) اللائحة الموحدة للدراسات العليا، المملكة العربية السعودية

المراجع الأجنبية:

- A. Mehmet Haksever and Ekren Manisali (2000) Assessing supervision requirements of Ph.D. students: the case of construction management and engineering in the uk ،European Journal of Engineering Education ،Vol. 25 ،No. 1 ،pp. 19 – 33
- Begg ،Andy (1998): Supervision in a graduate center ،Research and supervision in mathematics and science education ،Lawerence ERL Baum Associates ،Inc. ،New Jersey.

- Bosler ،Rosemarie & Levin ،Sharon L. (1999): Student Advising ،In Virginia B. Mathis & Neal Chalofsky(eds): The full – time faculty handbook ،SAGE publications ،Inc. ،London.
- Bourner ،Tom ،Hughes ،Mark(1991)joint Supervision of Research Degrees: Second Thoughts ،Journal Higher Education Review:Vol.24.Nol.1 ،21-34 ،Fall.
- Delini Marina Fernando (2004) The Relationship of supervisory styles to satisfaction with Supervision and Self-efficacy of Master's level counseling students ،Dissertation Abstracts International ،Vol. 64 ،P. 4369.
- Dong ،Yu Ren. (1996):Across- Cultural Relationship Between the Advisor and the Advisee Dissertation Writing Supervision in Science. 27P. Paper Presented at th Annual Meeting of the Taechers of English to Speakers of Other Languages. 30th ،Chicago ،11 March Gerth ،
- Hans. ،&Mills ،C.(1987). Character and Social Structure. New York.
- Harrow ،Jenny. Dellonewenthal(1992):Management Research Supervision: Some Users Perspectives on Roles ،Interventions and Power ، Management Education and Development: Vol.23Part ،54-64.
- Kam ،Bool Hon.(1997): Style and quality in Research Supervision: The Supervisor Dependency Factor ،Higher Education: Vol. ،34. 81-103.
- Kathy Smith (2000) Academic supervision and the dysfunctional family ، Research in Education ،November ،Issue 64 ،pp. 12 – 20 .

- Kris Latona & Mairead Browne (2001) Factors associated with completion of research higher degrees ،Higher Education Series ،Report No 37.
- M. Pearson and A. Brew (2002) Research training and supervision development ،Studies in Higher Education ،Vol. 27 ،pp. 135 – 150.
- Maureen T. B. Drysdale (2002) Quality and nature of the supervisory relationship in graduate education: Student and supervisor perceptions ، Ph.D. ،University of Calgary (Canada) ،Dissertation Abstracts International ،Vol. 62 ،No. 12 ،p. 4084.
- T. Heath (2002) A Quantity analysis of Ph.D. students' views of supervision ،Higher Education Resarch and Development ،Vol. 21 ،No. 1 ، pp. 41 – 53.

* * *

- Ubaydaat, Dh., et al. (2007AD). *Scientific research: Concept, tools and methods*. Amman: Daar Al-Fikr.
- Zaqqout, M. (1998AD). Evaluation of postgraduate students of the experiences and educational practices of their professors in the Faculty of Education at the Islamic University in Gaza. *Journal of Palestinian Educational Research and Studies*, (1).

* * *

- Hijaab, M. (1997AD). *Scientific basis for writing theses*. Cairo: Daar Al-Fajr.
- http://docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles41/Article41072 1.doc
- Kan'aan, N. (1985AD). *Administrative leadership* (2nd ed.). Riyadh: MaTaabi' Al-Farazdaq Al-Tijaareyyah.
- Ministry of Higher Education (1417AH) *The unified law organizing graduate studies in Saudi universities,* Saudi Arabia.
- Ministry of Higher Education (1432AH). *Recommendations of the Board of Higher Education, session number* (64), Kingdom of Saudi Arabia.
- MuSTafa, J. (2004AD). *Role of thesis and dissertation supervisors in Egyptian Faculties of Education in light of competencies needed for them: Evaluative study* (Doctoral Dissertation). Al-Az-har University, Egypt.
- MuSTafa. U. (1994AD). *Scientific supervision of Masters and PhDs: Present and future* (Master's Thesis). Tanta University, Egypt.
- Nashwan, Y. (1992AD). *Administration and educational supervision* (3rd ed.). Amman: Dar Al-Furqaan.
- RiDHwaan, Sh. (1996AD). *Social Psychology*. Beirut: A-Mu'assasah Al-Jaami'eyyah li Al-Diraasaatwa Al-Nashrwa Al-Tawzee'.
- Sulaymaan, S. (2008AD). Satisfaction with the services of academic supervision of students at Sultan Qaboos University. *Journal of Educational and Psychological Sciences*, *9*(2).

- Al-Khudayr, Kh. (2001AD). Indicators of the quality of higher education outputs in Gulf Cooperation Council countries: Analytical study. *Journal of the Cooperation*, (53).
- Al-NouH, M. (1424AH). Scientific supervision system in colleges and departments of education in Saudi Universities: Evaluative study (Doctoral Dissertation). Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Riyadh.
- Al-Saarimi, A., &Zayed, K. (2006AD). Degree of satisfaction of students of Faculty of Education at Sultan Qaboos University with academic supervision and nature of their expectations of it. *Journal of the Faculty of Education*, (23).
- Al-Zahraani, A. (1428AH). *Postgraduate studies in Saudi universities: Analytical study in the light of the variables of quality, technology and funding* (Doctoral Dissertation). King Saud University, Riyadh.
- As`ad, A. (2010AD). Role expectations in research supervision. *Journal of Educational Sciences, 18*(1).
- Assaaf, M., & Al-Dirdasaawi, H. (2012AD). Evaluating the role of the academic supervisor of theses and dissertations in Palestinian universities. *Journal of Al-Az-har University*, *14*, 311-344.
- Diyaab, S. (2007AD). *Evaluative study of the academic supervisor's role in the supervision and follow-up of postgraduate students' projects at Al-Quds Open University*. Al-Quds University, Palestine.

List of References:

- Abu Al-Aynayn, A., &Saalim, M. (1991AD). Supervision of theses and dissertations and its role in the effectiveness of scientific research. *Journal of the Faculty of Education*.
- Abu Duff, M. (2004AD). Supervision of university professors of theses and dissertations. *Journal of Quality in Higher Education*, *1*(1).
- Al-Aajiz, F., et al. (1998AD). Study problems of postgraduate students at faculties of education on Gaza Territory. *Journal of Psychological and Educational Evaluation and Measurement*, (12).
- Al-Hammaad, I. (2000AD). *Obstacles of the effectiveness of supervision*. King Saud University, College of Education, Riyadh.
- Ali, S. (1999AD). *University affairs*. Cairo: Aalam Al-Kutub.
- Ali, S. (2011AD). *Obstacles encountering research of graduation projects in the College of Basic Education at the University of Sulaimani, from the perspectives of the faculty members* (A working paper presented at the First Arab Conference "Future Vision for the advancement of scientific research in the Arab world"). The Arab Organization for Administrative Development in collaboration with Yarmouk University, Jordan.
- Al-Jarf, R. (2006AD). Arbitration of theses: Problems and proposed solutions. Retrieved from

Developmental Vision of the Role of theAcademic Supervisor of Theses, Dissertations, and Complementary Research of Postgraduate Students in Departments of Educationat Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Dr. Abdullah Faalih Al-Sakraan
Department of Foundations of Education College of Social Sciences
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

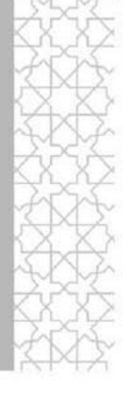
Abstract:

The main objective of the present study is to shed light on the status quo of supervising the Dissertations and Supplementary Researches of Postgraduate Students in Educational Studies Departments in Al Imam Muhammad ibn Saud Islamic University. In addition, it investigates the obstacles that may hinder supervises fulfill their roles. And then to present a vision for the development of the role of the academic supervisor of the Theses and dissertations.

The study made use of the descriptive analytical approach through a questionnaire conducted to all postgraduate students, whose number is (199).

The major findings of the study are: the respondents indicated that supervisors fulfil the roles in a weak degree in the administration and academic dimensions, and in a moderate degree in the human dimension. Among obstacles that may hinder supervises fulfill their roles: the frequent tasks assigned to the supervisor, the supervisor's lack of experience in academic work and lack of commitment to the supervisor office hours.

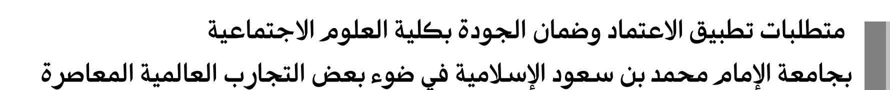
The study presented a vision for developing the role of the academic supervisor that include: the objectives of supervision, tasks of supervisors, tasks of students and the different procedures that assist achieving this.



متطلبات تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة

د. عبدالله بن عبدالعزيز المعيقل
قسم أصول التربية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





متطلبات تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة

د. عبدالله بن عبدالعزيز المعيقل
قسم أصول التربية – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

الهدف: الكشف عن واقع متطلبات الاعتماد وضمان الجودة، في كلية العلوم الاجتماعية، ومن ثم اقتراح أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لتهيئة كلية العلوم الاجتماعية لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة، من خلال آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في الكلية بلغت (٧٢) عضوًا، عن طريق استبانة اشتملت على (١٢٨) عبارة.

أهم النتائج: أن واقع متطلبات الاعتماد وضمان الجودة في الكلية، متوفر بدرجة متوسطة، وأن مجال (إدارة الكلية المتميزة) متوفر بدرجة كبيرة، وأن مجال (تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية)، متدنيًا مقارنة بمتوسط غيره من مجالات، وأن الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة في الكلية تقع في فئة الموافقة بدرجة متوسطة، وأن أعلى الصعوبات المتوفرة بدرجة كبيرة (ضعف التحديد الواضح والدقيق لمعايير الاعتماد)، و(انخفاض مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالكلية في صنع القرارات)، وقد تم التوصل إلى ثمانية معايير كمتطلبات ينبغي توافرها لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة في الكلية تشتمل على عدد من المؤشرات، مع متطلبات لتحقيق كل معيار.



التمهيد لمشكلة الدراسة:

تعول الكثير من المجتمعات في العصر الحاضر على التعليم الجامعي في قيادة مسيرة التنمية والتطوير والنماء، لكونه أداة تلك المجتمعات نحو تحقيق نهضتها.

وتمر المجتمعات في الوقت نفسه بالعديد من التحديات والتغيرات السريعة والمتلاحقة مثل الانفجار المعرفي والسكاني والثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات والعولمة وغيرها من التحديات التي تؤثر في التعليم الجامعي، حيث يواجه المجتمع تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية(محمود ، ٢٠٠٩، ص ١٠٩).

وفي إطار هذه التغيرات كان لابد أن تحدث تحولات في مفاهيم التعليم الجامعي حتى يمكن أن تواكب هذه التغيرات من هذه التحولات كما أشار إليها مجاهد (٢٠٠٢، ص ٣٣٨): التحول من ثقافة الحد الأدنى في الأداء إلى ثقافة الإتقان والجودة، والتحول الجزئي من التعلم المعتمد على الآخر إلى التعلم المعتمد على الذات، والتحول من ثقافة التسليم بالواقع إلى ثقافة التقويم، ومن ثم التعديل والتطوير.

ولهذا أوصت بعض الدراسات، بضرورة تحقيق ضمان الجودة في التعليم بهدف تفعيل قدرة المؤسسات التعليمية على مواكبة التغيرات الخارجية التي تسود العالم (Jeliazkova & Westerhejden:٢٠٠٢).

واستجابة لهذه المتغيرات قامت العديد من الدول – على اختلاف درجاتها في التقدم – بمراجعة شكل نظام التعليم الجامعي ومضمونه، وضرورة مواكبته للمتغيرات العالمية وذلك من خلال التركيز على مضمون العملية التعليمية وجودتها واحتياجات المجتمع المتغيرة (سعاد بسيوني ،٢٠٠١، ص٩)، وذلك بعد أن أصبح مفهوم الاعتماد وضمان الجودة يؤثر على المؤسسات بمستوياتها المختلفة، بحيث يكون نظام الاعتماد وضمان الجودة إطاراً تنظيمياً متكاملا، يجمع بين وضوح الهدف ووسائل تحقيقه ومسؤوليات العاملين وواجباتهم المشروعة، ويصبح عملاً يلتزم به الجميع وبشكل

متواصـل فـي إطـار تـضافر الجهـود وتعـاون الأفـراد فـي تحقيـق الأهـداف المأمولـة (درباس،٢٠٠٢،ص ص ١٥- ١٨).

وفـي المملكـة العربيـة الـسعودية هنـاك محـاولات جـادة لتطـوير التعليم الجـامعي إيماناً بأن التعلم يمثل دعامة وركيزة للأمن الوطني ومنطلقاً للنهوض بالوطن، ويتضح هذا من إدراك وزارة التعليم العالي بأهمية النقلة النوعيـة للتعليم التي لا تتحقـق إلا من خـلال وضع معايير وطنية لمكونات العملية التعليمية تعمل على الارتقاء بجودة التعليم واتقانه في ضوء نصوص الشرع المطهر التي تحث على الأمانة والجـودة والاتقـان، ومـن ذلـك قـول الرسـول صلى الله عليـه وسـلم "إن الله يحـب إذا عمـل أحـدكم عمـلا أن يتقنـه"(صحـحه الألباني، ١٤٠٧ه، بـرقم ١١١٣)، وحتى تـتم مواجهـة التحـديات التي يتعـرض لهـا الـوطن حاليـاً ومستقبلاً، فكان نتيجة ذلك إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي كجهـة مستقلة تعنى بتقـويم بـرامج التعليم العـالي فـي الجامعـات، وذلـك بموجـب قـرار مجلس التعليم العـالي رقـم (٣/٢٨/١٤٢٤هـ) المتخـذ فـي الجلسـة (الثامنـة والعـشرين) للمجلس المعقـودة بتـاريخ ١٤٢٤/١/١٥هـ، والمتـوج بالموافقـة الـسامية رقـم (٧/ب/٦٠٢٤) وتـاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ.

وفي ضوء ذلك بدأت فعاليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسـلامية عـام ١٤٢٩هـ بالعمل في هذا الاتجاه من خلال إنشـاء عمادة التقـويم والجـودة في الجامعة، التي صدر بها قـرار مجلـس التعلـيم العـالي رقـم (٢١/٥٠/١٤٢٩هـ) المتخـذ فـي الجلـسة (الخمـسين) للمجلس المعقودة بتاريخ ١٤٢٩/٧/١٠هـ، والمتوج بالموافقة السامية رقـم (١٠٢٠٩/م ب) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣٠هـ، تبعه إنشـاء وكالات في كليات الجامعـة تعنى بـالتطوير والجـودة. وقد تفاوتت درجات التوفيق والنجـاح فـي الجامعـة نحـو التقـويم والاعتمـاد الأكـاديمي مـن كلية لأخرى ومن قسم لأخر نظرا لتفاوت القناعـات والإمكانـات ومـدى تـوفر المتطلبـات لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة.

وعلى الرغم من توجه الجامعة نحو الاهتمام بالاعتماد وضمان الجودة في كلياتها وأقسامها المختلفة، فإن هناك العديد من المشكلات التي تقف عائقًا في سبيل مسيرة الإصلاح وتطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة في الجامعات عمومًا ومنها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، منها على سبيل المثال: غلبة الجوانب الكمية على النوعية، والفجوة بين الأهداف والنتائج، وضعف مواكبة المناهج لروح العصر، والقصور الواضح في برامج إعداد الطلاب، ونمطيتها وتكرارها، واتباع الجامعات أساليب التقويم التقليدية، وهذا ما أشارت إليه العديد من البحوث والدراسات من أن مؤسسات التعليم الجامعي ما زالت تدرب على الحفظ الآلي وعلى تنمية بعض المهارات العقلية التي لا تعلو فوق مستوى الحفظ (السدحان، ٢٠١٤).

تحديد مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم يتضح أن قضية تهيئة الجامعات والكليات للاعتماد وضمان الجودة من القضايا التي تحتل مرتبة هامة بين مشروعات التطوير التربوي في الآونة الأخيرة في العديد من دول العالم، وسبب ذلك الشعور المتزايد بالإحباط وفقدان الثقة في المؤسسات التعليمية القائمة، وتزايد الفجوة بين مخرجات تلك المؤسسات ومتطلبات احتياجات سوق العمل، هذا فضلاً عن تزايد الأصوات المنادية بضرورة إخضاع النظام التعليمي بتلك المؤسسات إلى نظام مساءلة أكثر إحكاماً ودقة (عبدالهادي، ٢٠٠٥).

ومن أجل تحقيق الاعتماد وضمان الجودة فقد أشارت العديد من الدراسات إلى ضرورة مشاركة الأفراد العاملين والمؤسسات المجتمعية في تحقيق ضمان الجودة التعليمية، وأهمية نشر الوعي الفكري الخاص بضمان الجودة قبل البدء في إجراءات تطبيق الجودة وضمان الاعتماد كأحد المتطلبات الأساسية لنجاح المشروع Schade: (٢٠٠٧). وأكد ذلك (خليل، وعبد المعطى، ٢٠٠٧) مشيرًا إلى ضرورة تضافر كافة الجهود وتكامل المنظومة التعليمية بمراحلها المختلفة من جهة، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية وحساب تكلفة التطوير من قبل القائمين والمسؤولين.

وتأسيساً على ذلك يمكن التوصل إلى أن هناك ضرورة ملحة تتمثل في تهيئة كليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومنها كلية العلوم الاجتماعية بأقسامها المتعددة، وذلك قبل الشروع في الحصول على شهادة الاعتماد وضمان الجودة من خلال توفير بعض المتطلبات التي تهيئ الأقسام بالكلية لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة وهذا ما يحاول الباحث القيام به من خلال تحديد مجموعة السياسات والإجراءات والمتغيرات الواجب القيام بها في كافة جوانب العملية التعليمية بكلية العلوم الاجتماعية، كنموذج لإحدى كليات الجامعة؛ نظرا لكبر الكلية وتعدد أقسامها العلمية، حيث تضم ثمانية أقسام علمية فهي أكبر كليات الجامعة، وذلك لتحقيق مستوى عالٍ من الأداء في ظل معايير الاعتماد وضمان الجودة الموضوعة من قبل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي والمعد وفق معايير هيئات خارجية معترف بها مسترشدين في ذلك ببعض التجارب وخبرات بعض الدول الرائدة في هذا المجال، وفي ضوء إمكانات الواقع السعودي وثقافته.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما متطلبات تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة ؟

ويتفرع عن هذا سؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الواقع الحالي لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ؟

٢. ما أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة في كلية العلوم الاجتماعية ؟

٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، حول واقع المتطلبات، وأهم الصعوبات، ترجع لمتغير القسم العلمي في الكلية ؟

٤.ما المتطلبات التي ينبغي توافرها لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة ؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- كشف الواقع الحالي عن متطلبات الاعتماد وضمان الجودة، في كلية العلوم الاجتماعية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- تحديد أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة في كلية العلوم الاجتماعية.
- بيان ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، حول الواقع، وأهم الصعوبات، ترجع لمتغير القسم العلمي في الكلية.
- اقتراح أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لتهيئة كلية العلوم الاجتماعية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في جانبين نظري وآخر تطبيقي على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

- تقع الدراسة في بؤرة الاهتمام السعودي المعاصر حيث اهتمام المملكة بتقويم الأداء ونظم الاعتماد، كما أنها تعد تلبية لما أوصت به الكثير من الدراسات والندوات والمؤتمرات من ضرورة البحث عن سبل وطرق تضمن تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بجامعات المملكة.
- كما تعد الدراسة جهداً علمياً مضبوطاً يتواكب مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الداعية إلى تجويد التعليم الجامعي.

الأهمية التطبيقية :

مساعدة المخططين بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمسؤولين عن تطوير التعليم في الجامعة في تحديد المتطلبات اللازم توافرها لتطبيق نظام الاعتماد، وكذا الصعوبات التي تقف في سبيل تحقيق ذلك وسبل التغلب عليها وبالتالي تذليل العقبات التي تحول الاعتماد وضمان الجودة في الكلية على الخصوص وفي الجامعة بعامة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: المتطلبات اللازمة لتهيئة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة.

الحدود المكانية: كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

الحدود الزمانية: العام الجامعي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

مصطلحات الدراسة:

كثر الجدل حول مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة نظراً لاختلاف التخصصات والاهتمامات وسوف يتم إلقاء الضوء على هذه المصطلحات في مجال التعليم بوجه عام والمرتبط بطبيعة وحدود الدراسة الحالية كما يلي:

١- الاعتماد:

يقصد بالاعتماد لغوياً "الثقة" واعتمد الشيء أي "وافق عليه" (البعلبكي، ١٩٩٧) ويعنى المصطلح باللغة الإنجليزية "Accreditation" إقرار، أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توفرت لها المعايير اللازمة للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى "إعطاء تقييم للمؤسسة مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهلية وكفاءة هذه المؤسسة" (Kenneth:٢٠٠٩:p١٤٤).

ويقصد بالاعتماد في الدراسة الحالية "التأكد من توافر المعايير والشروط في كافة جوانب العملية التعليمية بدءًا من الرسالة والأهداف والإمكانات المادية والبشرية ومروراً بالعمليات التعليمية (الصفية وغير الصفية) والفنية والإدارية والمشاركة المجتمعية وانتهاءً بمخرجات النظام التعليمي ومدى مطابقة هذه المعايير مع معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية.

٢- ضمان الجودة:

ترتبط الجودة في النظرة الإسلامية بالاتقان، بل هو أدق؛ لأنه يعني الإحكام، قال تعالى"صنع الله الذي أتقن كل شيء" (٨٨، النمل)، قال ابن كثير (ت، ٧٧٤، ج٣، ص٣٧٩) أودع فيه من الحكمة ما أودع.

والعلاقة بين مفهومي الاعتماد وضمان الجودة في العصر الحاضر مما كثر الجدل حولها وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر حول المفاهيم المختلفة لهما، ولكن المستقرئ للمفاهيم بوجهات النظر المختلفة يجد ثمة علاقة وثيقة بين مفهومي الاعتماد وضمان الجودة، حيث يمكن تعريف ضمان الجودة بأنه "تصميم وتنفيذ يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة، والتي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئات الاعتماد ويتم قياس وتقييم الأداء إزاء المعايير الموضوعة تحت مظلة الجودة (مصطفي، ٢٠٠٦)

وإذا طبقنا ذلك على العملية التعليمية، فإن اعتمادها يضمن جودتها، وكذلك جودة مخرجات المؤسسات التعليمية واستمرارية تطويرها، فالمؤسسات التعليمية تسعى للاعتماد من قبل هيئات متخصصة هدفها ضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها وذلك بهدف تقديم ما يثبت جودة البرامج التعليمية مع الاستمرار في الدراسة الذاتية والتقويم المستمر للمؤسسة التعليمية لضمان تطويرها وتحسينها(الرواي، وعبدالهادي، ١٩٩٨، ص ص٤٧–١١١)

يتضح مما تقدم أن ضمان الجودة – وهو ما تتبناه الدراسة – عبارة عن نظام يعتمد على التغذية الأمامية، وهو وسيلة للتأكد من عدم وجود أخطاء كلما أمكن، ولذا فإن الاعتماد يكون ملازماً لضمان الجودة في التعليم، حيث إن ضمان الجودة يهتم بتقويم الأهداف والمحتوى والمصادر والمستويات التعليمية والمخرجات التعليمية، وكذلك البرامج والمقررات الدراسية، فضمان الجودة يعد شرطاً أساسياً لاعتماد المؤسسات التعليمية، فهو إذًا طريقة لتنظيم عمل الاعتماد وذلك لضمان وضوح رسالة وأهداف المؤسسة وأدوار الأفراد ومسؤولياتهم فيها وكذا سبل وإجراءات التأكد من سريان الخطة الموضوعة وفقاً للأهداف المحددة مع وضوح البدائل والحلول التي يمكن اللجوء إليها عند حدوث حيود عن المسار الصحيح لبلوغ الأهداف المنشودة (Accreditation Council: ٢٠٠٩)

٣- متطلبات التطبيق:

يعرف القاموس المحيط كلمة طلب على أنها محاولة إيجاد الشيء وأخذه (الفيروزآبادي،د.ت،(١٤٠٦هـ، ص١٤٠) ويعرف قاموس(Webester:١٩٩٩:p ٤٨٠) المتطلب على أنه شيء يستلزم وجوده أو شرط يجب توافره والاهتمام به.

ويقصد بمتطلبات التطبيق في الدراسة الحالية : مجموعة من السياسات والإجراءات والتغيرات الواجب القيام بها في كافة جوانب العملية التعليمية بكلية العلوم الاجتماعية والتي تتصل بالإدارة والنواحي المالية والخدمات الطلابية والموارد والمكتبات ومعامل الكمبيوتر والعملية التعليمية والهيئة التدريسية والأنشطة غير الصفية والمشاركة المجتمعية وذلك لتحقيق مستوى عالٍ من الأداء في ظل معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية.

الإطار النظري:

يشتمل الإطار النظري على العناوين التالية:

الاعتماد في الأدبيات العلمية:

تتناول الأدبيات الاعتماد من أبعاد مختلفة، فالبعض يراه إجازة واعترافا، والبعض يراه تقويما وإجراءات، والبعض الآخر يراه عملية منظمة، فالفريق الذي يرى الاعتماد على أنه إجازة واعترافا يقصد بالاعتماد "الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بمثل هذه المهمات" (council:٢٠٠٠). وهذا يتوافق مع من يعرف الاعتماد على أنه "الاعتراف بمكانة مؤسسة تعليمية من سلطة رسمية، وأنها استوفت مطالب معينة مرغوبًا فيها، وتشير إلى قبول المستوى التعليمي والعلمي للمؤسسة التعليمية والاعتراف بها من قبل هيئة خارجية مسؤولة عن ذلك، وإعطاء شهادة لهذه المؤسسة بأنها استوفت الشروط اللازمة لذلك (بدير ٢٠٠٤، ص٧).

أما الفريق الذي ينظر للاعتماد على أنه تقويم وإجراءات فإنه يعرف الاعتماد على أنه "عملية تبدأ بالتقييم الذاتي للمؤسسة ككل، أو في جزء من أجزائها، ومن ثم مطابقة هذا التقييم بتقييم خارجي تقوم به لجان خارجية، يعمل بها متخصصون ومدربون على التقويم الموضوعي، وتتم هذه العملية في ضوء معايير موضوعة سلفاً (أمل حباكة، ٢٠٠٤ ، ص ١٤)، وفي نفس هذا السياق يُعرف الاعتماد على أنه " مجموعة من الإجراءات، يتم من خلالها إجراء تقييم شامل للمؤسسة التعليمية وفقاً لمعايير محددة، يترتب عليه إعطاء حكم حول مدى كفاءة وأهلية هذه المؤسسة، للقيام بمسؤولياتها المناطة بها والمراد أداؤها بصورة جيدة ومناسبة. (قرني، ومحمد، ٢٠٠٥،ص٣٨)

أما من ينظر للاعتماد على أنه عملية منظمة فإنه يُعرف الاعتماد بأنه " العملية المنظمة التي تستخدم من أجل معرفة إلى أي مدى حققت المؤسسة الأهداف التعليمية المتفق عليها، معنى ذلك أن هذا الفريق يؤكد على النتائج النهائية التي تتجسد لدى

الطلاب، أي أن عملية الاعتماد تتضمن مرحلتين متتابعتين تكملان بعضهما البعض، كما حدد هما كوهلر(kohler:٢٠٠٩:pp٣١٧-٣٣٠)،هما :

المرحلة الاعتماد العام الذي يعني قدرة المؤسسة على تحقيق الهدف العام من وجودها.

مرحلة الاعتماد الخاص الذي يعنى قدرة المؤسسة على تنفيذ كل برنامج من برامجها.

ويشار إلى الاعتماد أيضاً على أنه "العملية التي تحدد أن المؤسسة تقدم برامج ومقررات يمكن اعتمادها ذاتياً أو تقدم مواد دراسية تخضع للتقييم المستمر، حيث تشهد وكالة الاعتماد أن معايير المقررات، والطرق المستخدمة تتناسب مع أهداف المؤسسة، ويعد الاعتماد وفق ذلك عملية مستمرة من التقييم والمراجعة يمكن من خلالها متابعة المؤسسة التعليمية في ضوء مجموعة من المعايير المحددة (صفاء، حسين ، ٢٠٠٧،ص٤٧٠).

وبناء على ما تقدم فإنه يظل تعريف الاعتماد في الدراسة الحالية على أنه: التأكد من توافر المعايير والشروط في كافة جوانب العملية التعليمية بدءًا من الرسالة والأهداف والإمكانات المادية والبشرية ومروراً بالعمليات التعليمية (الصفية وغير الصفية) والفنية والإدارية والمشاركة المجتمعية وانتهاءً بمخرجات النظام التعليمي ومدى مطابقة هذه المعايير مع معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية.

فلسفة الجودة:

الجودة فلسفة إدارية جديدة تركز على أهمية الاستثمار الأمثل لكل الطلقات؛ لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة، وإشباع حاجات العملاء من جهة أخرى (شريف، ٢٠٠٦م، ص١٩)

وتقوم فلسفة الجودة الشاملة على مجموعة من الأفكار الرئيسة للعديد من الرواد المطالبين بتطبيق الجودة، منهم:

- إدوارد ديمنج(Edward Deming): وهو أكثر رواد الجودة شهرة، وضع أربعة عشر مبدءًا للجودة، وأكد على مسؤولية الإدارة عن كفاءة عمل النظام وتطويره، وقد عزز ديمنج بذلك دور الإدارة في قدرتها على اتخاذ القرار لتحسين العمليات وتحسين الانتاج (مطاوع، ٢٠١١م، ص١٠٩).
- كاروا أيشكاوا (Karua aishkaoa): قدم أيشكاوا – وهو مهندس ياباني – أفكارًا متميزة للجودة خاصة فيما يتعلق بحلقات الجودة التي يعتبرها مكملة لإدارة الجودة الشاملة وجودة الخدمة والمعلومات وجودة النظام ككل، وأكد على أهمية تدريب الأفراد العاملين على أساليب حل المشكلات ودعم الإدارة العليا لقضية الجودة والاهتمام بتقديم الحلول ومتابعة تنفيذها وتوفير الوقت اللازم للمشاركة في جهود التحسين المستمر (المليجي، ٢٠١٠م، ص٢٠).
- جوزيف جوران (Joseph Juran) يعتبر أول من استخدم التحليل الإحصائي للتحكم بالعمليات بنظام الجودة، ويعتبر كتابه (التحكم في الجودة) مرجعا رئيسا للجودة في الولايات المتحدة واليابان، وقد أشار جوران إلى أن مشكلات الإدارة تتعلق بأخطاء العنصر البشري لذا تبرز أهمية التدريب بمفاهيم الجودة واستعمال دوائرها في تحسين الاتصال عبر المستويات المختلفة، مع التركيز على فهم احتياجات متلقي الخدمة (مطاوع، ٢٠١١م، ص١١٠).
- فيليب كروسبي (Philip Crosby) من أشهر الرواد في مجال الجودة وأساليب تطويرها، وهو أول من نادى بمنتج بلا عيوب ونجح في استخدام هذه الفكرة، وتستند فلسفته للجودة على مفهومين، هما: مسلمات الجودة والعناصر الأساسية للتحسين، وأن الجودة تعني المطابقة للمتطلبات، وتعد عملية تحديد مثل هذه المتطلبات من المهام الرئيسة للإدارة (عبدالعليم، ٢٠٠٨م، ٩٦).

ولا تقوم فلسفة الجودة على آراء هؤلاء الرواد فحسب، لكنها تقوم على عددٍ من الاعتبارات الأخرى، أبرزها التركيز على المستفيد بشكل يتضمن مجموعة من المميزات

للنظام التعليمي يتجاوز الهياكل التنظيمية التقليدية (مطاوع، ٢٠١١م، ص١١٠). ومن ذلك نلحظ الارتباط القوي بين الاعتماد والتقويم والجودة، بحيث أصبح بعضها من مستلزمات بعض؛ فالجودة من مستلزمات الاعتماد، والتقويم مرحلة من مراحل الاعتماد.

علما بأن النظرة الإسلامية إلى الجودة تتجاوز حدود المستفيد أو عددٍ من المعايير، بل ترتبط بالعمل وإتقانه من جهة، قال تعال"صنع الله الذي أتقن كل شيء" (٨٨، النمل)، جاء في القاموس "أتقن الأمر أحكمه"(الفيروزباد، ١٤٠٧هـ). كما تربط العامل بمحبة الله ومراقبته وبالأمانة والتمكين في أداء العمل – من جهة أخرى – ومن ذلك قول الله تعالى "إن خير من استأجرت القوي الأمين" (٢٦، القصص)، وقوله تعالى "إنك اليوم لدينا مكين أمين" (٥٤، يوسف، قال القرطبي(ت، ٦٧١، ج٩، ص١٣٩) أي متمكن نافذ القول، ولقوله تعالى "وإني عليه لقوي أمين" (٣٩، النمل)، وقوله عليه الصلاة والسلام" إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" (صححه الألباني برقم، ١١١٣)، ويترتب على هذا الإحكام والإتقان من العامل للعمل محبة الله لهذا العامل التي هي أمنية كل مسلم ومطلبه.

أنواع الاعتماد التربوي بالتعليم الجامعي:

هناك نوعان للاعتماد الجامعي أشار إليهما (حسين ، عبد الرازق ، ٢٠٠٢) ، هما:

١. **الاعتماد المؤسسي (الترخيص الأولي)** General Accreditation

وهذا النوع من الاعتماد يرتبط بطبيعة الدراسة الحالية الخاصة بمتطلبات تهيئة كليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للحصول على الاعتماد وضمان الجودة حيث إنه يهتم بتقويم الكلية ويركز على الأداء الجامعي بصورة شاملة ويمنح هذا النوع من الاعتماد تأهيلاً مبدئياً للكلية يشير إلى استيفائها للمعايير المؤهلة للترخيص الأولي مثل المعايير التخطيطية والمعمارية المرتبطة بالأبنية والمساحات المتوفرة وكذا الموقع الجغرافي للكلية والمعايير الأكاديمية المرتبطة بالبرامج التعليمية والهيئة التدريسية والطلاب، والمعايير الإدارية والمالية التي تخص الهيكل الإداري والموارد المالية

والموازنـة، والمعـايير المرتبطـة بالخـدمات التعليميـة بالكليـة مثـل المعامـل والمكتبـة والخدمات التعليمية، والمعايير المرتبطة بالأنشطة الطلابية.

وتجدر الإشارة إلى أن استيفاء هذه المعايير سالفة الذكر ليس معناه الحصول على الاعتراف أو الترخيص الكامل وإنما يعنى فقط بأن الكلية قد استوفت المعايير الأولية لأداء وظيفتها، وقد يطلق على هذه الخطوة عملية الحصول على الأهلية للدخول في عملية الاعتماد.

٢. الاعتمــاد المهنــي أو التخصــصي Professional or Specialized Accreditation

وفي هذا النوع من الاعتماد يتم التركيز على البرامج التعليمية للكلية وينقسم هذا النوع إلى نوعين ذكرهما كل من (الخولى ، ٢٠٠١)، و(وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٠) كما يلي :

(أ) الاعتماد الأكاديمي المتخصص

يُمنح هذا النوع من الاعتماد بعد إجراء عملية تقويم متكاملة للبرامج الدراسية ولأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية وعدد الطلاب وأدائهم في الاختبارات الدورية ومدى توافر مصادر التعليم والتعلم، ويعرف هذا النوع من الاعتماد بأنه "الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية للكلية في ضوء معايير تضعها منظمات أكاديمية متخصصة على المستوى المحلى والإقليمي".

(ب) الاعتماد المهني المتخصص

يُمنح هذا الاعتماد المتخصص من مؤسسات اعتمادية تقوم بها النقابات المهنية الخاصة بمهنة التعليم ويعرف هذا النوع من الاعتماد بأنه "الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنية معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي".

وقد انتقلت أفكار الجودة من المجال الصناعي إلى التعليم وأصبح ينظر إلى العملية التعليمية من منظور الإنتاجية أي أنها مطالبة دوماً أن تحسن مدخلاتها وعملياتها حتى تتمكن من تقديم مخرجات تتناسب واحتياجات المستفيدين من خدماتها أي أن مفهوم الجودة في التعليم يسعى إلى تحقيق الجودة الكلية في جميع مكونات عملية التعلم بحيث تؤلف مكوناتها منظومة شاملة وهذه المكونات هي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١)، (بون، دريك ،٢٠١١).

(أ) **المدخــلات :** وتشتمل على مدخلات مادية مثل المبنى - والموارد - العاملين بالكلية - الجهاز الإداري- الخطط الدراسية، ومدخلات معنوية تشمل خصائص الطلاب وخصائص البيئة المحيطة بالكلية والمناخ العام والروح المعنوية.

(ب) **العمليــات:** وتشمل عمليات التعليم والتعلم التي تتضمن البرامج والمناهج والمقررات والكتب ومواد التعلم وتكنولوجيا التعليم والأجهزة وتجهيزات المعامل والورش والمكتبة ومراكز تكنولوجيا المعلومات وطرق التدريس وعمليات التقويم بأنواعه المختلفة.

(ج) **المخرجــات:** وتتضمن النواتج التعليمية المباشرة والمحددة باستخدام الامتحانات وأدوات التقويم والنواتج التعليمية غير المباشرة (معرفية - اجتماعية - أخلاقية) والنواتج التعليمية العامة أو المرتبطة بمهارات الحياة (اقتصادية، ثقافية، مهنية) وعمليات تتبع الخريجين

ولكي يتحقق الاعتماد وضمان الجودة ينبغي أن تتوافر مجموعة من الأسس ذكرتها وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢) هي:

- مساهمة الجميع عن اقتناع في إنجاح وتنفيذ الجودة من خلال وعي جميع المستويات الإدارية والعلمية بمفهوم الجودة بأبعاده المختلفة.

- تحديد أهداف واضحة ومحددة للمؤسسة التعليمية يشارك في صنعها جميع العاملين كل على قدر إسهامه بحيث يكون لهذه الأهداف مدى قصير، ومدى طويل، وتوجه مستقبلي، وتحقق رغبات الطلاب والعاملين.
- توافر القيادة الفاعلة المؤمنة بثقافة الجودة والقادرة على تنمية مفهوم الجودة لدى جميع العاملين وعلى تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ العمل بنجاح ولديها القدرة على تحديد الواقع الحالي للمؤسسة التعليمية وما هو متوقع في المستقبل والفجوة بين الاثنين.
- الالتزام بفلسفة منع الخطأ وليس مجرد كشفه، وتبني مدخل حل المشكلة للتغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق الجودة.
- الربط بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم، وبين عملية تصميم البرامج التعليمية والمناهج الدراسية واختيار الأساليب التعليمية.
- دراسة وتبنى الطرق والإستراتيجيات الحديثة عند تنفيذ الأعمال المختلفة ورؤية كل عملية من العمليات التعليمية أو الإدارية في ضوء النظام ككل.
- عمل قاعدة بيانات متكاملة تتعلق بالأفراد المشاركين في العملية التعليمية وشروط القبول وتعكس احتياجات سوق العمل على أن تكون هذه القاعدة مصممة بطريقة ممكنة لاعتبارات السرعة والدقة وسهولة الاسترجاع.
- انفتاح المؤسسة التعليمية على البيئة المحيطة بمؤسساتها المختلفة مع توفير بيئات تعليمية تنافسية تكسب الطلاب مهارات جديدة مناسبة لمتطلبات سوق العمل (عبد المحسن ،٢٠١١)
- الحرص على التنمية المهنية لجميع العاملين من خلال التدريب على كل جديد مثل الكمبيوتر والمشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية (زغلول ، ٢٠٠٢)، (عايدة إبراهيم ، ٢٠٠٢)

- زيادة جرعة العمل الجماعي وليس العمل الفردي والعمل على الترابط والتعاون بين الأقسام والنظم الفرعية وبين الجهات الإدارية والعاملين، مع التركيز على إبراز أهمية الوقت كمورد رئيسي مثله مثل باقي الموارد المادية والبشرية (Balderstone: ٢٠٠٩: pp٢٨٥-٢٨٦)
- تشجيع المبادأة والتجديد والإنتاجية لتخليص العاملين في المؤسسة التعليمية من خوفهم الدائم من كل جديد مبتكر.
- إقرار مبدأ الرقابة الذاتية والتقويم بدلاً من الرقابة الخارجية فقط، مع تولى جهاز متخصص وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والعملية يتولى مهمة القياس والتقييم المستمر لجودة البرامج التعليمية، ويعمل على تحديث تلك البرامج وتطويرها بما يناسب متطلبات المرحلة التعليمية أو متطلبات سوق العمل (Arcaro: ٢٠١٢:p٣٩)
- اللجوء إلى جهات أو هيئات خارجية محايدة لتقويم نظام الجودة بالكلية (NCATE: ٢٠٠٢:P٧٠)

تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال تهيئة الكليات والمدارس لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة:

يتناول هذا الجزء عرضاً لبعض تجارب بعض الدول في مجال تهيئة الكليات للاعتماد وضمان الجودة، وهو إجابة عن سؤال الدراسة الثاني المتعلق بتجارب بعض الدول في مجال تهيئة الكليات للاعتماد وضمان الجودة، ويتم خلاله عرض تجارب كل من دول: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمملكة المتحدة، وذلك لتحديد أوجه الاستفادة منها كما يلي:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأوائل في تطبيق الاعتماد الأكاديمي وضرورة ضمان جودة التعليم والمحاسبية ففي الماضي كانت المحاسبية بالنسبة لنظم التعليم، تعنى مراجعة الإنفاق والتمويل، وأعداد الطلاب المقيدين، كذلك الخطة

الدراسية، ولكن منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، أخذت المحاسبية سبيلًا آخر، آلا وهو ما تعلمه الطلاب واكتسبوه من معارف ومهارات واتجاهات وذلك مع بداية حركة الامتياز The Excellence Movement وبدأ معها إقرار آليات للمحاسبية mechanisms accountability مثل العلامات الفارقة في البرامج التعليمية Benchmarking وخطط الأداء التعليمي وتقارير الأداء Performance Reporting وكروت التقارير Report Cards ومراجعة الجودة في الكلية ومؤهلات الهيئة التدريسية وخطط نموهم المهني وغيرها من المستجدات التي تستخدم في تقييم أداء الكلية (Ablmonn: ٢٠٠٨).

ويمكن تحديد منطلقات المحاسبية فيما يلي: (McCarty;Charles:٢٠١٣) .

- أن الكلية هي المؤسسة المسؤولة عن تقديم مواقف التعليم، وبالتالي هي المكان الذي يمكن من خلاله محاسبة أداء كل من أعضاء هيئة التدريس والإداريين.
- أن الكلية مسؤولة مسؤولية أساسية عن أداء الطلاب، والذي يمكن الحكم عليه من خلال إنجازاتهم في كافة الاختبارات المقدمة لهم.
- وضع معايير خارجية تضعها وزارة التعليم العالي يتم في ضوئها التقويم collage site-studant performance
- وضع نظام من المكافآت للكليات الناجحة ونظام للتدخل بهدف تعديل الكليات التي تحتاج للتوجيه والإرشاد.

مما سبق يتضح أن هذا النوع من المحاسبية للكليات يعتمد على اختبارات تعقد للخريجين كما هو الحال في ولايات تكساس ونيويورك وفرجينيا وفلوريدا، حيث هناك تطبيق لمبدأ اللامركزية والتركيز على الجودة الأكاديمية وحرية أولياء الأمور في اختيار أفضل الكليات لتعليم أبنائهم، ونظراً لاعتماد نظام المحاسبية لهذه الكليات على معايير ونظم موحدة تفرض من جهات خارجية يمكن أن يطلق عليها المتطلبات

الموحدة من جميع الكليات بغض النظر عن السياق الذي تعمل فيه تلك الكليات، (Schlechty : ٢٠٠٥):.

ونتيجة وقوع الكليات الأمريكية تحت ضغوط رغبات أولياء الأمور والجامعات المهنية وشروط القبول بالكليات والجامعات أو بالتحديد اختبارات الكليات American College Test (ACT) فقد تم وضع خمسة محكات أساسية لحصول الكلية على الاعتماد الأكاديمي وهي :

١- خطة شاملة لتحسين الكلية وتطويرها
٢- نظام المعلومات والتقييم التعليمي
٣- عملية التدريس
٤- الرؤية والقيادة ومجتمع الكلية والمجتمع المحلي
٥- المصادر والتمويل

وتترجم هذه المحكات إلى المعايير التالية :

المعيار الأول : الفلسفة والرؤية والرسالة والسياسات

المعيار الثاني: الأفراد والمؤهلات

المعيار الثالث: المنهاج والتدريس وتطوير الكلية

المعيار الرابع: المحاسبية والتقييم والقياس

المعيار الخامس: بيئة تعلم آمنة

وتتمتع هذه المعايير بالمرونة حسب طبيعة كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية فمثلًا ولاية كنتاكي Kentucky تضع معايير ثلاثة منها ما يتعلق بالأبعاد الأكاديمية وتشمل (المناهج والتدريس والتقييم التعليمي) وثلاثة تتعلق ببيئة التعلم وتشمل (ثقافة الكلية ودعم الطلاب والأسرة والمجتمع المحلي والتنمية المهنية لهيئة التدريس) وباقي المعايير تتعلق بكفاءة نظام الكلية المرتبطة بأساليب القيادة والتمويل ووضع الخطط والتنظيم الفعال).

وتقوم هيئة الاعتماد United Accreditation Board (UAB) من خلال إجراءات الاعتماد وزيارات فريق المقيمين Board of Examiners (BOE) للكلية باعتماد أحد القرارات التالية (WASC:٢٠٠١)

١. قرار الاعتماد Accreditation

بمعنى أن الكلية تحقق المعايير مع قيام الكلية بتوضيح خططها المستقبلية لتحقيق أفضل للمعايير في الزيارات المقبلة.

٢. قرار الاعتماد المشروط Accreditation with Conditions

بمعنى أن الكلية أو المدرسة لم تحقق واحدًا أو أكثر من معايير الاعتماد وعليها أن تحقق ما لم يتم إنجازه في فترة زمنية محددة.

٣. قرار الاعتماد مع التدقيق الصارم Accreditation with Probation

بمعنى أن المدرسة لديها مشكلات في بنيتها الأساسية تحد من قدرتها على تحقيق جميع معايير هيئة الاعتماد وضمان الجودة ومن ثم يجب التردد على الوحدة التعليمية بزيارات مفاجئة لمدة لا تقل عن سنتين بحيث تتمكن الوحدة من علاج مشكلاتها.

٤. قرار إبطال أو سحب الاعتراف Revocation of Accreditation

وهذا يعنى أن الكلية أو المدرسة لم تحقق جميع معايير هيئة الاعتماد وضمان الجودة ولديها مشكلات كثيرة تقف حائلاً دون تحقيق المعايير الخمسة التي سبق ذكرها.

الدروس المستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

- ضرورة تكاتف جميع العاملين بالكلية والمجتمع المحيط لجعل الكلية مجتمع تعلمٍ، أي أنهم مجموعة من الأفراد المرتبطين معاً بقضايا وهدف مشترك يسيرون وفق العمل الجماعي لتحقيق تلك الأهداف.

- الإيمان بأن الاعتماد وضمان الجودة يكمن في ضرورة تغير ثقافة الكليات وقيمها ومناخها أكثر من التغير في التنظيم واللوائح والقوانين مع إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للتجديد والابتكار في التدريس والتفاعل العلمي.
- ربط الكليات من خلال الشبكات Networking وذلك للاستفادة من طرق التصدي للمشكلات واقتراح الحلول.
- الاهتمام بتطبيق نتائج البحوث التربوية الحديثة التي تعود بالفائدة على العملية التعليمية وتأكيد هذه النتائج مثل اشتراك الطلاب في عملية التعليم أكثر فعالية من مجرد التدريس التلقيني التقليدي.
- الحرص على التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بما يضمن قدرتهم على التعامل مع التغيرات التكنولوجية الحديثة في مجال التعليم والتعلم.
- اشتراك كافة الهيئات والمؤسسات التي يتصل نشاطها بمؤسسات التعليم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للنهوض بأوضاع التعليم مثل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية من إشراك كل من:

المجلس القومي لاعتماد تربية المعلم National council for Accreditation of Teacher Education (NCATE)

ومعايير الهيئة القومية المهنية في التدريس National board for professional Teaching Standards (NBPTS)

والمجلس القومي لمعلمي الرياضيات National council of teachers of Mathematics (NCTM)

واتحاد كليات التربية الأمريكية American Association of colleges of Education (AACTE)

والاتحاد الوطني لعمداء كليات إعداد المعلمين بالولايات المتحدة ومنح الشهادات National Association of State Directors of Teacher Education and Certification

واللجنة القومية للتدريس ومستقبل أمريكيا National Commission on Teaching & America's Future

في النهوض بالعملية التدريسية بالمدارس وكافة الإدارات التعليمية والتعلمية يؤدي إلى سرعة النهوض والمضي نحو الحصول على الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي.

تجربة اليابان (Wha-Kuklee: ٢٠٠٥):

تتميز دولة اليابان بتطبيقها للنظام المركزي في عمليات التغيير التربوي حيث تسيطر وزارة التربية والعلوم والثقافة (Mombusho) على نظام التعليم من خلال وضع الخطوط العريضة للمناهج لتطبق في جميع المراحل التعليمية، وتضع كذلك المعايير القومية للتعليم.

معايير الاعتماد في اليابان:

يسمى الاعتماد في اليابان "Nisyo - Hyoka" وهو مفهوم جديد بدأ في عام ٢٠٠٤م ويعنى تقييم المؤسسات التعليمية بصورة فردية وفق معايير الوكالة القومية لضمان الجودة في اليابان وهي هيئة مفوضة من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، ولقد وضعت الهيئة اليابانية لاعتماد المؤسسات التعليمية عدة معايير يمكن استخدامها في التقويم الذاتي للمؤسسات التعليمية وهي :

- فلسفة المؤسسة التعليمية وأهدافها، والكيان التنظيمي لها، وسياسات ونظم القبول بها.
- الإجراءات والنظم الإدارية، وسياسة اتخاذ القرارات المؤسسية.
- تطوير النظم المؤسسية وتنظيم عمليات التعليم والتدريس.
- نوعية الهيئة الإدارية بالمؤسسة التعليمية.
- العملية التعليمية وتتمثل في المناهج الدراسية والإمكانات المتاحة.

خطوات الاعتماد في اليابان :

تسير عملية الحصول على الاعتراف أو الاعتماد للمؤسسات التعليمية في اليابان وفق الخطوات التالية :

١- قيام المؤسسة التعليمية بعمل دراسة ذاتية لتحديد واقع المؤسسة وتحديد كافة المدخلات التي يمكن أن تتقدم بها في عملية الاعتماد.

٢- الموازنة بين متطلبات هيئة الاعتماد وواقع المؤسسة التعليمية من خلال تقرير تقدمه المؤسسة التعليمية لهيئة الاعتماد.

٣- التقويم الخارجي بدون زيارة المؤسسة التعليمية وذلك من خلال لجنة من المتخصصين في المجالات المختلفة تقوم بمناقشة التقارير وتحديد المتطلبات اللازم توافرها في المؤسسة التعليمية لتحصل على الاعتماد.

٤- التقويم الخارجي بزيارة فريق من هيئة الاعتماد للمؤسسة التعليمية وذلك للتأكد من توافر المتطلبات التي حددتها لجنة الاعتماد في الخطوة السابقة.

الدروس المستفادة من التجربة اليابانية:

١- الاعتماد الأكاديمي في اليابان هو في الأساس لضمان جودة المتعلم.

٢- يحدد إطار يتم في ضوئه الحكم على أداء المؤسسة التعليمية بمراحلها المختلفة.

٣- رغم مركزية وزارة التربية والعلوم والثقافة (Monbusho) إلا أنها تعطى فقط المؤشرات العامة التي يجب على المؤسسات التعليمية اتباعها.

٤- التركيز على التنمية المهنية للعاملين لضمان التنفيذ الفعال للبرامج والخطط الدراسية وتحويل المؤسسة التعليمية إلى مجتمعات تعلم وذلك لطول العام الدراسي ليشمل ٢٤٠ يوماً.

تجربة الاعتماد في المملكة المتحدة (British Accreditaion Council :٢٠٠٤):

الجهة المسؤولة عن الاعتماد في بريطانيا هي مجلس الاعتماد البريطاني (BAC) British Accreditation Council ويضم المجلس ممثلين عن هيئات القطاع

الحكومي ويتمتع بالاستقلال المالي ويعمل مع مجلس جودة التعليم المفتوح (ODLQC) Open and Distance Learning Quality Council.

أهداف مجلس الاعتماد البريطاني من اعتماد المؤسسات التعليمية:

١- تقديم دليل مستقل للطلاب يوضح لهم فرص التعليم المتاحة وعلاقتهما بسوق العمل.

٢- منح شهادة ضمان للمكانة الجيدة للمؤسسات التعليمية والحكومية والهيئات.

٣- مساعدة المؤسسات التعليمية في الإعلان عن استعدادها لاستقبال مجلس التفتيش المستقل التابع لمجلس الاعتماد البريطاني (BAC) للحصول على الاعتراف أو الاعتماد وضمان الجودة.

خطوات الاعتماد:

تتم خطوات الاعتماد خلال خمس سنوات تبدأ بتقديم المؤسسة التعليمية التي ترغب في الاعتماد لطلب إلى (BAC) وتبدأ أولى الخطوات بزيارة أولية من المفتش أو الرئيس التنفيذي لمجلس الاعتماد وهي بمثابة زيارة مبدئية للتعرف على ظروف المؤسسة التعليمية وتقديم الكراسة الموضحة لشروط مجلس (BAC) للاعتماد ويتم التفتيش في خمسة مجالات، هي:

- المباني والصحة والأمان
- الإدارة وكيفية اختيار وتعيين المعلمين
- إدارة الجودة
- رعاية الطلاب
- التعليم والتعلم : طرق التدريس والمصادر

ويشترك مع مجلس الاعتماد البريطاني (BAC) أنظمة ضمان الجودة في المؤسسة على النحو التالي:

- عمليات المراجعة لتوكيد الجودة، والتي تتم بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها من خلال مراجعة البرامج بواسطة محكمين داخليين وخارجيين.

- مراجعة الجودة بالمؤسسة التعليمية بواسطة هيئة توكيد الجودة.
- الاعتماد بواسطة هيئة توكيد الجودة.
- تقييم الأبحاث التي تتم بواسطة المؤسسة التعليمية بواسطة القائمين على المراجعة Peer Reviewers عن طريق الجهة المانحة Funding Body .

الدروس المستفادة من تجربة المملكة المتحدة:

- المراجعة المفاجئة لبرامج المؤسسات التعليمية
- الزيارات المفاجئة من قبل مجلس الاعتماد البريطاني (BAC).
- أعضاء فريق الاعتماد لا علاقة لهم بالمؤسسة التعليمية المراد اعتمادها.
- تتم زيارة المؤسسة التعليمية المراد اعتمادها في أوقات متفق عليها وذلك لإجراء مناقشة كلية حول التقرير الخارجي للإمكانات المتاحة بالمؤسسة التعليمية.
- الشفافية الكاملة عند مقارنة كراسة شروط الاعتماد والإمكانات المتاحة بالمؤسسة التعليمية.
- تكاتف هيئة توكيد الجودة بالمدرسة مع الهيئة المعنية من قبل المدرسة للدخول في عملية الاعتماد.
- مساندة المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة في توفير الكثير من المدخلات التي تساعد في حصول المدرسة على الاعتماد وضمان الجودة.

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية:

ترتبط نشأة الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية بقرار مجلس التعليم العالي رقم (١٤٢٤/٢٨/٣هـ) المتخذ في الجلسة (الثامنة والعشرين) للمجلس المعقودة بتاريخ ١٤٢٤/١/١٥هـ، والمتوج بالموافقة السامية رقم (٧/ب/٦٠٢٤) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ، الذي تضمن الموافقة على إنشاء الهيئة ولائحتها التنفيذية.

أهداف الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي:

تضمنت لائحة الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي العديد من الأهداف، أهمها:

١. وضع قواعد ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي .. في المؤسسات الأكاديمية بعد الثانوية العامة.

٢. وضع القواعد والمعايير الإطارية المتعلقة بمزاولة العمل الأكاديمي ..

٣. الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة أو ما يعادلها مثل الكليات والمعاهد، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الأكاديمية.

٤. المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو ما يعادلها، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الدراسية أكاديميًا .. وتقويمها بشكل دوري.

٥. التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديمياً من جهات الاعتماد العالمية.

٦. تقويم واعتماد برامج البكالوريوس، والدبلوم العالي بعد البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه أو ما يعادلها، والمراجعة الدورية لها.

نشاطات الهيئة المساندة:

تقوم الهيئة بعدة نشاطات لتحقيق أهدافها نص عليها في لائحة إنشائها، من أهمها:

- دعم وإجراء البحوث والدراسات العلمية في مجالات اختصاصات الهيئة.
- إصدار المجلات والدوريات العلمية في مجالات اهتمامها.
- القيام بالدراسات وتقديم الاستشارات للمؤسسات الجامعية والمهنية المختلفة بما يكفل رفع مستوى الداء الأكاديمي والمهني في هذه المؤسسات.
- تبادل الإنتاج العلمي بين الهيئة والمؤسسات أو الهيئات الاعتمادية داخل المملكة وخارجها.

- الاستفادة من خبرات هيئات ومؤسسات التقويم والاعتماد المماثلة في الخارج.
- إجراء الدراسات وعمل الإحصاءات المتعلقة بجودة مخرجات التعليم العالي ونشرها.
- عقد الندوات والمؤتمرات والمعارض الأكاديمية والمهنية المحلية والعالمية والاشتراك فيها، ومناقشة المشكلات ذات العلاقة، واقتراح الحلول ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة بشأنها.

نماذج الهيئة وأدلتها للتقويم والاعتماد:

صدر عن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية نموذجين يتعلقان بالتقويم والاعتماد ، هما:

- o الاعتماد المؤسسي.
- o الاعتماد البرامجي.

وقد شملت معاييرهما أحد عشر مجالاً عاما لأنشطة هذه المؤسسات والبرامج، هي:

- الرسالة والغايات والأهداف.
- السلطات والإدارة.
- إدارة ضمان الجودة وتحسينها.
- التعلم والتعليم.
- إدارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة.
- مصادر التعلم.
- المرافق والتجهيزات.
- التخطيط والإدارة المالية.
- عمليات التوظيف.
- البحث العلمي.

- علاقة المؤسسة التعليمية بالمجتمع.

وكل برنامج يتناول هذه المعايير بعدد من المؤشرات من زوايا معينة تناسب البرنامج، فإما أن تتعلق بالجانب المؤسسي، أو تتعلق بالبرامج الأكاديمية.

كما صدر عن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، العديد من: الأنظمة، والأدلة، والملاحق، والنماذج، والمقاييس تبلغ في مجموعها أكثر من ثلاثين إصدارا، يمكن الاطلاع عليها في موقع الهيئة على الرابط التالي (http://ncaaa.org.sa) منها:

- نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة.
- إجراءات ضمان الجودة داخل المؤسس في المملكة.
- عمليات التقويم الخارجي للاعتماد وضمان الجودة في المملكة.
- الملاحق الاسترشادية والقوائم اللازمة لتطبيق ضوابط صرف مكافآت التميز لأعضاء هيئة التدريس السعوديين ومن في حكمهم في الجامعات السعودية.
- نماذج تقويم لبرامج والمقررات الدراسية، ونماذج توصيفها.

وهذه المعايير والأدلة والنماذج ونحوها مبنية – بصورة عامة – على الممارسات الجيدة المتعارف عليها في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم، وقد تم تكييفها؛ لتتلاءم مع طبيعة الظروف التي تكتنف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٩م).

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء بعض الدراسات والبحوث التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، وذلك للتعرف على القضايا والمشكلات التي تناولتها والتعرف على الأساليب والإجراءات التي اتبعتها والنتائج التي توصلت إليها، وفي ضوء ذلك تم توضيح مدى استفادة الدراسة الحالية منها، وعلى ذلك يمكن تناول الدراسات السابقة على النحو التالي:

دراسة شنج وشيونج Sheng & Cheung(٢٠٠٠:) **بعنوان:**

“Educational Quality Profile: The case of Hong Kong Universty ”

هدفت الدراسة عرض الإطار المفاهيمي للجودة في العمليات التعليمية المختلفة في الجامعات في ضوء مقياس متدرج المستويات ومتعدد الدلائل، وذلك بأخذ آراء وأفكار العمداء وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في ولاية هونج كونج وتم توزيع استبانة على الطلاب وذلك للتعرف على آرائهم واتجاهاتهم في التعديلات التي تم إجراؤها على عمليتي التعليم والتعلم وصولاً إلى جودة التعليم واعتماده، هذا فضلاً عن إلقاء الضوء على المناخ الدراسي والرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس ودرجة الكفاءة والتخصص والمعايير الاجتماعية، وكذلك مؤشرات المستوى التنظيمي وعلاقة القيادة الجامعية بعضو هيئة التدريس ودواعي التطوير الجامعي أو بمعنى أدق مبررات الدخول بالنظام التعليمي لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ويمكن الاستفادة من الأساليب المتبعة في هذه الدراسة بشحذ الهمم وإشراك كافة أفراد المجتمع الجامعي في عملية تطبيق الجودة وضمان الاعتماد وهذا ما تؤكده الدراسة الحالية وتسعى إليه.

دراسة جيليازكوفا ويسترهدن (Jeliazkova & Westerhejden:٢٠٠٢) **بعنوان:**

“Systemic Adaptation to a changing Environment: Towards a Next Generation of Quality Assurance Models”

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى التقدم في نظم ضمان الجودة في التعليم من خلال عرض نموذج مرحلي لضمان الجودة يتضمن كل المشكلات التي تتعرض لها المؤسسات التعليمية ودور ضمان الجودة في احتواء هذه المشكلات من خلال بناء قاعدة معرفية جيدة وطبيعة التقويم الخارجية والداخلية وكان من أبرز نتائج الدراسة أن هناك أربع خطوات تمر بها عملية التقييم الخارجي وهي تجهيز المؤسسة للاعتماد ثم كتابة التقرير الخاص بالتقييم (الدراسة الذاتية) ثم زيارات الأقران للاستفادة منهم ثم التقرير العام، كما أوصت الدراسة بضرورة تحقيق ضمان الجودة في التعليم بهدف تفعيل قدرة المؤسسات التعليمية على مواكبة التغيرات الخارجية التي تسود العالم،

هذا ويستفاد من هذه الدراسة في عرضها لمراحل الجودة وضمان الاعتماد حتى يتسنى لنا تحديد متطلبات كل مرحلة وهذا يتفق مع هدف الدراسة الحالية.

دراسة هارتلي وفيركس (Hartly & Vircus :٢٠٠٣) **بعنوان:**

"Approaches to Quality Assurance and Accreditation of LIS programs: Experiences from Estonia and United Kingdom"

عرضت الدراسة مجموعة من الخبرات العالمية في مجال الاعتماد وضمان الجودة في كل من المملكة المتحدة واستونيا وألقت الدراسة الضوء على اختلاف مفهوم ضمان الجودة والاعتماد من دولة لأخرى نتيجة اختلاف الأسس وما يسعى إلى تحقيقه من أهداف تتضمن تحسين الأداء وتجويد التعليم، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن نظام الاعتماد وضمان الجودة في المملكة المتحدة يعتمد على بعض الإجراءات الداخلية والخارجية مثل تقييم جودة التدريس والبرامج التعليمية والمراجعة الأكاديمية والتقييم الخارجي. أما في أستونيا فيعتمد على التقييم الذاتي وتقييم الأفراد حيث يوجد ثلاثة أنواع من الاعتماد وهي: معتمدة ومعتمدة بشروط وغير معتمدة، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال استعراض تجارب الدول المختلفة في تطبيق الاعتماد وضمان الجودة وكذا كيف يمكن أن تختلف سبل الاعتماد وضمان الجودة باختلاف أهداف كل دولة واختلاف المفهوم والأسس المحددة للاعتماد وضمان الجودة.

دراسة (عبد الهادي، ٢٠٠٥) بعنوان: نماذج عالمية فى الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية "دراسة حالة"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الاعتماد وعلاقته بضمان الجودة ومخرجات تعلم الطالب والتعرف على كيفية تطبيق نظام الاعتماد في رومانيا وبريطانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا التعرف على كيفية عمل (NCATE) "المجلس القومي لاعتماد إعداد المعلم National Council for Accreditation of Teacher Education كما هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي يمكن أن

تواجه تطبيق الاعتماد في المؤسسات التعليمية، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أنظمة الاعتماد في بعض الدول، بغرض التعرف على كيفية الاستفادة منها وتحديد المشكلات التي قد تواجه تطبيق نظام الاعتماد في مصر، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية تطبيق نظام الاعتماد في تجارب دولية متقدمة وأيضاً الوقوف على بعض المشكلات التي تواجه تطبيق الاعتماد في المؤسسات التعليمية وذلك للبحث عن الحلول تمهيداً لوضع السبل وتوفير الآليات الخاصة باعتماد المؤسسات التعليمية، كما يستفاد من هذه الدراسة من العرض التحليلي للمفاهيم المختلفة للاعتماد وضمان الجودة وعلاقة الجودة بضمان الاعتماد.

دراسة (هدى حسانين ، ٢٠٠٦) بعنوان: إدارة الجودة وضمان الاعتماد فى التعليم العالي.

استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين إدارة الجودة بمؤسسات التعليم والاعتماد وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض مراحل تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم وكيفية قياس وتحليل الجودة من خلال الرقابة للجودة وضمان الجودة ونظام إدارة الجودة وكذا نظام الجودة الشاملة وكيفية تحسين وتطوير الجودة وأخيراً مراقبة الجودة، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من عرضها التحليلي للجودة ومراحل تطبيقها وبالتالي التعرف على مستلزمات كل مرحلة من مراحل التطبيق حتى يمكن توفير تلك المستلزمات والذي يُعد الهدف الرئيس للدراسة الحالية المتمثل في تحديد متطلبات تهيئة أقسام الكلية لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة.

دراسة سشاد (Schade : ٢٠٠٧) **بعنوان:**

"Recent Quality Assurance Activities in Germany"

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على الممارسات والأنشطة الخاصة بضمان الجودة والاعتماد في ألمانيا في ظل الاتجاه نحو اللامركزية والإدارة الذاتية للمؤسسات التعليمية وخاصة في عمليتي التدريس والتعليم وعرضت الدراسة الجهود المبذولة في نشر الوعي الفكري بضمان الجودة التعليمية والاعتماد وكيفية تطوير نظام الاعتماد الأكاديمي

والمؤسسي، كما عرضت الدراسة بعض الإصلاحات التعليمية في نظام التعليم في ألمانيا وكيفية الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم المرن والابتكاري، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج الخاصة بنقاط الضعف والعقبات التي تحول دون فاعلية نظام ضمان الجودة في ألمانيا، وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة الأفراد العاملين والمؤسسات المجتمعية في تحقيق ضمان الجودة التعليمية، ويستفاد من هذه الدراسة في مبادرتها بنشر الوعي الفكري الخاص بضمان الجودة التعليمية قبل البدء في إجراءات تطبيق الجودة وضمان الاعتماد كأحد المتطلبات الأساسية لنجاح المشروع، أي أن البحث عن متطلبات التهيئة للاعتماد وضمان الجودة وتوفيرها يُعد نقطة أساسية لتحقيق الأهداف المنشودة وهذا يتفق مع خطوات الدراسة الحالية.

دراسة (خليل وعبدالمعطي، ٢٠٠٧) بعنوان: معايير ضمان جودة واعتماد المدرسة المصرية فى ضوء تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإطار المفاهيمي للاعتماد وتوكيد الجودة وتوضيح بعض التجارب العالمية لبعض الدول الرائدة في هذا المجال واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بنظام الجودة والاعتماد وأهدافه وأهميته وإجراءاته، والمنهج المقارن بهدف التعرف على بعض التجارب والخبرات العالمية للاستفادة منها في رصد معايير اعتماد وضمان جودة تصلح لاعتماد المدارس المصرية وكان من بين أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ضرورة تضافر كافة الجهود وتكامل المنظومة التعليمية بمراحلها المختلفة من جهة، وضرورة توفير الإمكانات المادية والبشرية وحساب تكلفة التطوير من قبل القائمين والمسؤولين عن التعليم في مصر من جهة أخرى، ويستفاد من هذه الدراسة– على الرغم أنها على المدارس وليست الكليات – من خلال التصور المقترح للاعتماد وضمان الجودة، إلا أن هذه الدراسة لم تتضمن أي إشارة إلى المتطلبات التي يجب توفيرها لتنفيذ هذا التصور الأمر الذي ركزت عليه الدراسة الحالية.

دراسة تشينج (Cheng :٢٠٠٩) بعنوان:

"Quality Assurance in Education Internal, Interface and Future"

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على اختلاف الإستراتيجيات والمداخل لضمان جودة التعليم الذي يرجع إلى اختلاف التوجهات الفكرية ونظريات جودة التعليم وفاعلية المؤسسة التعليمية، حيث أشارت الدراسة إلى أن بعض المداخل يركز على الأداء المؤسسي الداخلي وبعضها يركز على عملية التعليم والتعلم وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إحداث التكامل بين هذه المداخل حتى يتسنى لنا تحقيق ضمان الجودة في التعليم وخاصة في ظل ما نمر به من تغيرات متلاحقة وسريعة تتمثل في العولمة وثورة المعلومات، ويستفاد من هذه الدراسة في النظرة التكاملية لمداخل ضمان جودة التعليم حيث لا يمكن التركيز على جانب وإهمال باقي الجوانب وهذا ما تحاول الدارسة الحالية الإشارة إليه من ضرورة توفير المتطلبات اللازمة لتهيئة الكليات قبل الدخول في تطبيق الجودة والاعتماد.

دراسة أحمد (١٤٢٩هـ) بعنوان: مدى انتشار ثقافة الجودة بين المدرسين المساعدين والمعيدين في كلية التجارة بجامعة القاهرة.

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى توفر ثقافة الجودة لدى المدرسين المساعدين والمعيدين في كلية التجارة في جامعة القاهرة، بما يساعد على تطبيق برنامج الجودة والاعتماد بالكلية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، مستخدمًا أداة الاستبانة على عينة من (٧١) مدرسًا مساعدًا ومعيدًا بالكلية، وكانت أبرز نتائج الدراسة: انتشار قيمة اندماج الفرد مع منظمته بدرجة متوسطة، وعدم انتشار القيم الأخرى للجودة بين أفراد عينة الدراسة، مثل: العمل بروح الفريق، والشراكة وليس الرئاسة في علاقات العمل، والاهتمام بالمستفيد، والتركيز على العمليات، والاتصالات المفتوحة، والتحسين المستمر، والتزام الإدارة بالجودة.

دراسة (الدجني، ١٤٣٠هـ) بعنوان: دور عملية التقييم المؤسسي في نشر ثقافة الجودة في جامعات قطاع غزة من وجهة نظر فريق التقييم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور عملية التقييم الذاتي المؤسسي في نشر ثقافة الجودة لدى العاملين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والصعوبات ذات العلاقة بالموروث الثقافي التي واجهت عملية التقييم من وجهة نظر فريق التقييم، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف البحث، على عينة من (٦٠) عضواً شاركوا في عملية التقييم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للتقييم الذاتي في مجالات (التخطيط المؤسسي، والحكم والإدارة، النطاق المؤسسي، والموارد المؤسساتية) في نشر ثقافة الجودة بدرجة كبيرة، كما توصلت الدراسة إلى وجود صعوبات متعلقة بقدرة الجامعات على توفير دلائل موثقة تؤكد صحة الإجابات بلغت (٧٠,٢٦%) ووجود صعوبات تتعلق بتقبل نتائج التقييم وما يتطلبه ذلك من تغيير في مستوى الأداء.

تعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة نجد أنها تدور حول إبراز المفاهيم الخاصة بالجودة والاعتماد ومحاولة التمييز بين الاعتماد وضمان الجودة وكذا إلقاء الضوء على اختلاف أساليب تطبيق الجودة باختلاف فلسفة وهدف كل دولة، وذلك كما في دراسة "شنج و شيونج" ودراسة "هارتلي ونيركس"، كذلك أوضحت دراسة جيليازكوفا ويسترهدن أن الجودة وضمان الاعتماد تلعب دوراً أساسياً في التصدي للعديد من المشكلات المدرسية سواء أكان في مجال التعليم أم في مجال الإدارة الأمر الذي يدعونا إلى التمسك بتطبيق الجودة والاعتماد ومحاولة تهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المؤسسات التعليمية من الدخول في إجراءات الجودة والاعتماد.

كما أشارت كل من دراستي (أحمد، ١٤٢٩هـ) و(الدجني، ١٤٣٠هـ) إلى أهمية نشر ثقافة الجودة كخطوة مهمة في توجه الجامعات نحو التقويم والاعتماد الأكاديمي، وأثر ذلك في تقبل نتائج التقويم، وهو ما تحتاج إليه كثير من الجامعات.

ومن خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة التي تعرضت لإبراز نتائج بعض التجارب العالمية في مجال الاعتماد وضمان الجودة كما في دراسة "ستشاد" ودراسة "تشينج" ودراسة " خليل" ودراسة " عز الدين" اتضح أن هناك مداخل كثيرة لتطبيق الجودة والاعتماد ومن الضروري التكامل بين هذه المداخل، فضلاً عن ضرورة تضافر كافة الجهود من أجل تحقيق الجودة وضمان الاعتماد ومن ثم إشراك كافة العاملين بالكلية في كافة خطوات وعمليات الجودة.

وأخيراً تصدت بعض الدراسات إلى عرض المعوقات التي تقف في سبيل تطبيق الجودة في التعليم والتي نتجت عن ضعف التمهيد للدخول في الجودة أو الدخول مباشرة في ذلك، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة النظر بعين الاعتبار للخطوات التمهيدية أو بمعنى أدق توفير متطلبات تطبيق الجودة كما في دراسة "هدى حسانين"

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، والدلالة على بعض المراجع الأجنبية في الموضوع، وبناء أداة الدراسة، وتحديد أهم معايير ومؤشرات متطلبات تطبيق الاعتماد وضمان الجودة المستفادة من بعض التجارب العالمية.

منهج الدراسة وخطواتها الإجرائية:

تمت معالجة مشكلة الدراسة باستخدام المنهج الوصفي المسحي، الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها، وهذا ما قام به الباحث، من خلال استبانة طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام كلية العلوم الاجتماعية، لكشف الواقع الحالي عن متطلبات الاعتماد وضمان الجودة في الكلية، وتحديد أهم الصعوبات التي تواجهه، ومن ثم التوصل إلى أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لتهيئة كلية العلوم الاجتماعية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاجتماعية، ويبلغ عددهم حسب آخر إحصائية رسمية في دليل أعضاء هيئة التدريس لعام ١٤٣٣هـ (٢٢٠) يشغلون وظائف (أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد)، موزعين على أقسام

الكلية الثمانية، ولمحدودية عددهم في الكلية فقد عمم الباحث أداة الدراسة عليهم جميعًا، وقام بتوزيع الاستبانة على صناديق بريدهم في أقسامهم العلمية، عاد للباحث منها (٧٢) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وبهذا بلغت نسبة العينة (٣٢،٧٣%) من إجمالي مجتمع الدراسة.

ونظرا لقلة أعضاء هيئة التدريس في بعض الأقسام العلمية الذين أجابوا على الأداة، فقد رأى الباحث تقسيم العينة إلى فئتين (أقسام العلوم التربوية) وعددها أربعة أقسام، و(أقسام العلوم الاجتماعية والنفسية) وعددها أربعة أقسام، وفق التوزيع الديموجرافي، في الجدول رقم (١) التالي لعينة الدراسة:

جدول رقم (١)، توزيع العينة ونسبهتا المئوية تبعا لمتغير الأقسام العلمية

المتغير	فئات المتغير	العدد (ن)	النسبة المئوية
القسم العلمي	أقسام العلوم التربوية، وتشمل: أصول التربية، والمناهج وطرق التدريس، والإدارة والتخطيط التربوي، والتربية الخاصة	٤٤	%٦١
	أقسام العلوم الاجتماعية والنفسية، وتشمل: الجغرافيا، والتاريخ والحضارة، والاجتماع والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس	٢٨	%٣٩
الإجمالي		٧٢	%١٠٠

أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة الاستبانة بعد الرجوع إلى أدبيات البحث في الإطار النظري والدراسات السابقة، في صورتها الأولية، وتكونت من (٩٥) عبارة في المحور الأول وتمثل فروعا ثمانية تصف واقع متطلبات الاعتماد وضمان الجودة في الكلية، ومن (٣٣) عبارة تمثل أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة، وقد تم تحكيم الاستبانة وفق ما يلي:

الصدق الظاهري للأداة:

عرضت الأداة على عدد من أعضاء هيئة التدريس في الكلية وفي عمادة التقويم والجودة، لمعرفة مدى مناسبة محاور الأداة ووضوح عباراتها ومدى ارتباط كل عبارة بمحورها، وسلامة صياغتها، وما يرونه من تعديل، وفي ملحق الدراسة قائمة بأسمائهم.

الصدق الداخلي للأداة:

لحساب صدق الاتساق الداخلي طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (٢٢) من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية، ودللت النتائج على معدل عال من الصدق بين كل المحاور وعباراتها الفرعية، وكذلك بين المحاور والاستبانة مجملة، والجدولان التاليان، رقم (٢) و(٣) يوضحان ذلك:

جدول رقم (٢)، معامل ارتباط بيرسون بين العبارات والإجمالي لمحاور الاستبانة (ن=٢٢)

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
المحور الأول/١		المحور الأول/٤		٦٧	** ٠,٩٣١	٤	* ٠,٤٢١
١	** ٠,٧٩٢	٣٤	* ٠,٤٩٠	٦٨	** ٠,٩٤٥	٥	** ٠,٥٤٦
٢	** ٠,٦٥٧	٣٥	** ٠,٧٠٩	٦٩	** ٠,٩١٨	٦	* ٠,٤٩٤
٣	** ٠,٦٥٨	٣٦	** ٠,٦٥٢	٧٠	** ٠,٩٠٤	٧	** ٠,٦٣٨
٤	** ٠,٦٨٥	٣٧	** ٠,٦٥٦	٧١	** ٠,٩١٧	٨	* ٠,٤٤٥
٥	** ٠,٦١٧	٣٨	** ٠,٨٠٠	٧٢	** ٠,٨٣٧	٩	** ٠,٧٠٢
٦	** ٠,٨٨٧	٣٩	** ٠,٨٨٣	المحور الأول/٧		١٠	** ٠,٦٩٦
٧	** ٠,٧٥٤	٤٠	** ٠,٨٢٦			١١	** ٠,٧١٧
٨	** ٠,٧٣٨	٤١	** ٠,٨٢٣	٧٣	** ٠,٧٤٧	١٢	* ٠,٤٧٠
٩	** ٠,٦٩٤	٤٢	** ٠,٨٢٩	٧٤	** ٠,٧٧٢	١٣	* ٠,٤٨٩
١٠	** ٠,٧٤٩	٤٣	** ٠,٧٥٧	٧٥	** ٠,٧٩١	١٤	** ٠,٦٤٣
١١	** ٠,٦٩٤	٤٤	** ٠,٨١٨	٧٦	** ٠,٦٩٦	١٥	** ٠,٥٩٥
المحور الأول/٢		٤٥	** ٠,٨٢٨	٧٧	* ٠,٤٥٠	١٦	** ٠,٥٥٣
١٢	** ٠,٦٨٣	٤٦	** ٠,٨٣٥	٧٨	** ٠,٦٥٧	١٧	** ٠,٧٩٨
١٣	** ٠,٦٧٧	٤٧	** ٠,٥٦٠	٧٩	** ٠,٨٨٤	١٨	** ٠,٧١٤
١٤	** ٠,٨٤٧	٤٨	** ٠,٧٩٥	٨٠	** ٠,٨٥٣	١٩	** ٠,٧٠٨
١٥	** ٠,٨٠٧	المحور الأول/٥		٨١	** ٠,٨٩٩	٢٠	** ٠,٦٨٥

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١٦	٠,٧٥٧ **	٤٩	٠,٨٧٣ **	٨٢	٠,٧٥١ **	٢١	٠,٨٦٣ **
١٧	٠,٧٠٣ **	٥٠	٠,٧٠٨ **	٨٣	٠,٧٢٣ **	٢٢	٠,٨١٩ **
١٨	٠,٨٧٨ **	٥١	٠,٨٤٠ **	المحور الأول/٨		٢٣	٠,٧١٣ **
١٩	٠,٧٥٩ **	٥٢	٠,٧٩٩ **	٨٤	٠,٨٧٣ **	٢٤	٠,٧١١ **
٢٠	٠,٧٥٠ **	٥٣	٠,٨٥٥ **	٨٥	٠,٨٥٢ **	٢٥	٠,٦٤٢ **
٢١	٠,٨١٥ **	٥٤	٠,٧٤٥ **	٨٦	٠,٨٢٩ **	٢٦	٠,٧٤٨ **
٢٢	٠,٦٩٢ **	٥٥	٠,٨٠١ **	٨٧	٠,٨٣٤ **	٢٧	٠,٧٧٢ **
المحور الأول/٣		٥٦	٠,٧٨٢ **	٨٨	٠,٩٢٨ **	٢٨	٠,٥٩٢ **
٢٣	٠,٤٨٦ *	٥٧	٠,٧٣٤ **	٨٩	٠,٩٤٥ **	٢٩	٠,٤٨٣ *
٢٤	٠,٦٢١ **	٥٨	٠,٧٨٤ **	٩٠	٠,٨٨١ **	٣٠	٠,٦٧٠ **
٢٥	٠,٦٨١ **	٥٩	٠,٧٢١ **	٩١	٠,٨٩٦ **	٣١	٠,٨٢٠ **
٢٦	٠,٧٥١ **	٦٠	٠,٥٣٣ *	٩٢	٠,٨٤٢ **	٣٢	٠,٨٤٩ **
٢٧	٠,٨٥٧ **	٦١	٠,٦٦٣ **	٩٣	٠,٨١٢ **	٣٣	٠,٤١٨ *
٢٨	٠,٨٢٨ **	٦٢	٠,٧٠٤ **	٩٤	٠,٨٧٢ **	** دال عند مستوى ٠,٠١	
٢٩	٠,٨٢٤ **	المحور الأول/٦		٩٥	٠,٧٨٨ **		
٣٠	٠,٨٦٥ **	٦٣	٠,٧٠٩ **	المحور الثاني		* دال عند مستوى ٠,٠٥	
٣١	٠,٨٢٣ **	٦٤	٠,٨٤٩ **	١	٠,٧٣٨ **		
٣٢	٠,٨٣٢ **	٦٥	٠,٨٥٧ **	٢	٠,٤٣٦ *		
٣٣	٠,٨٩٩ **	٦٦	٠,٩٠٠ **	٣	٠,٦٧١ **		

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الصدق الداخلي للأداة بين العبارات وإجمالي محاور الاستبانة، دال عند مستوى (٠,٠١) في جميع عبارات الاستبانة، ماعدا أربع عبارات في المحور الأول هي العبارات التي تحمل الأرقام (٢٣، ٣٤، ٦٠، ٧٧)، وسبع عبارات في المحور الثاني، وهي التي تحمل الأرقام (٢، ٤، ٦، ٨، ١٢، ٢٩، ٣٣) فهي دالة عند مستوى (٠,٠٥).

جدول رقم (٣)، معامل ارتباط بيرسون بين المحاور الفرعية والإجمالي للاستبانة (ن=٥٠)

المحور	معامل الارتباط
المحور الأول/١	٠,٧٩٥ **
المحور الأول/٢	٠,٨١٨ **
المحور الأول/٣	٠,٨٨٥ **
المحور الأول/٤	٠,٩٦٧ **
المحور الأول/٥	٠,٩٢٤ **
المحور الأول/٦	٠,٨٩٩ **
المحور الأول/٧	٠,٧٦٩ **
المحور الأول/٨	٠,٨٦٤ **
المحور الأول/ إجمالي	٠,٩٤٧ **
المحور الثاني	٠,٨٨٣ **

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الصدق الداخلي للأداة بين المحاور الفرعية والإجمالي للاستبانة، دال عند مستوى (٠,٠١) في جميع محاور الاستبانة.

ثبات الاستبانة:

دلت نتائج تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية التي قوامها (٢٢) من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية على معاملات ثبات عالية ويعول عليها، كما وضحتها نتائج معامل ألفا لكرونباخ، وذلك للاستبانة مجملة ومحاورها الفرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٤)، الثبات للاستبانة مجملة ومحاورها الفرعية (ن=٢٢)

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا لكرونباخ)
المحور الأول/١	١١	٠,٩١٤
المحور الأول/٢	١١	٠,٩٢٤
المحور الأول/٣	١١	٠,٩٣٢
المحور الأول/٤	١٥	٠,٩٤٥
المحور الأول/٥	١٤	٠,٩٤٠
المحور الأول/٦	١٠	٠,٩٦٩
المحور الأول/٧	١١	٠,٩٢٢

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا لكرونباخ)
المحور الأول/٨	١٢	٠,٩٦٨
المحور الأول/ إجمالي	٩٥	٠,٩٨٨
المحور الثاني	٣٣	٠,٩٥٢
الاستبانة مجملة	١٢٨	٠,٩٧٤

الأساليب الإحصائية في الدراسة:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة وفق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، فقد استخدم التكرارات، والنسب المئوية لكل عبارة، كما استخدم معامل ارتباط بيرسون للصدق الداخلي، ومعامل إلفا كرنباخ للثبات، بالإضافة إلى الانحراف المعياري لتحديد مدى تجانس الآراء، واختبار ت (T-test) لبيان الفروق بين الإجابات.

وقد تم حساب المتدرج الذي يستخدم للحكم على العبارات أو المحاور وفق المعادلة التالية:

طول الفئة = (أكبر قيمة – أقل قيمة ÷ عدد بدائل الأداة) = (٣–١÷٣=٠,٦٦)، ويوضحه جدول توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في الأداة رقم (٥) التالي:

الاستجابة	مدى المتوسطات
متوفر بدرجة ضعيفة	١ – ١,٦٦
متوفر بدرجة متوسطة	١,٦٧ – ٢,٣٣
متوفر بدرجة كبيرة	٢,٣٤ – ٣

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها:

تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة وفق ما يلي:

الإجابة عن سؤال الدراسة الأول:

تمت الإجابة عن سؤال الدراسة الأول: المتعلق بـ (الواقع الحالي لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية) وذلك بسؤال أفراد عينة الدراسة عن رأيهم في عبارات المحور الأول، ويتضمن هذا المحور ثمانية مجالات، هي:

١. أهداف الكلية ورؤيتها ورسالتها

٢. إدارة الكلية المتميزة

٣. توفر الأنظمة والمعلومات المرتبطة بالكلية

٤. العاملين في الكلية وتنميتهم مهنيًا

٥. الحياة الطلابية والخدمات المقدمة لهم

٦. تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية للكلية

٧. توفر الإمكانات المادية

٨. المحاسبية التعليمية وتقييم الأداء

استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (١- أهداف الكلية ورؤيتها ورسالتها) في المحور الأول:

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة إلى موافقتهم بدرجة متوسطة على العبارات المتعلقة بـ (أهداف الكلية ورؤيتها ورسالتها)، حيث بلغ متوسط درجات استجاباتهم على عبارات هذا المجال (٢,١٦) من (٣)، وهي تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٦)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (أهداف الكلية ورؤيتها ورسالتها)

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٣	اعتماد مجلس الكلية صياغة رؤية الكلية ورسالتها	٤	٥,٥٦	٢٦	٣٦,١١	٤٢	٥٨,٣٣	٢,٥٣	٠,٦٠	١
١	تحدد الكلية أهدافها انطلاقا من رؤيتها ورسالتها بما يتواءم مع حاجة المجتمع	٨	١١,١١	٢٤	٣٣,٣٣	٤٠	٥٥,٥٦	٢,٤٤	٠,٦٩	٢
٨	الرسالة ممكنة التحقيق من خلال إستراتيجيات فعّالة	١٠	١٣,٨٩	٢٦	٣٦,١١	٣٦	٥٠,٠٠	٢,٣٦	٠,٧٢	٣
٦	صياغة الرسالة محددة في توجيه عمليات صنع القرار بالكلية	٨	١١,١١	٣٨	٥٢,٧٨	٢٦	٣٦,١١	٢,٢٥	٠,٦٤	٤

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٧	ترتبط الرسالة بجميع أنشطة ومهام الكلية	١٤	١٩,٤٤	٣٠	٤١,٦٧	٢٨	٣٨,٨٩	٢,١٩	٠,٧٤	٥
٩	تعد الرؤية والرسالة والغايات مرجعا لتقويم التقدم في الكلية	١٦	٢٢,٢٢	٢٦	٣٦,١١	٣٠	٤١,٦٧	٢,١٩	٠,٧٨	٦
١١	تضع الكلية خطة لتحسين أدائها في ضوء رؤيتها ورسالتها	١٦	٢٢,٢٢	٢٨	٣٨,٨٩	٢٨	٣٨,٨٩	٢,١٧	٠,٧٧	٧
٥	الرؤية والرسالة معلنة فى مكان عام	٢٢	٣٠,٥٦	٢٤	٣٣,٣٣	٢٦	٣٦,١١	٢,٠٦	٠,٨٢	٨
١٠	تتم مراجعة الرؤية والرسالة في الكلية بشكل دوري	٢٢	٣٠,٥٦	٣٦	٥٠,٠٠	١٤	١٩,٤٤	١,٨٩	٠,٧٠	٩
٢	مشاركة جميع العاملين بالكلية فى إعداد رؤية الكلية ورسالتها	٢٨	٣٨,٨٩	٢٦	٣٦,١١	١٨	٢٥,٠٠	١,٨٦	٠,٧٩	١٠
٤	مشاركة الجهات المستفيدة في صياغة رؤية الكلية ورسالتها	٢٨	٣٨,٨٩	٢٨	٣٨,٨٩	١٦	٢٢,٢٢	١,٨٣	٠,٧٧	١١
المجموع		١٧٦	٢٢,٢٢	٣١٢	٣٩,٣٩	٣٠٤	٣٨,٣٨	٢,١٦	٥,٩٧	

أشارت النتائج في الجدول السابق إلى أن أعلى العبارات في هذا المجال كانت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (اعتماد مجلس الكلية صياغة رؤية الكلية ورسالتها) بمتوسط حسابي (٢,٥٣) من (٣)، تلتها العبارة رقم (١) والتي تنص على (تحدد الكلية أهدافها انطلاقا من أهدافها ورسالتها بما يتواءم مع حاجة المجتمع) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٤)، ثم جاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على (الرسالة ممكنة التحقيق من

خلال إستراتيجيات فعّالة) في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢,٣٦)، وهذه العبارات الثلاث تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة كبيرة".

بينما جاء في الترتيب الأخير، العبارة رقم (٤- مشاركة الجهات المستفيدة في صياغة رؤية الكلية ورسالتها) بمتوسط حسابي بلغ (١,٨٣)، تليها تصاعديًا العبارة رقم (٢- مشاركة جميع العاملين بالكلية فى إعداد رؤية الكلية ورسالتها) بمتوسط حسابي بلغ (١,٨٦)، ثم العبارة رقم (١٠- تتم مراجعة الرؤية والرسالة في الكلية بشكل دوري) بمتوسط حسابي بلغ (١,٨٩)، وهذا المتوسط في العبارات الثلاث يوحي بضعف المشاركة في إعداد أهداف الكلية ورؤيتها ورسالتها، ومراجعتها، وذلك لايتوافق مع أسس الاعتماد وضمان الجودة التي تتطلب مشاركة جميع العاملين كل على قدر إسهامه، ويستخلص من تجارب بعض الدول ومنها الولايات المتحد الأمريكية في ضرورة تكاتف العاملين لتحقيق الأهداف، وهو ما أكدت عليه دراسة شنج وشيونج (Sheng & Cheung)(٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بالنسب المئوية للاستجابات فقد جاءت النسبة الأعلى للاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، حيث بلغت ٣٩,٣٩% في مقابل ٢٢,٢٢ و ٣٨,٤ للاستجابتين متوفر بدرجة ضعيفة ومتوفر بدرجة كبيرة على الترتيب.

استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (٢- إدارة الكلية المتميزة) في المحور الأول:

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة إلى موافقتهم بدرجة متوسطة على العبارات المتعلقة بـ (إدارة الكلية المتميزة)، حيث بلغ متوسط درجات استجاباتهم على عبارات هذا المجال (٢,٣٧)، وهي تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة كبيرة" وهذه من أهم أسس الاعتماد وضمان الجودة التي أشارت إليها وزارة التربية والتعليم(٢٠١٢م). والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٧)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (إدارة الكلية المتميزة)

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
١٨	يتخذ مجلس الكلية قراراته وفق مهام واضحة ومحددة	٢	٢,٧٨	٢٨	٣٨,٨٩	٤٢	٥٨,٣٣	٢,٥٦	٠,٥٥	١
١٩	يتابع عميد الكلية الممارسات التى تتم داخل الكلية	٢	٢,٧٨	٣٠	٤١,٦٧	٤٠	٥٥,٥٦	٢,٥٣	٠,٥٦	٢
١٧	تقدم الكلية فى تعاملها مع الطلاب نموذجاً أخلاقياً	٦	٨,٣٣	٢٦	٣٦,١١	٤٠	٥٥,٥٦	٢,٤٧	٠,٦٥	٣
١٢	تشكيل فرق عمل الجودة من العاملين المتميزين بمهام محددة	٦	٨,٣٣	٣٢	٤٤,٤٤	٣٤	٤٧,٢٢	٢,٣٩	٠,٦٤	٤
١٤	توفير مناخ من الثقة والاحترام والعلاقات الإنسانية للعمل بروح الفريق	٨	١١,١١	٢٨	٣٨,٨٩	٣٦	٥٠,٠٠	٢,٣٩	٠,٦٨	٥
٢٠	تعلن الكلية بطرائقها الخاصة تمسكها والتزامها بالنزاهة المؤسساتية	١٠	١٣,٨٩	٢٤	٣٣,٣٣	٣٨	٥٢,٧٨	٢,٣٩	٠,٧٢	٦
١٦	تطبق الكلية مضمون الأنظمة واللوائح بدقة وعدالة	١٢	١٦,٦٧	٢٢	٣٠,٥٦	٣٨	٥٢,٧٨	٢,٣٦	٠,٧٦	٧
١٣	خلق بيئة عمل جيدة فى الكلية لتقبل ثقافة الاعتماد	٦	٨,٣٣	٤٠	٥٥,٥٦	٢٦	٣٦,١١	٢,٢٨	٠,٦١	٨
١٥	تعنى الكلية بتعزيز الولاء وتحفيز الانتماء للعمل فيها	١٢	١٦,٦٧	٢٨	٣٨,٨٩	٣٢	٤٤,٤٤	٢,٢٨	٠,٧٤	٩
٢١	إكساب قيادات الكلية اتجاهات ومعارف ومهارات تجعلهم أكثر التزاماً بالعمل فيها	١٢	١٦,٦٧	٣٠	٤١,٦٧	٣٠	٤١,٦٧	٢,٢٥	٠,٧٣	١٠
٢٢	يُمثَّل شطرا الطلاب والطالبات في اللجان العاملة في الكلية	١٤	١٩,٤٤	٣٢	٤٤,٤٤	٢٦	٣٦,١١	٢,١٧	٠,٧٣	١١
المجموع		٩٠	١١,٣٦	٣٢٠	٤٠,٤٠	٣٨٢	٤٨,٢٣	٢,٣٧	٥,٩٢	

أشـارت النتـائج فـي الجـدول الـسـابق إلى أن أعلـى العبـارات فـي مجـال (إدارة الكليـة المتميزة) كانت العبارة رقـم (١٨) والتي نـصها (يتخـذ مجلس الكليـة قراراتـه وفـق مهـام واضحة ومحددة) بمتوسـط حسابي (٢,٥٦). تلتها العبارة رقم (١٩) والتي تـنص علـى (يتـابع عميـد الكليـة الممارسـات التـى تـتم داخـل الكليـة) بمتوسـط حـسابي بلـغ (٢,٥٣)، بينمـا جاءت العبارة رقـم (١٧) والتي تـنص علـى (تقـدم الكليـة فـى تعاملهـا مـع الطلاب نموذجـاً أخلاقياً) في الترتيب الثالث بمتوسـط حـسابي (٢,٤٧)، وهـذه العبـارات الـثلاث تقـع فـي فئـة الاسـتجابة "متوفر بدرجة كبيرة".

يلـي ذلـك العبـارات: رقـم (١٢) تـشكيل فـرق عمـل الجـودة مـن العـاملين المتميـزين بمهـامم محـددة، ورقـم (١٤) تـوفير منـاخ مـن الثقـة الاحـترام والعلاقـات الإنـسانية للعمـل بـروح الفريـق، ورقـم (٢٠) تعلـن الكليـة بطرائقهـا الخاصـة تمـسكها والتزامهـا بالنزاهـة المؤسـساتية، وهـذه العبـارات الـثلاث بمتوسـط حـسابي (٢,٣٩)، وتقـع فـي فئـة الاسـتجابة "متوفر بدرجة كبيرة"، وهذا المجال يوفر أرضية مناسبة لتطبيـق الاعتمـاد وضمان الجـودة في الكلية.

وكانـت آخـر العبـارات ترتيبـا العبـارة رقـم (٢٢- يُمثَّـل شـطرا الطلاب والطالبـات فـي اللجان العاملة في الكليـة) بمتوسـط حـسابي بلـغ (٢,١٧)، وهـذا يـوحي بـضعف التمثيـل فـي اللجان العاملة بين شـطري الطلاب والطالبات، مع أنه أحد معايير ضمان الجـودة والاعتمـاد الأكاديمي المعتبرة لدى الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

وفيمـا يتعلـق بالنـسب المئويـة للاسـتجابات فقـد جـاءت النـسبة الأعلـى للاسـتجابة "متوفر بدرجة كبيرة"، حيث بلغت ٤٨,٢٣% في مقابـل ١١,٣٦ و ٤٠,٤ للاسـتجابتين متـوفر بدرجة ضعيفة ومتوفر بدرجة متوسطة على الترتيب.

اسـتجابات أفـراد العينـة ونـسبها المئويـة علـى العبـارات المتعلقـة بــ (٣- تـوفير المعلومات المرتبطة بالكلية) في المحور الأول:

أشـارت نتـائج اسـتجابات أفـراد العينـة إلى مـوافقتهم بدرجـة متوسـطة علـى العبـارات المتعلقـة بـ (توفير المعلومات المرتبطة بالكلية)، حيث بلغ متوسـط درجـات اسـتجاباتهم

على عبارات هذا المجال (٢،١١)، وهي تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة" وتوفير المعلومات يتطلب درجة عالية من الشفافية وذلك من أهم عوامل نجاح الاعتماد وضمان الجودة وسرعة الحصول عليه، ويستفاد من تجارب الدول المتقدمة ومنها المملكة المتحدة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٨)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (توفير المعلومات المرتبطة بالكلية)

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٢٣	لدى الكلية مجموعة شاملة من السياسات واللوائح التنظيمية	٦	٨،٣٣	١٦	٢٢،٢٢	٥٠	٦٩،٤٤	٢،٦١	٠،٦٤	١
٢٥	استخدام أدوات متعددة للحصول على المعلومات جيدة فى الكلية	٤	٥،٥٦	٣٨	٥٢،٧٨	٣٠	٤١،٦٧	٢،٣٦	٠،٥٩	٢
٢٤	لدى العاملين بالكلية المعلومات التي تمكنهم من المشاركة في صنع القرار	١٠	١٣،٨٩	٣٤	٤٧،٢٢	٢٨	٣٨،٨٩	٢،٢٥	٠،٦٩	٣
٢٦	توظيف التقنية الحديثة في عملية الاتصال داخل الكلية	٨	١١،١١	٤٠	٥٥،٥٦	٢٤	٣٣،٣٣	٢،٢٢	٠،٦٣	٤
٢٨	تمكين العاملين بالكلية لإجادة مهارات البحث عن المعلومات	١٤	١٩،٤٤	٣٤	٤٧،٢٢	٢٤	٣٣،٣٣	٢،١٤	٠،٧٢	٥
٢٧	يتم حفظ مصادر التعليم والتكنولوجيا بطريقة تجعلها سهلة الاستخدام	١٦	٢٢،٢٢	٣٤	٤٧،٢٢	٢٢	٣٠،٥٦	٢،٠٨	٠،٧٣	٦
٢٩	تشكيل فرق عمل لتحليل	٢٠	٢٧،٧٨	٣٠	٤١،٦٧	٢٢	٣٠،٥٦	٢،٠٣	٠،٧٧	٧

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
	البيانات وترتيب الأولويات وتحديد الاحتياجات									
٣٠	تكوين قاعدة بيانات دقيقة وشاملة لمختلف جوانب العملية التعليمية	٢٠	٢٧٫٧٨	٣٢	٤٤٫٤٤	٢٠	٢٧٫٧٨	٢٫٠٠	٠٫٧٥	٨
٣١	تزويد مكتبة الكلية بمصادر المعلومات الضرورية	٢٦	٣٦٫١١	٢٤	٣٣٫٣٣	٢٢	٣٠٫٥٦	١٫٩٤	٠٫٨٢	٩
٣٢	مصادر المعلومات والتكنولوجيا كافية كماً وكيفاً	٣٠	٤١٫٦٧	٢٠	٢٧٫٧٨	٢٢	٣٠٫٥٦	١٫٨٩	٠٫٨٥	١٠
٣٣	توافر الوسائل السمعية والبصرية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة	٣٢	٤٤٫٤٤	٢٦	٣٦٫١١	١٤	١٩٫٤٤	١٫٧٥	٠٫٧٦	١١
	المجموع	١٨٦	٢٣٫٤٨	٣٢٨	٤١٫٤١	٢٧٨	٣٥٫١٠	٢٫١١	٦٫٦١	

أشارت النتائج في الجدول السابق إلى أن أعلى العبارات في مجال (المعلومات المرتبطة بالكلية) كانت العبارة رقم (٢٣) والتي نصها (لدى الكلية مجموعة شاملة من السياسات واللوائح التنظيمية) بمتوسط حسابي (٢٫٦١)، تلتها العبارة رقم (٢٥) والتي تنص على (استخدام أدوات متعددة للحصول على المعلومات) بمتوسط حسابي بلغ (٢٫٣٦)، وهاتان العبارتان تقعان في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة كبيرة"، ويحققان مطالب مهمة للاعتماد من قبل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، كما يتبين ذلك من خلال نماذج الهيئة وأدلتها.

بينما جاءت العبارة رقم (٢٤) والتي تنص على (لدى العاملين بالكلية المعلومات التي تمكنهم من المشاركة في صنع القرار) في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢٫٢٥)، وهذه تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، ومثلها في فئة الاستجابة بقية

العبارات في هذا المجال، والعبارات (٢٦–٣٠) توحي بضعف مصادر التعلم في الكلية، مع أنها من معايير الاعتماد وضمان الجودة في المملكة.

وكانت آخر العبارات في المتوسط الحسابي العبارة رقم (٣٣) توافر الوسائل السمعية والبصرية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، ومتوسط هذه العبارة (١,٧٥) يعد متدنيا وإن كانت تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة" والعبارتين: رقم (٣١) تزويد مكتبة الكلية بمصادر المعلومات الضرورية ومتوسط هذه العبارة (١,٨٩)، ورقم (٣٢) مصادر المعلومات والتكنولوجيا كافية كماً وكيفاً ومتوسط هذه العبارة (١,٩٤)

وفيما يتعلق بالنسب المئوية للاستجابات فقد جاءت النسبة الأعلى للاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، حيث بلغت ٤١,٤١% في مقابل ٢٣,٤٨ و٣٥,١ للاستجابتين متوفر بدرجة ضعيفة ومتوفر بدرجة كبيرة على الترتيب.

استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (٤- العاملون بالكلية وتنميتهم مهنيًا) في المحور الأول:

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة إلى موافقتهم بدرجة متوسطة على العبارات المتعلقة بـ (العاملون بالكلية وتنميتهم مهنيًا)، حيث بلغ متوسط درجات استجاباتهم على عبارات هذا المجال (٢,١٤)، وهي تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة". وهذا يستلزم توافره بدرجة كبيرة؛ لكونه من أسس الاعتماد، وجميع التجارب الدولية، والدراسات السابقة تؤكد على أهميته. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٩)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (العاملون بالكلية وتنميتهم مهنيًا)

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٤٧	توفير توصيفات المقررات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس	٢	٢,٧٨	٣٢	٤٤,٤٤	٣٨	٥٢,٧٨	٢,٥٠	٠,٥٦	١
٣٥	الإداريون وأعضاء هيئة التدريس مؤهلون وذو كفاءة تناسب العمل في الكلية	٦	٨,٣٣	٢٨	٣٨,٨٩	٣٨	٥٢,٧٨	٢,٤٤	٠,٦٥	٢
٤٨	جميع العاملين بالكلية لديهم العزم والإحساس بالمسؤولية	٢	٢,٧٨	٤٠	٥٥,٥٦	٣٠	٤١,٦٧	٢,٣٩	٠,٥٥	٣
٣٧	الأخذ بالأساليب الحديثة فى التدريس	١٠	١٣,٨٩	٤٠	٥٥,٥٦	٢٢	٣٠,٥٦	٢,١٧	٠,٦٥	٤
٤٦	منح العاملين بالكلية السلطات اللازمة لممارسة أعمالهم	٦	٨,٣٣	٤٨	٦٦,٦٧	١٨	٢٥,٠٠	٢,١٧	٠,٥٦	٥
٣٦	ملاءمة الأعباء التدريسية وغيرها لمتطلبات الأداء الفعال	٨	١١,١١	٤٦	٦٣,٨٩	١٨	٢٥,٠٠	٢,١٤	٠,٥٩	٦
٤١	يتيح مناخ العمل بالكلية للأفراد التعبير عن آرائهم	١٤	١٩,٤٤	٣٤	٤٧,٢٢	٢٤	٣٣,٣٣	٢,١٤	٠,٧٢	٧
٣٨	وجود قنوات اتصال مستمرة وجيدة بين مختلف أطراف العملية التعليمية	١٠	١٣,٨٩	٤٤	٦١,١١	١٨	٢٥,٠٠	٢,١١	٠,٦٢	٨

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٤٤	تدريب أفراد الجهاز الإداري بالكلية على مهارات التكنولوجيا الحديثة	١٨	٢٥,٠٠	٢٨	٣٨,٨٩	٢٦	٣٦,١١	٢,١١	٠,٧٨	٩
٤٠	توعية العاملين بالكلية بالقوانين واللوائح المنظمة لعملهم	١٦	٢٢,٢٢	٣٦	٥٠,٠٠	٢٠	٢٧,٧٨	٢,٠٦	٠,٧١	١٠
٤٥	يقوم مجلس الكلية بتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بها بناء على اقتراح مجالس الأقسام	١٦	٢٢,٢٢	٣٦	٥٠,٠٠	٢٠	٢٧,٧٨	٢,٠٦	٠,٧١	١١
٣٤	يوجد عدد كاف من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس لمقابلة احتياجات البرامج التعليمية	١٦	٢٢,٢٢	٣٨	٥٢,٧٨	١٨	٢٥,٠٠	٢,٠٣	٠,٦٩	١٢
٣٩	تفعيل برامج التنمية المهنية داخل وحدات التدريب بالكلية	٢٢	٣٠,٥٦	٣٠	٤١,٦٧	٢٠	٢٧,٧٨	١,٩٧	٠,٧٧	١٣
٤٣	دعم التعاون بين الكلية والكليات الاخرى فى تنفيذ برامج التنمية المهنية	٢٠	٢٧,٧٨	٣٤	٤٧,٢٢	١٨	٢٥,٠٠	١,٩٧	٠,٧٣	١٤
٤٢	إصدار دليل إرشادي للعاملين بالكلية لتوعيتهم بالاعتماد	٢٢	٣٠,٥٦	٣٦	٥٠,٠٠	١٤	١٩,٤٤	١,٨٩	٠,٧٠	١٥
المجموع		١٨٨	١٧,٤١	٥٥٠	٥٠,٩٣	٣٤٢	٣١,٦٧	٢,١٤	٧,٣١	

أشارت النتائج في الجدول السابق إلى أن أعلى العبارات في مجال (العاملون بالكلية وتنميتهم مهنيًا) كانت العبارة رقم (٤٧) والتي نصها (توفير توصيفات المقررات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس) بمتوسط حسابي (٢,٥٠)، تلتها العبارة رقم (٣٥) والتي تنص على (الإداريون وأعضاء هيئة التدريس مؤهلون وذو كفاءة تناسب العمل في الكلية) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٤)، تليها العبارة رقم (٤٨) والتي تنص على (جميع العاملين بالكلية لديهم العزم والإحساس بالمسؤولية) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٣٩) وهذه العبارت الثلاث تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة كبيرة" ، ولاشك بأن هذا من عوامل نجاح الاعتماد وضمان الجودة وسرعة تحقيقه؛ علمًا بأن مجرد العزم لم يظهر له أثر واضح في الواقع حتى الآن، ويستأنس في ذلك بالعبارات الثلاث في هذا المجال، بينما جاءت بقية العبارات في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"

وكانت آخر العبارات في المتوسط الحسابي العبارتان رقم(٣٩) تفعيل برامج التنمية المهنية داخل وحدات التدريب بالكلية، وقد أكدت تجربتي: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، على التركيز على التنمية المهنية للعاملين وبخاصة أعضاء هيئة التدريس بما يضمن قدرتهم على التعامل مع التغيرات التكنولوجية الحديثة في مجال التعليم والتعلم، مع إتاحة الفرصة لهم للتجديد والابتكار في التدريس والتفاعل العلمي.

ثم العبارة ورقم (٤٣) دعم التعاون بين الكلية والكليات الاخرى فى تنفيذ برامج التنمية المهنية، بمتوسط حسابي قدره (١,٩٧)، والعبارة رقم (٤٢) إصدار دليل إرشادي للعاملين بالكلية لتوعيتهم بالاعتماد، بمتوسط حسابي قدره (١,٨٩) ومتوسط هذه العبارة يعد متدنيا وإن كانت تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة".

وفيما يتعلق بالنسب المئوية للاستجابات فقد جاءت النسبة الأعلى للاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، حيث بلغت ٥٠,٩٣% في مقابل ١٧,٤١ و ٣١,٦٧ للاستجابتين متوفر بدرجة ضعيفة ومتوفر بدرجة كبيرة على الترتيب.

استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (٥- الحياة الطلابية والخدمات المقدمة لهم) في المحور الأول:

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة إلى موافقتهم بدرجة متوسطة على العبارات المتعلقة بـ (الحياة الطلابية والخدمات المقدمة لهم)، حيث بلغ متوسط درجات استجاباتهم على عبارات هذا المجال (١,٩٩)، وهي وإن كانت تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة" إلا أنها تعد متدنية إلى حد ما. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٠)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (الحياة الطلابية والخدمات المقدمة لهم)

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٦١	العلاقة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يسودها الاحترام والعدالة	٢	٢,٧٨	٤٠	٥٥,٥٦	٣٠	٤١,٦٧	٢,٣٩	٠,٥٥	١
٥٠	توفير خدمات الإرشاد اللازمة للطلاب	١٤	١٩,٤٤	٣٠	٤١,٦٧	٢٨	٣٨,٨٩	٢,١٩	٠,٧٤	٢
٥٢	تتضمن خطة الكلية اهتماماً بذوي الاحتياجات الخاصة	١٨	٢٥,٠٠	٢٨	٣٨,٨٩	٢٦	٣٦,١١	٢,١١	٠,٧٨	٣
٦٢	توافر مكتبة أو مركز مصادر تعلم جيدة بها خدمات متميزة	٢٠	٢٧,٧٨	٢٦	٣٦,١١	٢٦	٣٦,١١	٢,٠٨	٠,٨٠	٤
٥٣	يتسم مناخ اليوم الدراسي بالإيجابية ويحفز عمليات التعلم	١٨	٢٥,٠٠	٣٢	٤٤,٤٤	٢٢	٣٠,٥٦	٢,٠٦	٠,٧٥	٥
٦٠	مخرجات تعلم الطلبة تتوافق مع المتطلبات الوطنية لنواتج التعليم	١٢	١٦,٦٧	٤٦	٦٣,٨٩	١٤	١٩,٤٤	٢,٠٣	٠,٦٠	٦

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
	المستهدفة									
٥٥	الأخذ بالنظم الحديثة في تقييم أداء الطلاب	١٦	٢٢,٢٢	٤٠	٥٥,٥٦	١٦	٢٢,٢٢	٢,٠٠	٠,٦٧	٧
٥١	تتعرف الكلية على احتياجات الطلاب وخصائصهم ومشكلاتهم	٢٤	٣٣,٣٣	٢٦	٣٦,١١	٢٢	٣٠,٥٦	١,٩٧	٠,٨٠	٨
٥٤	توفر الكلية الخدمات الصحية والتعامل مع حالات الطوارئ	٢٦	٣٦,١١	٢٢	٣٠,٥٦	٢٤	٣٣,٣٣	١,٩٧	٠,٨٤	٩
٥٨	مواكبة المقررات والمناهج للتقدم العالمي	١٦	٢٢,٢٢	٤٤	٦١,١١	١٢	١٦,٦٧	١,٩٤	٠,٦٣	١٠
٥٩	تحدد جوانب القصور في فرص تعليم الطلاب	١٢	١٦,٦٧	٥٢	٧٢,٢٢	٨	١١,١١	١,٩٤	٠,٥٣	١١
٤٩	ملاءمة أعداد الطلاب للإمكانات المتاحة	٢٦	٣٦,١١	٢٦	٣٦,١١	٢٠	٢٧,٧٨	١,٩٢	٠,٨٠	١٢
٥٧	توافر فرص تعلم إضافية للطلاب المتميزين	٣٤	٤٧,٢٢	٢٦	٣٦,١١	١٢	١٦,٦٧	١,٦٩	٠,٧٤	١٣
٥٦	إشراك بعض الطلاب عند الحاجة في حضور جلسات مجلس الكلية	٤٠	٥٥,٥٦	٢٠	٢٧,٧٨	١٢	١٦,٦٧	١,٦١	٠,٧٦	١٤
المجموع		٢٧٨	٢٧,٥٨	٤٥٨	٤٥,٤٤	٢٧٢	٢٦,٩٨	١,٩٩	٧,٨١	

أشارت النتائج في الجدول السابق إلى أن أعلى العبارات في مجال (الحياة الطلابية والخدمات المقدمة لهم) كانت العبارة رقم (٦١) والتي نصها (العلاقة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يسودها الاحترام والعدالة) بمتوسط حسابي (٢,٣٩)، وهذه هي العبارة الوحيدة التي تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة كبيرة"، وهذا يوحي بضعف جهود

الكلية في هذا المجال، بينما جاءت بقية العبارات في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة".

وكانت آخر العبارات في المتوسط الحسابي العبارتان رقم(٥٧) توافر فرص تعلم إضافية للطلاب المتميزين، بمتوسط حسابي قدره (١,٩٧)، ومتوسط هذه العبارة يعد متدنيا وإن كانت تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، والعبارة رقم (٥٦) إشراك بعض الطلاب عند الحاجة في حضور جلسات مجلس الكلية، بمتوسط حسابي قدره (١,٦١) ومتوسط هذه العبارة يقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة ضعيفة".

وفيما يتعلق بالنسب المئوية للاستجابات فقد جاءت النسبة الأعلى للاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، حيث بلغت ٤٥,٩٣% في مقابل ٢٧,٥٨ و ٢٦,٩٨ للاستجابتين متوفر بدرجة ضعيفة ومتوفر بدرجة كبيرة على الترتيب.

استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (٦- تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية) في المحور الأول:

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة إلى موافقتهم بدرجة متوسطة على العبارات المتعلقة بـ (تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية)، حيث بلغ متوسط درجات استجاباتهم على عبارات هذا المجال (١,٩٣)، هذه وإن كانت تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة" تعد متدنية مقارنة بتجارب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، التي تعتمد على مساندة المجتمع المحلي، كما أشارت إلى أهميته العديد من الدراسات، ومنها: دراسة شنج وشيونج Sheng & Cheung(٢٠٠٠:)، دراسة سشاد (Schade : ٢٠٠٧)، دراسة أحمد (١٤٢٩هـ). والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١١)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية)

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٦٣	يقدم مجلس الكلية مقترحات للمشاركة المجتمعية	١٢	١٦٫٦٧	٣٦	٥٠٫٠٠	٢٤	٣٣٫٣٣	٢٫١٧	٠٫٦٩	١
٦٥	إثابة العاملين والمؤسسات وأفراد المجتمع على مشاركتهم في تحقيق أهداف الكلية	١٠	١٣٫٨٩	٤٨	٦٦٫٦٧	١٤	١٩٫٤٤	٢٫٠٦	٠٫٥٨	٢
٦٦	تستخدم قنوات الحوار والتواصل متعدد الاتجاهات	١٦	٢٢٫٢٢	٣٦	٥٠٫٠٠	٢٠	٢٧٫٧٨	٢٫٠٦	٠٫٧١	٣
٦٤	يوجد برامج مشتركة بين الكلية والمجتمع المحلي	١٨	٢٥٫٠٠	٣٦	٥٠٫٠٠	١٨	٢٥٫٠٠	٢٫٠٠	٠٫٧١	٤
٦٨	نشر ثقافة المشاركة المجتمعية بين أفراد المجتمع	٢٦	٣٦٫١١	٢٦	٣٦٫١١	٢٠	٢٧٫٧٨	١٫٩٢	٠٫٨٠	٥
٦٩	نشر ثقافة الكلية وأفكارها خارج أسوارها	٢٦	٣٦٫١١	٢٦	٣٦٫١١	٢٠	٢٧٫٧٨	١٫٩٢	٠٫٨٠	٦
٦٧	تقدم الكلية خدمات للمجتمع المحلي	٢٦	٣٦٫١١	٣٢	٤٤٫٤٤	١٤	١٩٫٤٤	١٫٨٣	٠٫٧٣	٧
٧٠	تصدر الكلية دليلاً شاملاً تقدم فيه نفسها للمجتمع المحلى	٣٠	٤١٫٦٧	٢٦	٣٦٫١١	١٦	٢٢٫٢٢	١٫٨١	٠٫٧٨	٨
٧٢	تجري دراسات مسحية لمعرفة مدى رضا أفراد	٢٨	٣٨٫٨٩	٣٠	٤١٫٦٧	١٤	١٩٫٤٤	١٫٨١	٠٫٧٤	٩

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
	المجتمع المحلي ومؤسساته عن مخرجات الكلية									
٧١	إسهام أفراد المجتمع المحلي في دعم برامج التنمية المهنية في الكلية	٣٤	٤٧٫٢٢	٢٤	٣٣٫٣٣	١٤	١٩٫٤٤	١٫٧٢	٠٫٧٧	١٠
المجموع		٢٢٦	٣١٫٣٩	٣٢٠	٤٤٫٤٤	١٧٤	٢٤٫١٧	١٫٩٣	٦٫٤٣	

أشارت النتائج في الجدول السابق إلى أن أعلى العبارات في مجال (تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية) كانت العبارة رقم (٦٣) والتي نصها (يقدم مجلس الكلية مقترحات للمشاركة المجتمعية) بمتوسط حسابي (٢٫١٧)، وهذه العبارة تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة" ، ومثلها بقية العبارات في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة".

وكانت آخر العبارات في المتوسط الحسابي العبارة رقم(٧١) يسهم أفراد المجتمع المحلي في دعم برامج التنمية المهنية في الكلية، بمتوسط حسابي قدره (١٫٧٢)، ومتوسط هذه العبارة يعد متدنيا وإن كانت تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، وقد أكدت تجربتي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، على فاعلية مساندة المجتمع المحلي المحيط في الحصول على الاعتماد وضمان الجودة، مع اشتراك كافة الهيئات والمؤسسات التي يتصل نشاطها بمؤسسات التعليم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للنهوض بأوضاع التعليم.

وفيما يتعلق بالنسب المئوية للاستجابات فقد جاءت النسبة الأعلى للاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، حيث بلغت ٤٤٫٤٤% في مقابل ٣١٫٣٩ و ٢٤٫١٧ للاستجابتين متوفر بدرجة ضعيفة ومتوفر بدرجة كبيرة على الترتيب.

اســتجابات أفــراد العينــة ونــسبها المئويــة علــى العبــارات المتعلقــة بــ (٧- تــوفير الإمكانات المادية) في المحور الأول:

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة إلى موافقتهم بدرجة متوسطة على العبارات المتعلقة بـ (توفير الإمكانات المادية)، حيث بلغ متوسط درجات استجاباتهم على عبارات هذا المجال (٢,١٧)، وهي تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، ومع هذا تعد متدنية؛ وذلك لأهمية توفير الإمكانات المادية، ولفاعليتها في تحقيق الاعتماد وضمان الجودة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٢)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (توفير الإمكانات المادية)

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٧ ٧	دورات المياه نظيفة وتتوفر فيها شروط الصحة العامة	٠	٠,٠٠	٢٤	٣٣,٣٣	٤٨	٦٦,٦٧	٢,٦٧	٠,٤٧	١
٧٦	تنفيذ الكلية برنامج صيانة ونظافة شاملة لمبانيها وتجهيزاتها	٤	٥,٥٦	٣٢	٤٤,٤٤	٣٦	٥٠,٠٠	٢,٤٤	٠,٦٠	٢
٧٥	الكلية تلتزم بقواعد السلامة والأمن	٤	٥,٥٦	٣٤	٤٧,٢٢	٣٤	٤٧,٢٢	٢,٤٢	٠,٦٠	٣
٧٣	توافر وملاءمة المعامل والأجهزة	١٨	٢٥,٠٠	٢٨	٣٨,٨٩	٢٦	٣٦,١١	٢,١١	٠,٧٨	٤
٨٢	تتوافر المصادر المطلوبة لتنفيذ البرامج التربوية	١٤	١٩,٤٤	٣٦	٥٠,٠٠	٢٢	٣٠,٥٦	٢,١١	٠,٧٠	٥
٨٠	توفير الوسائل وتكنولوجيا المعلومات الحديثة	١٦	٢٢,٢٢	٣٤	٤٧,٢٢	٢٢	٣٠,٥٦	٢,٠٨	٠,٧٣	٦
٨١	توجد أدلة على توافر مصادر مادية مناسبة	١٨	٢٥,٠٠	٣٠	٤١,٦٧	٢٤	٣٣,٣٣	٢,٠٨	٠,٧٦	٧

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
	ومتاحة									
٨٣	يوجد مساحات مناسبة لبرامج وخدمات الكلية	١٦	٢٢،٢٢	٣٤	٤٧،٢٢	٢٢	٣٠،٥٦	٢،٠٨	٠،٧٣	٨
٧٤	ملاءمة القاعات الدراسية وتجهيزاتها	١٢	١٦،٦٧	٤٤	٦١،١١	١٦	٢٢،٢٢	٢،٠٦	٠،٦٣	٩
٧٩	توفر الكلية الإنشاءات والأبنية لممارسة الألعاب الرياضية	٢٠	٢٧،٧٨	٣٢	٤٤،٤٤	٢٠	٢٧،٧٨	٢،٠٠	٠،٧٥	١٠
٧٨	يقدم المجتمع المحلي والشركات ورجال الأعمال الدعم للكلية	٢٨	٣٨،٨٩	٣٠	٤١،٦٧	١٤	١٩،٤٤	١،٨١	٠،٧٤	١١
المجموع		١٥٠	١٨،٩٤	٣٥٨	٤٥،٢٠	٢٨٤	٣٥،٨٦	٢،١٧	٥،٥٩	

أشارت النتائج في الجدول السابق إلى أن أعلى العبارات في مجال (توفير الإمكانات المادية) كانت العبارة رقم (٧٧) والتي نصها (دورات المياه نظيفة وتتوفر فيها شروط الصحة العامة) بمتوسط حسابي (٢،٦٧)، والعبارة رقم (٧٦) والتي نصها (تنفيذ الكلية برنامج صيانة ونظافة شاملة لمبانيها وتجهيزاتها) بمتوسط حسابي (٢،٤٤)، والعبارة رقم (٧٥) والتي نصها (الكلية تلتزم بقواعد السلامة والأمن) بمتوسط حسابي (٢،٤٢)، وهذه العبارات الثلاث تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة كبيرة"، وتليها بقية العبارات في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة".

وكانت آخر العبارات في المتوسط الحسابي العبارة رقم(٧٩) توفر الكلية الإنشاءات والأبنية لممارسة الألعاب الرياضية، بمتوسط حسابي قدره (٢،٠٠)، العبارة رقم(٧٨) يقدم المجتمع المحلي والشركات ورجال الأعمال الدعم للكلية، بمتوسط حسابي قدره (١،٨١)،ومتوسط هذه العبارة يعد متدنيا وإن كانت تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة".

وقد تضمنت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أهمية ربط الكليات من خلال الشبكات Networking وذلك للاستفادة من طرق التصدي للمشكلات واقتراح الحلول، كما تضمنت تجربة المملكة المتحدة ضرورة الشفافية الكاملة عند مقارنة كراسة شروط الاعتماد والإمكانات المتاحة بالمؤسسة التعليمية، وكذلك عند زيارة المؤسسة التعليمية ومناقشة الإمكانات المتاحة بها.

وفيما يتعلق بالنسب المئوية للاستجابات فقد جاءت النسبة الأعلى للاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، حيث بلغت ٤٥,٢% في مقابل ١٨,٩٤ و ٣٥,٨٦ للاستجابتين متوفر بدرجة ضعيفة ومتوفر بدرجة كبيرة على الترتيب.

استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (٨- المحاسبية التعليمية وتقييم الأداء) في المحور الأول:

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة إلى موافقتهم بدرجة متوسطة على العبارات المتعلقة بـ (المحاسبية التعليمية وتقييم الأداء)، حيث بلغ متوسط درجات استجاباتهم على عبارات هذا المجال (٢,٢)، وهي تقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، والمحاسبة من أهداف الاعتماد كما ذكر ذلك كل من: طعيمة، والبندري (٢٠٠٤م)، وهدى حسانين (٢٠٠٦م)، وفي تجربة الولايات المتحدة تعد المحاسبة من مسؤولية الكلية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٣)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على العبارات المتعلقة بـ (المحاسبية التعليمية وتقييم الأداء)

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٩٠	يقوم مجلس الكلية بمتابعة الأداء في الكلية	٨	١١,١١	٣٠	٤١,٦٧	٣٤	٤٧,٢٢	٢,٣٦	٠,٦٨	١
٩٢	وجود معايير لتقييم أداء العاملين	٨	١١,١١	٣٤	٤٧,٢٢	٣٠	٤١,٦٧	٢,٣١	٠,٦٦	٢

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٩٣	قيام الكلية بوضع خطة عمل للتطوير والتحسين	٦	٨.٣٣	٣٨	٥٢.٧٨	٢٨	٣٨.٨٩	٢،٣١	٠.٦٢	٣
٩١	المتابعة المستمرة لأداء العاملين بالكلية	١٢	١٦،٦٧	٣٠	٤١،٦٧	٣٠	٤١،٦٧	٢،٢٥	٠.٧٣	٤
٩٥	تشجيع الرقابة الذاتية لدى العاملين بالكلية	١٠	١٣.٨٩	٣٤	٤٧،٢٢	٢٨	٣٨.٨٩	٢،٢٥	٠.٦٩	٥
٨٤	استخدام مبدأ المساءلة والمحاسبية لضمان التزام العاملين فى الكلية	١٦	٢٢،٢٢	٢٤	٣٣،٣٣	٣٢	٤٤،٤٤	٢،٢٢	٠.٧٩	٦
٨٧	قيام الكلية بالتقييم الذاتي بناء على المعايير الوطنية	١٢	١٦،٦٧	٣٦	٥٠،٠٠	٢٤	٣٣،٣٣	٢،١٧	٠.٦٩	٧
٨٨	يتضمن تقييم الكلية الحصول على تغذية راجعة	١٤	١٩.٤٤	٣٢	٤٤،٤٤	٢٦	٣٦،١١	٢،١٧	٠.٧٣	٨
٨٩	قيام الكلية بوضع نظام لحل المشكلات وتوكيد الجودة	١٤	١٩.٤٤	٣٢	٤٤،٤٤	٢٦	٣٦،١١	٢،١٧	٠.٧٣	٩
٩٤	ربط حوافز العاملين بالكلية بمستويات أدائهم	١٢	١٦،٦٧	٣٦	٥٠،٠٠	٢٤	٣٣،٣٣	٢،١٧	٠.٦٩	١٠
٨٥	تفعيل تطبيق اللوائح المرتبطة بأسلوب إثابة ومجازاة العاملين	١٨	٢٥،٠٠	٢٦	٣٦،١١	٢٨	٣٨.٨٩	٢،١٤	٠.٧٩	١١
٨٦	توجد آليات ووسائل لمشاركة المجتمع المحلي فى الرقابة	٢٤	٣٣،٣٣	٣٠	٤١،٦٧	١٨	٢٥،٠٠	١،٩٢	٠.٧٦	١٢
	المجموع	١٥٤	١٧.٨٢	٣٨٢	٤٤،٢١	٣٢٨	٣٧.٩٦	٢.٢	٧.٥١	

أشـارت النتـائج فـي الجـدول الـسـابق إلـى أن أعلـى العبـارات فـي مجـال (المحاسـبية التعليميـة وتقيـيم الأداء) كانـت العبـارة رقـم (٩٠) والتـي نـصها (يقـوم مجلـس الكليـة بمتابعة الأداء في الكليـة) بمتوسـط حسـابي (٢,٣٦)، وهـذه العبـارة الوحيـدة التي تقـع فـي فئة الاسـتجابة "متوفر بدرجـة كبيرة" ، أما بقيـة العبـارة فتقـع فـي فئـة الاسـتجابة "متوفر بدرجة متوسـطة".

وكانت آخر العبارات في المتوسـط الحسـابي العبارة رقـم(٨٦) توجـد آليات ووسـائل لمشـاركة المجتمـع المحلـي فـى الرقابـة، بمتوسـط حسـابي قـدره (١,٩٢)، ومتوسـط هـذه العبارة يعد متدنيا وإن كانت تقع في فئة الاسـتجابة "متوفر بدرجة متوسـطة".

وقــد تــضمنت تجربــة المملكــة المتحــدة، فاعليــة المراجعــة المفاجئــة لبــرامج المؤسـسـات التعليميـة الزيـارات المفاجئـة مـن قبـل مجلـس الاعتمـاد البريطـاني (BAC) كنوع من المحاسبة والتقييم.

وفيما يتعلق بالنسـب المئوية للاسـتجابات في هذا المجال فقـد جـاءت النسـبة الأعلـى للاسـتجابة "متـوفر بدرجـة متوسـطة"، حيـث بلغـت ٤٤,٢١% فـي مقابـل ١٧,٨٢ و ٣٧,٩٦ للاسـتجابتين متوفر بدرجة ضعيفة ومتوفر بدرجة كبيرة على الترتيب.

ويمكن ترتيب مجالات المحـور الأول (الثمانيـة): واقـع متطلبـات الاعتمـاد وضمان الجـودة فـي كليـة العلـوم الاجتماعيـة)، وفـق متوسـط إجمـالي اسـتجابات أفـراد العينـة ونسبها المئوية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)، ترتيب عناصر المحور الأول (الثمانية) متوسط إجمالي استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية

الرقم	المجال	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٢	إدارة الكلية المتميزة	٩٠	١١,٣٦	٣٢٠	٤٠,٤٠	٣٨٢	٤٨,٢٣	٢,٣٧	٥,٩٢	١
٧	توفر الإمكانات المادية	١٥٠	١٨,٩٤	٣٥٨	٤٥,٢٠	٢٨٤	٣٥,٨٦	٢,١٧	٥,٥٩	٢
١	أهداف الكلية ورؤيتها	١٧٦	٢٢,٢٢	٣١٢	٣٩,٣٩	٣٠٤	٣٨,٣٨	٢,١٦	٥,٩٧	٣

الرقم	المجال	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
	ورسالتها									
٤	العاملين في الكلية وتنميتهم مهنيًا	١٨٨	١٧,٤١	٥٥٠	٥٠,٩٣	٣٤٢	٣١,٦٧	٢,١٤	٧,٣١	٤
٨	المحاسبية التعليمية وتقييم الأداء	١٥٤	١٧,٨٢	٣٨٢	٤٤,٢١	٣٢٨	٣٧,٩٦	٢,٢	٧,٥١	٥
٣	توفر الأنظمة والمعلومات المرتبطة بالكلية	١٨٦	٢٣,٤٨	٣٢٨	٤١,٤١	٢٧٨	٣٥,١٠	٢,١١	٦,٦١	٦
٥	الحياة الطلابية والخدمات المقدمة لهم	٢٧٨	٢٧,٥٨	٤٥٨	٤٥,٤٤	٢٧٢	٢٦,٩٨	١,٩٩	٧,٨١	٧
٦	تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية للكلية	٢٢٦	٣١,٣٩	٣٢٠	٤٤,٤٤	١٧٤	٢٤,١٧	١,٩٣	٦,٤٣	٨
محور: واقع متطلبات الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية		١٤٤٨	٢١,١٧	٣٠٢٨	٤٤,٢٧	٢٣٦٤	٣٤,٥٦	٢,١٣	٤٦,٨٦	

أشارت النتائج في الجدول السابق إلى أن متوسط إجمالي استجابات أفراد العينة في محور(واقع متطلبات الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية) هو (٢,١٣) ويقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة متوسطة"، وأن أعلى المجالات هو المجال رقم (٢) إدارة الكلية المتميزة، بمتوسط حسابي (٢,٣٧) ويقع في فئة الاستجابة "متوفر بدرجة كبيرة"، وأن آخر مجالات المحور هو المجال رقم (٦) تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية، بمتوسط حسابي قدره (١,٩٣)، الذي جاء في المرتبة الثامنة، ويعد هذا المجال متدنيًا مقارنة بمتوسط غيره من مجالات، مع تأكيد تجارب الدول على تكاتف جميع العاملين بالكلية والمجتمع المحيط لجعل الكلية مجتمع تعلمٍ، وأن ترتيب بقية مجالات المحور كما يلي:

- جاء في المرتبة الثانية: المجال رقم (٧) توفر الإمكانات المادية، بمتوسط حسابي قدره (٢,١٧).
- جاء في المرتبة الثالثة: المجال رقم (١) أهداف الكلية ورؤيتها ورسالتها، بمتوسط حسابي قدره (٢,١٦).
- جاء في المرتبة الرابعة: المجال رقم (٤) العاملين في الكلية وتنميتهم مهنيًا، بمتوسط حسابي قدره (٢,١٤).
- جاء في المرتبة الخامسة: المجال رقم (٨) المحاسبية التعليمية وتقييم الأداء، بمتوسط حسابي قدره (٢,٢).
- جاء في المرتبة السادسة: المجال رقم (٣) توفير الأنظمة والمعلومات المرتبطة بالكلية، بمتوسط حسابي قدره (٢,١١).
- جاء في المرتبة السابعة: المجال رقم (٥) الحياة الطلابية والخدمات المقدمة لهم، بمتوسط حسابي قدره (١,٩٩).

الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني :

تمت الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني: المتعلق بـ (أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة في كلية العلوم الاجتماعية)، وذلك بسؤال أفراد عينة الدراسة عن رأيهم في عبارات هذا المحور، وتم حساب: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري للعبارات، فكانت النتائج ، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)، استجابات أفراد العينة ونسبها المئوية على عبارات المحور الثاني

أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة في كلية العلوم الاجتماعية

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٢	ضعف التحديد الواضح والدقيق لمعايير الاعتماد	٦	٨،٣٣	٣٤	٤٧،٢٢	٣٢	٤٤،٤٤	٢،٣٦	٠،٦٣	١
٨	انخفاض مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالكلية فى صنع القرارات	٦	٨،٣٣	٤١	٥٦،٩٤	٢٥	٣٤،٧٢	٢،٣٣	٠،٧٥	٢
١٩	قلة فرص التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس	٨	١١،١١	٣٤	٤٧،٢٢	٣٠	٤١،٦٧	٢،٣١	٠،٦٦	٣
٢١	الافتقار إلى الشفافية فى نشر المعلومات المرتبطة بالكلية	١٠	١٣،٨٩	٣٠	٤١،٦٧	٣٢	٤٤،٤٤	٢،٣١	٠،٧٠	٤
٢٢	نقص الكوادر البشرية اللازمة لنجاح تطبيق الاعتماد وضمان الجودة	٨	١١،١١	٣٤	٤٧،٢٢	٣٠	٤١،٦٧	٢،٣١	٠،٦٦	٥
٢٦	تزايد أعداد الطلاب عن المعدلات المعروفة عالميا	١٢	١٦،٦٧	٢٦	٣٦،١١	٣٤	٤٧،٢٢	٢،٣١	٠،٧٤	٦
١	تدني الوعي بثقافة الاعتماد لدى أعضاء هيئة التدريس	١٠	١٣،٨٩	٣٢	٤٤،٤٤	٣٠	٤١،٦٧	٢،٢٨	٠،٧٠	٧
٦	قلة تحقيق الاستثمار الأمثل لموارد الكلية	١٢	١٦،٦٧	٣٠	٤١،٦٧	٣٠	٤١،٦٧	٢،٢٥	٠،٧٣	٨

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٢٣	مقاومة التغيير من بعض شرائح العاملين بالكلية	١٠	١٣.٨٩	٣٤	٤٧.٢٢	٢٨	٣٨.٨٩	٢.٢٥	٠.٦٩	٩
٢٤	غياب نظم ومعايير تقييم أداء الكلية	١٤	١٩.٤٤	٢٦	٣٦.١١	٣٢	٤٤.٤٤	٢.٢٥	٠.٧٦	١٠
٢٥	نمطية أعمال الامتحانات وصيغ تقييم الطلاب	١٢	١٦.٦٧	٣٠	٤١.٦٧	٣٠	٤١.٦٧	٢.٢٥	٠.٧٣	١١
٢٧	قلة إمكانات الأنشطة الثقافية والفنية ومحدودية فرصها	١٤	١٩.٤٤	٣٠	٤١.٦٧	٢٨	٣٨.٨٩	٢.١٩	٠.٧٤	١٢
١٣	ضعف استثمار الكلية لإمكانات المجتمع المحلي	١٢	١٦.٦٧	٣٨	٥٢.٧٨	٢٢	٣٠.٥٦	٢.١٤	٠.٦٨	١٣
١٥	انخفاض وعي أفراد المجتمع المحلي بأهمية دورهم في تطوير العملية التعليمية في الكلية	١٦	٢٢.٢٢	٣٠	٤١.٦٧	٢٦	٣٦.١١	٢.١٤	٠.٧٦	١٤
٥	قلة استخدام تكنولوجيا التعليم فى العملية التعليمية	١٢	١٦.٦٧	٤٠	٥٥.٥٦	٢٠	٢٧.٧٨	٢.١١	٠.٦٦	١٥
١٧	نقص قناعة أعضاء مجتمع الكلية بأهمية نظام الاعتماد	١٢	١٦.٦٧	٤٠	٥٥.٥٦	٢٠	٢٧.٧٨	٢.١١	٠.٦٦	١٦
٢٠	ضعف اهتمام المناهج بقضايا المجتمع المحلي	١٢	١٦.٦٧	٤٠	٥٥.٥٦	٢٠	٢٧.٧٨	٢.١١	٠.٦٦	١٧

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٣٢	وجود انفصال بين مخططي السياسة التعليمية والمنفذين لها	١٦	٢٢,٢٢	٣٢	٤٤,٤٤	٢٤	٣٣,٣٣	٢,١١	٠,٧٤	١٨
١٠	انخفاض فاعلية إدارة الكلية فى تحقيق مشاركة اجتماعية	١٢	١٦,٦٧	٤٢	٥٨,٣٣	١٨	٢٥,٠٠	٢,٠٨	٠,٦٤	١٩
٩	إدارة الكلية فى توفير بيئة ميسرة للتواصل	١٢	١٦,٦٧	٤٤	٦١,١١	١٦	٢٢,٢٢	٢,٠٦	٠,٦٣	٢٠
٢٨	قصور المرافق والتجهيزات عن متطلبات منسوبي الكلية	٢٠	٢٧,٧٨	٢٨	٣٨,٨٩	٢٤	٣٣,٣٣	٢,٠٦	٠,٧٩	٢١
١٢	ضعف استفادة أعضاء هيئة التدريس من فرص التنمية المهنية	١٦	٢٢,٢٢	٣٨	٥٢,٧٨	١٨	٢٥,٠٠	٢,٠٣	٠,٦٩	٢٢
١٨	اهتمام بعض العاملين بالكلية بمصالحهم الشخصية أكثر من مصالح الكلية	٢٠	٢٧,٧٨	٣٠	٤١,٦٧	٢٢	٣٠,٥٦	٢,٠٣	٠,٧٧	٢٣
٣	ضبابية رؤية الكلية ورسالتها	١٨	٢٥,٠٠	٣٦	٥٠,٠٠	١٨	٢٥,٠٠	٢,٠٠	٠,٧١	٢٤
١١	ضعف مهارات إدارة الكلية فى قيادة التغيير والتطوير	١٨	٢٥,٠٠	٣٦	٥٠,٠٠	١٨	٢٥,٠٠	٢,٠٠	٠,٧١	٢٥
١٦	قلة الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ الاعتماد وضمان الجودة	٢٠	٢٧,٧٨	٣٢	٤٤,٤٤	٢٠	٢٧,٧٨	٢,٠٠	٠,٧٥	٢٦

الرقم	العبارة	متوفر بدرجة ضعيفة		متوفر بدرجة متوسطة		متوفر بدرجة كبيرة		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٣١	ضعف نظام المحاسبية بالكلية	٢٠	٢٧,٧٨	٣٤	٤٧,٢٢	١٨	٢٥,٠٠	١,٩٧	٠,٧٣	٢٧
٧	ضعف قدرات أعضاء هيئة التدريس فى تخطيط خبرات التعلم النشط	١٨	٢٥,٠٠	٤٠	٥٥,٥٦	١٤	١٩,٤٤	١,٩٤	٠,٦٧	٢٨
٣٣	قصور السلطات الممنوحة لعميد الكلية مقابل الواجبات	٢٠	٢٧,٧٨	٣٦	٥٠,٠٠	١٦	٢٢,٢٢	١,٩٤	٠,٧١	٢٩
٢٩	ضعف الصيانة الدورية لمرافق الكلية وتجهيزاتها	٢٨	٣٨,٨٩	٢٢	٣٠,٥٦	٢٢	٣٠,٥٦	١,٩٢	٠,٨٣	٣٠
١٤	عزوف الكلية عن تنفيذ برامج ومشروعات لخدمة المجتمع المحلي	٢٢	٣٠,٥٦	٣٦	٥٠,٠٠	١٤	١٩,٤٤	١,٨٩	٠,٧٠	٣١
٣٠	تراجع دور القيم المهنية وأخلاقياتها بين العاملين في الكلية	٢٦	٣٦,١١	٣٠	٤١,٦٧	١٦	٢٢,٢٢	١,٨٦	٠,٧٦	٣٢
٤	ارتفاع معدلات تسرب طلاب الكلية	٢٦	٣٦,١١	٣٤	٤٧,٢٢	١٢	١٦,٦٧	١,٨١	٠,٧٠	٣٣
مجموع		٤٩٨	٢٠,٩٦	١١١٩	٤٧,١٠	٧٥٩	٣١,٩٤	٢,١١	١٥,٨١	

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة إلى موافقتهم بدرجة متوسطة على العبارات الواردة في محور الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة في كلية العلوم الاجتماعية حيث بلغ متوسط درجات استجاباتهم على عبارات هذا المحور (٢,١١)، وهي تقع في فئة الاستجابة "أوافق بدرجة متوسطة".

كما أشارت النتائج أشارت النتائج إلى أن أعلى العبارات في محور الصعوبات كانت العبارة رقم (٢- ضعف التحديد الواضح والدقيق لمعايير الاعتماد) بمتوسط حسابي (٢,٣٦)، تليها العبارة رقم (٨- انخفاض مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالكلية فى صنع القرارات) بمتوسط حسابي (٢,٣٣)، وهاتان العبارتان تقع في فئة الاستجابة "أوافق بدرجة كبيرة"، وقد أشارت دراسة سشاد (٢٠٠٧ : Schade) إلى أن ذلك من نقاط الضعف في الممارسات والأنشطة الخاصة بضمان الجودة في المانيا.

أما بقية الصعوبات فهي في فئة الاستجابة "أوافق بدرجة متوسطة".

وكانت آخر العبارات الواردة في محور الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة في كلية العلوم الاجتماعية في المتوسط الحسابي العبارات رقم(٤) ارتفاع معدلات تسرب طلاب الكلية ، بمتوسط حسابي قدره (١,٨١)، والعبارة رقم(٣٠) تراجع دور القيم المهنية وأخلاقياتها بين العاملين في الكلية، بمتوسط حسابي قدره(١,٨٦)، والعبارة رقم(١٤) عزوف الكلية عن تنفيذ برامج ومشروعات لخدمة المجتمع المحلي ، بمتوسط حسابي قدره(١,٨٩)، ونتائج هذه العبارات الثلاث تعتبر إيجابية في حق الكلية؛ إذ تدل على تدني مستوى تسرب الطلاب من الكلية، وارتفاع القيم المهنية والأخلاقية وثباتها عند العاملين في الكلية، ورغبة الكلية في تنفيذ برامج ومشروعات لخدمة المجتمع المحلي.

وقد أضاف بعض أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الكلية صعوبات أخرى تمثلت فيما يلي:

- كثرة الأعباء والمهام على عضو هيئة التدريس.
- ضعف قناعة عدد من القيادات الإدارية في إدارة الجامعة وبعض الأقسام العلمية بأهمية الجودة والتفاعل معها والحرص على نجاحها.

وفيما يتعلق بالنسب المئوية للاستجابات فقد جاءت النسبة الأعلى للاستجابة "أوافق بدرجة متوسطة"، حيث بلغت ٤٧,١% في مقابل ٢٠,٩٦ و ٣١,٩٤ للاستجابتين أوافق بدرجة ضعيفة وأوافق بدرجة كبيرة على الترتيب.

الإجابة عن سؤال الدراسة الثالث :

تمت الإجابة عن سؤال الدراسة الثالث: المتعلق بـ (الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، حول واقع المتطلبات، وأهم الصعوبات، ترجع لمتغير القسم العلمي في الكلية)، وقد تم بيان الفروق في الاستجابات حسب متغير القسم، والأقسام في الكلية هي:

- أقسام: أصول التربية، والمناهج وطرق التدريس، والإدارة والتخطيط التربوي، والتربية الخاصة، وقد جمعت إجابات أفراد عينتها تحت اسم العلوم التربوية.
- أقسام: الجغرافيا، والتاريخ والحضارة، والاجتماع والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، وقد جمعت إجابات أفراد عينتها تحت اسم العلوم الاجتماعية والنفسية.

وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٦)، الفروق بين استجابات أفراد العينة على الاستبانة مجملة ومحاورها الفرعية حسب متغير الجنس

المحور	فئات المتغير	ن = العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	الدلالة
الأول/١	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٤,٣٦	٥,٩٥	٧٠	.٠٧٢	.٧٨٩ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٢٣,٤١	٦,٠٢			
الأول/٢	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٦,٥٠	٥,٧١	٧٠	.٥١٠	.٤٧٨ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٢٥,٧٧	٦,١١			
الأول/٣	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٣,٧٩	٤,٦٧	٧٠	١٤,١٩	.٠٠٠ دالة

المحور	فئات المتغير	ن = العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	الدلالة
	العلوم التربوية	٤٤	٢٢,٩٥	٧,٦٣			
الأول/٤	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٣١,٧١	٧,٦٥	٧٠	.٠٩٩	.٧٥٥ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٣٢,٤١	٧,١٦			
الأول/٥	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٧,١٤	٨,١٨	٧٠	.٢٤٤	.٦٢٣ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٢٨,٤١	٧,٦٢			
الأول/٦	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٠,٤٣	٦,١٢	٧٠	.١٠٤	.٧٤٨ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	١٨,٥٥	٦,٥٨			
الأول/٧	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٢,٨٦	٥,٩٢	٧٠	.٠٠٠	.٩٨٤ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٢٤,٥٠	٥,٣٤			
الأول/٨	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٧,٥٧	٧,٥١	٧٠	.٠٠٨	.٩٢٨ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٢٥,٦٨	٧,٥٠			
إجمالي الأول	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٠٤,٣٦	٤٤,٨٠	٧٠	١,٣٠٧	.٢٥٧ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٢٠١,٦٨	٤٨,٦١			
الثاني	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٧١,٥٠	١٢,٠٨	٧٠	٤,٨١٢	.٠٣٢ دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٦٨,٥٥	١٧,٨٢			
الإجمالي	الإنسانيات والعلوم التفسية	٢٨	٢٧٥,٨٦	٤٨,٤٦	٧٠	.١٤١	.٧٠٨ غير دالة
	العلوم التربوية	٤٤	٢٧٠,٢٣	٣٩,٢٤			

أشارت نتائج استجابات أفراد العينة على الاستبانة مجملة ومحاورها الفرعية، كما أظهرت ذلك نتائج اختبار ت T-Test في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في استجاباتهم تبعا لمتغير القسم العلمي، وذلك على الاستبانة مجملة، وعلى المحور الأول ومجالاته الفرعية عدا المجال الثالث في المحور الأول (٣- توفير المعلومات

المرتبطة بالكلية)؛ حيث بلغت قيمة ت للمحور الأول ٣/ (١٤,١٩) وكانت الفروق في اتجاه فئة الأقسام التربوية، وكانت الفروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١

كما أظهرت نتائج اختبار ت T-Test وجود فروق دالة إحصائيا في استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير القسم العلمي في المحور الثاني عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وقد بلغت قيمة ت للمحور الثاني (٤,٨١٢) وكانت الفروق أيضا في اتجاه فئة الأقسام التربوية.

الإجابة عن سؤال الدراسة الرابع:

من خلال الدراسة الميدانية، والإطار النظري، والدراسات السابقة، وما عرض من تجارب، يمكن الوصول إلى المتطلبات التي ينبغي توافرها لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية، وبهذا تتم الإجابة عن سؤال الدراسة الرابع، في النقاط التالية:

المعيار الأول: الرسالة والغاية والأهداف:

- مؤشرات المعيار الأول:

اتساقاً مع فلسفة التعليم العالي والسياسات التعليمية بالمملكة العربية السعودية فإن كلية العلوم الاجتماعية ينبغي أن تقوم بما يلي :

- تحديد رؤية ورسالة وأهدافًا للكلية ولكل قسم علمي مكتوبة وتتم مراجعتها سنوياً.
- مشاركة الجهات المستفيدة في صياغة رؤية الكلية ورسالتها وأهدافها.
- تطوير السياسات والممارسات الإدارية ومراجعتها سنويًا.
- سعى الكلية الدائم إلى تحسين صورتها أمام طلابها وأمام المجتمع بشكل مستمر.
- سعى الكلية إلى التعرف على الأهداف المستقبلية للتربية لضمان التطوير المستمر.

- متطلبات تحقيق المعيار الأول:

من دلائل تحقيق مؤشرات المعيار الأول ما يلي :

- مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية وأولياء الأمور وأعضاء من المجتمع المحلي في وضع الرؤية والرسالة الخاصة بالكلية، ومراجعتها.
- توزيع ونشر الرؤية والرسالة والأهداف بين الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحيط وبيان مظاهر الوعى بمحتواها.
- المراجعة المستمرة من قبل الكلية للرؤية والرسالة بصورة منتظمة والتدخل لإجراء التعديل إذا لزم الأمر.
- تضمين الفلسفة والرؤية والرسالة في كتيبات الكلية وملصقاتها ومكاتباتها.
- تسجيل ورصد كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالطلاب (التحصيل – الأنشطة – الهوايات).
- توزيع الكتيبات والمنشورات المتعلقة بالرؤية والرسالة على الطلاب وجميع المعنيين بالكلية.
- تقديم ما يثبت تمسك مسؤولي الكلية والقائمين على العملية التعليمية بالكلية وخارجها برسالة الكلية ورؤيتها.

المعيار الثاني: القيادة والإدارة الواعية.

- مؤشرات المعيار الثاني:

- استخدام نظام التقويم والمتابعة والمراجعة لتحليل أداء الكلية وفاعليتها.
- وضع الخطط والإجراءات التي تضمن تفعيل خطط التحسين والتطوير بالكلية.
- تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة بتحسين الأداء بالكلية بالاشتراك مع هيئة التدريس فيها.
- مشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في عمليات الإشراف والقيادة بالكلية واتخاذ القرار.
- الحرص على ممارسة نمط التعلم المجتمعي داخل الكلية.

- وضع ضوابط تحدد السلطات والمسؤوليات التي يجب أن يتمتع بها المسؤولين عن القيادة والإشراف بالكلية.

▪ متطلبات تحقيق المعيار الثاني:

- التأكد من فهم المسؤولين بالكلية لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة بالكلية.
- التنويع في إجراءات تقييم أداء الطلاب وإنجازاتهم التعليمية.
- التقييم المستمر للبرامج والمواد التعليمية المقدمة للطلاب.
- التأكد من المشاركة الجماعية في إعداد الجداول الدراسية وصنع القرارات التعليمية.
- تحديد خصائص الطلاب وقدراتهم وعمل خطط للتعلم الذاتي والفردي تتناسب وخصائصهم.
- اختيار الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والمسئولين عن الخدمات الطلابية في المجالات التي يمكنهم القيام بها.
- اختيار الأشخاص المؤهلين والقادرين على القيام بالوظائف المحددة لكل منهم.
- مطالبة أعضاء هيئة التدريس والإداريين وغيرهم من الهيئة المعاونة بتطوير وتنفيذ خططهم للتنمية المهنية.
- توفير أماكن مناسبة لتعليم الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة.
- تدعيم العلاقات الإنسانية بين الطلاب والمسؤولين داخل الكلية وخارجها.
- التمثيل المناسب والعادل بين شطري الطلاب والطالبات في اللجان العاملة في الكلية.

المعيار الثالث: المعلومات المرتبطة بالكلية، ويتمثل في توفير قاعدة من البيانات عن كل مدخلات الكلية وعملياتها ومخرجاتها يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ أي قرار بشأن تطوير الكلية.

▪ مؤشرات المعيار الثالث:

- تحديد كافة موارد الكلية المادية من قاعات ومعامل ومكتبة ومخازن وغيرها من مرافق الكلية.
- تحديد أعداد العاملين بالكلية (أعضاء هيئة التدريس، إداريين، هيئات معاونة، عمال).
- تحديد التخصصات العلمية والمهنية لجميع العاملين بالكلية.
- تحديد أعداد الطلاب وأعمارهم ونتائجهم الدراسية كل عام.
- تحديد الخطط الآنية والمستقبلية للكلية.

- متطلبات تحقيق المعيار الثالث:

من دلائل تحقيق مؤشرات المعيار الثالث ما يلي:

- تصميم قاعدة بيانات خاصة بالإمكانات المادية بالكلية.
- تصميم قاعدة بيانات خاصة بالإمكانات البشرية بالكلية.
- توفير نظام أمن ودقيق لتسجيل البيانات المرتبطة بالكلية.
- رصد أى تغيرات تحدث في البيانات الخاصة بالكلية.
- اختيار هيئة مناسبة قائمة على تدوين البيانات واستخراجها وقت الحاجة إليها.
- استخدام أسلوب المقارنة والموازنة في تحليل البيانات الخاصة بنتائج الطلاب.
- عمل سجل بكافة التغيرات التي تحدث بالكلية وتتصل بالإمكانات المادية والبشرية.
- متابعة كل ما هو جديد وخاص بالقوانين واللوائح الصادرة من الإدارات التعليمية وخاصة بالمعلومات المرتبطة بالكلية.
- العناية بالوسائل السمعية والبصرية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.

المعيار الرابع: هيئة العاملين وتنميتهم مهنياً، ومدى توفير الكلية السبل المختلفة للنمو المهني لهيئة العاملين بالكلية.

- مؤشرات المعيار الرابع:

- توفير كتيبات وأدلة عن سبل التنمية المهنية ومجالاتها.
- تشجيع المشاركة الفعالة لهيئة العاملين في المؤتمرات العلمية.
- تحقيق التناسق والتكامل بين الخطة الدراسية بالكلية والدورات التدريبية.
- استخدام نظام المحاسبة في متابعة ورقابة حضور الدورات التدريبية.
- تشجيع هيئة العاملين لعمل أبحاث في مجال التخصص.
- تحقيق نظام للتقييم يحقق النمو المهني لكل أعضاء الكلية.
- وضع خطط آنية ومستقبلية للنمو المهني لهيئة العاملين بالكلية.

▪ متطلبات تحقيق المعيار الرابع:

- مشاركة جميع العاملين بالكلية في الدورات التدريبية.
- عمل أبحاث علمية تتصل بمجال التخصص.
- عمل ندوات عقب الدورات التدريبية بالكلية توضح أوجه الاستفادة من حضور الدورات التدريبية.
- عمل أبحاث جماعية بين أفراد التخصص الواحد لترسيخ قيم العمل الجمعي.
- العناية بالأدلة الإرشادية لتوعية العاملين في الكلية بالاعتماد ومتطلباته.
- التطوير المهني للأنشطة التي تدعم الإبداع في العمل الإداري والدراسي.
- تحديد الأنشطة التعليمية التي تتكامل وتحقق أهداف النمو المهني.
- تحديد الطرق التي تستخدمها الكلية في إعادة تدريب أعضاء هيئة التدريس والعاملين الذين لم يصلوا إلى المستوى المتوقع منهم.
- تحديد مجموعة الإجراءات التي من شأنها تيسير عملية النمو المهني.
- تقدير درجة أداء هيئة العاملين وربط ذلك بإستراتيجيات النمو المهني.
- تقليل الأعباء والمهام على عضو هيئة التدريس؛ ليسهم بفاعلية في متطلبات الاعتماد وضمان الجودة.

- تحليل تقارير المتابعين والموجهين الخاصة بهيئة العاملين بالكلية وربط ذلك بخطط التنمية المهنية.
- استخدام طرق متنوعة لتقييم هيئة التدريس في ضوء المهام والمسؤوليات الموكلة لهم.
- تحديد المدى الذى يستغرقه أعضاء هيئة التدريس للالتحاق بخطط التنمية المهنية.
- تحديد مدى مستوى إعداد وتأهيل هيئة العاملين في كل تخصص.

المعيار الخامس: بيئة التعليم والتعلم (الحياة الطلابية والخدمات المساندة)

توفر الكلية فرص إجراء دراسات وأبحاث عن أفضل الطرق والسبل لتسهيل عمليتي التعليم والتعلم من خلال توفير مناهج ومعينات تدريسية وكافة السبل لإتمام عملية التعليم والتعلم بصورة جيدة.

- مؤشرات المعيار الخامس: بيئة التعليم والتعلم (الحياة الطلابية والخدمات المساندة)

- مراجعة كافة المناهج الدراسية في ضوء نتائج تعلم الطلاب.
- تحديد أولويات التحسين والتطوير للمواد التعليمية والتعلمية المتاحة.
- وضع نظام لمراجعة وتقييم إمكانات الكلية المتاحة وتعديلها إذا تطلب الأمر.
- تصميم إستراتيجيات تعليمية جديدة ونشطة قائمة على إشراك الطلاب في عمليتي التعليم والتعلم.
- تشجيع التعليم النشط القائم على مشاركة الطلاب.
- العمل على خلق بيئة تعلم فعالة ومجتمعات تعلم.
- تنظيم وإدارة الخطة الدراسية بما يوفر الوقت والجهد.
- المراجعة المستمرة للمناهج الدراسية للتأكد من مواكبتها كل جديد.

- متطلبات تحقيق المعيار الخامس:

- تصميم مجموعة من العمليات يمكن من خلالها ربط عملية تعلم الطلاب بمستويات تعلم معتمدة.
- الحرص على قيام كل طالب بالكلية باستخدام الأدوات التكنولوجية المتاحة.
- وضع خطة لمعالجة نقاط الضعف لدى الطلاب والاعتماد بصفة أساسية على إنجاز الطلاب.
- ترتيب الصفوف الدراسية بناءً على نتائج الطلاب.
- إتاحة الفرصة للطلاب للتعرف على إمكاناتهم وقدراتهم العقلية.
- ملء أوقات الفراغ بما يعود على الطلاب بالفائدة لتوفير هدر الوقت.
- توفير فرص تعلم إضافية للطلاب المتميزين.
- ضرورة التزام الكلية بتنفيذ كافة بنود الخطة الدراسية الصفية وغير الصفية.
- تحديد فرص التعلم البديلة في حالة عدم وصول الطلاب إلى المستويات المطلوبة.
- توفير مناخ مدرسي جيد يسمح باشتراك جميع العاملين في الكلية في اتخاذ القرارات التعليمية.
- الربط بين كافة أنواع الأنشطة التعليمية التي تتكامل وتحقق أهداف المنهج المدرسي.
- الربط بين أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عند تحديد الأعداد الممكنة للقبول.
- العمل على زيادة عدد الطلاب والمعلمين الذين يستخدمون الوسائل التكنولوجية بفاعلية.
- زيادة قدرة المعلمين والإداريين على تقييم مدى مناسبة المنهج لرسالة ورؤية الكلية.
- إشراك الطلاب في حضور جلسات مجالس الأقسام والكلية عند الحاجة.

المعيار السادس: المشاركة المجتمعية: مدى توافر المتطلبات المتعلقة بتحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية.

- مؤشرات المعيار السادس:

- قيام مجلس الكلية بدوره في تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية.
- عرض مجموعة من برامج المشاركة بين الكلية والمجتمع المحلي.
- وجود برامج وخطط لنشر ثقافة وفكر الكلية للمجتمع المحلي.
- وجود دراسات تربط بين الكلية بخدماتها واحتياجات المجتمع المحلي.
- زيادة الدعم المقدم للكلية في المجتمع المحلي من الشركات ورجال الأعمال.
- أن يكون للكلية قنوات رسمية ليستمع إليها المسؤولون عن العملية التعليمية.
- تعدد وسائل الاتصال والتواصل بين الكلية وأولياء الأمور.
- وجود دليل شامل للكلية بكافة أنشطتها وخدماتها.
- ارتفاع مستوى الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية بين الكلية والمجتمع المحيط.

- متطلبات تحقيق المعيار السادس:

- توضيح سبل وقنوات تقديم الشكاوى من قبل أولياء الأمور للمسئولين عن العملية التعليمية.
- توسيع دائرة مشاركة المسئولين في تحسين الأداء الدراسي.
- تقديم نماذج وأمثلة توضيحية لطبيعة الاتصال ثنائي الاتجاه بين الكلية والمجتمع المحلي.
- عمل ندوات ولقاءات داخل الكلية توضح كيفية مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة الكلية وأدوارها.
- عمل موقع إليكتروني للكلية يسمح للطلاب وأولياء الأمور بتحقيق تواصل أفضل مع المسؤولين عن العملية التعليمية داخل الكلية وخارجها.

- وضع آليات ووسائل لمشاركة المجتمع المحلي فى الرقابة داخل الكلية.
- إجراء دراسات دورية مسحية لمعرفة مدى رضا المجتمع المحيط عن أداء الكلية.
- منح أعضاء هيئة التدريس أدوار ذو معنى في عملية اتخاذ القرار تشجع على المشاركة وتحمل المسؤولية.
- إطلاع أولياء الأمور على سلوكيات التلاميذ العلمية والاجتماعية كخطوة أولية وتمهيدية لتحسين الأداء بالكلية.
- عمل لجان متابعة لمدى تنفيذ كافة الآراء المتفق عليها من قبل المجتمع المحلي والتى تسهم بدورها في تطوير الكلية.

المعيار السابع: إمكانات وموارد الكلية: مدى امتلاك الكلية للموارد الضرورية التي تدعم رسالة ورؤية الكلية وتضمن تحقيق التقدم المنشود.

▪ مؤشرات المعيار السابع:

- تقديم الدعم الكافي والمناسب للطلاب بطيء التعلم.
- استمرارية عملية الصيانة لكافة أجهزة وأدوات الكلية.
- وجود أبنية ومنشآت تحقق رؤية ورسالة الكلية.
- وجود فرص تعليمية تتسم بالعمق والثراء للطلاب المتميزين علمياً.
- وجود مكتبة بالكلية يتوافر بها الكتب والمراجع والأنظمة التكنولوجية الحديثة.
- ضمان توفير برامج دائمة ومستمرة للتنمية المهنية للعاملين بالكلية.
- وجود عدد كافى من الهيئة التدريسية لتحقيق رؤية ورسالة الكلية.
- توفير بيئة تعليمية آمنة وجاهزة لكل الأغراض التعليمية.

▪ متطلبات تحقيق المعيار السابع:

- التعاقد مع شركات الصيانة للمرور المستمر على كافة مرافق الكلية.
- التأكد من مناسبة الأبنية والمنشآت لرؤية ورسالة الكلية.

- متابعة نتائج الدراسات في مجال رعاية المتفوقين من الطلاب.
- التأكد من قدرة هيئة المكتبة المدرسية على متابعة الدوريات والكتب الحديثة.
- متابعة كثافة القاعات الدراسية والحرص على مناسبة أعداد من الطلاب مع حجم الفصل.
- التأكد من توفير المصادر المالية المخصصة لكافة الأنشطة الصفية وغير الصفية.
- ضمان وجود قنوات اتصال بين الكلية والمجتمع المحلي.
- التأكد من قدرة الهيئة المعاونة على الممارسات الإدارية والمالية.
- تقديم التسهيلات البعيدة عن الروتين لاستكمال موارد الكلية.
- اشتراك جميع العاملين في الكلية في تحديد الميزانية المالية المناسبة لخطط التحسين.
- إتاحة الفرصة لجميع المعلمين للمشاركة في برامج التحسين والتطوير.

المعيار الثامن: المحاسبية وتقييم الأداء، إذ يعد وجود نظام في الكلية للمحاسبة وتقييم الأداء، أحد متطلبات تهيئة الكلية لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة.

▪ مؤشرات المعيار الثامن:

- تصميم وبناء مقاييس أدائية تقيس بدقة وموضوعية نتائج تعلم الطلاب.
- عدم التركيز فقط على بعد المخرجات في عمليات المحاسبية وإنما يعتمد أيضاً على علميات التخطيط والمتابعة.
- تسجيل ورصد النمو الحادث في أداء الطلاب.
- تعدد الأجهزة واللجان الخاصة بالتخطيط والمتابعة والرقابة.
- الاعتماد على بيانات تقييم الطلاب لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن تعديل وتغيير خطط التطوير والتحسين.
- الاعتراف بوجود معايير لتقييم أداء العاملين بالكلية.
- ربط الحوافز والمكافآت بمستويات الإنجاز المتفق عليها.

- إجراء تحليل منتظم لجميع العمليات التعليمية والإدارية بالكلية لتقييم النتائج.

▪ متطلبات تحقيق المعيار الثامن:

من دلائل تحقيق مؤشرات المعيار الثامن ما يلي :

- تعدد طرق تقييم ومتابعة مستويات أداء الطلاب.
- تحديد نقاط الضعف التي أظهرتها عمليات التقييم المختلفة.
- تعدد طرق تدريب العاملين بالكلية على تحليل نظم البيانات والمعلومات الخاصة بالطلاب.
- تمحيص وتحليل تقارير المعلمين التي توضح كيفية تعاملهم مع بيانات نتائج الطلاب.
- مقارنة مستوى أداء الكلية بمستويات أداء الكليات المحيطة.
- الاستفادة من طرق المدارس الأخرى في المحاسبية.
- الاستفادة من توجهات المعايير الوطنية للتعليم في عملية التقييم الذاتي للكلية.
- استمرارية عملية جمع البيانات المساعدة في المحاسبية طوال العام.
- تفعيل كافة اللوائح والقوانين المنظمة للعمل بالكلية.
- ضمان التعامل بفاعلية مع بيانات التغذية المرتدة لتحديد نواحي الضعف وعلاجها.
- منح مجلس الكلية الصلاحية الكاملة في متابعة أداء الكلية.

تأسيساً على ما تقدم من عرض للجوانب المختلفة للتصور المقترح لتهيئة كلية العلوم الاجتماعية للاعتماد وضمان الجودة، فإن كل قسم من أقسام الكلية ينبغي أن يسعى جاهداً لتطبيق المعايير الثمانية السابقة مرتكزاً على المؤشرات المذكورة لكل معيار، مع الأخذ في الاعتبار أن كافة جوانب وأقسام الكلية مرتبطة ببعضها ارتباطا عضويا، فلا يمكن التركيز على جانب وإهمال الآخر؛ لأن الاعتماد وضمان الجودة هو اعتماد أكاديمي مؤسسي وجودة شاملة لكافة جوانب العمل في الكلية.

خلاصة نتائج الدراسة:

من أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، ما يلي:

- موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات الواردة في أداة الدراسة (الاستبانة) مجملة، بدرجة متوسطة.
- موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمجال (إدارة الكلية المتميزة)، بدرجة كبيرة، بينما بقية المجالات كانت بدرجة متوسطة، وكان ترتيبها كما يلي:

٢. مجال (توفر الإمكانات المادية)

٣. مجال (أهداف الكلية ورؤيتها ورسالتها)

٤. مجال (العاملين في الكلية وتنميتهم مهنيًا)

٥. مجالا(لمحاسبية التعليمية وتقييم الأداء)

٦. مجال (توفير الأنظمة والمعلومات المرتبطة بالكلية)

٧. مجال (الحياة الطلابية والخدمات المقدمة لهم)

٨. وجاء في المرتبة الأخيرة مجال (حقيق التعاون والمشاركة المجتمعية)

- موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة على بعض العبارات التي من أهمها:

- تحدد الكلية أهدافها انطلاقا من رؤيتها ورسالتها بما يتواءم مع حاجة المجتمع.
- مجلس الكلية يتخذ قراراته وفق مهام واضحة ومحددة.
- أن عميد الكلية يتابع الممارسات التي تتم داخل الكلية.
- تشكل الكلية فرق عمل الجودة من العاملين المتميزين بمهامم محددة.
- يتوفر في الكلية مناخ من الثقة الاحترام والعلاقات الإنسانية والعمل بروح الفريق.
- لدى الكلية مجموعة شاملة من السياسات واللوائح التنظيمية.
- توفير توصيفات المقررات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس.

- الإداريون وأعضاء هيئة التدريس مؤهلون وذو كفاءة تناسب العمل في الكلية.
- العلاقة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يسودها الاحترام والعدالة.
- تنفيذ الكلية برنامج صيانة ونظافة شاملة لمبانيها وتجهيزاتها.
- يقوم مجلس الكلية بمتابعة الأداء في الكلية.

▪ جاءت بعض العبارات في الترتيب الأخير من إجابات أفراد عينة الدراسة، ممايدل على:

- ضعف مشاركة الجهات المستفيدة في صياغة رؤية الكلية ورسالتها.
- ضعف التمثيل بين شطري الطلاب والطالبات في اللجان العاملة في الكلية.
- قلة الوسائل السمعية والبصرية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.
- حاجة العاملين في الكلية إلى دليل إرشادي لتوعيتهم بالاعتماد.
- لا تتوافر فرص تعلم إضافية للطلاب المتميزين.
- ضعف إشراك بعض الطلاب في حضور جلسات مجلس الكلية عند الحاجة.
- ضعف الدعم المقدم للكلية في المجتمع المحلي من الشركات ورجال الأعمال.
- أنه لا توجد آليات ووسائل لمشاركة المجتمع المحلي فى الرقابة.

▪ أن أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد وضمان الجودة في الكلية، هي:

- ضعف التحديد الواضح والدقيق لمعايير الاعتماد.
- انخفاض مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالكلية فى صنع القرارات.
- قلة فرص التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.
- الافتقار إلى الشفافية فى نشر المعلومات المرتبطة بالكلية.
- نقص الكوادر البشرية اللازمة لنجاح تطبيق الاعتماد وضمان الجودة.
- تزايد أعداد الطلاب عن المعدلات المعروفة عالميًا.
- كثرة الأعباء والمهام على عضوهيئة التدريس.

- ضعف قناعة بعض القيادات الإدارية في إدارة الجامعة وبعض الأقسام العلمية بأهمية الجودة والتفاعل معها والحرص على نجاحها.

- أن الكلية لا تعاني من بعض الصعوبات، مثل: ارتفاع معدلات تسرب طلاب منها، ولا من تراجع دور القيم المهنية وأخلاقياتها بين العاملين فيها، ولا من العزوف عن تنفيذ برامج ومشروعات لخدمة المجتمع المحلي.

- عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات عينة الدراسة تبعا لمتغير القسم العلمي، وذلك على الاستبانة مجملة، وعلى المحور الأول (واقع المتطلبات .. ومجالاته)، ماعدا مجال (توفير المعلومات المرتبطة بالكلية) وكانت الفروق لصالح الأقسام التربوية، عند مستوى دلالة ٠،٠١

- وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة تبعا لمتغير القسم العلمي في محور الصعوبات عند مستوى دلالة ٠،٠٥، وكانت الفروق لصالح الأقسام التربوية.

- التوصل من خلال نتائج الدراسة الميدانية، والإطار النظري، والدراسات السابقة، وما عرض من تجارب، إلى المتطلبات التي ينبغي توافرها لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة بكلية العلوم الاجتماعية، من خلال ثمانية معايير، وفي كل معيار عدد من المؤشرات، بالإضافة إلى متطلبات تحقيق المعيار. والمعايير هي:

    - **المعيار الأول:** الرسالة والغاية والأهداف.
    - **المعيار الثاني:** القيادة والإدارة الواعية.
    - **المعيار الثالث:** المعلومات المرتبطة بالكلية.
    - **المعيار الرابع:** هيئة العاملين وتنميتهم مهنياً.
    - **المعيار الخامس:** بيئة التعليم والتعلم (الحياة الطلابية والخدمات المساندة).
    - **المعيار السادس:** المشاركة المجتمعية.
    - **المعيار السابع:** إمكانات وموارد الكلية.
    - **المعيار الثامن:** المحاسبية وتقييم الأداء.

توصيات الدراسة:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي الدراسة بما يلي:

- الاهتمام بالتعاون والمشاركة المجتمعية مع الجهات المستفيدة من مخرجات الكلية، لجعل الكلية مجتمع تعلم، من خلال نشر ثقافة الكلية وأفكارها خارج أسوارها، واستحداث آليات ووسائل لمشاركة المجتمع المحلي في الرقابة، وذلك يسهم في عملية الاعتماد وضمان الجودة، وسوف ينعكس أثره أيضا على توفير الدعم للكلية من المجتمع المحلي، من الشركات ورجال الأعمال.
- التحديد الدقيق لأعداد الطلاب في القاعات الدراسية وفق النسب المعروفة عالميًا، والانطلاق من أن اشتراك الطلاب في عملية التعليم أكثر فعالية من مجرد التدريس التلقيني التقليدي.
- العدل في التمثيل بين شطري الطلاب والطالبات في اللجان العاملة في الكلية.
- توفير وسائل الاتصال الحديثة (ومنها الإنترنت) وإتاحتها للطلاب داخل الكلية.
- توفير فرص تعلم إضافية للطلاب المتميزين، وإشراك بعضهم في حضور المجالس واللجان العاملة عند الحاجة.
- التحديد الواضح والدقيق لمعايير الاعتماد وضمان الجودة، وإصدار دليل إرشادي لتوعية العاملين في الكلية بالاعتماد وضمان الجودة، والحرص على تغيير ثقافة الكليات وقيمها ومناخها بما ينعكس إيجابًا على الاعتماد وضمان الجودة في الكلية.
- الحرص على مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالكلية في صنع القرارات.
- توفير فرص التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس وجميع العاملين في الكلية، لضمان التنفيذ الفعال للبرامج والخطط الدراسية وتحويل المؤسسة التعليمية إلى مجتمعات تعلم، وحث الجميع على الاستفادة منها، ومراعاتهم في الأعباء والمهام المطلوبة منهم.

- الشفافية في نشر المعلومات المرتبطة بالكلية، ووضعها على موقع الكلية.
- نقص الكوادر البشرية اللازمة لنجاح تطبيق الاعتماد وضمان الجودة.
- الاهتمام بتطبيق نتائج البحوث التربوية الحديثة التي تعود بالفائدة على العملية التعليمية.
- تنفيذ الزيارات المفاجئة والمراجعة الدائمة لبرامج الكلية (كنوع من المحاسبة والتقويم) لتحقيق التنفيذ الفعال للبرامج والخطط الدراسية.

* * *

المراجع

المراجع العربية:

- أحمد، محمد عنتر(١٤٢٩هـ) مدى انتشار ثقافة الجودة بين المعيدين والمدرسين المساعدين بكلية التجارة بجامعة القاهرة.
- إدارة الدراسات والمعلومات (١٤٣٣هـ) دليل أعضاء هيئة التدريس لعام ١٤٣٣هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مطابع الجامعة.
- الألباني، محمد ناصر الدين (١٤٠٧ه) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٣، مكتبة المعارف، الرياض.
- الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي (١٤٢٤ه) قرار المجلس رقم (١٤٢٤/٢٨/٣هـ) المتخذ في الجلسة (الثامنة والعشرين) للمجلس المعقودة بتاريخ ١٤٢٤/١/١٥هـ، والمتوج بالموافقة السامية رقم (٧/ب/٦٠٢٤) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ.
- الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي (١٤٢٩ه) رقم (١٤٢٩/٥٠/٢١هـ) المتخذ في الجلسة (الخمسين) للمجلس المعقودة بتاريخ ١٤٢٩/٧/١٠هـ، والمتوج بالموافقة السامية رقم (١٠٢٠٩/م ب) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣٠هـ.
- الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي(١٤٢٤ه) قرار مجلس التعليم العالي رقم (١٤٢٤/٢٨/٣هـ) المتخذ في الجلسة (الثامنة والعشرين) للمجلس المعقودة بتاريخ ١٤٢٤/١/١٥هـ، والمتوج بالموافقة السامية رقم (٧/ب/٦٠٢٤) وتاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ
- أمل سعيد حباكة (٢٠٠٤)، تجويد الأداء الجامعي من خلال تطبيق نظام الاعتماد، دراسة مقارنة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأساليب الإفادة منها فى ج.م.ع، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الإنسانية، قسم التربية
- بدير، المتولي إسماعيل (٢٠٠٤)، رؤية مستقبلية لكليات التربية فى ضوء إطار مرجعي للاعتماد الأكاديمي، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة
- زغلول، برهامي عبد الحميد (٢٠٠٢)، تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة فى تحليل مشكلات منظومة التعليم العالى والجامعى، مجلة كلية التربية بطنطا، المجلد الثاني، العدد الواحد والثلاثون
- سعاد بسيوني عبد النبي (٢٠٠١)، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير التعليم الجامعي بمصر، مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس، العدد (٢٠) الجزء الثالث.

- البعلبكي، روحي، ومنير (١٩٩٧)، المورد، دار العلم للملايين، بيروت
- عبدالمحسن، توفيق محمد (٢٠١٣)، تخطيط ومراقبة جودة المنتج – مدخل إدارة الجودة الشاملة، القاهرة، دار النهضة العربية
- حسين، سلامة عبدالعظيم، وعبدالرازق، محمد (٢٠٠٢)، معايير اعتماد المعلم فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد(٨)، العدد (٢٤)
- خليل، عمر سيد. وعبدالمعطي، أحمد حسين (٢٠٠٧)، معايير ضمان جودة واعتماد المدرسة المصرية فى ضوء تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة، المؤتمر العلمي الثامن بعنوان "جودة واعتماد مؤسسات التعليم العام فى الوطن العربي، فى الفترة من (٢٣–٢٤مايو)،كليات (التربية،التربية النوعية،رياض الأطفال)،جامعة الفيوم
- الدجني، إياد علي يحيى (١٤٣٠هـ) دور عملية التقييم المؤسسي في نشر ثقافة الجودة في جامعات قطاع غزة من وجهة نظر فريق التقييم.
- درباس، أحمد سعيد (٢٠٠٢)، إدارة الجودة الكلية. مفهومها وتطبيقاتها التربوية وإمكانية الإفادة منها فى القطاع التعليمي السعودي، رسالة الخليج العربي، العدد (٥٠).
- الراوي، محمد خلفان، وعبد الهادي، محمود عز الدين (١٩٩٨)، إدارة الجودة الشاملة فى التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي فى الوطن العربي فى ضوء متغيرات العصر فى الفترة من ١٣–١٥ ديسمبر، العين، أبو ظبي.
- السدحان، عطا الله فهد (٢٠١٤) تقييم تطبيق معايير وتأكيد الجودة والأعتماد الأكاديمى على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية، الموئمر العربى الدولى لضمان جودة التعليم العالى (١–٣ ابريل ، ٢٠١٤) جامعة الزرقاء بالاردن
- شريف، السيد عبد القادر (٢٠٠٦م) الكفايات الأدائية للمعلمة كمدخل للجودة الشاملة في رياض الأطفال، دراسات تربوية واجتماعية (المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، كلية التربية، جامعة حلوان، مصر.
- صفاء محمود عبد العزيز،وحسين، سلامه عبد العظيم (٢٠٠٧)، ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي فى مصر (تصور مقترح) بحث منشور فى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، بعنوان "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية" فى الفترة من (٢٤–٢٥ فبراير) الجزء الثاني، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية

التربية ببني سويف، جامعة القاهرة

- طعيمة، رشدي طعيمة ، البندري، محمد (٢٠٠٤)، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، القاهرة، دار الفكر العربي
- عايدة فؤاد إبراهيم (٢٠٠٢)، إدارة الجودة الشاملة، مجلة كلية التربية، السنة الخامسة، العدد السادس، مارس
- عبدالهادي، محمود عز الدين (٢٠٠٥)، نماذج عالمية فى الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية "دراسة حالة"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للإدارة التعليمية والتربية المقارنة بعنوان "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية" فى الفترة من (٢٤–٢٥) يناير، كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (١٤٠٦هـ) القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القرطبي، محمد بن أحمد (ت، ٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، مجلد ٥، ج٩، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
- قرني، أسامه محمود، ومحمد، عبد الحميد محمد(٢٠٠٥)، استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة، إعداد المعلم فى ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول بحث منشور فى المؤتمر السنوي الثالث عشر، بعنوان "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية" فى الفترة من (٢٤–٢٥ يناير)، الجزء الثاني، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة
- ابن كثير، إسماعيل (ت، ٧٧٤هـ) تفسير ابن كثير، ج٣، دار عالم الكتب، الرياض.
- مجاهد، محمد إبراهيم عطوة (٢٠٠٢)، الاعتماد المهني للمعلم مدخل لتحقيق الجودة فى التعليم، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد ٤٨، يناير.
- الخولي، محمد علي (٢٠٠١)، قاموس التربية، بيروت، دار العلم للملايين
- محمود، يوسف سيد (٢٠٠٩)، الجامعة والتفاعل مع ظاهرة العولمة، مجلة كلية التربية والتنمية، تصدر عن المكتب الاستشاري للخدمات التربوية بالقاهرة، العدد الرابع والعشرين، السنة التاسعة، ديسمبر.
- مصطفى، أحمد سيد (٢٠٠٦)، إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠، القاهرة، دار الفكر العربي

- مطاوع، هبه مصطفى محمد (٢٠١١م) تطور مؤسسات رياض الأطفال في ضوء معايير الجودة بمصر، رسالة دكتوراه في التربية تخصص رياض الأطفال، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- المليجي، رضا إبراهيم (٢٠١٠م) الجودة الشاملة والاعتماد المؤسسي، مصر، عالم الكتب.
- هدى محمد حسانين (٢٠٠٦)، إدارة الجودة وضمان الاعتماد فى التعليم العالي، المؤتمر السنوي الحادي عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي، التعليم الجامعي العربي – آفاق الإصلاح والتطوير، جامعة عين شمس فى الفترة من (١٨–١٩) ديسمبر
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة (٢٠٠٩م) مقاييس التقويم الذاتي لبرامج التعليم العالي.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، موقع الهيئة: http://ncaaa.org.sa
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٠)، المؤتمر القومي للتعليم العالي، مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي، ورقة عمل مقترحة للعرض على المؤتمر القومي للتعليم العالي فى الفترة من (١٣–١٤) فبراير
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١١)، بحوث ندوة العمل نحو مؤشرات ومعايير تقويم كفاءة مؤسسات التعليم العالي، فى الفترة من ٣١ مايو - ١ يونيو
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢)، المؤتمر القومي للتعليم العالي بعنوان الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي والعالي فى إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات فى الفترة من (١٣–١٤) فبراير

المراجع الأجنبية:

- AbeLmonn, Charles & Others (٢٠٠٨), When Accountability Knocks, Will Anyone Answer? CPRE Research Serves RR–٤٢ University of Pennsylvania: Graduate school of Education, Consortium for policy research in Education.
- Arcaro, J.S., (٢٠١٢), Quality in Education: An Implementation Hand Book, Florida: ST.Luice Press.

- British Accreditation Council (٢٠٠٤), Accreditation Requirement available at: http://the capability.U.K.com./bac/reqs.htm.
- Cheng, Y.C and cheung, W., (٢٠٠٠), Educational Quality Profile: The case of Hong Kong Secondary Schools, paper presented at annual meeting of the American educational research Association, Montreal, quebac, Canada April.
- Edward Sallies (٢٠١٠), Total Quality Management in Education, Second Edition, London British Library.
- Hartly, R. and Virkus, S., (٢٠٠٣), Approaches to Quality Assurance and Accreditation of LIS programs: Experiences from Estonia and United Kingdom, Journal of Education for information, Vol.٢١.
- Jeliazkova & Westerhejden:٢٠٠٢)("Systemic Adaptation to a changing Environment: Towards a Next Generation of Quality Assurance Models"
- Jeliazkova, M., Wester hejden, D., (٢٠٠٢), Systemic Adaptation to a changing Environment: Towards a Next Generation of Quality Assurance Models, Journal of Higher Education, Vol.٤٤, No,٢.
- Kenneth, Young (٢٠٠٩), New Pressvres on Accreditation" Journal of Higher Education. March/April.
- Kohler, J. (٢٠٠٩): Quality Assurance, Accreditation, and Recognition of Qualifications as Regulatory Mechanisms in the European Higher Education Area, Higher Education in Europe, Vol, xxvlll, No.٣.
- Mc Carty, Carolyn A. (٢٠١٣), Components of National Education Standards in the United State" in Harold W.Stevenson and other (Editors). Contemporary Research in the United State, Germany and Japan on five Education Issues. Available at:

http://www.edgov./pubs/research٥/Title.html.

- NCATE (٢٠٠٢), professional standards for Accreditation of schools, College and Department of Education
- Schade : ٢٠٠٧ Recent Quality Assurance Activities in Germany
- Schade, A., (٢٠٠٧), Recent Quality Assurance Activities in Germany, European Journal of Education, Vol.٣٨, No.٣.
- Schlechty, PhilipC. (٢٠٠٥), Creating Great Schools: Six Critical Elements at the Heart of Educational Innovations. Gossey-Ban
- The Council for Higher Education Accreditation: (٢٠٠٠): Internationalizing quality assurance, Invitation seminar, held at Marriot wardman Hotel, Washington DC, January, ٢٧/٢٠٠٠.
- WASC Handbook of Accreditation (٢٠٠١).
- Wha – KukLee, J (٢٠٠٥), committee for unversity accreditation and center of assessment research and information technology "The Government of Japan ordinance on the Accreditation and activity"available at: http://www.miad.ac.ip/english/schoo/comittee ua.html.

* * *

المحكمون للاستبانة

من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

م	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	جهة العمل
١.	أ.د. حسين محمد نور	أستاذ	أصول تربية	قسم أصول التربية
٢.	أ.د. محمد أبو النور	أستاذ	علم النفس	قسم علم النفس
٣.	أ.د. محمود مصطفى الشال	أستاذ	أصول تربية	قسم أصول التربية
٤.	د. إبراهيم بن محمد الدوسري	أستاذ مشارك	جغرافيا	قسم الجغرافيا
٥.	د. جمال مصطفى محمد مصطفى	أستاذ مشارك	أصول تربية	قسم أصول التربية
٦.	د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز النشوان	أستاذ مشارك	جغرافيا	قسم الجغرافيا
٧.	د. عبدالعزيز بن علي الخليفة	أستاذ مشارك	أصول تربية	رئيس قسم أصول التربية
٨.	د. عز الدين النعيمي	أستاذ مشارك	قياس وتقويم	قسم علم النفس
٩.	د. عصام جابر رمضان	أستاذ مشارك	أصول تربية	قسم أصول التربية
١٠.	د. رمضان محمود عبد العليم	أستاذ مساعد	أصول تربية	قسم أصول التربية
١١.	د. محمد بن مترك القحطاني	أستاذ مساعد	علم نفس	وكيل عمادة التقويم والجودة

* * *

- Secretariat General of Higher Education Council (1424H), *The Council Decision no. (3/28/1424H) issued during 28th meeting, held on 15/01/1424H, followed by high consent no. (7/B/6024) dated 09/02/1424H.*
- Secretariat General of Higher Education Council (1424H). *The Council Decision no. (3/28/1424H) issued during 28th meeting, held on 15/01/1424H, followed by high consent no. (7/B/6024) dated 09/02/1424H.*
- Secretariat General of Higher Education Council (1429H). *The Council Decision no. (21/50/1429H) issued during 50th meeting, held on 15/01/1424H, followed by high consent no. (7/B/6024) dated 09/02/1424H.*
- Shareef, A. (2006) Performance competencies of teachers as an introduction to total quality in kindergartens, educational and Social studies. *College of Education Journal 12* (3). University of Halwan, Egypt.
- Ta`eemah, A. (2004). *University education between monitoring of reality and development visions.* Cairo: Daar Al-Fikr Al-`arabi.
- Zaghloul, B. (2002). Application concepts of total quality management in analysis of problems of higher and university education. *Journal of College of Education at Tanta* 2, issue (31).

* * *

- Ministry of Education (2011). *Research papers presented at the work symposium: ' towards assessment indicators and standards of higher education institutions capability*'.
- Ministry of Education (2012). *National conference for higher education under title of: progress of graduates from university and higher education within the concept of total quality to face future challenges*. Cairo International Center for Conference.
- Mujahid, M. (2002). Vocational Accreditation for Teacher as an Introduction to Realize Quality in Education, *Journal of college of education* (48).
- Mustafa, A. (2006). *Total quality management and ISO9000*. Cairo: Daar Al-Fikr Al-`arabi.
- Mutawie`, H. (2011). *Development of kindergartens institutions in the light of quality standards in Egypt* (Doctoral Dissertation). College of Education, University of Al-Mansourah.
- National Commission for Assessment and Academic Accreditation in Saudi Arabia (2009). *Standards of self-assessment for programs of higher education.*
- *National Commission for Assessment and Academic Accreditation in Saudi Arabia*. http://ncaaa.org.sa (n.d.)
- Qarni, O. & Mohammad, A. (2005). Proposed Strategy of System Development, Teacher Preparation in the Light of Accreditation Standards for Some Countries. *Accreditation and quality guarantee of educational institutions*. Egyptian Association for Comparative Education and Educational Management & College of Education at BaniSuwaif, University of Cairo.

- Habakah, A. (2004). *Improvement of university performance throughout application of accreditation system, comparative study in both United States of America and United Kingdom and to benefit from them in the Arab Republic of Egypt* (Doctoral Dissertation). College of Humanitarian Studies, Department of Education.
- Hassanain, H. (2006). Quality Management and Accreditation Guarantee in Higher Education. *11th Annual conference for center of university education development*, *arab university education: horizons of reform and development*. University of Ain Shams.
- Hussain, S. &Abdulrazeq, M. (2002). Standards of teacher accreditation in Egypt in the light of some modern international tendencies. *Journals of Arab Education Future8* (24).
- Ibn Katheer, I. (n.d.). Tafseer ibn al-katheer. Riyadh: Aalam Al-Kutub.
- Ibrahim A. (2002). Total Quality Management. *Journal of College of Education* (6).
- Khalil, O. &Abdulmo`Tie, A. (2007). Guarantee standards of school quality and accreditation in Egypt in the light of experiments and experiences of some developed countries. *8th Scientific Conference under title "Quality and Accreditation of General Education Institutions in Arab Countries*. University of Al-Fayoum.
- Mahmoud, Y. (2009). University and Interaction with Globalization Phenomena. *Journal of college of education and development* (24).
- Ministry of Education (2010). *National conference for higher education, project of strategic plan to develop system of higher education.*

- Al-Dajni, E. (1430H). *Role of institutional division process in spreading of quality culture in universities of Gaza Strip according to point of view of assessment team.*(n.p.)
- Al-FayrouzAbbadi, M. (1406H). *Al-qamous al-muHeeT*. Maktab Al-Turath (Ed.). Beirut: Al-Risalah Foundation.
- Al-Khouli, M. (2001). *Education dictionary*. Beirut: Daar Al-`elm li Al-Malayeen.
- Al-Mulaiji, R. (2010) *Total quality and institutional accreditation*. Books World.
- Al-QurTubi, M. (n.d.). Al-Jamie` li aHkam al-quran. Beirut: Daar Al-Kutub Al-`elmiyah.
- Al-Rawi, M. &Abdulhadi, M. (1998). *Total quality management in higher education between theory and application*. (n.p.).
- Al-Sadhan, A. (2014). Evaluation of standards application and confirmation of quality and academic accreditation on marketing outputs of education in Saudi universities. *International Arab Conference for Assurance Quality of Higher Education*, Al-Zargq University.
- Budair, A. (2004). *Future vision to colleges of education in the light of reference framework for academic accreditation* (Doctoral Dissertation). College of Education, University of Al-Mansourah.
- Daryas, A. (2002). Total quality management, Its concepts, educational applications and possibility of benefit in the Saudi educational sector. *Risalat Al-Khaleej Al-`arabi* (50).
- Department of Studies and Information (1433H). *Directory of teaching staff members for the academic year 1433H*. Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic Printing Press.

List of References:

- Abdulaziz, S. & Hussain, S. (2007). Assurance of quality and accreditation standards of higher education institutions in Egypt (Proposal) a Published Research in 13th Annual Scientific Conference. *Accreditation and quality guarantee of educational*. Egyptian Association for Comparative Education and Educational Management & College of Education at BaniSuwaif, University of Cairo.
- Abdulhadi, M. (2005). International Examples in Accreditation and Guarantee of Quality in Educational Institutions "Case Study". *Accreditation and quality guarantee in educational institutions.* College of Education at BaniSuwaif, University of Cairo.
- Abdulmohsen, T. (2013). *Planning and control of product quality-introduction to total quality management*. Cairo: Arabian Renaissance House.
- Abdulnabi, S. (2001). Total quality management is an introduction for development of university education in Egypt. *Journal of College of Education at University of Ain Shams* (20).
- Ahmed, M.(1429H). *Prevalence of quality culture between tutors and assistant professors at the college of commerce at Cairo University*.
- Al-Albani, M. (1407H). *Selselat al-aHadeeth al-SaHeeHah*. Riyadh: Al-M`aaref Library.
- Al-Ba`alabaki, R. & M. (1997). *Al-Mawred*. Beirut: Daar Al-`Elm li Al-Malayeen.

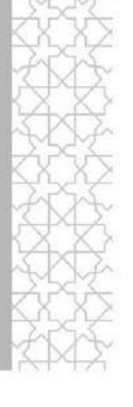
Requirements of the Application of Accreditation and Quality Control at the College of Social Sciences at Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University in Light of Some Contemporary International Experiences

Dr. Abdullah AbdulAziz Al-Mu`aiqel
Department of Foundations of Education College of Social Sciences
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

The objective of this study is to reveal the reality of therequirements of accreditation and quality control at thecollege of Social Sciences and to propose the important requirements that must be obtained to preparethe College of Social Sciencesfor its application for accreditation and quality control. A questionnaire consisting of (128) phrases was administered toa sample of (72) teaching staff members at the collegeto elicit their views.

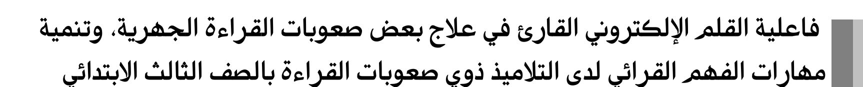
The study has shown that the requirements of accreditation and quality control at the college in general, areavailable to a moderate degree. They arepresent in the field of [outstanding college administration] to a high degree; but in the field of [achieving cooperation and community participation] they areavailable to a lowdegree compared with other averages of the fields. Also, difficulties that face the application for accreditation and quality control at the college are moderate .The most significantdifficulties are the lack of a clear and accurate definition of accreditation standards, as well asa decrease in the participation ofthe collegeteaching staff membersin decision-making. The study has come out with eight standards as requirements that must be present in order to apply accreditation and quality control at the college. Theyconsist of a number of indicators associated with requirements to meeteach standard.



فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية، وتنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي

د. خالد بن خاطر العبيدي
قسم المناهج وطرق التدريس – كلية التربية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة





فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية، وتنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي

د. خالد بن خاطر العبيدي
قسم المناهج وطرق التدريس – كلية التربية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية، وتنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي، ولتحقيق ذلك بدأت الدراسة بتحديد قائمة بأبرز الصعوبات القرائية التي تواجههم، وقائمة بأبرز مهارات الفهم القرائي (المستوى الحرفي المباشر) المناسبة لهم، وبعد ضبط إجراءات الدراسة تم تطبيق تجربة القلم الإلكتروني القارئ على (٢٥) تلميذاً تم تدريبهم على استخدامه بطريقة صحيحة، وذلك للتأكد من فاعليته، وبعد المعالجة الإحصائية باستخدام اختبار (ت)، خلصت الدراسة إلى أن القلم الإلكتروني القارئ ،لم يكن له أي فاعلية على التلاميذ عينة الدراسة في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية، وكذلك لم تكن له أي فاعلية في تنمية مهارات الفهم القرائي لديهم، وطرحت الدراسة بعض التوصيات، والمقترحات الدراسية المستقبلية.



المقدمة:

القراءة هي مفتاح المعرفة، وبدونها لا يستطيع الفرد مواكبة الأحداث من حوله، وهي من أهم العوامل الأساسية في نمو شخصية التلميذ المقبل على القراءة المستعد لها، فتختلف شخصيته عن شخصية التلميذ العازف عنها غير المستعد لها، كما أن للقراءة دورها الأساس في بناء الشخصية عن طريق تزويد العقل بمختلف العلوم، والمعارف، واكتساب الثقافة البنّاءة، وتهذيب العواطف، وهي وسيلة التعلم في المجال الدراسي، فالتلميذ لا يستطيع أن يحقق أي تقدم في أي ناحية من النواحي ما لم يتمكن من السيطرة على مهارات القراءة التي يستطيع من خلالها أن يفسّر، ويقارن، وينتقد، ويحلل، ويستنتج؛ ليصل إلى قناعات تصبح جزءاً من حياته وكيانه، ويذكر Chard et al 2009)، (263 أن تعلم القراءة يظل المهارة الأهم التي تحدد درجة نجاح التلاميذ في التحصيل الأكاديمي خلال المدرسة.

إلا أن انتشار ظاهرة صعوبات القراءة، أو ما يسمى بعسر القراءة Dyslexia منذ وقت مبكر يمثل أحد التحديات التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية، ويترتب عليها عدم تمكن التلاميذ من عمليات التعلم، وحدوث التأخر الدراسي، وقد استخدم في مصطلح صعوبات القراءة الخاصة لوصف الصعوبات التي تواجهها مجموعة من الأطفال الذين تقع قدراتهم في القراءة في مستوى أقل من مستوى قدراتهم الأخرىHarding) ، .(1986,44وعلى جانب آخر يؤكد (2000) Torgesen أن إخفاق التلاميذ في القراءة يؤدي إلى تكوين اتجاهات سلبية نحو القراءة، وهذا الإحساس بعدم القدرة يؤثر في دافعيتهم القرائية، والتي لا شك في أهميتها للإنجاز الأكاديمي بشكل عام، والإنجاز في القراءة بشكل خاص.

وتتمثل صعوبات القراءة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في وجود قصور في مهارة، أو أكثر من مهارات ما يطلق عليه المستوى الأدنى؛ وهي التعرف القرائي على الكلمة، وكذلك الوعي الفنولوجي، أو الصوتي، أو المعالجة الصوتية، ومهارات المستوى الأعلى؛

وهي مهارة الفهم القرائي التي تعد الهدف المقصود من عملية تعلم القراءة. Catts et al (2002) Cutting & Searborough (2003)، وتشير الدراسات والبحوث التي أجريت على ذوي صعوبات التعلم من التلاميذ إلى أن درجات هؤلاء التلاميذ كانت أقل بفروق ذات دلالة عن أقرانهم العاديين في مهارات التعبير الكتابي، والتهجئة، واستخدام الكلمات. (الصادق، ٢٠١٠م، ص٤)

ورغم هذه الأهمية الكبيرة للقراءة في حياة التلاميذ العلمية، والعملية إلا أن التقارير والإحصائيات تفيد بأن هناك زيادة ملحوظة في نسبة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات القراءة بوصفهاواحدة من مجالات صعوبات التعلم، وخاصة في المرحلة الابتدائية، فيشير كل من السعيد (٢٠٠١م)، والسرطاوي (٢٠٠٦م) إلى أن نسبة هؤلاء التلاميذ ما بين ١٠% إلى ١٥% من تلاميذ المدارس، ويذكر سليمان (٢٠٠٥م، ص ٦٨) أن التقديرات تشير إلى أن الضعف في القراءة ينتشر بنسبة ٢٠% لدى أطفال المرحلة الابتدائية، وأن نسبة الذكور ضعف نسبة الإناث، وإن هذه المشكلة تبلغ ذروتها في الصفوف الثلاثة الأولى.

وأوضحت دراسة Alotaiba & Torgesen (2007)، بناءً على التقارير الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية أن نحو ٢٠% من التلاميذ لديهم صعوبات في القراءة، ونحو ٣٦% من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي ليس لديهم مستوى مهارة أساسي في القراءة، ونحو٣١% من يقرؤون بكفاءة مناسبة.

وقد حاول المختصون والباحثون في التقليل من هذه الصعوبات القرائية التي يعاني منها بعض التلاميذ باستخدام بعض التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تم تصميمها لمساعدة كبار السنّ، والأطفال، والمتعلمين الذين يعانون من بعض الصعوبات القراءة في مختلف الأعمار؛ بالإضافة إلى دعوة المؤتمرات العلمية إلى استخدام هذه التقنية الحديثة، كما في مؤتمر "صعوبات تعلم القراءة بين الوقاية والتشخيص والعلاج" (٢٠٠٧م) الذي أوصى بضرورة توفير المواد والأجهزة، والأمكنة اللازمة لتنفيذ برامج علاج صعوبات القراءة، وعدم إهمال هذا العلاج لدى الأطفال مبكراً؛ حتى لا تتفاقم المشكلة،

ويصبح من الصعب السيطرة عليها، وكذلك في مؤتمر "معلم القراءة بين مهام التعليم ومواجهة صعوبات التعلم في الوطن العربي" (٢٠١١م) الذي أوصى بالاهتمام بالتقنيات الحديثة في تعليم القراءة.

ويحاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على فاعلية إحدى هذه التقنيات الحديثة، وهي ما يسمى (القلم الإلكتروني القارئ، أو الناطق) في علاج بعض الصعوبات القرائية، وتنمية مهارات الفهم لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي؛حيث لم يسبق أن أجريت دراسة حول هذا الموضوع ـ على حد علم الباحث ـ وقد قع الاختيار على هذا الصف؛ لأنه يمثل نقطة فاصلة في حياة الطالب التعليمية، والتي عندها من المفترض أن يكون قد ألمّ بالمهارات الأساسية في القراءة التي تعينه على الإلمام ببقية المواد الدراسية، والعلوم المختلفة.

أسئلة الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيس:

ما فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية، وتنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية، والفروض التالية:

١. ما أبرز صعوبات القراءة الجهرية التي يعاني منها التلاميذ ذوو صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي؟

٢. ما مهارات الفهم القرائي (المستوى الحرفي المباشر) المناسبة لتلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي؟

فروض الدراسة:

١. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية (عينة الدراسة) في التطبيقين القبلي والبعدي؛ لصالح التطبيق البعدي في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية.

٢. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية (عينة الدراسة) في التطبيقين القبلي والبعدي؛ لصالح التطبيق البعدي في اختبار مهارات الفهم القرائي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

١) التعرّف على فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية، وتنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي.

٢) تحديد قائمة بأبرز صعوبات القراءة الجهرية التي يعاني منها التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي.

٣) توضيح مهارات الفهم القرائي (المستوى الحرفي المباشر) المناسبة لتلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي.

٤) التأكد من عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية (عينة الدراسة) في التطبيقين القبلي والبعدي؛ لصالح التطبيق البعدي في علاج صعوبات القراءة الجهرية.

٥) التأكد من عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية (عينة الدراسة) في التطبيقين القبلي والبعدي؛ لصالح التطبيق البعدي في اختبار مهارات الفهم القرائي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

١. التوجيه للاستفادة من التقنيات الإلكترونية الحديثة في علاج بعض الصعوبات التي تواجه متعلمي اللغة العربية، -خصوصاً - في عملية تعليم القراءة.

٢. لفت نظر المعنيين بالعملية التعليمة إلى ضرورة الاستعانة بالتقنيات الحديثة التي تساعد في رفع مستوى المتعلمين اللغوي.

٣. تقدّم الدراسة محاولة لإيجاد بيئة تدريسية مختلفة، قد تساعد معلمي اللغة العربية، والمعنيين بتلاميذ صعوبات التعلّم القرائي في إيجاد البدائل الجديدة التي تسهم في تسريع علمية التعلّم.

٤. فتح أفاق جديدة ومتنوعة لدى الباحثين للإسهام في توظيف التقنيات الحديثة للارتقاء بتعليم اللغة العربية، وتعلّمها بشتى مجالاتها.

٥. تعويد التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في القراءة على أنواع حديثة من وسائل التقنية الحديثة التي تساعدهم في التغلب على بعض تلك الصعوبات.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تلاميذ الصف الثالث الابتدائي الذين يعانون من صعوبات قرائية، في المدرسة النموذجية الثانية بمدينة جدة.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٣٣هـ ـ ١٤٣٤هـ.

الحدود الموضوعية: بعض صعوبات القراءة التي يعاني منها تلاميذ الصف الثالث الابتدائي ذوو الصعوبات القرائية، ومستوى الفهم القرائي الحرفي المباشر المناسب لهم.

مصطلحات الدراسة:

صعوبات القراءة:

يعرفها الزيات (٢٠٠٢م، ص٤٤٢) الصعوبات القرائية بأنها اضطراب، أو قصور، أو صعوبات نمائية تعبر عن نفسها في صعوبة قراءة الكلمات المكتوبة، على الرغم من توافر القدر الملائم من الذكاء، وظروف التعلّم والتعليم، والإطار الثقافي والاجتماعي.

ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها عدم قدرة تلميذ الصف الثالث الابتدائي على الانطلاق في قراءة النصوص، مع عدم قدرة آنيّة على فهم واستيعاب ما تمت قراءته.

الفهم القرائي:

"عملية تفكير متعددة الأبعاد، وتفاعل بين القارئ والنص والسياق، والفهم عملية إستراتيجية تمكّن القارئ من استخلاص المعنى من النص المكتوب، وهو عملية معقدة تتطلب التنسيق لعدد من مصادر معلومات ذات العلاقة المتبادلة". (شحاتة، والنجار، ٢٠٠٣م، ص٢٣٢)

وتم تعريفه في هذه الدراسة: عملية التفاعل بين القارئ والنص في أبسط سياقات الفهم القرائي (الفهم الحرفي المباشر).

القلم الإلكتروني القارئ (الناطق):

جهاز إلكتروني ناطق يشبه القلم العادي يتم تمريره على كلمات محددة في كتاب مخصص للتعامل مع هذا القلم، يستمع من خلالها المتعلّم إلى النص المراد، بالإضافة إلى إمكانية تسجيل صوت القارئ.

الإطار النظري:

أولاً: صعوبات القراءة:

إن العسر (القصور) القرائي قد يحصل نتيجة عدة عوامل، إما لذكاء متدنٍ، أو نقص في النظر والسمع، أو إعاقة عصبية، أو جسدية، أو مشكلات اجتماعية، أو عاطفية، أو حرمان اقتصادي، أو انعدام فرص التعلم، ولا سبيل إلى تشخيص العسر القرائي إلا إذا أمكن استقصاء هذه الأسباب واحداً تلو الآخر، وقد أرجعت وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان (٢٠٠٥م) الضعف القرائي في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي إلى خمسة محاور هي: الكتاب المدرسي، والتلميذ، والمعلم، والبيئة المدرسية، -وأخيراً- الأسرة والبيئة الاجتماعية.

وقد أكدت الدراسات أهمية وفاعلية معالجة هذه الفئة من التلاميذ، وركزت على ضرورة الاهتمام بهم في مراحل عمرية مبكرة؛ إذ ينعكس الاهتمام المبكر بهذه الفئة من التلاميذ إيجابياً على محاولات تصحيح صعوبات التعلم لديهم، وتقديم البرامج

العلاجية الفاعلة لهم، ويعتبر الفشل في تعلم مهارات القراءة من أكثر المشكلات شيوعاً لدى التلاميذ الذين يعانون من صعوبات التعلم ،حيث إن ٨٠% من التلاميذ ذوي صعوبات التعلم هم ممن يعيشون حالات صعوبات في القراءة. (الميلادي، ٢٠٠٨م، ص٣٩).

إن الإخفاق المتكرر في القراءة كما يبدو لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة يقود إلى دوائر متتالية من الشعور بالفشل، وعدم القدرة على الإنجاز في الأنشطة القرائية والانصراف عنها، وكثيراً ما يثير هؤلاء التلاميذ مشكلات سلوكية داخل الفصل كرد فعل، أو تعويض عن القصور في القراءة؛ لذلك تشير الدراسات مثل : Poskiparta et al. (2003) ، Lepola et al. (2005)، Morgan et al. (2008)، إلى أن التلاميذ ذوي صعوبات القراءة يتصفون بضعف في دافعية القراءة، ويظهرون سلوكيات دالة على الإهمال، وعدم الاهتمام بالانخراط في القراءة وأنشطتها نتيجة للإخفاق فيها.

أما من حيث طبيعة ماهية الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة من التلاميذ، فهي كثيرة ومتنوّعة، فيذكر Torgesen (2002) أن الأبحاث والدراسات في مجال صعوبة القراءة تؤكد على أن التلاميذ ذوي صعوبة القراءة لديهم صعوبات مبكرة في مهارات التعرف على الحروف، وقراءة الكلمات خاصة غير المألوفة، وهو ناتج عن الضعف، أو القصور في الوعي الفنولوجي، ويلخّص كل من Al otaiba & Fuchs (2002) المشكلات التي يعاني منها التلاميذ ذوو صعوبات القراءة في جملة من الخصائص تتمثل في:

- أن معظم المشكلات في القراءة ترتبط بالقصور في مهارة التعرف.
- أن مشكلة التعرف ترتبط بالقصور في المعالجة الصوتية للحروف، والتراكيب الصوتية في الكلمات.
- أن مشكلات القراءة ترتبط بالقصور في سرعة تسمية الحروف، والكلمات.

- أوجه القصور في واحد، أو اثنين من هذه الحالات، يؤدي إلى القصور في طلاقة القراءة.
- القصور في طلاقة القراءة، يؤدي إلى انخفاض في الفهم.

ويُجمل السيد (٢٠٠٣م، ص٢٠) أشكال صعوبات تعلم القراءة في صعوبة:

تمييز الكلمات البصرية، وتسمية الحروف، والربط بين الحرف وصوته، والتوصيل بين الحروف والكلمات، وتحليل الكلمات الجديدة، ودمج الوحدات الصوتية للكلمة، ونطق الوحدات الصوتية، والتمييز السمعي، وتتبع سلاسل الحروف من اليمين إلى اليسار، والغلق باستخدام مؤشرات السياق.

وكذلك يعاني التلاميذ ذوو صعوبات القراءة كما يورد (حسين، ٢٠٠٧م، ص٣٨) من الصعوبات التالية:

١. صعوبة التمييز السمعي بين الحروف والكلمات، والمقاطع المتشابهة في النطق، والمختلفة في المعنى؛ مما يؤدي إلى صعوبة الفهم القرائي.
٢. صعوبة المزج السمعي لصوت ضمن أصوات أخرى من الكلمة الكاملة؛ حيث يفتقر ذوو الصعوبات إلى القدرة على استكمال حروف لكلمات ناقصة.
٣. صعوبة الترابط السمعي؛ حيث يعاني ذوو الصعوبات من صعوبة تعرف الحروف، والكلمات والتمييز بينها.
٤. صعوبة التتابع السمعي؛ وتتمثل في عدم قدرة ذوي صعوبات القراءة على تذكر ترتيب الفقرات في قائمة من الفقرات المتتابعة، ومن أمثلة ذلك ترتيب الحروف الأبجدية.
٥. صعوبة الترابط السمعي فلا يستطيع ذوو صعوبات القراءة الربط بين الكلمات التي يسمعونها.

وفي ذات السياق، أوضحت دراسة راشد (٢٠٠٧م) أن التلاميذ ذوي صعوبات القراءة يعانون من صعوبات النطق؛ والتي تمثلت في حذف حرف، أو أكثر من الكلمة، وإبدال

حرف بحرف غير موجود بالكلمة، وإضافة حرف إلى الكلمة، وعكس الحروف داخل الكلمة، وحذف بعض الحروف أثناء القراءة، والقراءة المتقطعة، وعدم التمييز بين اللام الشمسية واللام القمرية.

وقريباً مما سبق، تؤكد دراسة إدريس (٢٠٠٤م) على أنهم يعانون من صعوبات في نطق الحروف من مخارجها الصحيحة، وإضافة حرف، أو كلمة، وحذف حرف، أو كلمة، وتكرار حرف أو كلمة، وعدم التمييز بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة، وعدم التمييز بين اللام الشمسية واللام القمرية، والتنوين بأنواعه، والحروف المضعفة، والكلمات التي تتضمن حروفاً تكتب ولا تنطق، والكلمات التي تتضمن حروفاً تنطق ولا تكتب.

ويضيف سليمان (٢٠٠٥م، ص٧٥) أن التلاميذ، أو الأطفال ذوي صعوبات القراءة يعانون من قصور في عملية التشفير الأوروثوجرافي، – أي حساسية ودقة وسرعة الوعي الشعوري بالخصائص المميزة بين الأشكال الكتابية أو الإملائية المتشابهة، – سواء أكانت عند مستوى الحرف أم الكلمة، وأيضاً لديهم مشكلة في الشتفير الفونيمي (الصوتي)، –أي حساسية ودقة وسرعة الوعي الشعوري بالخصائص الفارقة والمميزة بين الأصوات المتشابهة على مستوى الحرف، أو الحرف، أو المقطع الصوتي، أو الكلمة، – وكذلك مشكلة التحليل الصوتي، –أي الدقة والسرعة في تجزئة الوحدات الصوتية إلى أجزاء صغيرة – يمكن التجميع بينها بسرعة وسهولة.

رغم الاتفاق الكبير بين أغلب الدراسات والأدبيات التربوية في تحديد أشكال الصعوبات القرائية وأنواعها لدى التلاميذ، إلا أن الباحث يرى ضرورة التفصيل والتدقيق عند تطبيق هذه الصعوبات على واقع التلاميذ؛ بمعنى أنه يجب على المعلم المختص في صعوبات التعلّم، أو معلم اللغة العربية النابه أن يركز مع كل طالب على أبرز صعوبة يعاني منها، فالتلاميذ ـ بلا شك ـ يتفاوتون في ذلك، ولكل واحد منهم لابد من طريقة وأسلوب معين يختلف عن غيره، من أجل الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة.

ثانياً: الفهم القرائي:

أما فيما يتعلق بمهارات الفهم القرائي، فإن مثل هذه الفئة من التلاميذ لا شكّ أنها ستعاني أكثر من التلاميذ العاديين في دمج عمليتي القراءة والفهم في آن واحد؛ إذ إن عملية القراءة الماهرة عملية معقدة جداً لوجود العديد من مستويات التحليل التي يجب أن تتم إذا ما أريد للفرد أن يفهم بدقة اللغة المكتوبة، وأن واحداً من أكثر العمليات الأساسية، ومن أهمها هو التعرف على الكلمة؛ حيث إن القدرة على تمييز وإدراك الكلمة بشكل صحيح شرط ضروري للقراءة. Juhasz & Rayner)، 2006

وتشير الدراسات إلى أن التلاميذ ذوي صعوبات القراءة يقرؤون بصوت رتيب، متجاهلين علامات الترقيم، وينفقون جهداً كبيراً في التلفظ بالكلمات، والتعرف عليها، وبالتالي فإن التلاميذ الذين لديهم ضعف في طلاقة القراءة عندما يقرؤون الكلمات بشكل غير تلقائي، فإن سرعتهم في التقدم أثناء القراءة تتأثر بشكل كبير؛ حيث يتصفون بالبطء، ويقرؤون كلمة كلمة؛ مما يفقدهم القدرة على الإلمام بالمعنى مع نهاية القراءة؛ نظراً إلى إنفاقهم جهداً كبيراً عند مستوى الكلمة (Eldredge (2005 ، Hudson (2005)

والأمر السابق يحتّم الانتباه إلى نقطتين مهمتين ترتبطان بصعوبات القراءة، ويجب مراعاتهما عند تصميم برامج التدخل الضرورية، وكثيراً ما يتم تجاهلهما عند تدريس القراءة، أو علاج مشكلاتها، وهما: طلاقة القراءة، ودافعية القراءة؛ حيث تذكر دراسة (2003) Ebner & Miller إن العديد من نظريات نمو القراءة الكفء تؤكد على الدور المحوري لتعليم قراءة الكلمات بدقة وطلاقة وانسيابية؛ وذلك لأن التعرف الدقيق على الكلمة يزود القارئ بطريق ينفذ من خلاله إلى أفكار النص، وهذا يحدث فقط إذا كانت هذه العملية سريعة بالقدر الكافي الذي يسمح للقارئ باستخراج المعنى.

ويؤكد (2009) .Chard et al بأن القراءة الكفء يمكن أن تتصف بأنها عملية متعددة الأوجه، وتتضمن على الأقل نشاطين وهما: التعرف على الكلمة، والفهم، والأخير

–أي الفهم –يتطلب قدراً من الانتباه، ولكي يفهم القارئ ما يقرأ لا يمكن توجيه الانتباه إلى كل من التعرف والفهم، فالقارئ الجيد، أو القارئ ذو طلاقة القراءة، يوزع انتباهه بين المهارتين، و العمليتين، فإذا استغل الانتباه كاملاً بواسطة التعرف على الكلمة فلن تبقى مساحة للفهم، وهذا الأمر لا يحدث مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في القراءة، فقد أجرى Landerl (2001) دراسة على مجموعة من تلاميذ الصف الثالث الابتدائي لديهم ضعف في مهارة التعرف، والدقة في التعرف على الكلمات، وقد وجد أن المشكلة المحورية لدى هؤلاء تكمن في القراءة البطيئة، وأن الفهم القرائي الضعيف يرجع جزئياً إلى سرعة التعرف البطيئة.

فالفهم هو: المهارة المستهدفة من تعليم القراءة، وتعني تمكين التلميذ من معرفة معنى الكلمة ومعنى الجملة، وربط المعاني بعضها ببعض، وتنظيمها في تتابع منطقي متسلسل، كما تعنى الاحتفاظ بالمعاني والأفكار، واستخدامها في أنشطة الحياة (الناقة، وحافظ، ٢٠٠٢م، ص٢١٤)، إذن الفهم جزء أساسي في عملية القراءة، فالتلميذ لا يعد قارئاً إلا إذا فهم ما يقرأ حتى ولو تلفظ بالكلمات، والحروف تلفظاً سليماً، وعندما يتقن التلميذ عملية التعرف، فإن إمكاناته وقدراته العقلية تؤثر على تنمية مهارة الفهم لديه، والفرد يفهم ما يقرأ عندما تتساوى درجة فهمه لما يقرأ مع درجة فهمه لما يسمع، والفهم القرائي من أهم مهارات القراءة ـ إن لم يكن أهمها على الإطلاق ـ فقراءة بلا فهم لا تعتبر قراءة بمفهومها الصحيح، والفهم القرائي لا يحدث؛ لأنه لا يتوقف عند حد التعرف على الرموز والنطق بها، وإنما هو عملية معقدة تسير في مستويات متتابعة، وتتطلب قدرات وإمكانات عقلية خاصة.

والباحث –هنا–يدعو إلى الاهتمام بالعمليات المعرفية مع هذه النوعية من التلاميذ؛ حيث إنها تمثل رافداً مهماً في نظام القراءة لدى المتعلم، فكلما زادت قدرات المتعلم على استعمال المعارف السابقة، وتنوّع المعارف لديه، زادت مهارة القراءة عنده، وهذا

بـدوره يـؤدي إلـى زيـادة الدافعيـة نحـو القـراءة، مـع الإقـلال مـن الاعتمـاد علـى المعلـم فـي تقريب المعلومات وتبسيطها.

القلم الإلكتروني القارئ وتعلّم القراءة:

لقد فرضت مواكبة عصر المعلومات والانفجار المعرفي والتقني تحدياً حقيقياً يتمثل فـي توظيـف التقنيـات الهائلـة التي يتيحهـا هـذا العـصر لمـا يخـدم العمليـة التعليميـة بكـل أجزائها، فظهرت تطبيقات تقنية تربوية عديدة يمكن الإفادة منها في المجال التربوي.

ومـن أبـرز التقنيـات الحديثـة فـي مجـال خدمـة القـراءة، وتيـسيرها للقـارئ مـا يعـرف بالقلم الإلكتروني القارئ، الذي لقي نجاحاً كبيراً في تعليم وحفـظ وتيسير قـراءة القـرآن الكـريم، ثـم تكـررت التجربـة مـع بعـض النـصوص القرائيـة القـصصية الخاصـة بالأطفـال، ولكـن كـان انتـشارها علـى نطـاق محـدود جـداً! وهـذا القلـم لـه عـدد مـن الإيجابيـات والسلبيات؛ فمن إيجابياته:

- سهولة التعامل معه، سواءً من الكبار، أو الصغار.
- سهولة حمله؛ لخفة وزنه.
- وضوح صوت القارئ، مع إمكانية الاستماع الخاص من خلال سماعة خاصة للأذن.
- إمكانية أن يُسجّل القارئ صوته، ومن ثَمّ العودة لاستماعه.
- إمكانية تكرار النص لأكثر من مرة.
- يعطي الشخص استقلالية في القراءة.
- يمكن للأشخاص الذين يعانون من صعوبة في القراءة أن يتعاملوا معه بسهولة.

ويضيف الزيني (٢٠١١م، ص١٤٧) أنه يمكن للمعلم أن يفيد منه إفادة كبيرة في أدائه التدريسي من خلال ما يلي:

- تتيح تغذية راجعة فورية ومستمرة من خلال القلم الإلكتروني، وتزداد إمكانية التدريب.
- تتيح للمتعلم ممارسة وتدريباً أفضل على هذه المهارات.

– تتيح فرصة لإرضاء الفروق الفردية ومراعاتها بين التلاميذ.

– تتيح فرصة كبيرة للتعلم الذاتي، فالمتعلم يمكنه التعلم بسهولة شديدة مع هذه التقنيات خارج الصف.

أما من حيث سلبيات القلم الإلكتروني القارئ، فتتمثل فيما يلي:

–التكلفة الكبيرة في إنتاجه (كما أفاد بذلك أصحاب الشأن).

–ضرورة أن يتم استخدام القلم بعناية عند تمريره على كلمات النص.

–الصعوبة التي قد يواجهها الأطفال الذين يعانون من ضعف في التعامل مع الكلمات، والأسطر.

–لا يمكن برمجة القلم بأن يقرأ كلمة كلمة تارة، أو جملة كاملة تارة أخرى، وإنما يسير على نسق واحد بقراءة جمل كاملة.

–لا يمكن استخدام القلم إلا مع كتب مخصصة لهذا الغرض.

الدراسات السابقة:

حفل مجال الاهتمام بالطلاب الذين يعانون من صعوبات في القراءة بعدد من الدراسات العلمية التي حاولت مساعدة هذه الفئة من الطلاب بأنواع مختلفة من الإستراتيجيات التدريسية المتنوعة، وكذلك التوظيفات التقنية التي تدفع بهؤلاء الطلاب نحو الطلاقة القرائية، والفهم للمقروء، وقد تناول الباحث ذلك من خلال محورين: المحور الأول: الدراسات الخاصة بعلاج صعوبات القراءة، وتنمية الفهم القراءة، والمحور الآخر: الدراسات الخاصة باستخدام القلم الإلكتروني القارئ.

المحور الأول: الدراسات الخاصة بعلاج صعوبات القراءة، وتنمية الفهم القرائي:

في توجه بحثي نحو توظيف الألعاب التربوية اللغوية هدفت دراسة عطا الله (٢٠٠٣م) إلى تحديد مهارات القراءة الجهرية اللازمة، وتحديد مواطن الضعف في أداء التلاميذ من تلك المهارات، وتقديم البرنامج المقترح في الألعاب اللغوية لعلاج الضعف القرائي، والتأكد من مدى فاعليته، وتكوّنت عينة الدراسة من تلاميذ الصف الثالث الابتدائي

وتلميذاته الذين لديهم ضعف في مهارات القراءة الجهرية، في مدرستي الأمل الابتدائية والصباح الابتدائية بالسويس، وكانت الأدوات عبارة عن قائمة مهارات القراءة الجهرية اللازمة لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي، وإعداد بطاقة لملاحظة أداء التلاميذ وقياسه أثناء القراءة الجهرية، وبرنامج في الألعاب اللغوية لعلاج الضعف القرائي، وكان من نتائج الدراسة أن التلاميذ في الصف الثالث الابتدائي يعانون من الضعف في القراءة الجهرية وفقاً لمهارات القراءة الجهرية اللازمة لهم، وكذلك أثبت البرنامج المقترح ـ بدرجة مقبولة ـ كفاءة في رفع مستوى التلاميذ الذين لديهم ضعف في مهارات القراءة الجهرية اللازمة لهم.

أما دراسة اللبودي (٢٠٠٤م) فقد حددت أهم صعوبات تعلم القراءة والكتابة لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي، وتطبيق إستراتيجية مقترحة يمكن إتباعها لعلاج هذه الصعوبات، وتحديد العلاقة بين الدافعية وصعوبات تعلم القراءة والكتابة، والدقة والسرعة في مهارة القراءة الجهرية، ومن أهم صعوبات تعلم القراءة والكتابة التي حددتها الدراسة: صعوبة تمييز الوحدات الصوتية داخل الكلمات، خاصة مواضع المد بأنواعها، كما يعاني هؤلاء التلاميذ فقراً شديداً في المحصول اللغوي؛ مما يعوق فهمهم لما يقرؤون، أو يسمعون، وفيما يتعلق بالتراكيب لا يميز هؤلاء التلاميذ بين أنواع الكلام، ويصعب على أغلبهم تكوين جملة مفيدة، ولا يعرفون ما المقصود بأسماء الإشارة، كما لا يميزون بين المؤنث والمذكر، ولا بين المفرد والجمع، وينعكس ما سبق سلباً على القدرة على الهجاء الصحيح للكلمات، كما لوحظ أن بعض التلاميذ لا يلتزمون اتجاه الكتابة العربية من اليمين إلى اليسار.

وعلى مثال الدراسة السابقة جاءت دراسة إدريس (٢٠٠٤م)، لتشخيص أبرز صعوبات القراءة والكتابة لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي، وتحديد العوامل التي تؤدي إلى تلك الصعوبات، بهدف بناء برنامج لعلاجها، ولتحقيق هذا الهدف أعدت الدراسة برنامجاً قائماً على المدخل الكلي لتعليم اللغة العربية، تم تطبيقه على عينة من تلاميذ

هذا الصف، وأسفرت الدراسة عن بعض النتائج أهمها: تحديد صعوبات التعرف التي يعاني منها التلاميذ وهي: الفشل في تعرف الكلمة من خلال السياق، والعجز في التمييز بين أنواع التنوين الثلاثة، وبين الحروف المتشابهة رسماً، والعجز عن الربط بين الكلمة ومرادفها.

ولتحديد أهم الأخطاء الشائعة في القراءة الجهرية لدى تلاميذ الصفين(الثالث والرابع) الأساسين في اليمن قامت دراسة الحكيمي (٢٠٠٥م) بتحديد أنواع الأخطاء الشائعة في القراءة الجهرية لمادة اللغة العربية التي تظهر عند تلاميذ الصفين (الثالث، والرابع) الأساسيين في محافظة تعز، ومعرفة نسبة هذه الأخطاء قياساً للمادة المقروءة، ولتحقيق أهداف الدراسة اختيرت عينة عشوائية مكونة من (٢٠٠) تلميذ وتلميذة، من تلاميذ الصفين المذكورين، وطبق اختبار مكون من أربع قطع مختارة من كتب القراءة، وتم رصد الأخطاء الشائعة التي وقع فيها التلاميذ أثناء قراءاتهم الجهرية، وقد أظهرت النتائج إلى أن أعلى نسبة للأخطاء هي (٩٥%) حذف حرف، أو كلمة في الصف الثالث، وأقل نسبة للخطأ في التوقف الخاطئ (٥٤%)، أما في الصف الرابع فكانت أعلى نسبة استبدال حرف بحرف (٨٩%)، وأقل نسبة للخطأ في التوقف الخاطئ (٢٣%).

واتجهت دراسة خليل (٢٠٠٦م) إلى التحقق من فاعلية برنامج مقترح لعلاج صعوبات تعلم القراءة في اللغة العربية لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي بالمملكة العربية السعودية؛حيث تم اختيار (٦٠) تلميذاً وتلميذة، مقسمين إلى مجموعتين متساويتين تجريبية وضابطة، وقد استخدمت في هذه الدراسة أدوات متعددة لجمع البيانات، منها اختبار القراءة الصامتة، واختبار المسح النيورولوجي السريع، واختبار تشخيص صعوبات تعلم القراءة، واختبار تحصيلي في القراءة، واستمارة لاستطلاع آراء المعلمين والوالدين لأنواع المعززات المهمة بالنسبة للتلاميذ، وقد أظهرت النتائج فاعلية البرنامج العلاجي

المقترح باستخدام الحاسوب، والموسيقى في تحسين مهارات القراءة لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة.

أما دراسة مدبولي (٢٠٠٧م)، فقد هدفت إلى تحديد أهم الصعوبات القرائية الشائعة بين تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الأزهري، والتحقق من مدى فعالية برنامج مقترح في التغلب عليها، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة باستخدام الأدوات التالية: قائمة مهارات القراءة اللازم توافرها لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الأزهري، واختبار تشخيص لصعوبات القراءة في مهارات التعرف والنطق والفهم، واختبار الذكاء المصور لأحمد زكي صالح، وبرنامج لعلاج صعوبات القراءة قائم على تعدد طرق العلاج وأساليبها، وأسفرت الدراسة عن أهم الصعوبات القرائية وهي: عدم التعرف على الحروف، والخلط بين الحروف المتشابهة، وعدم التعرف على الحرف داخل الكلمة، وعدم التمييز بين اللام الشمسية واللام القمرية، وعدم فهم معاني الكلمات والجمل والفقرات، وعدم القدرة على استنتاج الفكرة الرئيسة والأفكار الفرعية.

وتتخذ دراسة Kast et al (2007) اتجاهاً متميزاً في علاج العسر القرائي من خلال استخدام بيئات تدريبية تعتمد على برمجيات تدريبية عن طريق الحاسوب لنموذج علاجي يعرف بنموذج البناء الاسترجاعي؛ يسعى هذا النموذج إلى تقوية قوة الذاكرة للوحدات الصوتية، والوحدات المكتوبة أو المرسومة عن طريق الترابطات السمعية والبصرية بين الوحدات الصوتية والوحدات المكتوبة، وتكوّنت عينة الدراسة من (٤٣) طفلاً من ذوي العسر القرائي، و(٣٧) طفلاً من العاديين، وخضعوا للبرنامج التدريبي الذي استغرق فترة ثلاثة أشهر لأربعة أيام في الأسبوع، وتستغرق الجلسة ١٥-٢٠دقيقة، وقد قسمت عينة الدراسة إلى أربع مجموعات متجانسة: الفترة الأولى للتدريب (ثلاثة أشهر) وتتضمن مجموعة من الأطفال ذوي العسر القرائي (٢٠) طفلاً، ومجموعة ضابطة (١٨) طفلاً من العاديين، وتلقت المجموعتان البرنامج التدريبي، أما المجموعتان الأخيرتان: مجموعة من ذوي العسر القرائي (٢٣) طفلاً وهي مجموعة على قائمة الانتظار، ومجموعة

ضابطة ثانية (١٩) طفلاً فلم تتلقَ أي منهما تدريباً في الفترة الأولى، وإنما في الفترة الثانية للتدريب، وتوضح نتائج الدراسة أن الأطفال ذوي العسر القرائي الذين لم يمارسوا تدريباً أثناء الفترة الأولى من التجريب لا يبدون تحسناً يذكر، في حين أن الأطفال ذوي العسر القرائي ممن تلقوا تدريباً في الفترتين (الأولى والثانية) قد أبدوا تحسناً ملحوظا في مهارات الكتابة، والتعرف على الكلمات، كما كان هناك انتقال واضح لأثر التعلم إلى كلمات أخرى، لم تكن متضمنة في هذا التدريب.

وهدفت دراسة عبدالحليم (٢٠٠٩م) إلى التأكد من الفروق بين المجموعة التجريبية والمجموعات الضابطة، من خلال استخدام إستراتيجية القراءة المتكررة، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٢٠) تلميذاً وتلميذة في الصف الثالث الابتدائي، تم توزيعهم كما يلي: مجموعة تجريبية (ذوو صعوبات القراءة) وعددها (٣٠) تلميذاً، ومجموعة ضابطة (ذوو صعوبات القراءة) وعددها (٣٠) تلميذاً، ومجموعة ضابطة (عاديون متوسطو القراءة) وعددها (٣٠) تلميذاً، ومجموعة ضابطة (عاديون مرتفعو القراءة) وعددها (٣٠) تلميذاً، وتكوّنت أدوات الدراسة من: اختبار زمن التعرف، واختبار التعرف القرائي، واختبار الفهم القرائي، واختبار طلاقة القراءة، وقياس دافعية القراءة، بالإضافة إلى البرنامج التدريبي، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق إحصائية لصالح التلاميذ العاديين (متوسطو ومرتفعو القراءة) وذلك في الطلاقة والتعرف والفهم القرائي والدافعية، أما نتيجة فاعلية البرنامج الذي قدّم للمجموعتين التجريبية والضابطة (ذوو صعوبات القراءة) فقد كانت لصالح المجموعة التجريبية.

المحور الثاني: الدراسات الخاصة باستخدام القلم الإلكتروني القارئ:

في دراسة مهمة، وذات علاقة مباشرة بالدراسة الحالية استخدم Higgins & Raskind (2005) القلم الإلكتروني القارئ مع طلاب يعانون من صعوبات في التعلّم، حيث تم تدريب (٣٤) طالباً تتراوح أعمارهم ما بين (١٠ـ ١٨) سنة على استخدم هذا القلم، وأعطي هؤلاء الطلاب فترة أسبوعين للتعرف والتعامل مع هذا القلم، وبعد

خضوعهم لاختبار القراءة والفهم اتضح فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في تنمية قراءتهم وفهمهم.

وأُجريت دراسة Johnson (2008) لتحديد ما إذا كان قلم أكسفورد القارئ (ORP) يساعد الطلاب ذوو صعوبات القراءة في تنمية مهارة القراءة لديهم، ومهارة فهم النص، وتم تطبيقه على أربعة طلاب من ذوي صعوبات القراءة (ثلاثة أولاد، وفتاة واحدة) في أعمار مختلفة، وتم إشراك الآباء والمعلمين المعنيين في التجربة، وكانت نتائج الطلاب الأربعة كما يلي: الطالب الأول ارتفع بنسبة (١٠٠%) في دقة القراءة والفهم عند باستخدام (ORP)، في حين الطالب الثاني أظهر زيادة بنسبة (١٥%) في دقة القراءة، أما الفهم فقد انخفض بنسبة (٣٠%)، في حين الطالب الثالث ارتفع بنسبة (٦٠%) في دقة القراءة، وبزيادة قدرها (٢٠%) في الفهم، وأخيراً الطالب الرابع سجّل زيادة في دقة القراءة بنسبة (١٢%)، وفي الفهم بنسبة (٢٠%).

وفي دراسة مشابهة للدراسة الحالية قام Thurlow et al (2010) باستخدام القلم الإلكتروني القارئ مع (٣٢) طالباً يعانون من صعوبات في القراءة، و(٤٤) طالباً من العاديين، في الصفين السادس والثامن، حيث تم قياس القراءة والفهم من خلال اختبار موحّد لكلتا المجموعتين، مرّة باستخدام القلم، وأخرى بدونه، وأظهرت النتائج أن القلم الإلكتروني القارئ لم يكن مفيداً للطلاب الذين يعانون من صعوبات في القراءة، رغم استفادة عددٍ قليلٍ منهم.

وهدفت دراسة الزيني (٢٠١١م) إلى تحديد مدى فاعلية إستراتيجية مقترحة قائمة على الترميز اللوني، والقلم الإلكتروني الناطق في تنمية مهارات تلاوة القرآن الكريم لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي في مدرسة الملك الصالح الإعدادية للبنين بإدارة شرق المنصورة التعليمية، وبعد أن حدد الباحث مهارات التلاوة المناسبة لتلاميذ هذا الصف، قام بعمل بطاقة ملاحظة؛ للوقوف على مستوى التلاميذ في التلاوة، وقد تركزت الأمثلة والشواهد المختارة على أحكام النون الساكنة والتنوين، وبعد قيام الباحث من التأكد

من صدق الأداة تم البدء بالتجريب الميداني للإستراتيجية المقترحة؛ حيث بلغت أعداد أفراد العينة (٤٦) تلميذاً يمثلون المجموعة التجريبية، و(٤٣) تلميذاً يمثلون المجموعة الضابطة، واستغرق تطبيق التجربة خمسة أسابيع، وبواقع حصة واحدة أسبوعياً، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً لصالح المجموعة التجريبية، واقترحت الدراسة إجراء دراسات مماثلة على مراحل تعليمة أخرى.

التعليق على الدراسات السابقة:

ظهر للباحث جليّاً أن أغلب الدراسات السابقة أثبتت فاعلية استخدام عدد من الطرائق والإستراتيجيات التدريسية، والوسائل التقنية الحديثة في تنمية مهارات القراءة والفهم لدى الطلاب الذين يعانون من صعوبات في القراءة والفهم، خصوصاً في المراحل العمرية المبكرة، وهي ما أثبتته دراسة عطاالله (٢٠٠٣م)، ودراسة خليل (٢٠٠٦م)، ودراسة Kast et al (2007)، ودراسة عبدالحليم (٢٠٠٩م)، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات التي حددت أبرز صعوبات القرائية التي يعاني منها طلاب الصف الثالث الابتدائي تحديداً كما في دراسة اللبودي (٢٠٠٤م)، ودراسة إدريس (٢٠٠٤م)، ودراسة الحكيمي (٢٠٠٥م)، ودراسة مدبولي (٢٠٠٧م) الخاصة بالصف الرابع، أما فيما يتقارب مع الدراسة الحالية فهناك دراسة عربية واحدة طبقت على تلاوة القرآن الكريم، وأثبتت فاعلية القلم الإلكتروني القارئ، وهي دراسة الزيني (٢٠١١م)، وثلاث دراسات أجنبية استخدمت تقنية القلم الإلكتروني القارئ في القراءة، وقد تفاوتت هذه الدارسات في نتائجها؛ ففي حين أثبتت دراسة (2005) Higgins & Raskind فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في تنمية القراءة والفهم لدى عينة الدراسة، وقريب منها دراسة Johnson (2008)، في حين لم تثبت دراسة Thurlow et al (2010) أي فاعلية للقلم الإلكتروني القارئ.

والدراسة الحالية أفادت من الدراسات السابقة في تحديد أهم الصعوبات القرائية التي تواجه تلاميذ الصف الثالث الابتدائي الذين يعانون من صعوبات في القراءة، كما أنها

أفادت من الإجراءات التي يتم فيها التعامل مع هذه الفئة من الطلاب، بالإضافة إلى أنه لم تتم أي دراسة عربية ـ على حد علم الباحث ـ تناولت فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في تنمية مهارات القراءة، والفهم لدى التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في القراءة؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن تساؤل: ما فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية، وتنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي؟

إجراءات الدراسة:

استندت الدراسة في عدد من إجراءاتها على المنهج الوصفي؛ وذلك عند محاولة رصد أبرز الصعوبات القرائية التي تواجه تلاميذ الصف الثالث الابتدائي الذين يعانون من صعوبات في القراءة، وكذلك عند تحديد أبرز مهارات الفهم القرائي التي تناسب هذه الفئة، وذلك عند المستوى الحرفي المباشر، ثم استندت إلى المنهج التجريبي من خلال التصميم شبه التجريبي للمجموعة الواحدة؛ لبيان فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية، وتنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي (مجموعة واحدة)، وقد سارت إجراءات الدراسة وفق التالي:

أولاً: قائمة صعوبات القراءة، ومهارات الفهم القرائي (الحرفي المباشر) لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي الذين يعانون من صعوبات قرائية:

من أهم متطلبات الدراسة الحالية إعداد قائمة بصعوبات القراءة الجهرية التي تواجهه تلاميذ الصف الثالث الابتدائي الذين يعانون من صعوبات في القراءة؛ لتكون أساساً تنطلق منه الدراسة عند تشخيص هذه الصعوبات، ومن ثم محاولة علاجها باستخدام القلم الإلكتروني القارئ؛ لذا قام الباحث عند بنائه للقائمة المبدئية بمراجعة كل من: الدراسات والأدبيات العربية والأجنبية المرتبطة بصعوبات القراءة العامة، وصعوبات القراءة الجهرية خاصة، وطبيعة تلاميذ الصف الثالث الابتدائي، وأهداف تعليم

القـراءة فـي المرحلـة الابتدائيـة، والمعـايير العالميـة للقـراءة، بالإضافة إلى إجـراء بعـض المقـابلات المفتوحـة مـع معلمي اللغـة العربيـة، ومعلمي صعوبات التعلم الذين يدرسـون هذه النوعية من التلاميذ.

تم عرض هذه القائمة على عدد من المحكمين المختصين في مناهج وطرق تدريس اللغة العربية، والمختصين في مجال صعوبات التعلّم، والبالغ عـددهم (١٠) محكّمين، وقـد احتـوت القائمـة علـى (٩) صعوبات، وتحـت كـل صـعوبة مؤشـرون إجرائيـون للـصعوبة (ملحـق رقـم١)، وبعـد الأخـذ بـآراء المحكمـين تـم اختـصار الـصعوبات إلـى (٧)صـعوبات، وتحت كل صعوبة مؤشـرون إجرائيـون للـصعوبة (ملحـق رقـم٢)، وبالمثل عُرضت قائمة مهارات الفهم القرائي الحرفي المباشر على نفس المحكّمين، ولم يطرأ عليهـا أي تغيير يذكر، وتم اعتمادها في خمس مهارات فقط (ملحق رقم ٣).

ثانياً: بطاقة الملاحظة:

استلزم تحديد فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القـراءة لـدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي بناء بطاقة ملاحظة؛ لقياس أداء التلاميذ في مهارات القـراءة، وتكوّنت البطاقة من الأجزاء التالية:

-الجزء الأول لتسجيل بيانات التلميذ.

-الجـزء الثاني لتسـجيل ملاحظـة الـصعوبات، وقـد تـم صياغتها فـي شـكل عبارات إجرائية واضحة، وبلـغ عـدد الـصعوبات (٧)صعوبات، وتحـت كـل صعوبة مؤشـرون إجرائيون للصعوبة.

-الجزء الثالث لتسجيل نتيجة الملاحظة، وتحديد الدرجة النهائية ونسبتها المئوية.

طريقة تصحيح البطاقة وتقدير الدرجات:

تم اعتماد مؤشرات الأداء المرتبطة بأخطاء القـراءة الجهريـة لتلاميذ ذوي صعوبات القراءة، وطريقة توزيع درجاتها، وفق التالي:

-(٥) درجات، عندما لا يوجد أخطاء.

-(٤) درجات، عندما يكون عدد الأخطاء (١ ـ ٢).

-(٣) درجات، عندما يكون عدد الأخطاء (٣ ـ ٤).

-(درجتان)، عندما يكون عدد الأخطاء (٥ ـ ٦).

-(درجة واحدة)، عندما يكون عدد الأخطاء (٧ ـ ٨).

-(صفر)، عندما تكون الأخطاء أكثر من (٨) أخطاء.

- **صدق البطاقة:** تم عرض بطاقة الملاحظة على ستة من المحكمين المتخصصين في المناهج وطرق التدريس، واتفق الجميع على صلاحية البطاقة للتطبيق تحقيقاً للأهداف التي وضعت من أجلها.
- **ثبات البطاقة:** تم استخدام أسلوب اتفاق الملاحظين؛ حيث قام الباحث بالاشتراك مع معلم صعوبات التعلم[١] بملاحظة (١٢) تلميذاً – نفس عينة الاختبار – ولحساب ثبات البطاقة تم استخدام معادلة كوبر Copper لحساب مرات الاتفاق والاختلاف، وقد بلغت نسبة الاتفاق في بطاقة الملاحظة (٩٣%) وهذه النسبة تشير إلى أن البطاقة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

ثالثاً: إعداد اختبار الفهم القرائي:

- **الهدف من الاختبار:** يهدف الاختبار إلى قياس مستوى الفهم القرائي (الحرفي المباشر) لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي الذين يعانون من صعوبات في القراءة .
- **وصف الاختبار:** تم اختيار بعض القصص الملائمة للمرحلة العمرية والفكرية لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي، وقد بلغ عدد أسئلة الاختبار (١٠) أسئلة (بمقدار سؤالين لكل مهارة من مهارات الفهم القرائي المباشر)، كما تضمن الاختبار تعليمات روعي فيها أن تكون سهلة وواضحة لعينة الدراسة.

صدق الاختبار، وثباته:

---

(١) الأستاذ: سعيد مانع الغامدي، خبرة (١٢) سنة، تخصص صعوبات تعلّم، الابتدائية النموذجية الثانية بجدة.

أ- **صدق المحكمين:** تم عرض الاختبار في صورته المبدئية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في اللغة العربية وطرق تدريسها؛ وذلك للحكم على دقة صياغة الأسئلة ووضوحها، وتم إجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون.

ب- **التجريب الاستطلاعي للاختبار:** هدفت التجربة الاستطلاعية للاختبار إلى التأكد من صدق الاختبار، وثباته، ومعرفة سهولة مفرداته، وتحديد زمنه؛ ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتطبيق الاختبار على عينة من تلاميذ الصف الثالث الابتدائي، بلغ عددها (١٢) تلميذاً – بخلاف عينة البحث الأصلية – وتم حساب ثبات الاختبار بطريقة إعادة الاختبار، وذلك بعد مرور خمسة عشر يوماً، وباستخدام معادلة بيرسون وُجِد أن معامل ثبات الاختبار (٠,٨٨) مما يشير إلى درجة مقبولة من الثبات.

- **سهولة مفردات الاختبار:** بحساب معامل السهولة لأسئلة الاختبار تبين أنه يتراوح ما بين (٠,٦٠-٠,٨٤) وتعد هذه النسبة مقبولة، حيث من المفترض في مثل هذه الاختبارات أن تتسم أسئلتها بالوضوح والسهولة؛ مراعاة لعينة الدراسة.
- **تحديد زمن الاختبار:** تم تحديد زمن الاختبار التقريبي من المعادلة التالية: زمن الاختبار المناسب = زمن إجابة أول تلميذ + زمن إجابة آخر تلميذ وبذلك أمكن تحديد الزمن الكلي للاختبار فكان (٣٠) دقيقة، بالإضافة إلى خمس دقائق هي زمن إلقاء التعليمات.

طريقة تصحيح الاختبار وتقدير الدرجات:

بلغ عدد فقرات الاختبار (١٠) فقرات، بواقع سؤالين لكل مهارة، وقد أُعطيت درجة واحدة للإجابة الصحيحة، وصفراً للإجابة الخاطئة، وبذلك تكون الدرجة النهائية للاختبار (١٠) درجات، والدرجة الصغرى صفراً.

رابعاً: إعداد دليل المعلّم:

يعتبر دليل المعلم مرشداً يتم من خلاله الوصول إلى الغاية المنشودة، ومعرفة مدى نجاحه في العمل؛ لأنه يجعل عملية التدريس عملية منظمة، وقد سار إعداد دليل المعلم وفق الخطوات التالية:

١- تحديد الهدف من الدليل

٢- مقدمة عن صعوبات القراءة، وكيفية تشخيصها.

٣- قائمة مهارات القراءة الجهرية اللازمة لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي.

٤- قائمة بصعوبات القراءة الجهرية التي يعاني منها التلاميذ عينة الدراسة.

٥- قائمة بمهارات الفهم القرائي (الحرفي المباشر) المراد تنميته عند عينة الدراسة.

٦- الأهداف الإجرائية لطريقة التعامل مع القلم الإلكتروني القارئ.

٧- محتوى البرنامج المقترح.

صدق الدليل:

تم عرض الدليل في صورته المبدئية على مجموعة من المحكمين؛ لإثرائه بالتعديلات المناسبة، وفي ضوء مقترحات السادة المحكمين، تم تعديل ما أمكن تعديله من حذف أو إضافة أو إعادة صياغة.

خامساً: القلم الإلكتروني القارئ، ومحتوياته:

بحث الباحث كثيراً ـ حسب استطاعته ـ على كتب عربية استخدمت القلم الإلكتروني القارئ، ـ كما هو الحال مع القرآن الكريم ـ فلم يجد سوى مجموعتين؛ المجموعة الأولى ممثلة في إصدار مؤسسة (أنا أتعلّم) والتي كتبت على منتجها "القلم الناطق منتج عالي التقنية، مصمم لتعليم الصغار والكبار، وهو ثورة في أسلوب التعليم، وتم بعد بحوث لعدة سنوات، وهو يحقق عدة أهداف تعليمية منها: الاستماع، والتدريب، والترجمة، والقصة، والقلم الناطق يجمع بين المتعة والتعليم؛ مما يجعل التعليم تجربة

سهلة" وحوى الإصدار على أربع قصص هي: الدبوس النفيس، وقتل نمرين بسيف واحد، وشجرة الكرز، وسمر تحكي للأصدقاء.

أما المجموعة الثانية، فهي من إصدار مؤسسة (المستقبل الرقمي)؛ حيث أصدرت سلسلة تعليمية شملت (١٠) كتب تعليمية، وقلماً تعليمياً ناطقاً، وذكرت في منتجها أنه يمتاز بكونه ابتكارا جديدا في تعليم الأطفال، وطريقة تعليمية تفاعلية ممتعة، والمفردات والنصوص مُشكّلة تشكيلاً تاماً، وتعلم القراءة والاستماع والمحادثة والنطق السليم، وأن هذا المنتج يناسب الأطفال من سنّ (٣ ــ ١٠) سنوات، وقد اعتمد الباحث على قصص الجزءين الأول والثاني، حيث شمل الجزء الأول على قصص: (الخروج للعب: انهضا ــ في الحديقة العامة ــ الذهاب في نزهة ــ في حديقة الحيوانات) وشمل الجزء الثاني على قصص: (الحياة اليومية: في المتجر ـ العودة إلى المنزل ــ أدرس وألعب ـ في الحمام ـ الذهاب إلى النوم).

وقد تم عرض هاتين المجموعتين على عدد من المحكّمين المختصين في مجال مناهج وطرق تدريس اللغة العربية؛ لمعرفة مدى مناسبة محتواها لعينة الدراسة، واتفق الجميع على مناسبتها لهم.

تطبيق تجربة الدراسة:

- **عينة الدراسة:** تم اختيار إحدى المدارس الحكومية بمدينة جدة التي تتوافر فيها فصول للتلاميذ ذوي صعوبات التعلّم عشوائياً، ووقع الاختيار على المدرسة النموذجية الثانية، ويبلغ عدد تلاميذ الصف الثالث الابتدائي فيها (١٢١) تلميذاً، ثم تم تحويل عينة الدراسة إلى عينة قصدية، من تلاميذ الصف الثالث بالمدرسة على أنهم تلاميذ لديهم أكبر عدد من صعوبات القراءة؛ حيث بلغ عددهم (٢٥) تلميذاً.
- **وصف عينة الدراسة:** تم ضبط متغيرات الدراسة على النحو التالي:

– **من حيث الحالة الصحية:** تم إبعاد التلاميذ ذوي العيوب السمعية والبصرية أو ممن لديهم أية أمراض تعوق عملية النطق.

- **من حيث العمر الزمني:** تم التعرف على العمر الزمني لتلاميذ العينة عن طريق سجلات شهادات ميلاد التلاميذ بالمدرسة، وكان أعمارهم تتراوح ما بين (٨-٩) سنوات.
- **من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي:** يقطن معظم التلاميذ منطقة سكنية واحدة.
- **من حيث المستوى التحصيلي:** تم ملاحظة التقارب بين مجموع درجات تلاميذ العينة في الاختبارات الدورية، والفصلية.

• **مدة تطبيق الدراسة:** استغرق تطبيق الدراسة ثمانية أسابيع، ابتداءً من يوم السبت الموافق ١٤٣٤/٢/٢٤هـ وانتهى يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٤/٤/٢٥هـ.

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول والثاني من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة على: "ما أبرز صعوبات القراءة الجهرية التي يعاني منها التلاميذ ذوو صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي"؟

وينص السؤال الثاني على: "ما مهارات الفهم القرائي (المستوى الحرفي المباشر) المناسبة لتلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي"؟

وقد تم الإجابة عن هذين السؤالين ضمن إجراءات الدراسة.

ثانياً: اختبار فروض الدراسة:

أ. النتائج المرتبطة بالفرض الأول:

ينص الفرض الأول على ما يلي: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية (عينة الدراسة) في التطبيقين القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي في علاج صعوبات القراءة الجهرية".

وللتأكد من صحة الفرض تم تطبيق اختبار القراءة الجهرية قبل وبعد التجربة (استخدام القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة)، وبعد تحليل النتائج إحصائياً باستخدام اختبار (ت) تم التوصل إلى النتيجة التي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (١) نتائج اختبار (ت) لحساب الفروق بين القياسين القبلي والبعدي لدى المجموعة التجريبية في مهارات القراءة الجهرية

نوع القياس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
قبلي	25	15.9600	5.23991	.59000	24	غير دالة
بعدي	25	16.8400	5.24150			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) لحساب الفروق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي بلغت (٠,٥٩)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، وهذا يشير إلى عدم وجود فاعلية لاستخدام القلم الإلكتروني القارئ في علاج بعض صعوبات القراءة الجهرية التي اشتمل عليها الاختبار .

وبالنتيجة السابقة يتم قبول الفرض الصفري السابق؛ حيث لم توجد فروق بين متوسطي درجات التلاميذ في القياسين القبلي والبعدي في مهارات القراءة الجهرية.

ولكون النتيجة السابقة قد تناولت مهارات القراءة الجهرية إجمالاً، وتحقيقاً للتفصيل في تناول النتيجة، فقد تم حساب الفروق بين متوسطي درجات التلاميذ على المهارات الفرعية التي تناولها اختبار القراءة الجهرية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٢) نتائج اختبار (ت) لحساب الفروق بين متوسطي درجات التلاميذ في القياسين القبلي والبعدي لمهارات القراءة الجهرية تفصيلاً

المهارة	نوع القياس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
الإضافة	قبلي	25.00	1.88	1.05	2.09	24.00	غير دالة
	بعدي	25.00	2.52	1.19			
الحذف	قبلي	25.00	2.60	1.00	0.14	24.00	غير دالة
	بعدي	25.00	2.56	1.00			

المهارة	نوع القياس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
الإبدال	قبلي	25.00	2.60	1.08	0.14	24.00	غير دالة
	بعدي	25.00	2.64	0.95			
الحركات	قبلي	25.00	1.76	1.23	1.26	24.00	غير دالة
	بعدي	25.00	2.16	0.99			
التقطع	قبلي	25.00	1.84	1.07	0.13	24.00	غير دالة
	بعدي	25.00	1.88	1.13			
التميز بين نوعي أل	قبلي	25.00	3.36	0.91	0.15	24.00	غير دالة
	بعدي	25.00	3.32	1.03			
الضبط	قبلي	25.00	1.92	0.95	0.72	24.00	غير دالة
	بعدي	25.00	1.76	0.88			

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم (ت) للفروق بين متوسطات درجات التلاميذ في القياسين القبلي والبعدي لمهارات القراءة الجهرية جاءت غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، وهو ما يشير إلى عدم وجود فاعلية في استخدام القلم الإلكتروني القارئ في تنمية أي من هذه المهارات، وبذلك يمكن أيضاً قبول الفرض الصفري السابق فيما يتعلق بالمهارات الفرعية للقراءة الجهرية تفصيلاً؛ حيث لا يوجد فرق بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي لكل مهارة من مهارات القراءة الجهرية التي اشتمل عليها الاختبار.

ويمكن تفسير النتيجة السابقة بأن اهتمام التجربة قد ركز على علاج مظاهر صعوبات القراءة الجهرية، ولم يتطرق لمسببات هذا الضعف، وعلى هذا تؤكد هذه الدراسة على أن التصدي لعلاج صعوبات تعلم مهارات القراءة يجب أن يأتي في إطار متكامل بين علاج المظاهر ومسببات صعوبات القراءة الجهرية خصوصاً، والمهارات اللغوية بشكل عام.

كما يمكن تفسير النتيجة السابقة أيضاً بأن المستحدثات التكنولوجية إن لم يتم توظيفها في نطاق إستراتيجية تدريسية أو تدريبية واضحة، قد لا تأتي بالنتيجة المرجوة

منهـا. فلـيس بالـضرورة أن تـؤتي المـستحدثات التكنولوجيـة أُوكلهـا بالاعتمـاد عليهـا كسياق في حد ذاته يؤدي إلى تنمية المهارات المستهدفة، وهـذه أيضاً رؤيـة تؤكـد عليها نتائج هذه الدراسـة.

ب- النتائج المرتبطة بالفرض الثاني:

ينص الفـرض الثاني مـن فـروض الدراسـة علـى: "لا يوجـد فـرق ذو دلالـة إحـصائية بـين متوسـطي درجـات تلاميـذ المجموعـة التجريبيـة (عينـة الدراسـة) فـي التطبيقـين القبلـي والبعدي، لصالح التطبيق البعدي في اختبار مهارات الفهم القرائي".

وللتأكـد مـن صحة الفـرض الثاني تـم تطبيـق اختبـار الفهـم القرائي علـى المجموعـة التجريبيـة قبليـاً وبعـدياً، وتـم تحليـل البيانـات باسـتخدام اختبـار (ت) للتعـرف علـى الفـروق بين متوسـطي درجـات التلاميـذ في القياسـين القبلي والبعـدي، والجـدول الآتي يوضح هـذه النتائج:

جدول(٣) نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطي القياس القبلي والبعدي في اختبار الفهم القرائي لدى المجموعة التجريبية

نوع القياس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
قبلي	25	5.1200	2.31517	.93000	24	غير دالة
بعدي	25	4.5200	2.18174			

يتضح مـن الجـدول الـسابق أن قيمـة (ت) للفـروق بـين القياسـين القبلـي والبعـدي علـى اختبار الفهم القرائي بلغت (٠,٩٣)، وهي قيمـة غيـر دالـة إحـصائياً عنـد مـستوى (٠,٠٥) ممـا يـشير إلـى عـدم فاعليـة اسـتخدام القلـم الإلكتروني القـارئ فـي تنميـة مهـارات الفهـم القرائي لدى تلاميذ المجموعة التجريبية.

وللتأكد من تأثير استخدام القلم الإلكتروني القارئ في تنمية الفهم القرائي على مستوى المهارات الفرعية التي اشتمل عليها اختبار الفهم القرائي، تم حساب الفروق بين متوسطات القياسين القبلي والبعدي في المهارات الفرعية التي اشتمل عليها اختبار الفهم، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٤) اختبار (ت) لحساب الفروق بين متوسطات القياسين القبلي والبعدي في المهارات الفرعية التي اشتمل عليها اختبار الفهم

المهارة	نوع القياس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
إدراك المعلومات المباشرة في النص	قبلي	25	1.6800	.47610	0.99	24.00	غير دالة
	بعدي	25	1.5200	.65320			
تحديد معنى كلمة في سياق	قبلي	25	1.1200	.60000	0.934	24.00	غير دالة
	بعدي	25	.9600	.61101			
تحديد مضاد كلمة في سياق	قبلي	25	.5200	.65320	0.729	24.00	غير دالة
	بعدي	25	.4000	.50000			
تحديد أفكار رئيسة للنص	قبلي	25	.7200	.79162	0.379	24.00	غير دالة
	بعدي	25	.6400	.70000			
وضع عناوين مقترحة للنص	قبلي	25	1.0800	.70238	0.469	24.00	غير دالة
	بعدي	25	1.0000	.64550			

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم (ت) للفروق بين القياسين القبلي والبعدي في المهارات الفرعية للفهم القرائي التي اشتمل عليها الاختبار جميعها كانت غير دالة

إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥)؛ مما يشير إلى أن استخدام القلم الإلكتروني القارئ لم يكن فاعلاً في تنمية مهارات الفهم القرائي التي اشتمل عليها تفصيلاً.

وبالنتيجة السابقة يتم قبول الفرض الصفري السابق؛ حيث لا توجد فروق بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي لمهارات الفهم القرائي.

ويمكن تفسير النتيجة السابق عرضها بالنتيجة التي أوضحتها نتائج اختبار (ت) في الفرض الأول؛ حيث إن هناك ضعف وصعوبات قرائية تتعلق بالقراءة الجهرية، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف في مستوى مهارات الفهم القرائي، وهذا يؤكد على العلاقة الارتباطية بين مهارات الفهم والمهارات الأساسية للفهم القرائي، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالعمليات المعرفية المعينة على الفهم لدى هذه الفئة من التلاميذ؛ حيث إن أغلب جهد المعلم والتلميذ يُستفذ في تحسين القراءة دون الاهتمام لما تحمله من معارف، ومعاني، ومعلومات.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة أيضاً بطبيعة استخدام القلم الإلكتروني القارئ الذي تهتم بعمليات نطق الكلمات، دون تناول للمعاني والتركيب المعنوي للجمل، وهي المهارات التي ترتبط بعمليات الفهم ارتباطاً مباشراً.

وبناءً على النتائج السابقة، فقد خلصت الدراسة إلى إبراز بعض الصعوبات القرائية التي تواجه تلاميذ الصف الثالث الابتدائي الذين يعانون من صعوبات في القراءة، وحاولت تبني إحدى الطرق العلاجية الجديدة من خلال استخدام القلم الإلكتروني القارئ، وتوصلت الدراسة إلى عدم فاعلية القلم الإلكتروني القارئ في علاج الصعوبات القرائية لعينة الدراسة، كما خلصت الدراسة إلى تحديد أبرز مهارات الفهم القرائي ـ عند المستوى الحرفي المباشر ـ لذات العينة، وحاولت تنمية هذه المهارات من خلال تعامل التلاميذ عينة الدراسة مع القلم الإلكتروني القارئ، واتضح من نتائج الدراسة أن القلم الإلكتروني القارئ لم يكن له أية فاعلية في تنمية هذه المهارات.

ويتّضح أخيراً أن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج دراسة Thurlow et al (2010) التي لم تثبت فاعلية للقلم الإلكتروني القارئ في تنمية مهارتي القراءة والفهم، وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة Higgins & Raskind (2005) وغالب نتائج دراسة Johnson (2008) التي أثبتت فاعلية للقلم الإلكتروني القارئ في تنمية مهارتي القراءة والفهم.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

-ضرورة الكشف المبكر عن التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في القراءة، وذلك في السنوات الأولى من حياة التلميذ؛ حتى يتسنى وضع العلاج المناسب للصعوبة التي يعاني منها.

-الاستفادة من التقنيات الحديثة التي يمكن أن تساعد في طلاقة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في القراءة، والتعرف والفهم لما يقرؤون.

- عقد الدورات التدريبية لمعلمي اللغة العربية التي تساعدهم في الكشف المبكر للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في القراءة.

-تفعيل دور مختصي صعوبات التعلّم في المدارس، وتفعيل فصول صعوبات التعلّم التي يقومون بالإشراف عليها.

-الاهتمام بتنوّع البرامج، والإستراتيجيات، وطرائق التدريس المقدّمة لعلاج التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في القراءة.

-تبني وزارة التربية والتعليم المبادرات العلمية التقنية التي تساعد في علاج الصعوبات القرائية.

مقترحات الدراسة:

١) القيام بدراسة مماثلة على تلاميذ ذوي صعوبات القراءة في صفوف دراسية أخرى.

٢) دراسة فاعلية القلم الإلكتروني القارئ على الطلاقة والفهم القرائي لدى مجموعتين.

٣) دراسة عن مدى إلمام معلمي اللغة العربية بمظاهر الصعوبات القرائية لدى التلاميذ.

* * *

مراجع البحث

١. إدريس، نيفين أحمد (٢٠٠٤م): فاعلية برنامج قائم على المدخل الكلي للغة في علاج صعوبات بعض مهارات القراءة والكتابة لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المنيا.

٢. حسين، سعاد جابر (٢٠٠٧م): فاعلية برنامج قائم على استخدام الشبكة الدولية الإنترنت لتدريب معلمي اللغة العربية على كفايات تشخيص صعوبات القراءة وعلاجها لديهم، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، أسوان، جامعة الوادي.

٣. الحكيمي، جليلة محمد (٢٠٠٥م): "الأخطاء الشائعة في القراءة الجهرية لدى تلاميذ الصفين الثالث والرابع الأساسيين في اليمن"، المؤتمر العملي الخامس للجمعية المصرية للقراءة والمعرفة (تعليم القراءة والكتابة في المرحلة الابتدائية بالدول العربية من الواقع إلى المأمول) في الفترة من ١٣ – ١٤ من يوليو، ا لمجلد الثاني، ص ص ١٧٧–١٩١.

٤. خليل، حسام عباس (٢٠٠٦م) :"فاعلية برنامج مقترح لعلاج صعوبات تعلّم القراءة في اللغة العربية لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٥. راشد، حنان مصطفى (٢٠٠٧م): برنامج مقترح لعلاج الصعوبات القرائية في التعرف والنطق والفهم لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الأزهري، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، المؤتمر العلمي السابع، صعوبات تعلّم القراءة بين الوقاية والتشخيص والعلاج.

٦. الزيات، فتحي مصطفى (٢٠٠٢م): "المتفوقون عقلياً ذوو صعوبات التعلم: قضايا التعرف والتشخيص والعلاج"، القاهرة، دار الجامعات للنشر والتوزيع.

٧. الزيني، محمد السيد (٢٠١١م): فاعلية إستراتيجية مقترحة قائمة على الترميز اللوني واستخدام القلم الإلكتروني الناطق في تنمية مهارات التلاوة لدى تلاميذ المرحلة الاعدادية، مجلة العلوم التربوية، مصر، مج ١٩، ع ٤، ص ص ١٢٧ – ١٦٧

٨. السرطاوي، زيدان أحمد (٢٠٠٦م): تقييم صعوبات التعلم في القراءة، المؤتمر الدولي لصعوبات التعلم، ١٩ – ٢٢نوفمير، الرياض.

٩. السعيد، حمزة (٢٠٠١م): صعوبات تعلم القراءة: مظاهرها ـ أسبابها ـ طرق تشخيصها، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (١٤٠) السنة (٣١) ص ص ١٧٨ – ١٨٧.

١٠. السيد، رأفت رخا (٢٠٠٣م): "صعوبات القراءة: تعريفها وأنماطها"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة.

١١. سليمان، السيد عبدالحميد (٢٠٠٥م): صعوبات فهم اللغة: ماهيتها وإستراتيجياتها، القاهرة، دار الفكر العربي.

١٢. سليمان، محمود جلال الدين (٢٠٠٦م) :"دور التدريب على الوعي الصوتي في علاج بعض صعوبات القراءة"، مجلة القراءة والمعرفة، المؤتمر العلمي السادس للجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، المجلد الأول، ص ص ١٣١–١٨٣.

١٣. شحاتة، حسن؛ والنجار، زينب (٢٠٠٣م) :معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

١٤. الصادق، أميمة رياض (٢٠١٠م):فاعلية استخدام إستراتيجيات متعددة لعلاج صعوبات تعلم القراءة والكتابة لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي دكتوراه كلية التربية، جامعة عين شمس.

١٥. عبدالحليم، محمد رياض (٢٠٠٩م) :استخدام إستراتيجية القراءة المتكررة لزيادة الطلاقة وأثره في التعرف والفهم ودافعية القراءة لدى التلاميذ ذوي صعوبات القراءة بالصف الثالث الابتدائي، المجلة العلمية، كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد (٢٥)، العدد الثاني.

١٦. عطا الله، عبد الحميد زهري (٢٠٠٣م) :"برنامج مقترح في الألعاب اللغوية لعلاج الضعف القرائي لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي"، مجلة القراءة والمعرفة، العدد الخامس والعشرون، ص ص ١٩٥ – ٢٣٤.

١٧. غنيم، عائشة عبدالقادر حسن (٢٠٠٢م): "الألعاب التربوية اللغوية وأثرها في معالجة الصعوبات القرائية والكتابية لدى طالبات الصف الرابع الأساسي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان: جامعة الفاشر، كلية الدراسات العليا.

١٨. اللبودي، منى إبراهيم (٢٠٠٤م): تشخيص بعض صعوبات تعلم القراءة والكتابة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، وإستراتيجية علاجها، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، ع ٩٨ أكتوبر.

١٩. مدبولي، حنان مصطفى (٢٠٠٧م): برنامج مقترح لعلاج الصعوبات القرائية في التعرف والنطق والفهم لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الأزهري المجلد الأول، المؤتمر العلمي السابع للجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، صعوبات تعلم القراءة بين الوقاية والتشخيص، ١٠: ١١ يوليو.

٢٠. مؤتمر "صعوبات تعلم القراءة بين الوقاية والتشخيص والعلاج" :، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس ، ١٠ – ١١ يوليو (٢٠٠٧م).

٢١. المؤتمر العلمي الحادي عشر للجمعية المصرية للقراءة والمعرفة : "معلم القراءة بين مهام التعليم ومواجهة صعوبات التعلم في الوطن العربي" ٢٠-٢١ يوليو (٢٠١١م).

٢٢. الميلادي، عبدالمنعم: (٢٠٠٨م): صعوبات التعلم، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

٢٣. الناقة، محمود كامل؛ وحافظ، وحيد السيد (٢٠٠٢م): تعليم اللغة العربية في التعليم العام مداخله وفنياته، الجزء الأول، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٢٤. وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان (٢٠٠٥م): الضعف القرائي في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بسلطنة عمان: مظاهره، أسبابه، ومقترحات علاجه.

25. Aarnoutse ،C. & Leeuwe ،J. (2000). Development of poor and better Readers during the elementary school. Educational Research and Evaluation ،6(3) ، 251-278.

26. Al Otaiba ،S. & Fuchs ،D. (2002). Characteristics of children who are unresponsive to early literacy intervention: A review of the literature. Remedial and Special Education ،23 ،300 – 316.

27. Alotaiba ،S. & Togesen ،J. (2007). Effects from intensive standardized kindergarten and first-grade interventions for the prevention of reading difficulties. In S. Jimerson ،M. Burns ،& A. Van der Heyden (Eds.) ،the handbook of response to intervention: The science and practice of assessment and intervention (pp. 212-222). New York: Springer.

28. Catts ،H. W. ،Hogan ،T. P. ،& Fey ،M. E. (2003). Subgrouping poor readers on the basis of individual differences in reading-related abilities. Journal of Learning Disabilities ،36 ،151-164.

29. Chard ،D. ،Katterlin-Geller ،L. ،Baker ،S. ،Doabler ،C. & Apichatabutra ،C. (2009). Repeated reading interventions for students with learning disabilities: status of the evidence. Exceptional Children ،75(3) ،263-281.

30. Harding ،Leonora (1986) Learning Disabilities in the Primary Classroom ، London ،
United Kingdom ،Taylor & Francis Ltd.

31. Higgins ،E. L. ،& Raskind ،M. H. (2005). The compensatory effectiveness of the Quictionary Reading Pen II on the reading comprehension of students with learning disabilities. Journal of Special Education Technology ،20(1) ، 31-40.

32. Johnson،Lan (2008) Does the Oxford Reading Pen Enhance Reading Accuracy and Comprehension for Students with Reading Difficulties in a Classroom Environment? Kairaranga،v9 n1 p36-43.

33. Moorman،Amanda; Boon،Richard T.; Keller-Bell،Yolanda; Stagliano، Christina & Jeffs،Tara. (2010) Effects of Text-to-Speech Software on the Reading Rate and Comprehension Skills of High School Students with Specific Learning Disabilities،Learning Disabilities: A Multidisciplinary Journal،v16 n1 p41-49.

34. Thurlow،M،Moen،R،Lekwa,A،& Scullin،S (2010) Examination of a Reading Pen as Patrial Auditory Accommodation for Reading Assessment. Minneapolis،MN: University of Minnesota،Partnership for Accessible Reading Assessment.

35. Trogesen،J. (2000). Individual difference in response to early interventions in reading: The lingeving problem of treatment resisters. Learning Disabilities Research & Practice،15(1)،55-64.

* * *

- *Reading weaknesses in the first years of elementary school in Oman: Manifestations, causes, and treatment suggestions*. (2005). Ministry of Education in Oman.
- ShaHaatah, H., & Al-Najjaar, Z. (2003). *Lexicon of educational and psychological terms*. Cairo: Al-Daar Al-MiSreyyah Al-Lubnaaneyyah.
- Sulaymaan, A. (2005). *Languagecomprehension difficulties:Essence and strategy*. Cairo, Daar Al-FikrAl-Arabi.
- Sulaymaan, M. (2006). Role of acoustic awarenesstraining in treating some reading difficulties. *Journal of Reading and Literacy*, *1*, 131-183.
- The conference on difficulties of learning how to read: Prevention, diagnosis and treatment. (2007). *The Egyptian Association for Reading and Literacy*,Ain Shams University.
- The eleventh conference of the Egyptian Association for Reading and Literacy: Teaching Obligations and Facing Learning Difficulties in the ArabWorld. (2011).

* * *

- ATa Allah, A. (2003). A suggested program in linguistic games to treatreading weakness among third grade students. *Journal of Reading and Literacy*, (25), 195-234.
- A-Zayni, M. (2011). Efficiency of a suggested strategy based on color coding and usage of e-reading pen in developing recitation skills among middle school students. *Journal of Educational Sciences*, *19*(4), 127-167.
- Edrees, N. (2004). *Efficiency of a program based on whole language approach in treating reading and writing difficulties among third grade students* (Unpublished Doctoral Dissertation). Minia University.
- Ghunaym, A. (2002). *Educational and linguistic games and their impact on treating fourth grade female students with writing and reading difficulties in Jordan* (Unpublished Masters' Thesis).University of Al Fashir, Sudan.
- Hussayn, S. (2007). *Efficiency of a program based on the usage of the international web "the internet" to develop the competence of Arabic language teachers in identifying reading difficulties and treating them* (Unpublished Doctoral Dissertation). South Valley University, Aswan.
- Khaleel, H. (2006). *Efficiency of a suggested program to treat reading difficulties in Arabic among third grade students* (Unpublished Masters' Thesis). The Institution of Educational Studies and Research, Cairo University.
- Madbouli, H. (2007). A suggested program to treat reading difficulties in recognition, pronunciation and comprehension among fourth grade, Al-Azhary students. *The Seventh Conference of the Egyptian Association for Reading and Literacy, 1*.
- Raashid, H. (2007). A suggested program to treat reading difficulties in recognition, pronunciationand comprehension among fourth grade Al-Azhary students. *The Seventh Conference of the Egyptian Association for Reading and Literacy*.

List of References:

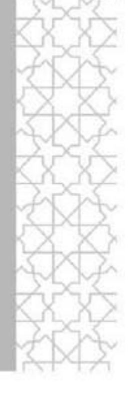
- AbdulHaleem, M. (2009). Using the strategy of reading repetition to increase fluency and its impact on third grade students with reading difficulties in recognition, comprehension, and motivation towards reading. *Scientific Journal*, *25*(2).
- Al-Hakeemi, J. (2005). Common mistakes in vocal reading among third and fourth grade students in elementary schools in Yemen. *The Fifth Conference of the Egyptian Association for Reading and Literacy*,*2*, 177-191.
- Al-Luboudi, M. (2004). Diagnosing some of writing and reading difficulties among elementary students and their treatment strategy. *Journal of Studies in Curriculum and Teaching Methods*, (89).
- Al-Meelaadi, A. (2008). *Learning disabilities*. Mu'assasatShabaab Al-Jaami'ah Al-Iskandareyyah.
- Al-Naaqah, M., &Haafizh, W. (2002). *Introductions and techniques in teaching Arabic language in public schools*. Ain Shams University.
- Al-Sa'eed, H. (2001). Reading difficulties: Manifestations, causes and methods of diagnosis. *Journal of Education*, (140), 178-187.
- Al-Saadiq, U. (2010). *Efficiency of using several strategies in treating reading and writing difficulties among fifth grade students* (Doctoral Dissertation). Ain Shams University.
- Al-SarTaawi, Z. (2006). Evaluation of learning difficulties in reading. *World Congress on Learning Disabilities*, Riyadh.
- Al-Sayyed, R. (2003). *Reading difficulties: Definition and styles* (Doctoral Dissertation). Cairo University.
- Al-Zayyaat, F. (2002). Learning disabled children with superior intelligence: Recognition, diagnosis, and treatment. Cairo: Daar Al-Jaami'aat.

Efficiency of the E-Reading Pen in Treating Some of the Reading Aloud Difficulties and Developing Reading Comprehension Skills amongst Third GradePrimarySchoolStudents with Reading Difficulties

Dr. KhaalidKhaaTir Al-Ubaydi
Department of Curricula and Teaching Methods
College of Education - Umm Al-Qura University

Abstract:

The objective of this study is to recognize the efficiency of the e-reading pen in treating some of the vocalized reading difficulties. In addition, developing reading comprehension amongst the third grade students who have reading difficulties. Therefore this study started by listing the most significant reading difficulties that the students face, and listing the most prominent reading comprehension skills (a literal direct level) appropriate for them. After adjusting the procedures of the study, 25 students were chosen to experience the e-reading pen. They have been trained to use it correctly in order to assure its efficiency. After a statistical treatment using the t-test, the study has shown that the electronic pen has no effect what so ever on the 25 students in treating some of the vocalized reading difficulties or improving their reading comprehension skills. In conclusion, the study shared some recommendations and future suggestions.



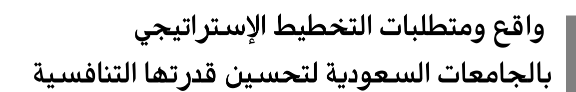
واقع ومتطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية

د. عبد العزيز بن ناصر الشثري

قسم الإدارة والتخطيط التربوي – كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





واقع ومتطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية

د. عبد العزيز بن ناصر الشثري

قسم الإدارة والتخطيط التربوي – كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية وذلك من خلال الكشف عن متطلباته لتحسين القدرة التنافسية للجامعات، وكذلك لمعرفة التحديات التي تواجهها والتي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية للجامعات السعودية، وقد تم تطبيق المنهج الوصفي على أفراد الدراسة والبالغ عددهم (٦٩) عضو هيئة تدريس في تخصص إدارة تربوية ولهم في أربع جامعات حكومية وهي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود، جامعة أم القرى، جامعة الملك خالد في (أبها وبيشه) فقط. وكانت الاستبانة مكونة من (٣٥) عبارة موزعة على ثلاثة محاور.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن من أهم متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية:

- ضرورة توافر الاعتمادات المادية واللازمة لعملية التخطيط الإستراتيجي.

وكان أهم التحديات التي تواجه ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية.

سرعة التغيرات (الكمية والنوعية) في البيئة الداخلية للجامعات السعودية

وبناء على نتائج الدراسة فقد خلص الباحث إلى العديد من التوصيات التي تؤكد وتساعد على كيفية ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية.



المقدمة:

أولاً : الإطار العام للدراسة

استطاعت كثير من الجامعات المستقبلية الصائبة لمؤسسات التعليم العالي من خلال اهتمامها بمدخل التخطيط الإستراتيجي خدمة أهدافها التنموية بكافة عناصرها وذلك لكونه أداه من أدوات التطوير التي يمكن من خلالها بناء الرؤية المستقبلية الصائبة لمؤسسات التعليم العالي، بل وسجلت نقلة نوعية في تطوير عملية التخطيط ذاتها، بل وسجلت فضل السبق في صياغة اتجاهات جدية وتجارب ناجحة ومتميزة في عملية التطبيق، وذلك من خلال التحولات العالمية وكذلك تنوع التحديات التي تواجه التعليم العالي، وأهمية الأهداف الإستراتيجية التي فرضتها تلك التحولات والتحديات، خاصة في ظل شدة التنافسية المحلية والعالمية بين الجامعات.

ويعد التخطيط الإستراتيجي إحدى العمليات المهمة التي دعا إليها الإسلام منذ بداية خلق الإنسان على الأرض، عندما وجه الله سبحانه وتعالى خلقه للهدف العام من خلقهم وهو عمارة الأرض، وعبادة الله سبحانه" ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ "الذاريات (٥٦)، وحث على التخطيط الإستراتيجي والإعداد لمواجهة التحولات المستقبلية قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ﴾ الأنفال،(٦٠)، وبالتالي فهو يُعد من أهم المفاهيم الإدارية التي ترتبط بعلاقات تكاملية وثيقة بكافة المفاهيم الإدارية الأخرى التي تسهم في الارتقاء بجودة الأداء الفعلي للجامعات بما يحقق قدرتها التنافسية.

وفي ظل هذه التحديات والتحولات السريعة أصبحت التنافسية بين الجامعات أكثر مما كانت عليه؛ فدخلت المنافسة إلى الساحة المحلية بين الجامعات الحكومية والخاصة، والجامعات القادمة من وراء البحار التي أتت لتستثمر أموالها وتقيم مبانيها وتمارس خدماتها محليا، أو تلك التي تنشئ برامج مشتركة مع جامعات خاصة محلية، أو التي تستقطب طلاب وطالبات من الداخل للسفر للالتحاق بها، أو للدراسة عن بُعد

إلكترونيًا، وهو ما جعل الجامعات تسعى للاستفادة مما تمتلكه من إمكانات مادية وفكرية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ٢٠١٠ : ١٨).

ولذا فقد أوصى التقرير النهائي للمؤتمر العالمي حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (١٩٩٨م) بأهمية اعتماد سياسة حازمة لتنمية قدرات العاملين في مؤسسات التعليم العالي، كما أكد على ضرورة وضع إستراتيجيات واضحة لتحفيزهم على استفاء كفاياتهم وتحسينها (منظمة اليونسكو ١٩٩٨م).

كما ركزت الرؤية والرسالة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (مشروع آفاق ١٤٣٢هـ) على ضرورة تحقيق الجامعات السعودية لنتائج ملموسة في المنافسة على الريادة العالمية ص١٨.

وفي الآونة الأخيرة ارتبطت عملية التخطيط الإستراتيجي بسعي المؤسسات التعليمية إلى تحقيقها، وذلك لتعزيز عملية التكيّف والانسجام بينها وبين بيئتها الخارجية، وبالتالي فلقد بات من الأهمية على الجامعات السعودية الاهتمام بالتخطيط الإستراتيجي، وذلك لانخفاض المستوى المهني والأكاديمي، ولعجزها أن تكون بيئة مفتوحة على المجتمع الخارجي، ولما أحدثه ظهور العولمة ومانتج عنها من تحديات لهذه الجامعات، ونتج عن ذلك ظهور مبدأ التنافسية وضرورة أهمية التفاعل بإيجابية لتحقيق الريادة محلياً وعربياً.

مشكلة الدراسة :

تواجه الجامعات السعودية عدة تحديات إستراتيجية أضعفت من قدرتها التنافسية واتضح ذلك بصورة واضحة عند ظهور نتائج تصنيف الجامعات عالمياً، ولذا فإن تطبيق التخطيط الإستراتيجي في إدارة الجامعات كفيل بأن يساعدها على مواجهة كثيرمن التحديات، ولهذا توجد العديد من المبررات التي تؤكد حقيقة أن أخذ هذه المؤسسات التعليمية بالتخطيط الإستراتيجي سوف يمكّنها من تحسين قدرتها التنافسية.

وقد أشارت العديد من الدراسات على أهمية ودور التخطيط الإستراتيجي في رفع مستوى الجودة، ومن ضمن هذه الدراسات ما توصلت اليه نتائج دراسة الدجني (٢٠١١م) التي أشارت إلى وجود علاقة بين مستوى دور التخطيط الإستراتيجي وبين جميع معايير جودة الأداء المؤسسي للجامعات

وكذلك دراسة الحربي (٢٠٠٢م) توصلت إلى أن مبدأ التخطيط الإستراتيجي في مقدمة المبادئ التي وافقت عينة الدراسة على ضرورة تطبيقها في الجامعات السعودية

كما أن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية أكدت على أنه يجب على الجامعات إعداد خطة إستراتيجية لتحسين الجودة والقدرة التنافسية تتناغم مع الخطط التنموية للدولة (الهيئة الوطنية، ٢٠٠٨م، ١١).

وكذلك فقد أشارت دراسة ماشادي (٢٠٠٧) إلى وجود علاقة واضحة بين التخطيط الإستراتيجي لجودة التعليم الجامعي والمركز التنافسي المتقدم لها.

وبالرغم من محاولة سعي بعض الجامعات السعودية نحو تبني التخطيط الإستراتيجي كأحد أسس تطوير الجامعات، إلا أنه لم يوضع نموذج موحد معتمد من قبل وزارة التعليم العالي للتخطيط الإستراتيجي كأحد أسس تطوير الجامعات، كما أنه يوجد بعض الجامعات التي لاتعتمد على التخطيط الإستراتيجي وهذا ماأكدته نتائج دراسة العيسى (١٤٣٣ه) حيث توصلت إلى أن درجة تطبيق التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم الكليات منخفضة. وأن الجانب التنظيري يطغى على الجانب التطبيقي كما أوصت دراسة المبعوث (٢٠٠٣م) بضرورة تبني التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العام والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء الخطة التنموية للدولة.

وفي الوقت الحالي وفي ظل الخطط الطموحة، والتوسع في إنشاء وتطوير الجامعات السعودية، وأهمية مبدأ التنافسية، فقد صاحب ذلك العديد من التحديات المتمثلة في الحاجة إلى التخطيط الإستراتيجي الذي بدوره سيسهم في إيجاد عوامل

مهمة تساعد على النجاح المتميز من الناحية الإدارية والتعليمية والبحثية ؛وبالتالي القدرة على المنافسة وتحقيق الريادة، والتوسع والجودة والتمايز لهذه الجامعات في المملكة العربية السعودية (وزارة التعليم العالي، مشروع آفاق، ١٤٣٢هـ، ص٥٦).

ومماسبق ذكره فإن الحاجة تزداد لتطبيق التخطيط الإستراتيجي في كونه يساعد على تحديد الأطر المستقبلية وتحسين القدرة التنافسية التي بالتأكيد ترغب في تحقيقها جميع الجامعات السعودية، كونها تتواجد في بيئة تنافسية مليئة بالتحديات وبالتحولات السريعة والمتواصلة مما يجعلها في أمسّ الحاجة لئن يكون لهذه الجامعات قدرة على التنافسية والريادة.

وكذلك نظراً إلى كون التخطيط الإستراتيجي من أهم الوسائل الضرورية لتحسين القدرة التنافسية للجامعات، وبناء على نتائج وتوصيات الدراسات السابقة، وانطلاقاً من توجهات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، فأن الدراسة الحالية تسعى لتقديم توصيات لتحسين القدرة التنافسية في ضوء التخطيط الإستراتيجي للجامعات السعودية من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية.

١. ماواقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة ؟

٢. ما متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

٣. ما التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية وتحد من تحسين قدرتها التنافسية من وجهة نظر أفراد الدراسة ؟

٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول محاور الدراسة الرئيسية تُعزى للمتغيرات الديمغرافية ؟

٥. ما التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية في الجامعات السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على واقع التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية.

٢. الكشف عن متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية.

٣. التوصل إلى التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية والتي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية.

٤. وضع التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية في الجامعات السعودية في ضوء التخطيط الإستراتيجي.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في النقاط الآتية :

١. أن الدراسة االحالية تناولت الجامعات السعودية، والتي هي بحاجة إلى التخطيط الإستراتيجي، وذلك من أجل تحسين قدرتها التنافسية، ولتخريج طلاب وطالبات قادرين على الانخراط في سوق العمل.

٢. يؤمل– أن تكون الدراسة الحالية إثراء للباحثين بتخصص الإدارة التربوية على وجه العموم وللمهتمين في مجال التخطيط الإستراتيجي للجامعات على وجه الخصوص.

٣. أن الدراسة الحالية قد تفيد القيادات العليا على مستوى الجامعات لتحسين النظرة الاستشرافية في مجال التخطيط الإستراتيجي، وتعينهم على مراعاة متطلبات التخطيط الإستراتيجي في الجامعات السعودية.

٤. أهمية موضوع التخطيط الإستراتيجي، حيث يعد مدخلاً هاماً من أحدث مداخل التخطيط، وعاملاً مهماً لتحسين القدرة التنافسية للجامعات.

حدود الدراسة تتحدد الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة الحالية على التعرف على واقع ومتطلبات وتحديات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية بهدف تحسين قدرتها التنافسية.

الحدود المكانية : اقتصر التطبيق الميداني على قسم الإدارة التربوية في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود وجامعة أم القرى، وجامعة الملك خالد).

الحدود الزمانية : الفصل الأول من العام الجامعي ١٤٣٤ـ ١٤٣٥هـ

مصطلحات الدراسة : استخدمت الدراسة المصطلحات التالية

ويعرف التخطيط الإستراتيجي للتعليم اصطلاحاً بأنه" عملية قوامها الملائمة بين نتائج تقييم البيئة الخارجية لمؤسسة تعليمية، وبين موارد البيئة الداخلية لهذه المؤسسة، ويجب أن هذه العملية قادرة على مساعدة المؤسسات التعليمية في الاستفادة من نقاط القوة والسيطرة على نقاط الضعف وفي الإفادة من الفرص وفي الحد من التهديدات" (وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات ٢٠١٢، ص٣٢)

التخطيط الإستراتيجي : ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه " عملية تقوم بها الجامعة إبتداء من تحديد الأهداف والسياسات المستقبلية لها، ووضع الخطط التنفيذية لها، في ضوء الاستخدام الفاعل للموارد المتاحة، مع الأخذ بالاعتبار تحليل البيئة الداخلية لها وفهم البيئة الخارجية المحيطة بها ؛ لتكون أكثر قدرة على التعامل مع التحديات التي تواجهها سواء الحالية أو المستقبلية، وذلك لتحسين قدرتها التنافسية "

تحسين القدرة التنافسية : ويعرفها الباحث إجرائياً بإنها" المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للجامعة السعودية إنتاج قيم ومنافع للمسفيدين(الداخليين، والخارجيين) تزيد عما تقدمه الجامعات المنافسة، بهدف تحقيق المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما تقدمه الجامعات المنافسة الأخرى"

ثانياً: الإطار النظري :

أ) مفهوم التخطيط الإستراتيجي بالمؤسسات التربوية :

يذكر الحبيب ١٤٢٩هـ بأن التخطيط الإستراتيجي هو "عملية قوامها التجديد والتحويل التنظيمي وهذه العملية من شأنها توفير الوسائل اللازمة والمناسبة لتكييف الخدمات والأنشطة مع الظروف البيئية المتغيرة، ويوفر التخطيط الإستراتيجي إطاراً لتحسين ووضع البرامج والإدارة والعلاقات التعاونية وتقييم تقدم التنظيم (ص٩٦).

وكان ظهور التخطيط الإستراتيجي مع بداية الخمسينات في المؤسسات العسكرية، ثم انتقل تطبيقه إلى المؤسسات الاقتصادية، (مصطفى، ٢٠١٠م : ص١٠).

أما عن دخول التخطيط الإستراتيجي في النظم التعليمية فقد جاء متأخراً وذلك عندما شهدت نهاية الثمانينات سلسلة من الأزمات التعليمية في غرب أوربا والولايات المتحدة وما استوجبته من إصلاحات فظهر التخطيط الإستراتيجي منهجية مؤكدة للإصلاح (الزامل، ٢٠١١: ٢٤)، وفي بداية التسعينات بدأ التركيز على التخطيط الإستراتيجي بشكل أكثر عمقاً فقد ظهرت العديد من الدراسات والبحوث التي تبين مدى نجاح أو فشل هذا النوع من التخطيط (الكريدا، ٢٠٠٤م: ص٦٧).

ب) واقع التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية :

تشهد المملكة العربية السعودية نهضة شاملة في جميع المجالات التنموية وعلى الأخص في مجال التعليم ؛ حيث تم الأخذ بمنهجية التخطيط الإستراتيجي في خطة التنمية الثامنة، وكذلك التاسعة، والتي هدفت إلى أن الإستراتيجية التعليمية تسعى إلى تحقيق تطور نوعي وكمي من خلال مجموعة متناسقة ومتكاملة من الأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة لكل مرحلة من مراحل التعليم، وقد انعكس هذا الاهتمام بمرحلة التعليم العالي في السنوات القليلة الماضية على الواقع الكمي لعدد الجامعات بالمملكة العربية السعودية، حيث قفز عددها خلال سبع سنوات من ٢٠ جامعة إلى ٣٦ جامعة، مابين جامعات حكومية وأهلية (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٤هـ

١٤٣٥هـ، ص١٩٩). ولكن رغم اهتمام الخطط التنموية لوضع إستراتيجية تعليمية إلا أنه اشارت نتائج دراسة الكلثم وبدران(٢٠١١م) إلى وجود معوقات لتطبيق التخطيط الإستراتيجي في جامعة أم القرى وأن أعلى هذه المعوقات هي الروتين والتعقيد الإداري في الجامعة. كما أشارت نتائج دراسة الحارثي(٢٠١١م) إلى ضرورة سعي كليات البنات في الجامعات السعودية إلى تبني منهجية التخطيط الإستراتيجي.

ومن هذا المنطلق فقد بادرت وزارة التعليم العالي بمشروع إعداد خطة مستقبلية للتعليم الجامعي وقد أطلق عليه اسم " آفاق "، ويهدف هذا المشروع إلى صياغة خطة إستراتيجية بعيدة المدى لفترة خمس وعشرين سنة مع تحديد الرؤية والرسالة (وزارة التعليم العالي، هـ١٤٣٢، ص ١٩).

ومن خلال اطلاع وفحص الباحث للخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (مشروع آفاق)، لاحظ من خلال الرؤية والرسالة والأهداف أنها في مجملها تركز على ضرورة تحقيق نتائج ملموسة في المنافسة على الريادة والعالمية (وزارة التعليم العالي، ١٤٣٢هـ، ص١٨).

ولكن بالنظر إلى ا لميدان التربوي في المملكة العربية السعودية فإن وزارة التعليم العالي من خلال هذا المشروع تهدف إلى الارتقاء بكفاءة نظام التعليم العالي، غير أن إستراتيجيات مشروع آفاق مازالت تخطو بخطوات بطيئة على مستوى الجامعات من حيث تفعيله.

ج) متطلبات التخطيط الإستراتيجي بمؤسسات التعليم العالي :

توجد متطلبات أساسية يجب التفكير فيها قبل البدء بوضع الإستراتيجيات، وهذه المتطلبات تعد مدخلات مهمة تؤثر في فاعلية التخطيط الإستراتيجي ونجاحه، وتتمثل متطلبات تطبيق التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي على النحو التالي (الحريري وآخرون،٢٠٠٧م،ص٢٦٩) :

١ -وجود إدارة عليا تؤمن بالتخطيط الإستراتيجي.

٢ -هيكل تنظيمي واضح ومناسب للمؤسسة.

٣ -توفر الإمكانات المادية والمهارات المناسبة والمتنوعة للقيام بالتخطيط.

٤ -توفر صورة واضحة عن بيئة الجامعة وإدراك القصور جيدًا.

٥ -التزام من الموظفين والإدارة المتوسطة بالتخطيط.

٦ -توفر القناعة الكاملة للمشاركين بالخطة بحجم الفوائد المترتبة على تطبيق الخطة الإستراتيجية.

وأشارت دراسة الشويح(٢٠٠٧م) إلى من ضمن متطلبات تطبيق التخطيط الإستراتيجي كفاءة الموارد البشرية وتوافر الموارد المالية، كما أوضحت أيضاً نتائج دراسة اللوح(٢٠٠٠م) أن من ضمن متطلبات نجاح عملية تطبيق التخطيط الإستراتيجي بالجامعات تتمثل في كفاءة نظم المعلومات الإدارية وكفاءة الهيكل الإداري وتوفر ثقافة التخطيط الإستراتيجي. كما أشارت دراسة فورد(٢٠٠٨م) أنه يجب أن يتضمن تطبيق التخطيط الإستراتيجي مشاركة جميع المستويات الإدارية.

ولهذا فإن هذه المتطلبات تعد مدخلاً هاماً لنجاح تطبيق التخطيط الإستراتيجي بالجامعات، وبالتالي قد يساعد توافرها على تحسين القدرة التنافسية لها، لكن لا يلزم بأن تكون خارقة لتحقق النجاح؛ بل يجب أن تتوفر بالقدر المطلوب. مع ضرورة أن توفر الإدارة الواعية وطاقم العمل الأكفاء كفيل بتيسير توفر هذه المتطلبات وتذليلها؛ وذلك لأن هدفهم تحسين فاعلية مؤسستهم ،وبالتالي تحقيق القدرة على المنافسة والوصول للريادة.

د) التحديات التي تواجه عملية التخطيط الإستراتيجي بمؤسسات التعليم العالي :

أن ممالاشك فيه أن مؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات عديدة في الوقت الحاضر وتتبع هذه التحديات أساساً من طبيعة ظروف العصر وتعقيداتها المختلفة الأمر الذي يفرض تغييرات جذرية في سبل التفكير وطرائق العمل لمواجهة المشكلات بأقصى قدر من الفاعلية (بطاح، ٢٠٠٦م، ص١٥٩).

ولعل من أهم السبل التي قد تمكّن القيادات القائمين على إدارة هذه الجامعات وبنجاح في هذا المجال، هو تبني الفكر الإستراتيجي، إذ لم يعد مقبولاً أن تظل الإدارة آنية في توجهاتها وخططها، بل لابد لها في الواقع من اعتماد رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، تُحدد من خلالها أهدافاً كبرى وأساليب مدروسة ناجحة، وطرائق تطبيق منهجية متنوعة، وبالتالي تطور قدراتها، وتعزز الممارسات الإستراتيجية فيها، لكي تنتقل من الممارسات الإدارية المرتبكة، إلى إيجاد الأرضية والقاعدة المنهجية المنظمة لتطبيق الفكر الإستراتيجي على أرض الواقع.

ولهذا يواجه التخطيط الإستراتيجي بمؤسسات التعالي العالي الكثير من التحديات والتي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية و التي ينبغي أن يدركها القائمون على التخطيط الإستراتيجي بهذه المؤسسات ؛لأن تجاهلها قد يشكل تهديداً أو إضعافاً لمكانة المؤسسة ووضعها التنافسي ويمكن إيراد هذه التحديات على النحو التالي (السالم ،٢٠٠٩ ،ص٢١):-

١ـ تسارع التغيرات الكمية والنوعية في بيئة الأعمال (العولمة) :

نعيش اليوم في عالم سريع التغير في كل نواحيه ومظاهره، عالم تكاد تتلاشى فيه حدود الزمان والمكان، بين ما هو قديم وجديد، ويظهر هذا التسارع في التغير في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية ،ومن ثم فقد أصبح وضع الإستراتيجيات والتعامل مع الفرص والتهديدات أمرا حيويا ودائم في الجامعات وبالتالي

يتوجب الخطط الإستراتيجية أن يتمتع التخطيط الإستراتيجي بهذه الجامعات بالمرونة الكافية للتفاعل بإيجابية مع كافة الفرص أو التهديدات التي قد تواجهها في أثناء تنفيذ الخطط الإستراتيجية.

٢ـ ازدياد حدة المنافسة :

لم تعد المنافسة مقتصرة على السعر وجودة المنتج فقط كما كان في السابق، بل تعددت ؛لأن أسس المنافسة لتشمل كل أنشطة المنظمة، وتتضح هذه الصورة في ظهور منافسين جدد باستمرار و زيادة حدة المنافسة بصورة عامة الأمر الذي يفرض على الإدارة العليا تحدي يستدعي وضع خطط إستراتيجية بعيدة المدى لمعالجة وضع الجامعة التنافسي.

مثلا انتشار جامعات التعليم عن بعد والتعليم المفتوح والتعليم الافتراضي في أغلب دول العالم. وبدأت العديد من الجامعات تدعم إلزامية التوسع في استخدام تقنيات التعليم لتحسين التعليم التقليدي (وجهًا لوجه)، وكذلك تقديم مقررات كاملة عبر الإنترنت، إضافة إلى النمو الكبير في أعداد الطلاب الراغبين في الدراسة عن بعد وذلك نتيجة لتأثير تقنية الاتصال والمعلومات واستخدام الإنترنت في التعليم الجامعي. وهذا بدوره ما أدى الى زيادة المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي ووضع الجامعات التقليدية في تنافس مع بعضها البعض من جهة ومع الجامعات الخاصة من جهة أخرى.

٣. التحالفات الإستراتيجية :

لقد تلاشت من عالم الأعمال حدود السيادة بين الدول وذلك مع تزايد الطبيعة الاعتمادية المتبادلة، و نمو المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية ونذرة الموارد (مالية ـ بشرية ـ **تكنولوجية ـ معرفية...**)

في مجال التعليم يوجد بعض الجامعات السعودية تتجه نحو إقامة تحالفات إستراتيجية مفتوحة مع بعض الجامعات العالمية لكي تتعرف على عناصر القوة التقنية فيها. فعلىَ سبيل المثال– التحالف بين جامعة ستنافورد مع مؤسسة hawlelt

Packard والتي ادت إلى قصص نجاح مثيرة للاهتمام تمثلت في تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المهمة و ظهور وادي السلكون الشهير والأرباح الكبيرة التي حققها بفضل جهود وأبحاث أعضاء هيئة التدريس وخريجي جامعة ستنافورد.

٤- ندرة الموارد :

أصبح الصراع على الموارد المالية والتقنية والكفاءات العلمية النادرة سمة العصر، وترتب على المؤسسات وضع الإستراتيجيات التي تضمن توفير الموارد بالقدر وبالمواصفات المطلوبة وفي الوقت المناسب. فقد انتهى عصر الوفرة و أصبحت الندرة هي السمة الغالبة في وقتنا الحاضر.

٥- ظهور المنظمات المتعلمة :

أمام التغيرات البيئية السريعة وغير المؤكدة أصبح لزاما على المؤسسات امتلاك القدرة على التنافس الناجح في مثل هذه البيئات. ولا يتحقق لها ذلك إلا إذا امتلكت مرونة إستراتيجية تمكنها من تكوين ميزة تنافسية مستدامة. وتتطلب المرونة الإستراتيجية التزاما طويل الأمد لتطوير وتنمية الموارد ذات الأهمية الاستثنائية، كما تتطلب الزامية أن تصبح المنظمة متعلمة ؛ حيث تشكل المعرفة ميزة إستراتيجية، وتقوم بدور المضاعف للثروة والقوة من خلال تحقيق زيادة قصوى في الكفاءة.

٦- ازدياد أهمية التخطيط الإستراتيجي و تغير هيكل العمالة :

حيث أصبح نجاح المؤسسات العصرية يتوقف على توافر خبراء ذوي معرفة متخصصة قادرين على إنتاج إستراتيجيات مبتكرة وعلى مستوى عال من الكفاءة.

مماسبق حينما تم عرض التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية ولهذا لاينبغي بأي حال من الأحوال التخلي عن التخطيط الإستراتيجي، بل على العكس فإن المعرفة بوجود هذه التحديات الكبيرة لهو مدعاة ؛لأن تستعد لها كل جامعة سعودية تنشد النجاح وأن تبذل أقصى الجهد في مقاومتها و مواجهتها. وينبغي على قيادتها أن يعنوا بالتخطيط الجيد لمرحلة تنفيذ الخطط الإستراتيجية.

هـ) أهمية تحسين القدرة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي :

تتواجد الجامعات في بيئة تنافسية مليئة بالعديد من التحديات والتغيرات السريعة والمتواصلة، وبقاء الجامعة على وضعها الثقافي التنظيمي كما كانت عليه في الماضي دليل على ركودها، لذلك فالجامعات بحاجة إلى تحسين قدرتها التنافسية، وتكمن الأهمية في ذلك للجامعات في أن تجعل لتلك الجامعات شخصية وهوية خاصة التي هي أنشئت من أجلها وكذلك لتحقيق الريادة والنجاح والتميز من الناحية الإدارية و التعليمية والبحثية و خدمة مجتمعها على المستوى المحلي و الإقليمي والعالمي.

ولذلك تسعى كثيراً من الجامعات العالمية ذات الخبرة النوعية إلى اتباع بعض المداخل في محاولة منها إلى بناء وتعظيم قدرتها التنافسية وذلك من خلال تكوين القدرة التنافسية بتحسين الموارد كماً ونوعاً وتعظيم العائد منها، كما تقوم بتطوير وتفعيل العمليات باستخدام تقنيات إعادة الهندسة، إعادة الهيكلة، إدارة الجودة الشاملة، والتطوير المستمر. وبالتعامل المباشر مع المنافسين في البيئة التنافسية لتحسين القدرة التنافسية حيث تقوم الجامعة باستخدام طرق عديدة ومنها تغيير طبيعة المنافسة.

ويشير الدوري (٢٠١١م) إلى أن أهم معايير التقويم للبدائل الإستراتيجية هي : الميزة التنافسية حيث تسعى المؤسسات التربوية جاهدة بإن يتم تحقيق البديل الإستراتيجي والمتمثل أو مايسمى بالميزة التنافسية لهذه المؤسسة التربوية. ولهذا فإنه يجب أن يكون معيار الوضع التنافسي للجامعات يفتقد إلى توضيح السمات التي تميزها عن غيرها من الجامعات المتناظرة في المجتمع المحيط، والتي تعكس الوضع الإستراتيجي والتنافسي للجامعة.

كما يشير أبوالنصر (٢٠١٢م) أن الإستراتيجية الجيدة يجب أن توفر مزايا تنافسية إيجابية بين المؤسسات التربوية (ص ١٢٦).

وعلى الرغم من كثرة النماذج الهامة في مجال التخطيط الإستراتيجي بالإضافة إلى ما يستجد في عصرنا الحديث من نماذج للتخطيط الإستراتيجي وذلك نظراً إلى ما يستجد من أنشطة للمنظمات والمؤسسات التربوية والنموذج الجيد هو الذي يركز على تحقيق النجاح وليس مجرد منع الفشل، ويتم ذلك من خلال تشجيع قادة المؤسسات التعاون وتحسين القدرة على التنافسية، وبالتالي فأنه يجب أن تسعى الجامعات الى تحسين قدرتها التنافسية من أجل تحقيق التميز والريادة وذلك من خلال الاستفادة من خلال الخبرات والنماذج العالمية ومنها مايلي :

١. **النموذج التنافسي:** الذي يرى على أن مستقبل أي مؤسسة تربوية مرهونة بالقوة التنافسية.

ويركز هذا النموذج على أن مستقبل أي منظمة مرهون بالقوة التنافسية التي تحيط بها وهذا مايدفعها للتعامل مع مجموعة القوي الفاعلة في البيئة التنافسية وهي : المساومة مع المشترين والمنتجات البديلة والمنافسة مع الموردين والمنافسين الجدد وكذلك المنافسة مع المنظمات المشابهة القائمة (العجمي، ٢٠١٣، ص٨٧).

٢. **نموذج** porter **للإستراتيجيات التنافسية :**

يفترض هذا النموذج وجود ثلاث إستراتيجيات يمكن أن تحقق المنظمات من خلالها ميزة تنافسية إستراتيجية مؤكدة (ياسين، ٢٠١٠م، ص ١٠٧) وهي:

أ- إستراتيجية قيادة التكلفة Cost Leadership Strategy : وهي الإستراتيجية التي تضع المنظمة كأقل المنتجين تكلفة في قطاع الصناعة وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والإنتاج بمعايير نموذجية للبيع بالأسعار الرائدة.

ب- إستراتيجية التميزDifferentiation: إستراتيجية البحث عن التمييز أو الانفراد بخصائص استثنائية في الميدان وتكون ذات قيمة كبيرة للمشتري.

ج- إستراتيجية التركيز Focus Strategy: تستند هذه الإستراتيجية على أساس اختيار مجال تنافسي محدود داخل المجال بحيث يتم التركيز على جزء معين من النشاط، والعمل على استبعاد الآخرين ومنعهم من التأثير في حصة المنظمة.

٣. نموذج كوك(Cook١٩٩٦) **(السعيد، ٢٠٠٦، ص١٩)**

طور كوك هذا النموذج خصيصاً ؛ليناسب البيئات التعليمية، ويتكون من الخطوات التالية :تحديد المعتقدات، وتحديد المحددات الإستراتيجية، وصياغة الرسالة، وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية، والمنافسة والقضايا الحرجة، ووضع الأهداف، وتحديد الإستراتيجيات المحققة للأهداف، ووضع خطط العمل.

ثالثاً :الدراسات السابقة :

بناءً على عملية المسح التي قام بها الباحث للدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية فأنه سيتم تناول هذه الدراسات السابقة للتعريف بها وبأهم النتائج التي توصلت إليها وهي على النحو التالي :

١- دراسة الشوىخ (٢٠٠٧) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة مستخدماً المنهج الوصفي التحليل وقام بتصميم استبانة كأداة للدراسة واستخدم أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة والمتمثل بالعمداء ونواب العمداء ورؤساء الأقسام لكافة الكليات التقنية المتواجدة في محافظات غزة وعددها (٦) كلىات وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :أن هناك علاقة بىن ممارسة التخطىط الإستراتيجي وكل من التزام إدارة الكليةبالتخطيط الإستراتيجي ومدى انتشار ثقافة التخطيط الإستراتيجي والهيكل التنظيمي للكلية حيث يتأثر التخطيط الإستراتيجي بطباعة وبناء الهىكل التنظيمي والمستويات الإدارية فيه، وأيضا كفاءة الموارد البشرية وتوفر الموارد المالية،

وأوضحت الدراسة من خلال استجابات العاملىن أنه لا توجد فروق بين كل من المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي والنوع وبين عمليةالتخطيط الإستراتيجي.

٢- دراسة الدجني، (٢٠٠٦):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الإستراتيجي في الجامعة الإسلامية بغزة، من خلال تحليل الخطة الإستراتيجية في ضوء معايير الجودة التي أقرتها الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين. فضلا عن التعرف على مدى وضوح مفهوم التخطيط الإستراتيجي، ومدى ممارسته، ومدى توافر معايير الجودة المعتمدة التي تضمنها نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين في الخطة الإستراتيجية للجامعة الإسلامية بغزة، ومعايير مكونات الخطة الإستراتيجية الجيدة.

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المحتوى، وقام بتوزيع الاستبانة على كل مجتمع الدراسة المتمثل بإدارة الجامعة، وفريق التخطيط والجودة، البالغ عددهم(١١٧) ، عضوًا، وقد استجاب منهم(١٠٥) ، كما قام الباحث بإعداد بطاقة تحليل محتوى. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

وضوح المفهوم العام للتخطيط الإستراتيجي لدى إدارة الجامعة بدرجة مرتفعة ، وأن نسبة (٧٥،٨٩ %) من مجتمع الدراسة يمارسون التخطيط الإستراتيجي ويعتبرون أن جودة التخطيط الإستراتيجي خطوة لازمة ومهمة لتحقيق الجودة الشاملة في سياسات الجامعة وأدائها. وتوافر معايير الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مكونات الخطة الإستراتيجية للجامعة بنسبة مرتفعة، وجود ضعف في صياغة بعض جوانب الرؤية والرسالة والأهداف من حيث (عمومية الرؤية وضعف استشرافها للمستقبل، وشمولية بعض الأهداف وعدم دقة التعبير في بعض جوانب الرسالة)

٣- دراسة الأنصاري، (١٤٢٩هـ):

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة توفر الكفايات اللازمة لإدارة عمليات التخطيط الإستراتيجي (التخطيط للتخطيط، تحليل الوضع الراهن، صياغة الرسالة، والرؤية، والأهداف والقضايا، إعداد الخطة الإستراتيجية، والمتابعة والتقويم) لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية من أعضاء الهيئة التدريسية وعضواتها المكلفين والمعينين على مناصب إدارية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وجامعة الملك سعود بالرياض، وبلغ عددهم (٦٠٤) عضو وعضوة، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: تقدير أفراد الدراسة لدرجة توفر كفايات العمليات التالية، التخطيط للتخطيط، وصياغة الرسالة والرؤية والأهداف والقضايا، واعداد الخطة الإستراتيجية والمتابعة والتقويم كانت متوسطة، كفاية تحليل الوضع الراهن فكانت بدرجة منخفضة، أما من حيث توفر الكفايات اللازمة لإدارة عمليات التخطيط الإستراتيجي فكانت متوفرة بدرجة متوسطة بشكل عام، وأوصت الدراسة بوضع معايير واعتمادها؛ للأخذ بها عند ترشيح القيادات الأكاديمية للمناصب الإدارية التي تتضمن فن التخطيط الإستراتيجي وإدارة عملياته، مشاركة جميع القيادات الأكاديمية في إعداد الخطة الإستراتيجية للجامعة، مساعدة القيادات الأكاديمية على تنمية كفايات إدارة عمليات التخطيط الإستراتيجي.

٤- دراسة الدهدار (٢٠٠٦) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التوجه الإستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية،وقد أجريت الدراسة على جامعات قطاع غزة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث بتصميم استبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة بين

التـزام الإدارة العليـا بـالتخطيط الإسـتراتيجي كأحـد متغيـرات التوجـه الإسـتراتيجي وتحقيـق ميـزة تنافـسية وأن ٥٠% مـن حجـم العينـة يفقـون أن مفهـوم التخطـيط الإسـتراتيجي ىعتبـر واضـح وأن ٣٩% يتفقـون أن التخطـيط الإسـتراتيجي مـستخدم بـشكل غيـر مفهـوم بالجامعـات و٤٤،١% يتفقـون أن الإدارة العـلىا تـؤمن بأهميـة التخطيط الإسـتراتيجي وأن هنـاك علاقـة بـين اهتمـام الإدارة العليـا بمعـدلات الابتكـار والتغيـر الإلكترونـي وتحقيـق الميـزة التنافـسية بالإضـافة إلـى وجـود علاقـة بـين جميـع متغيرات التوجه الإستراتيجي التي اعتمدها الباحث في دراسته وهي (التزام الإدارة العليا بـالتخطيط الإسـتراتيجي، معـدلات الابتكـار والتغيـر التكنولـوجي فـي مجـال التعلـيم الإلكترونـي، التحـسين المـستمر، الاهتمـام بالعنـصر البـشري) وبـين الميـزة التنافـسية لمؤسـسات التعلـيم العـالي فـي قطـاع غـزة وأن ٥٥% مـن حجـم العينـة توكـل القيـام بالتخطيط الإستراتيجي استشارية خارجية

٥- دراسة اللوح (٢٠٠٠):

هدفت الدراسـة للتعرف على معو قات تطبيق التخطيط الإسـتراتيجي في الجامعات الفلسطينية لما له من أهمية في اتخاذ القرارات السليمة .استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وقد صمم الباحث استبانة طبقت على عينة الدراسـة باستخدام أسلوب المسح الشامل لأفراد العينة .وقد خلصت الدراسـة إلى أن ما نسبته ٦٧،٧٨٪ من أفراد العينة توافق على أن متطلبات إنجاح عملية تطبيق التخطيط الإستراتيجي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة متوفرة بمستوى مناسب ولكنها بحاجة الى تطوير والتي تتمثل في(كفاءة نظم المعلومات الإدارية، كفاءة الهيكل التنظيمي، توفر ثقافة التخطيط الإستراتيجي، توافر الموارد المالية اللازمة.(كما توصلت الدراسة الى أن هناك توفرا للهيكل التنظيمي المناسب في الجامعات بمستوى جيد ٦٧،٤٣٪ وتوجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين توفره وبين معوقات التخطيط الإستراتيجي. تتوفر ثقافة التخطيط الإستراتيجي و

الشعور بأهميته بنسبة٦٧،٢١٪ في الجامعات الثلاث .يتوفر في الجامعات الجهاز الإداري الكفء بمستوى جيد٧٠،٦٧٪ ، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى توفره وبين معوقات تطبيق التخطيط الإستراتيجي .تتوفر في الجامعات موارد وإمكانات مالية مناسبة بمستوى متوسط بنسبة٦٥،٨٧٪ ، وتوجد علاقة ذات إحصائية بين مستوى توفرها وبين معوقات تطبيق التخطيط الإستراتيجي .وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير جميع متطلبات التخطيط الإستراتيجي.

٦- دراسة : شراب (٢٠١١م) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي وعلاقته بالميزة التنا فسية لشركات توزيع الأدوية في محافظات غزة، من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.

وتم جمع البيانات بواسطة استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وزعت على جميع أعضاء مجالس الإدارة والمديرين في شركات توزيع الأدوية في محافظات غزة والبالغ عددهم (٧٤) بصفتهم الجهة المسئولة عن عملية التخطيط الإستراتيجي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن شركات توزيع الأدوية في محافظات غزة تقوم بممارسة التخطيط الإستراتيجي من خلال ممارسة المراحل الأساسية له وهي: التحليل الإستراتيجي للبيئة (تحليل البيئة الداخلية وتحليل البيئة الخارجية)، وتوفر عناصر التخطيط الإستراتيجي (الرسالة، الأهداف الرئيسية، الخطط والسياسات والبرامج(، كما وأظهرت النتائج أن هذه الشركات تعتمد على التمايز والإبداع والتكلفة الأقل في تحقيق الميزة التنافسية لها.

٧- دراسة : الكلثم و بدارنه (٢٠١١م) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق التخطيط الإستراتيجي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة أم القرى البالغ

عـددهم((١٤٣عـضو هيئـة تـدريس مـن مختلـف الأقسـام فـي كليـة التربيـة .ولتحقيـق أهداف الدراسـة، أعد الباحثان استبانة تكونت بصورتها االنهائية من (١٨) فقرة.

وخلصت الدراسـة إلى مجموعة من النتائج منها :حصلت معوقات تطبيق التخطيط الإسـتراتيجي فـي جامعـة أم القـرى علـى درجـة كبيـرة، وأن أعلـى هـذه المعوقـات هـي : الروتين والتعقيد الإداري في الجامعة.

٨- دراسـة كاوبيرن (٢٠٠٥م) :

وهدفت هذه الدراسـةإلى التعرف على عملية التخطيط الإسـتراتيجي في مؤسـسـات التعليم العالي بالمملكة المتحدة، وتكونت عينة الدراسـة من (٥٠) مؤسـسـة تعليم عـالي بريطانيـة تـم تحليـل وثائقهـا ومقارنـة أعمالهـا وملاحظـة أداء الإداريين فيهـا، وخلصت الدراسـة بعد التحليل إلى مجموعة من النتائج منها: أن الجامعـات البريطانيـة لا تمارس عمليات التخطيط الإسـتراتيجي، ويعـود ذلـك إلـى قلـة المـوارد ا لماليـة المتاحـة، وازدواجيـة القـرارات .كمـا أشـارت الدراسـة إلـى أن عـدم وضـع خطـط واقعيـة للعمـل وذات أهداف محددة أدى إلى فشـل عمليات التخطيط التي تقوم الجامعات البريطانيـة لغاية العام الذي تم فيه عمل هذه الدراسـة.

٩- دراسـة كاسيوزي (٢٠٠٥م) :

وهدفت هـذه الدراسـة إلـى التعـرف علـى العوامـل الداخليـة والخارجيـة المـؤثرة فـي عملية التخطيط الإسـتراتيجي للتعليم العالي في أوغندا، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسـة علـى أسـلوبي المقابلـة مـع (٢٥) عـضو هيئـة تـدريس، وتحليـل وثائـق التعليـم العالي، ومراجعة الدراسـات الأوغندية التي أجريت في مجال التعليم العالي، وبعد جمـع البيانات خلصت الدراسـة إلى مجموعة من النتائج أهمها :أن الـضغط المجتمعـي يعتبـر من أهم عوامل التأثير في عمليات التخطيط الإسـتراتيجي في التعليم العالي الأوغنـدي، بالإضافة إلى القرارات الحكومية والبرلمانية، وتحديات العولمة والمشـاكل فـي إفريقيـا، وصناعة القرار وضغوطات سـوق العمل، والمنافسـة وظهور أنماط جديدة من التعليم .

١٠- دراسة وهبة (٢٠٠٨م) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإدارة الإستراتيجية في بعض الجامعات الفلسطينية ضمن محافظات غزة، وهدفت أيضًا إلى التعرف على سبل تطوير الإدارة الإستراتيجية فيها، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بتوزيع استبانة على (٨٨) رئيس قسم أكاديمي، يعملون في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة الأقصى، التابعة لمحافظة غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت الباحثة استبانة تكونت بصورتها النهائية من (٤٥) عبارة موزعة على أربع مجالات هي : التحليل البيئي، وتكوين الإستراتيجية، وتنفيذ الإستراتيجية، والتقييم والرقابة الإستراتيجية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن الإدارة الإستراتيجية تطبق بدرجة فوق المتوسط في الجامعات الفلسطينية بنسبة مئوية مقدارها (٧٠ %) وبينت نتائج الدراسة أن هذه الجامعات تسعى الإدارات الجامعية فيها إلى بناء علاقات إيجابية مع بعض الجامعات المتقدمة تقنيا، وقد حصلت على نسبة مقدارها %) .(٧٦،٨

١١- دراسة فورد (٢٠٠٨م) :

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن وجهة نظر الرؤوساء والقادة الأكاديميين والمسؤولين الماليين حول فعالية التخطيط الإستراتيجي بجامعة كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من(٧٤)فردًا من جامعة شمال كارولينا، تم تطبيق استبانة عليهم، وبعد جمع البيانات وتحليلها خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الرؤوساء كانوا متفائلين حول عملية التخطيط الإستراتيجي بالجامعة وأنه يجب أن يتضمن تطبيق عملية التخطيط مشاركة جميع المستويات الإدارية، وأن عمليات التخطيط الإستراتيجي تؤثر على جميع العمليات الأخرى في الجامعة.

١٢- دراسة (Al- Omari & Salameh ٢٠٠٩)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين حول فعالية التخطيط الإستراتيجي في بيئة(SPE) إصلاح التعليم العالي الأردني، وتكونت عينة الدراسة من (٣٣٨) عضو هيئة تدريس و(١٨٨إداريا في الجامعات الحكومية والخاصة، ولتحقيق هدف الدراسة طبقت استبانة - في الفصل الأول من السنة الأكاديمية٢٠٠٧ مكونة من (٤٢) عبارة موزعة على خمسة مجالات هي :أهمية التخطيط الإستراتيجي، ومستوى المشاركة، وعمق التطبيق، ونموذج التطبيق المؤسسي، واتخاذ القرار المؤسسي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن جانب عمق التطبيق هو أكثر العوامل المؤثرة في فعالية التخطيط الإستراتيجي، كما بينت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين يرون أن التخطيط الإستراتيجي يتم بدرجة فعالية متوسطة، حيث تباينت الآراء بين أفراد العينة تبعا لمتغير الجامعة والجنس لصالح الجامعات الحكومية والذكور رغم الاتفاق العام أن التخطيط الإستراتيجي كان فعلا بنسبة متوسطة.

١٣- دراسة المبعوث(٢٠٠٣):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح بعض الفروق بين التخطيط الإستراتيجي والتخطيط التقليدي، وبيان بعض المشكلات في التعليم العالي في المجتمع العربي، ودراسة نموذج المملكة في التخطيط للتعليم العالي، ثم بُني على ذلك تقديم تصور مقترح للتخطيط الإستراتيجي في التعليم العالي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: التخطيط للتعليم العالي في المجتمع، ومنها السعودية يغلب عليه الطابع التقليدي في التخطيط مع التأثر ببعض الأطر الفكرية للتخطيط الإستراتيجي وبشكل نظري في الخطط المكتوبة، أن التخطيط التقليدي أفرز بعض السلبيات مما دفع بعض الباحثين للمطالبة بالاستفادة من التخطيط الإستراتيجي، والذي يتم ممارسته في كثير من الجامعات في الدول المتقدمة.

١٤- دراسة الحارثي (٢٠١١) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات التخطيط الإستراتيجي في كليات البنات بالجامعات السعودية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: ضرورة سعي كليات البنات في الجامعات السعودية إلى تبني منهجية التخطيط الإستراتيجي بها، مع التركيز على مجال القيم، وخاصة ما يتعلق بالشفافية، والإبداع، والتركيز في مجال الرؤية المستقبلية، وعلى مواكبة التطور في أساليب التعليم، وفي مجال رسالة الجامعة ،وعلى ضرورة الاهتمام بالمجتمع المحلي، والتركيز على التدريب المستمر.

١٥- دراسة الأشقر(٢٠١٢م)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مؤشرات التخطيط الإستراتيجي من وجهة نظر الطلبة في جامعة إربد الأهلية وتكونت الدراسة من((٢٧٨ طالباً وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من طلبة الجامعة .وقد تم بناء أداة للدراسة تضمنت مجالات الدراسة الأربع :الأهداف، الرسالة، الرؤية، القيم، وتم التحقق من صدقها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية ذوي الخبرة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن مؤشرات التخطيط الإستراتيجي في جامعة إربد من وجهة نظر الطلبة جاءت بدرجة متوسطة على جميع المجالات، وأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (α =٠.٠٥)تعزى إلى متغيرات الجنس، السنة الدراسية، نوع الكلية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

استعرضت الدراسة الحالية عدداً من الدراسات السابقة التي تناولت مجال التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات التربوية ولبيان أوجه الاتفاق والاختلاف والاستفادة من الدراسات السابقة، فيمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

- اتفقت الدراسة الحالية جزئياً مع بعض الدراسات السابقة:

١. في كونها هدفت إلى التعرف على واقع التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات التربوية والكشف عن التحديات التي تواجه تطبيقه.

٢. وفي كونها استخدمت المنهج الوصفي ليتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية.

٣. وفي كونها اعتمدت الإستبيان أداة للدراسة.

- واختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في:

١. في كونها هدفت إلى التعرف على واقع ومتطلبات والتحديات التي تواجه الجامعات السعودية وذلك من أجل تحسين القدرة التنافسية، مثل دراسة (الأشقر،٢٠١٢م) و(الأنصاري،١٤٢٩هـ).

٢. في كونها طُبقت على الجامعات السعودية مثل دراسة (الأشقر ٢٠١٢م) وفورد،٢٠٠٨م)و (الشويخ،٢٠٠٧م) و(كاوبيرن،٢٠٠٥م) و(الدجني،٢٠٠٦م) و(العمري وسلامة ،٢٠٠٩م).

٣. في كونها طُبقت على مؤسسات تربوية وأختلفت عن دراسة (سائد ويوسف،٢٠١١م).

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

١. اختيار منهج الدراسة المناسب.

٢. بناء إداة الدراسة (الإستبيان) وتحديد مجالاته وعباراته.

٣. التعرف على نتائج وتوصيات الدراسات السابقة.

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

أ- منهج الدراسة:

بما أن الدراسة الحالية هدفت إلى التعرف على واقع التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية، والكشف عن متطلباته بالجامعات السعودية لتحسين القدرة التنافسية، وفي التوصل إلى التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية، والتي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية، وكان ذلك من خلال استطلاع

وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية الذين تخصصهم إدارة تربوية، ولذا فإن المنهج الوصفي التحليلي يُعد المنهج المناسب للدراسة الحالية، وهذا المنهج "يتمثل في جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات قليلة لعدد من الأفراد، وذلك من أجل وصف الوضع القائم للظاهر، بشكل تفصيلي، ومقارنة الظاهره موضوع البحث بمستويات ومعايير يتم اختيارها للتعرف على خصائص الظاهرة المدروسة، أيضاً لتحديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين الوضع القائم وتطويره" (عليان،٢٠٠١،ص٤٩).

ب- أفراد مجتمع الدراسة:

شمل أفراد مجتمع الدراسة الحالية أعضاء هيئة التدريس الذين تخصصهم إدارة تربوية وممن شارك بعضهم في إعداد الخطط الإستراتيجية أو أطلع على إعدادها:

١- جميع أعضاء هيئة التدريس تخصص إدارة وتخطيط تربوي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وعددهم (٣٧).

٢- جميع أعضاء هيئة التدريس تخصص إدارة وتخطيط تربوي بجامعة الملك سعود بالرياض وعددهم (٣٠).

٣- جميع أعضاء هيئة التدريس تخصص إدارة وتخطيط تربوي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وعددهم (٢٨).

٤- جميع أعضاء هيئة التدريس تخصص إدارة وتخطيط تربوي بجامعة الملك خالد وعددهم (١٨).

وقد استجاب منهم ما يلي:

١- (٢٤) من أعضاء هيئة التدريس تخصص إدارة وتخطيط تربوي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٢- (١٧) من أعضاء هيئة التدريس تخصص إدارة وتخطيط تربوي بجامعة الملك سعود بالرياض.

٣– (١٥) من أعضاء هيئة التدريس تخصص إدارة وتخطيط تربوي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤– (١٣) من أعضاء هيئة التدريس تخصص إدارة وتخطيط تربوي بجامعة الملك خالد (أبها، بيشه) فقط.

د- وصف أفراد الدراسة:

جدول رقم (١) توزيع أفراد الدراسة وفق متغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجامعة	جامعة الملك سعود	١٧	٢٤.٦
	جامعة ام القري	١٥	٢١.٧
	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٢٤	٣٤.٨
	جامعة الملك خالد (أبها، بيشه)	١٣	١٨.٨
	المجموع	٦٩	**%١٠٠**
الدرجة العلمية	أستاذ	١١	١٥.٩
	أستاذ مشارك	١٦	٢٣.٢
	أستاذ مساعد	٤٢	٦٠.٩
	المجموع	٦٩	**%١٠٠**
عدد سنوات الخدمة العلمية أو العملية في مجال علم الإدارة التربوية	أقل من ٥سنوات	١٦	٢٣.٢
	من ٥إلى ١٠سنوات	٢٨	٤٠.٦
	أكثر من ١٠سنوات	٢٥	٣٦.٢
	المجموع	٦٩	**%١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (١) أن (٢٤) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٣٤.٨% من إجمالي أفراد الدراسة من قسم الإدارة والتخطيط التربوي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، وقد يرجع الأمر في أنهم يمثلون أعلى نسبة لأن عدد أعضاء قسم الإدارة التربوي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية هو أكثر الأقسام عدداً لأعضاء هيئة التدريس مقارنة بالجامعات الثلاث الأخرى، بينما (١٧) منهم يمثلون ما نسبته ٢٤.٦% من إجمالي أفراد الدراسة بجامعة الملك سعود، كما أن (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ٢١.٧% من إجمالي أفراد الدراسة

بجامعة أم القرى، مقابل (١٣) منهم يمثلون ما نسبته ١٨,٨% من إجمالي أفراد الدراسة بجامعة الملك خالد بأبها وبيشه.

كما يتضح من الجدول رقم (١) أن (٤٢) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٦٠,٩% من إجمالي أفراد الدراسة درجتهم العلمية أستاذ مساعد وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (١٦) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣,٢% من إجمالي أفراد الدراسة درجتهم العلمية أستاذ مشارك، كما أن (١١) منهم يمثلون ما نسبته ١٥,٩% من إجمالي أفراد الدراسة درجتهم العلمية أستاذ.

كما يتضح من الجدول رقم (١) أن (٢٨) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٠٦% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خدمتهم العلمية أو العملية في مجال الإدارة التربوية من ٥ إلى ١٠ سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ٣٦,٢% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خدمتهم العلمية أو العملية في مجال الإدارة التربوية أكثر من ١٠ سنوات، وقد يرجع ذلك إلى أن عدد كبير من الدراسة من أعضاء هيئة التدريس كانوا على ملاك جهات حكومية مختلفة، وبعدما حصلوا على درجة الدكتوراه انتقلوا إلى الجامعات بعد أن أمضوا العديد من السنوات في الخدمة. وبالتالي جاءت هذه النتيجة المرتفعة، ويزيد من صحة هذا التعليل جدول (١)، حيث يوضح أن من هم على درجة أستاذ مساعد (٦٠,٩) وهي أعلى نسبة مقارنة عن هم بدرجة أستاذ أو أستاذ مشارك، كما أن (١٦) منهم يمثلون ما نسبته ٢٣,٢% من إجمالي أفراد الدراسة سنوات خدمتهم العلمية أو العملية في قسم الإدارة التربوية أقل من ٥ سنوات.

هـ- أداة الدراسة : وتشمل:-

١- بناء أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية فقد تكونت الاستبانة من جزئين الجزء الأول: يتعلق بالمتغيرات الديمغرافية،

والجزء الثاني :من الاستبانة فتكون من ثلاثة محاور: محور واقع التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية ويشمل على (١٢) عبارة. ومحور للكشف عن متطلبات التخطيط الإستراتيجي الجامعات السعودية لتحسين القدرة التنافسية فيما بينها ويشتمل على (١٢) عبارة. ومحور للتوصل إلى التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي والتي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية ويشتمل على (١١) عبارة.

٢- صدق أداة الدراسة : وتشمل:

الصدق الظاهري للأداة:

تم عرض أداة الدراسة الحالية على مجموعة من المحكمين والمختصين وذلك للتعرف على مدى صدق الأداة في قياس ما وضعت من أجله، وبعد ذلك تم إعداد الدراسة الحالية (الإستبيان) بصورته النهائية.

صدق الاتساق الداخلي للأداة :

بعد التأكد من الصدق الظاهري ،لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانياً وعلى بيانات أفراد الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة وتبين من النتائج كذلك أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (٠,٠١) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

٣- ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدام (معادلة ألفا كرونباخ) ((Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة تبين أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عال حيث بلغ (٠,٨٨) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

و- أساليب المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (٣-١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي(٣/٢= ٠,٦٧) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي :

- من ١ إلى ١,٦٧ يمثل (متدنية /ضعيفه) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ١,٦٨ إلى ٢,٣٣ يمثل (متوسطة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٢,٣٤ إلى ٣,٠٠ يمثل (عالية /قويه) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية :

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weighted Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

٣. المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

٤. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

٥. تم استخدام اختبار ت لعينتين مستقلتين للتحقق من الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى فئتين.

٦. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للتحقق من الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.

٧. تم استخدام أختبار شيفيه للتحقق من صالح الفروق التي بينها اختبار تحليل التباين الأحادي.

خامساً : أ- النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :-

السؤال الأول :– ما واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة ؟ :

للتعرف على واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية جاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	التكرار	درجة الممارسة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	عالية	متوسطة	متدنية			
٦	بُعد الجامعات السعودية من خلال رؤيتها ورسالتها الإستراتيجية عن معايير التنافسية العالمية	ك	٢٦	٢٢	٢١	٢,٠٧	٠,٨٢٨	١
		%	٣٧,٧	٣١,٩	٣٠,٤			
٨	تباين إستراتيجيات الجامعات السعودية مع إستراتيجيات (وزارة التعليم العالي ومع الخطط التنموية بالمملكة العربية السعودية)	ك	٢٦	٢١	٢٢	٢,٠٦	٠,٨٣٨	٢
		%	٣٧,٧	٣٠,٤	٣١,٩			
١٢	يتم من خلال وزارة التعليم العالي مراجعة وتقييم إستراتيجيات الجامعات السعودية باستمرار لتحديد مدى التقدم في انجازها	ك	٢٤	١٧	٢٨	١,٩٤	٠,٨٧٣	٣
		%	٣٤,٨	٢٤,٦	٤٠,٦			
٢	تحلل الجامعة مواردها البشرية المتاحة من حيث (الكفاءة العددية والنوعية ودورها في تحسين قدرة الجامعة التنافسية)	ك	١٩	٢٢	٢٨	١,٨٧	٠,٨٢١	٤
		%	٢٧,٥	٣١,٩	٤٠,٦			
٣	تهتم الجامعة بتحليل العوامل التنظيمية المختلفة (الثقافة التنظيمية – المناخ التنظيمي – الالتزام التنظيمي. ..) وإسهامها في تحسين قدرتها التنافسية	ك	١٦	٢٢	٣١	١,٧٨	٠,٨٠٢	٥
		%	٢٣,٢	٣١,٩	٤٤,٩			
١١	تستخدم الجامعات السعودية معايير ومؤشرات واضحة لتقييم إستراتيجياتها في ضوء معايير لتنافسية عالمية	ك	١٧	٢٠	٣٢	١,٧٨	٠,٨٢٠	٦
		%	٢٤,٦	٢٩,٠	٤٦,٤			
٧	تشرك الجامعة أصحاب المصالح في وضع إستراتيجياتها	ك	١٦	٢٠	٣٣	١,٧٥	٠,٨١٢	٧
		%	٢٣,٢	٢٩,٠	٤٧,٨			
٩	يوجد لكل وحدة إدارية وكل قسم علمي بالجامعة إستراتيجية تتكامل مع إستراتيجية الكلية والجامعات بما يضمن تحسين قدرتها التنافسية	ك	١٣	٢١	٣٥	١,٦٨	٠,٧٧٦	٨
		%	١٨,٨	٣٠,٤	٥٠,٧			

م	واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	التكرار	درجة الممارسة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	عالية	متوسطة	متدنية			
٥	تحلل الجامعة علاقتها بأصحاب المصالح (العملاء، الموردين،. ..الخ) ودورها في تحسين القدرة التنافسية	ك	١١	٢٣	٣٥	١,٦٥	٠,٧٤٤	٩
		%	١٥,٩	٣٣,٣	٥٠,٧			
١	تحدد الجامعة الفرق بين مواردها المادية المتاحة والمطلوبة لتحقيق قدرتها التنافسية	ك	٩	٢٧	٣٣	١,٦٥	٠,٧٠٣	١٠
		%	١٣,٠	٣٩,١	٤٧,٨			
١٠	تتضمن إستراتيجيات الجامعات السعودية آليات للتعامل مع مقاومة التغيير وعدم الرغبة في التنافسية العالمية	ك	٧	٣٠	٣٢	١,٦٤	٠,٦٦٤	١١
		%	١٠,١	٤٣,٥	٤٦,٤			
٤	تشمل عملية التحليل البيئي الخارجي للجامعة جميع الجوانب (السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية والتقنية) وانعكاساتها على تحسين القدرة التنافسية للجامعة	ك	٦	٣١	٣٢	١,٦٢	٠,٦٤٤	١٢
		%	٨,٧	٤٤,٩	٤٦,٤			
المتوسط العام						١,٧٩	٠,٥٨٠	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقون على ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية بدرجة متوسطة بمتوسط (١,٧٩ من ٣) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي (من ١,٦٨ إلى ٢,٣٣) وهي الفئة التي تشير إلى خيار "ممارسة بدرجة متوسطة" بالنسبة لأداة الدراسة، ولكنها قريبة جداً من الفئة الأولى والتي تتمثل في (المتدنية).

كما أظهرت النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تفاوت في موافقة أفراد الدراسة على واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم مابين (١,٦٢ إلى ٢,٠٧) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الأولى والثانية من

فئات المقياس الثلاثي ،واللتان تشيران إلى درجة ممارسة (متدنية / متوسطة) على التوالي بالنسبة إلى أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد الدراسة على واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية ،حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة (متوسطة) على ثمان عبارات متمثلة في ممارسات متعلقة بالتخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (٦، ٨) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة على ممارستها بدرجة متوسطة كالتالي:

١) جاءت العبارة رقم (٦) وهى" بُعد الجامعات السعودية من خلال رؤيتها ورسالتها الإستراتيجية في ضوء معايير التنافسية العالمية " بالمرتبة الأولي بمتوسط (٢.٠٧ من ٣). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دارسة (الدجني،٢٠٠٦م) من وجود ضعف في صياغة بعض جوانب الرؤية والرسالة من حيث عمومية الرؤية وضعف استشرافها للمستقبل، ويعزو الباحث ظهور هذه النتيجة لكون أن الرؤية والرسالة ببعض الجامعات السعودية لا تتعدى النطاق المحلي أو العربي وحتى إن تجاوزت ذلك فإن الجامعات السعودية بعيدة عن استخدام مقارنات مرجعية عالية، ويتضح ذلك من خلال ترتيبها المتأخر في تصنيف الجامعات العالمية.

٢) جاءت العبارة رقم (٨) وهى" تتباين إستراتيجيات الجامعات السعودية مع إستراتيجيات (وزارة التعليم العالي ومع الخطط التنموية بالمملكة العربية السعودية)" بالمرتبة الثانية بمتوسط (٢.٠٦ من ٣). وقد يعزو الباحث ظهور هذه النتيجة لكون أغلب الجامعات السعودية لم تتطرق من خلال رؤيتها إلى بناء مجتمع معرفي، وكذلك لم تظهر خلال رسالتها المنافسة على الريادة العالمية، بالرغم من توجه رؤية وزارة التعليم العالي إلى ذلك، كما أن بعض الجامعات أغفلت دورها في تطويع وتطوير المعرفة تماشياً من خطة وزارة التعليم العالي. وكذلك يتجلي للفاحص ضُعف موائمة الجامعات مع خطة التنمية التاسعة ومع خطة تقنية المعلومات.

ويتـضح ذلـك مـن خـلال إغفـال توظيـف التقنيـة، وهـذا مـا أشـارت إليـه دراسـة المبعوث(٢٠٠٣م) أن التخطيط في الجامعات السعودية يغلب عليه الطابع التقليدي ولا يتوائم مع الخطط التنموية للدولة.

وأوضحت النتـائج أن أفـراد الدراسـة موافقـون بدرجـة (متدنيـة) علـى أربـع عبـارات متمثلـة فـي ممارسـات متعلقـة بـالتخطيط الإسـتراتيجي بالجامعـات الـسعودية تتمثـل أكثرهـا تـدنيا فـي العبـارات رقـم (١٠، ٤) والتـي تـم ترتيبهـا تنازليـاً حـسب موافقـة أفـراد الدراسـة على ممارستها بدرجة متدنية كالتالي:

١) جاءت العبارة رقم (١٠) وهى" تتضمن إستراتيجيات الجامعات السعودية آليات للتعامل مع مقاومة التغيير وعدم الرغبة في التنافسية العالمية " بالمرتبة الحادية عشر بمتوسط (١،٦٤ من ٣).

٢) جاءت العبارة رقم (٤) وهى" تشمل عملية التحليل البيئي الخارجي للجامعة جميع الجوانب (السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية والتقنية) وانعكاساتها على تحسين القدرة التنافسية للجامعة " بالمرتبة الثانية عشر بمتوسط (١،٦٢ من ٣).

السؤال الثاني :– ما متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية من وجهة نظر أفراد الدراسة ؟ :

للتعرف على متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية جاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية	التكرار / النسبة %	درجة الاهمية			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			عالية	متوسطة	متدنية			
٣	توافر الاعتمادات المادية اللازمة لعملية التخطيط الإستراتيجي	ك	٥٠	١٩	–	٢,٧٢	٠,٤٥٠	١
		%	٧٢,٥	٢٧,٥	–			
٤	تدعم الإدارة العليا (وزارة التعليم العالي) لعملية التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	ك	٤٦	٢٢	١	٢,٦٥	٠,٥١٠	٢
		%	٦٦,٧	٣١,٩	١,٤			
٧	إنشاء وحدة للتخطيط الإستراتيجي بل جامعة لدعم وتقييم واعتماد عمليات التخطيط الإستراتيجي	ك	٥٠	١٤	٥	٢,٦٥	٠,٦١٤	٣
		%	٧٢,٥	٢٠,٣	٧,٢			
١٢	نشر ثقافة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	ك	٤٤	٢٥	–	٢,٦٤	٠,٤٨٤	٤
		%	٦٣,٨	٣٦,٢	–			
٦	دراسة نماذج ناجحة لجامعات عربية وأجنبية في مجال التخطيط الإستراتيجي	ك	٥٠	١٣	٦	٢,٦٤	٠,٦٤١	٥
		%	٧٢,٥	١٨,٨	٨,٧			
١٠	تدريب كوادر بشرية في مختلف الجامعات السعودية على اكتساب مهارة التخطيط الإستراتيجي	ك	٤٥	٢١	٣	٢,٦١	٠,٥٧٤	٦
		%	٦٥,٢	٣٠,٤	٤,٣			
٢	تتوافر لدى وزارة التعليم العالي قواعد بيانات للبيئة الخارجية المحيطة بالجامعات السعودية تسهم في تحديد الفرص والتهديدات	ك	٤٧	١٧	٥	٢,٦١	٠,٦٢٣	٧
		%	٦٨,١	٢٤,٦	٧,٢			
١	تصمم كل جامعة قواعد بيانات حديثة تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف بها	ك	٤٥	٢٠	٤	٢,٥٩	٠,٦٠٢	٨
		%	٦٥,٢	٢٩,٠	٥,٨			
١١	تلزم الإدارة العليا (وزارة التعليم العالي) الجامعات السعودية وكلياتها وأقسامها العلمية بضرورة إعداد وتطبيق خطة إستراتيجية يتم العمل وفقاً لها	ك	٤٣	٢٠	٦	٢,٥٤	٠,٦٥٥	٩
		%	٦٢,٣	٢٩,٠	٨,٧			

م	متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية	التكرار	درجة الاهمية			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	عالية	متوسطة	متدنية			
٥	وجود خبراء للتخطيط الإستراتيجي بوزارة التعليم العالي والجامعات لتقديم الدعم الفني للجامعات والكليات في التخطيط الإستراتيجي	ك	٤٤	١٦	٩	٢,٥١	٠,٧٢٠	١٠
		%	٦٣,٨	٢٣,٢	١٣,٠			
٩	تحليل لمعايير التنافسية العالمية للجامعات للاستفادة منها في عملية التخطيط الإستراتيجي	ك	٤٢	١٧	١٠	٢,٤٦	٠,٧٣٩	١١
		%	٦٠,٩	٢٤,٦	١٤,٥			
٨	وجود نموذج موحد يتم الاعتماد عليه في عملية التخطيط الإستراتيجي بالجامعات والكليات والأقسام العلمية	ك	٤٠	١٩	١٠	٢,٤٣	٠,٧٣٧	١٢
		%	٥٨,٠	٢٧,٥	١٤,٥			
المتوسط العام						٢,٥٩	٠,٤٠٤	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقون على أهمية متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية بدرجة عالية بمتوسط (٢,٥٩ من ٣) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢,٣٤ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار "درجة أهمية عالية" بالنسبة لأداة الدراسة.

كما أظهرت النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تجانسا في موافقة أفراد الدراسة على أهمية متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية ،حيث تراوحت متوسطات موافقتهم مابين (٢,٣٤ إلى ٢,٧٢) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي، والتي تشير إلى أهمية (عالية) بالنسبة لأداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد الدراسة على متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية؛حيث يتضح من النتائج أن

أفراد الدراسة موافقون على أن جميع متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية مهمة بدرجة عالية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (٣، ٤) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة على أنها مهمة بدرجة عالية كالتالي:

١) جاءت العبارة رقم (٣) وهى" توافر الاعتمادات المادية اللازمة لعملية التخطيط الإستراتيجي " بالمرتبة الأولي بمتوسط (٢,٧٢ من ٣). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (اللوح،٢٠٠٠م) بأن الموارد المالية من أهم متطلبات إنجاح تطبيق التخطيط الإستراتيجي في الجامعات الفلسطينية، ويعزو الباحث ظهور هذا المتطلب بدرجة عالية لأهميته ،ولكونه سيؤدي إلى الارتقاء بالقدرة التنافسية للجامعات السعودية، ويعزز من صورتها وهويتها وسيتمثل ذلك من خلال إجراء البحوث العلمية المتقدمة على مستوى عالمي، وبناء كفاءات أكاديمية متميزة، وهذا ما أكدته الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (مشروع أفاق) بضرورة الاستمرار في دعم التعليم الجامعي وتنويع مصادر التمويل.

٢) جاءت العبارة رقم (٤) وهى" أن تدعم الإدارة العليا (وزارة التعليم العالي) لعملية التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية" بالمرتبة الثانية بمتوسط (٢,٦٥ من ٣).وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الدهدار،٢٠٠٦م) بأن هناك علاقة بين اهتمام الإدارة العليا بمعدلات الابتكار وتحقيق الميزة التنافسية.

السؤال الثالث :- ما التحديات التي تواجه ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية والتي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية من وجهة نظر أفراد الدراسة ؟

للتعرف على التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية والتي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات هذا المحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم(٤):

جدول رقم (٤)

التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية والتي تحد من تحسين قدرتها التنافسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

م	التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	التكرار / النسبة %	درجة الحدوث: عالية	درجة الحدوث: متوسطة	درجة الحدوث: متدنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	سرعة التغيرات (الكمية والنوعية) في البيئة الداخلية للجامعات السعودية	ك	٥٨	١١	–	٢,٨٤	٠,٣٦٩	١
		%	٨٤,١	١٥,٩	–			
١٠	التحول نحو العولمة في التعليم واستخدام التقنية الحديثة في التعليم عن بعد	ك	٤٦	٢٠	٣	٢,٦٢	٠,٥٧١	٢
		%	٦٦,٧	٢٩,٠	٤,٣			
٩	التوجه نحو اقتصاد المعرفة وما يتطلبه من تحول الجامعات إلى منظمات متعلمة	ك	٤٦	١٨	٥	٢,٥٩	٠,٦٢٦	٣
		%	٦٦,٧	٢٦,١	٧,٢			
٣	سرعة وحدة التغيرات في البيئة الخارجية (الثقافية والسياسية والاقتصادية...)	ك	٤٣	٢٢	٤	٢,٥٧	٠,٦٠٦	٤
		%	٦٢,٣	٣١,٩	٥,٨			
١١	تعدد وتنوع معايير تصنيف الجامعات على المستوى العالمي لتحديد قدرتها التنافسية	ك	٤٧	١١	١١	٢,٥٢	٠,٧٥٩	٥
		%	٦٨,١	١٥,٩	١٥,٩			
٦	التحالفات الإستراتيجية بين الجامعات المختلفة وبين الجامعات والمؤسسات الصناعية محلياً وعالمياً	ك	٤١	٢١	٧	٢,٤٩	٠,٦٧٨	٦
		%	٥٩,٤	٣٠,٤	١٠,١			
٤	ضعف علاقة الجامعات السعودية سواءً على المستويات (المحلية أو الإقليمية أو العالمية)	ك	٤١	١٩	٩	٢,٤٦	٠,٧١٩	٧
		%	٥٩,٤	٢٧,٥	١٣,٠			
٥	زيادة وتعدد أنواع التعليم الجامعي مثل التعليم الموازي والتعليم عن بعد والتعليم المفتوح والافتراضي...الخ	ك	٤٤	١٠	١٥	٢,٤٢	٠,٨٣٠	٨
		%	٦٣,٨	١٤,٥	٢١,٧			
٨	ظهور نماذج ومدارس مختلفة للتخطيط الإستراتيجي يمكن تطبيقها بالجامعات	ك	٣١	٣٣	٥	٢,٣٨	٠,٦٢١	٩
		%	٤٤,٩	٤٧,٨	٧,٢			

م	التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	التكرار	درجة الحدوث			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	عالية	متوسطة	متدنية			
٧	ضعف الموارد المالية الحكومية المخصصة للجامعات السعودية بما لا يتناسب مع متطلبات تحسين قدرتها التنافسية	ك	٣٨	٥	٢٦	٢,١٧	٠,٩٥٤	١٠
		%	٥٥,١	٧,٢	٣٧,٧			
٢	تواجد عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية من غير السعوديين	ك	١٥	٣٢	٢٢	١,٩٠	٠,٧٣١	١١
		%	٢١,٧	٤٦,٤	٣١,٩			
	المتوسط العام					٢,٤٥	٠,٤٣٣	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقون على أن هناك بعض التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية والتي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية بدرجة قوية بمتوسط (٢,٤٥ من ٣) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢,٣٤ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار " تحدث بدرجة قوية" بالنسبة إلى أداة الدراسة.

كما أظهرت النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تفاوتا في موافقة أفراد عينة الدراسة على التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية؛حيث تراوحت متوسطات موافقتهم مابين (١,٩٠ إلى ٢,٨٤) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس الثلاثي، واللتان تشيران إلى درجة حدوث (متوسطة / قوية) على التوالي بالنسبة إلى أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد الدراسة على بعض التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية ؛حيث يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة قوية على أن هناك تسعة تحديات تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية قد تحد من تحسين قدرتها

التنافسية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (١، ١٠) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة على حدوثها بدرجة قوية كالتالي:

١) جاءت العبارة رقم (١) وهي" سرعة التغيرات (الكمية والنوعية) في البيئة الداخلية للجامعات السعودية " بالمرتبة الأولي بمتوسط (٢,٨٤ من ٣). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الكلثم وبدارنه،٢٠١١م) بأن التعقيد الإداري والروتين من معوقات تطبيق التخطيط الإستراتيجي بجامعة أم القرى ،ويعزو الباحث ظهور هذه النتيجة كون أن التخطيط الإستراتيجي ببعض الجامعات السعودية لا يتمتع بالمرونة الكافية، ولا بالإيجابية مع كافة الفرص أو التهديدات التي قد تواجهها الجامعات السعودية أثناء تنفيذ الخطط الإستراتيجية، وبالتالي فإن ذلك سيحد من تحسين قدرتها التنافسية.

٢) جاءت العبارة رقم (١٠) وهي" التحول نحو العولمة في التعليم واستخدام التقنية الحديثة في التعليم عن بعد" بالمرتبة الثانية بمتوسط (٢,٦٢ من ٣). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (كاسيوزي، ٢٠٠٥م) والتي أشارت أن العولمة من أهم عوامل التأثير في عمليات التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في أوغندا، ويعزو الباحث ظهور هذه النتيجة لازدياد حدّة المنافسة على المستوى العالمي بين الجامعات وعلى مستوى كل أنشطتها. وهذا كله بفرض على الإدارة العليا بكل جامعة سعودية وضع خطط إستراتيجية بعيدة المدى لمعالجة وضعها التنافسي.

السؤال الرابع هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول محاور الدراسة الرئيسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية؟

أولاً: الفروق باختلاف الجامعة:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الجامعة استخدم الباحث " تحليل التباين الأحادي " (One Way

ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الجامعة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف الجامعة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	بين المجموعات	١,٨٢٣	٣	٠,٦٠٨	١,٨٧٥	٠,١٤٣
	داخل المجموعات	٢١,٠٧٤	٦٥	٠,٣٢٤		
	المجموع	٢٢,٨٩٨	٦٨			
متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية	بين المجموعات	٠,٩٣٢	٣	٠,٣١١	١,٩٨١	٠,١٢٦
	داخل المجموعات	١٠,١٩٢	٦٥	٠,١٥٧		
	المجموع	١١,١٢٣	٦٨			
التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية	بين المجموعات	٠,٥٢٨	٣	٠,١٧٦	٠,٩٣٤	٠,٤٢٩
	داخل المجموعات	١٢,٢٤٨	٦٥	٠,١٨٨		
	المجموع	١٢,٧٧٦	٦٨			

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية، متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية، التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية) باختلاف متغير الجامعة.

ثانياً: الفروق باختلاف الدرجة العلمية:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية استخدم الباحث " تحليل التباين الأحادي " (One

Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف الدرجة العلمية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	بين المجموعات	٠,٢٣٤	٢	٠,١١٧	٠,٣٤١	٠,٧١٢
	داخل المجموعات	٢٢,٦٦٣	٦٦	٠,٣٤٣		
	المجموع	٢٢,٨٩٨	٦٨			
متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية	بين المجموعات	١,٠٧٧	٢	٠,٥٣٩	٣,٥٣٨	*٠,٠٣٥
	داخل المجموعات	١٠,٠٤٦	٦٦	٠,١٥٢		
	المجموع	١١,١٢٣	٦٨			
التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية	بين المجموعات	٠,٦٢١	٢	٠,٣١٠	١,٦٨٥	٠,١٩٣
	داخل المجموعات	١٢,١٥٦	٦٦	٠,١٨٤		
	المجموع	١٢,٧٧٦	٦٨			

* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية، متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية، التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية) باختلاف متغير الدرجة العلمية.

كما يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية) باختلاف متغير الدرجة العلمية.

ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات الدرجة العلمية نحو الاتجاه حول هذا المحور استخدم الباحث اختبار "شيفيه " وهذه النتائج يوضحها الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧) نتائج اختبار " شيفيه " للفروق بين فئات الدرجة العلمية

المحور	الدرجة العلمية	ن	المتوسط	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية	أستاذ	١١	٢,٣٠	_		
	أستاذ مشارك	١٦	٢,٦٧	*	_	
	أستاذ مساعد	٤٢	٢,٦٣	*		_

* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين درجتهم العلمية أستاذ مشارك وأفراد الدراسة الذين درجتهم العلمية أستاذ حول (متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية) لصالح أفراد الدراسة الذين درجتهم العلمية أستاذ مشارك.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين درجتهم العلمية أستاذ مساعد وأفراد الدراسة الذين درجتهم العلمية أستاذ حول (متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية) لصالح أفراد الدراسة الذين درجتهم العلمية أستاذ مساعد.

ثالثاً: الفروق باختلاف عدد سنوات الخدمة العلمية أو العملية في قسم الإدارة والتخطيط التربوي:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير سنوات الخدمة في قسم الإدارة والتخطيط التربوي استخدم الباحث " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير سنوات الخدمة في قسم الإدارة والتخطيط التربوي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف سنوات الخدمة في قسم الإدارة والتخطيط التربوي

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	بين المجموعات	٢,٦٧٦	٢	١,٣٣٨	٤,٣٦٨	٠,٠١٧*
	داخل المجموعات	٢٠,٢٢١	٦٦	٠,٣٠٦		
	المجموع	٢٢,٨٩٨	٦٨			
متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية	بين المجموعات	١,١٦٩	٢	٠,٥٨٥	٣,٨٧٦	٠,٠٢٦*
	داخل المجموعات	٩,٩٥٤	٦٦	٠,١٥١		
	المجموع	١١,١٢٣	٦٨			
التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية	بين المجموعات	١,٥١٧	٢	٠,٧٥٨	٤,٤٤٥	٠,٠١٥*
	داخل المجموعات	١١,٢٦٠	٦٦	٠,١٧١		
	المجموع	١٢,٧٧٦	٦٨			

* فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية، متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين

قدرتها التنافسية، التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية) باختلاف متغير سنوات الخدمة في قسم الإدارة والتخطيط التربوي.

ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات سنوات الخدمة في قسم الإدارة والتخطيط التربوي نحو الاتجاه حول هذه المحاور استخدم الباحث اختبار "شيفيه " وهذه النتائج يوضحها الجدول رقم (٩):

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار " شيفيه " للفروق بين فئات سنوات الخدمة في قسم التخطيط الإدارة والتخطيط التربوي

المحور	سنوات الخبرة في مجال التخطيط	ن	المتوسط	أقل من ٥ سنوات	من ٥ إلى ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات
واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية	أقل من ٥ سنوات	١٦	١,٧٦	_		
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٢٨	١,٥٩		_	
	أكثر من ١٠ سنوات	٢٥	٢,٠٤		**	_
متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية	أقل من ٥ سنوات	١٦	٢,٨٢	_	*	**
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٢٨	٢,٥٥		_	
	أكثر من ١٠ سنوات	٢٥	٢,٤٨			_
التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية	أقل من ٥ سنوات	١٦	٢,٧٠	_	*	**
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٢٨	٢,٤٣		_	
	أكثر من ١٠ سنوات	٢٥	٢,٣١			_

** فروق دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل * فروق دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي أكثر من ١٠ سنوات وأفراد عينة الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي من ٥ إلى ١٠ سنوات حول (واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية) لصالح أفراد الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي أكثر من ١٠ سنوات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فأقل بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي من ٥ إلى ١٠ سنوات وأفراد الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي أقل من ٥ سنوات حول (متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية، التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية) لصالح أفراد الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي أقل من ٥ سنوات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي أكثر من ١٠ سنوات وأفراد الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي أقل من ٥ سنوات حول (متطلبات التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية، التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية التي قد تحد من تحسين قدرتها التنافسية) لصالح أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خدمتهم في قسم الإدارة والتخطيط التربوي أقل من ٥ سنوات.

ب- توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية يورد الباحث عددا من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة وضع نموذج مقترح للتخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية قابل للتطبيق عليها جميعاً ،أو على أغلبها، وهدفه تحسين القدرة التنافسية ،وأن يركز على أن مستقبل الجامعات السعودية مرهون بالقوة التنافسية التي تحيط بها.ويجب أن يشتمل على (الخطوط والعناصر الرئيسية المكونة للخطة ؛حيث يوضحها النموذج بإيجاز ليتم تفصيلها فيما بعد كخطط إستراتيجية).

- ضرورة أن تتبنى الجامعات السعودية الإستراتيجية التنافسية وذلك من خلال (اتخاذها خطوات تمكنّها من الحصول على مزايا أفضل من منافسيها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، ولجذب المسفيدين من خلال تحقيق القيمة لهم وتقديم الخدمات لهم بشكل متميز وإيجابي عن الجامعات الأخرى المنافسة.

- ضرورة تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بمجال التخطيط الإستراتيجي وإقناعهم بتأثيره الإيجابي على تحسين القدرة التنافسية فيما بين الجامعات، وذلك من خلال (ورش عمل، دوارت متخصصة داخلية وخارجية،.......إلخ).

- أهمية سعي الجامعات السعودية على تعزيز ا لتبادل الثقافي والتفاعلي الإيجابي مع الجامعات العالمية، ودعم اتفاقيات العقود البحثية مع المراكز البحثية العالمية والجامعات المتميزة.

- زيادة تحفيز أساتذة الجامعات ،وهذا سيؤدي إلى صُنع بيئة أكاديمية تنافسية محفزة للإبداع والابتكار والإنتاج.

- الإسهام الفاعل للجامعات بالمملكة العربية السعودية في بناء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال (تحويل المعرفة إلى استثمار يعود بالنفع على الاقتصاد، وتوظيف الأفكار الحديثة مثل الريادة العلمية والقدرة التنافسية).

- تشجيع الباحثين والدارسين في مجال التعليم العالي على إعداد دراسات منهجية متخصصة عن التخطيط الإستراتيجي، وكيفية تحسين القدرة التنافسية بمؤسسات التعليم العالي بأنواعها المختلفة في ضوئه.

- العمل على تذليل التحديات المادية والبشرية التي تواجه عملية التخطيط الإستراتيجي بالجامعات السعودية والتي قد تعيق من تحسين قدرتها التنافسية وذلك من خلال (زيادة الاهتمام والاعتماد على إستراتيجية إيجابية لتحسين الميزة التنافسية).

- الحرص على أن تتسم (الرؤية والرسالة والأهداف) بالجامعات السعودية بالمرونة والقدرة على التكيّف مع التغيرات غير المتوقعة، التي تؤثر على الوصول لتحقيق هذه الأهداف.

- ضرورة إنشاء وحدة خاصة بعمليات التخطيط الإستراتيجي بكل جامعة سعودية ؛لكي تعمل على تقديم الخطط ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها.

- مساندة ودعم الجامعات السعودية وذلك من خلال(الإشراف والمتابعة المباشرة من قبل وزارة التعليم العالي وتعميق العلاقة بين كل الجامعات السعودية، وذلك لزيادة معدلات الابتكار والميزة التنافسية فيها.

* * *

المراجع

١- السالم، مؤيد(٢٠٠٩): **أساسيات الإدارة الإستراتيجية**، عمان : دار وائل.

٢- الزامل، نورة عبد الله سعد (٢٠٠٨م): **آليات التخطيط الإستراتيجي في جامعة الملك سعود وارتباطها بتنمية الفكر التخطيطي لدى منسوبيها**، دراسة مطبقة على عضوات هيئة التدريس من حاملات درجة الدكتوراه بمركز الدراسات الجامعية للبنات في جامعة الملك سعود.

٣- الحريري، رافده وآخرون (٢٠٠٧م) : **الإدارة والتخطيط التربوي**، ط١، عمان، دار الفكر.

٤- مصطفى، عزه (٢٠١٠م) :**التخطيط الإستراتيجي الناجح لمؤسسات التعليم**، دار النشر للجامعات، القاهرة.

٥- الحبيب، فهد (١٤٢٩هـ): **التخطيط الإستراتيجي في التعليم دليل التربويين**، العبيكان، الرياض.

٦- العجمي، محمد حسنين (٢٠١٣م) :**الإدارة والتخطيط التربوي (النظرية والتطبيق)** ط٣ ،دار المسيرة، عمان، الأدرن.

٧- الدجني، إياد علي (٢٠١١م) **دور التخطيط الإستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي، دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية**، بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التربية، جامعة دمشق.

٨- الحربي، حياة (٢٠٠٢م) :**إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الجامعات السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى.

٩- العيسى، إيمان (١٤٢٣) :**نموذج مقترح للتطوير الإداري بكليات التربية للبنات باستخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التربية وعلم النفس، كلية التربية للبنات، الرياض.

١٠- الدروي، زكريا مطللك (د. ت) : **الادارة الإستراتيجية، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.

١١- المبعوث، محمد بن حسن (٢٠٠٣م): **تصور مقترح للتخطيط الإستراتيجي في إدارة مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**.مجلة التربية، العدد ٨

١٢- الأنصاري، خلود أحمد. (١٤٢٩ه): **الكفايات اللازمة لإدارة عمليات التخطيط الإستراتيجي لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية**.رسالة ماجستر غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٣- الوهيبي، عبير حمد، (١٤٣٢هـ) :**واقع التخطيط الإستراتيجي في المدارس الثانوية للبنات بمدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٤- السعيد، عسد ،(٢٠٠٧): التخطيط لتقنيات التعليم في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية(نموذج تخطيطي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، الرياض، جامعة الملك سعود.

١٥- أبوالنصر، مدحت محمد (٢٠١٢) : **معوقات التخطيط والتفكير الإستراتيجي المتميز**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

١٦- الأشقر، وفاء محمد (٢٠١٢م) **مدى توافر مؤش ا رت التخطيط الإست ا رتيجي من وجهة نظر الطلبة في جامعة أربد الأهلية في الأردن**، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الأردن.

١٧- الحارثي، سعاد بنت فهد.(٢٠١١) **مؤشرات التخطيط الإستراتيجي في كليات البنات في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**. جامعة الأميرة نورة (الإنترنيت).

١٨- الدجني، أياد علي يحيى(٢٠٠٦)، **واقع التخطيط الإستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة**،دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

١٩- الكلثم ،حمد بن مرضي، بدارنه، حازم علي أحمد (٢٠١١م) **معوقات التخطيط الإستراتيجي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها**، جامعة أم القرى.

٢٠- الشويخ، عاطف عبد الحميد عثمان(٢٠٠٧م) **واقع التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية-غز ة. فلسطين.

٢١- الدهدار، مروان(٢٠٠٦) ، **العلاقة بين التوجه الإستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية** – دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة- ،**رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة.

٢٢- اللوح، عادل :(٢٠٠٧) **معوقات تطبيق التخطيط الإستراتيجي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية-غزة. فلسطين.

٢٣- بطاح، أحمد (٢٠٠٦م) : **قضايا معاضرة في الإدارة التربوية**. عمان، دار الشروق.

٢٤- عليان، ربحي(٢٠٠١م) : **البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه، إجراءاته**، عمان، بيت الأفكار الدولية.

٢٥- شراب، سائد حسن يوسف(٢٠١١م): **"التخطيط الإستراتيجي وعلاقته بالميزة التنافسية** "كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

٢٦- وهبة، معاني .(٢٠٠٨) **.واقع الإدا رة الإستراتيجية في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة وسبل تطويرها**.رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٢٧- ياسين، سعد غالب، (٢٠١٠م) : **الإدارة الإستراتيجية** ط١، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٢٨- مدبولي، محمد. (٢٠٠١م): **نموذج مقترح للتخطيط المدرسي الإستراتيجي وبناء القدرات التخطيطية لدى مجموعة من الممارسين**. مجلة كلية التربية، السنة ١٦، العدد ١٨، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٢٩- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي من خلال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية (٢٠٠٨م) الجزء الثاني : إجراءات ضمان الجودة داخل المؤسسة.

٣٠- وزارة التعليم العالي (١٤٣٢هـ)، الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (مشروع أفاق) ١٤٥٠هـ /٢٠٢٩م.

٣١- وزارة التعليم العالي (١٤٣٤هـ – ١٤٣٥هـ) التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية.

٣٢- وزارة التربيــة والتعلــيم، الإدارة العامــة للتخطــيط والــسياسات(٢٠١٢م)."مفــاهيم التخطــيط الإستراتيجي وعلاقتها بالتخطيط للتعليم".

٣٦- Mashhadi,K&et al(٢٠٠٧):AQuality-Oriented Approach toward Strategic Positining in Higher Education Institutions،International Journal of Socical sciences.

٣٧- Cowburn،S. (٢٠٠٥). Strategic Planning in Higher Education: Factor Fiction? Perspective Policy and Practice in Higher Education،٩ (٤): ١٠٣.

٣٨- Kasozi،A. (٢٠٠٥). The Development of a Strategic Plan for Higher Education in Uganda ٢٠٠١–٢٠٠٥،Paper Personal to Muffic Conferences A changing Lands cur،Hague.

٣٩- Ford،G. (٢٠٠٨). Presidents،Chief Academic Officers،and Chief Financial Officers Perceptions of the Effectiveness of Strategic Planning in Month Carolina Community Colleges. PhD Thesis،Western Carolina University. Dissertation Abstract International,٨(١٣) ١٢–٣٧-A

٤٠- Al- Omari،A and Salameh،K. (٢٠٠٩). Strategic Planning Effectiveness in JordanianUniversities: Faculty Members and Academic Administrators Perspectives.Research in Post – Compulsory Education،١٤(٤): ٤١٥–٤٢٨.

* * *

- Ministry of Higher Education (1434 -1435 AH): *Higher education in the Kingdom of Saudi Arabia, local indicators and international comparisons.*
- Mustafa, A. (2010 AD). *The successful strategic planning for education institutions*. Cairo: Daar Al-nashr li Al-jame`at.
- Saeed, A. (2007 AD) *Planning for education techniques of public education in the Kingdom of Saudi Arabia (planning model)* (Doctoral Dissertation). King Saud University, Riyadh.
- Salem, M. (2009 AD). *The Basics of strategic management*, Amman: DaarWael.
- Shorab, S. (2011 AD). *Strategic planning and its relationship to competitive advantage*. Gaza:The College of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University.
- Shuwaikh, A. (2007 AD): *The reality of strategic planning in technical education institutions in the provinces of Gaza* (MA Thesis).The Islamic University, Gaza.
- The Ministry of Education, The General Administration of Planning and Policies (2012 AD). *Concepts of strategic planning and their relationship to planning for education*.
- The National Commission for Assessment and Academic Accreditation through quality assurance and academic accreditation in Saudi Arabia (2008 AD), Part II: quality assurance procedures within the organization
- Wahba, M. (2008 AD): *The reality of strategic management at Palestinian universities in the provinces of Gaza and how develop* it (MA Thesis). Islamic University, Gaza.
- Wuhaibi, A. (1432 AH). *The reality of strategic planning in Riyadh secondary schools for girls* (MA Thesis). Imam Muhammad bin Saud Islamic University.
- Yassin, S. (2010 AD). *Strategic management*. Oman: Scientific Yazori House for publication and distribution.

* * *

- Battah, A. (2006 AD). *Contemporary issues in educational administration*. Amman: Shorouq House.
- Digny, A.(2006 AD). *The reality of strategic planning at the Islamic University in light of the standards of Quality, a field study on Gaza Strip universities* (MA Thesis). Islamic University, Gaza.
- Digny, I. (2011 AD). *The role of strategic planning in the quality of institutional performance, a descriptive and analytical study in the Palestinian state universities* (Doctoral Dissertation). Damascus University.
- Dory, Z., Matlock (n.d.). *Strategic management, concepts, processes, and study cases*. Scientific Yazory House for Publication and Distribution.
- Habib, F. (1429 AH). *Strategic planning in education is the educators guide.* Riyadh: Al-`Obeikan.
- Harbi, H. (2002 AD). *Total quality as an introduction to the development of Saudi universities* (Doctoral Dissertation). Umm Al Qura University.
- Hariri, R., et al. (2007 AD). *Administration and educational planning*, T1, Oman, Daar Al-Fikr.
- Harthy, S. (2011 AD). *Strategic planning indicators in the faculties for girls in Saudi universities from the perspective of faculty members*. Princess Nora University.
- Kaltham, H.(2011 AD). *Obstacles of strategic planning at the University of Umm Al Qura from the perspective of its faculty members*. Umm Al Qura University
- Mab`outh, M. (2003 AD). A proposed conception for strategic planning in the management of higher education institutions in Saudi Arabia, *Journal of Education.*
- Madbouly, M. (2001 AD): A proposed model for school strategic planning and building planning capabilities with a group of practitioners. *Journal of the College of Education*, *Year 16* (18).
- Ministry of Higher Education (1432 AH). *The future plan for university education in the Kingdom of Saudi Arabia.* (Afaq Project) 1450 AH / 2029 AD

List of References:

- Abou Al-Nasr, M. (2012 AD). *Obstacles of the distinct strategic planning and thinking*. Cairo: The Arab Group for Training and Publishing.
- Agami, M. (2013 AD). *Administration and educational planning (theory and Application)* (3rd ed.). Amman: Massira House.
- Al-Ashqar, W. (2012 AD). *The availability of the strategic planning indicators from the perspective of the students of Irbid Private University in Jordan*. Jordan: the Second International Arab Conference for Quality Assurance of Higher Education.
- Al-Dahadar, M. (2006 AD). *The relationship between strategic guidance at Senior Management in the Palestinian Universities and their competitive advantage - a field study on Gaza Strip universities* (MA Thesis). The Islamic University, Gaza.
- Al-Eisse, E. (1423 AH). *A proposed model for the administrative development of the faculties of education for girls using the method of total quality management.* College of Education for Girls, Riyadh.
- Alian, R. (2001 AD). *Scientific Research, its basics, approaches, methods, and procedures*. Oman: The International Afkar House.
- Al-Louh, A. (2007 AD). *Obstacles of applying strategic planning in the Palestinian universities in Gaza Strip* (MA Thesis). The Islamic University, Gaza.
- Al-Zamil, N. (2008). *Mechanisms of strategic planning at King Saud University and its relation to the development of the planning thought of its employees*, a study applied to female faculty members holding Ph.D. of university studies center for girls at King Saud University.
- Ansari, K. (1429 AH): *Competencies required to manage the strategic planning processes with academic leaders of Saudi universities* (MA Thesis). Makkah: Department of Educational Administration and Planning, College of Education, Umm Al-Qura University, Makkah.

The Reality and Requirements of Strategic Planning in Saudi Universities to Enhance their Competitiveness

Dr. AbdulazizNaser Al-Shathri
Department of Management and Educational Planning
College ofSocial Sciences
Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Abstract:

The current study aimed to realize the reality of strategic planning in Saudi universities through the disclosing its requirements to improve the competitiveness of the universities, as well as to be aware of the challenges facing it, which may limit the improvement of the competitiveness of universities in Saudi Arabia. the descriptive approach has been applied to the members of the study who are 69 teaching staff members of an Educational Administration Specialization in four Public Universities, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, King Saud University, the University of Umm Al-Qura, and King Khalid University in Abha and Bisha only. The questionnaire consists of 35 clauses subdivided into three focuses.

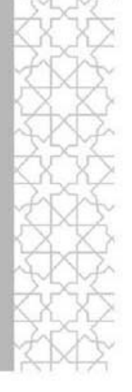
The study reached several results, including: amongst the most important requirements of strategic planning in Saudi universities is:

- The need for the approbations necessary for the strategic planning to be available.

It was the most significant challenges facing the practice of strategic planning in Saudi universities is:

- The fast (qualitative and quantitative) changes in the internal environment of the Saudi Universities.

Based on the results of the study, the researcher has come to several recommendations, which confirm and help how to exercise strategic planning in Saudi universities to improve their competitiveness.



تفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : دراسة حالة

د.عبد الرازق محمد زيان

قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم – كلية التربية

جامعة الأسكندرية



تفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية
وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : دراسة حالة

د.عبد الرازق محمد زيان
قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم – كلية التربية
جامعة الأسكندرية

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومشكلات تجربة برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من أجل مراجعتها والوقوف على نتائجها وتقييم الجهود المبذولة لإنجاحها من قبل إدارة الجامعة، وذلك عبر محاولة لرصد الواقع والتعرف على المشكلات القائمة، مما يسهم في تطوير برنامج تمويل المشروعات البحثية، وتحسين الجودة النوعية للبحوث، وبالتالي تحقيق الإفادة منها في مجالات التنمية المختلفة بالجامعة والمجتمع. وتناولت الدراسة أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية، وواقع تمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على المستوى الكمي والكيفي، وأبرز المشكلات الإدارية التي تواجه المستفيدين من برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة. ومن أهم نتائج الدراسة : أن المشكلات المادية جاءت ككل على رأس المشكلات، يليها المشكلات الإجرائية، ثم مشكلات التحكيم، والاتصال. كما قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل تمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية في إطار أبرز الاتجاهات المعاصرة لتمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية، حيث ارتكز التصور المقترح على مجموعة اجراءات اهمها: تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة برنامج تمويل المشروعات البحثية، و إعادة تشكيل اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية، وتطوير مراكز ووحدات البحوث بالكليات الجامعية وتفعيل دورها في المشاركة في إدارة مشروعات البحوث العلمي، وتطوير بعض العمليات خاصة التحكيم والاتصال والتحفيز والجودة والتنافسية، وتطوير الإجراءات والنماذج لبرنامج تمويل المشروعات البحثية، وتطوير التقنيات المستخدمة في برنامج تمويل المشروعات البحثية.



الجزء الأول: الإطار العام للدراسة:

١- مقدمة:

للبحوث العلمية على اختلاف أنواعها، وتعدد اتجاهاتها دور هام في رقي المجتمعات، وتميزها، وريادتها. ويعتبر البحث العلمي المهمة الرئيسة الثانية للجامعات، والمهمة الأولى للمراكز البحثية. الأمر الذي أدى إلى تنامي الاهتمام به، والعمل الدؤوب على تطويره، وتحسين عملياته ومخرجاته. ولا تألوا الجامعات جهداً في هذا الصدد؛ حيث سارع العديد منها لتطوير، واستحداث آليات متعددة لدعم البحث العلمي من أبرزها إنشاء المراكز البحثية، ومراكز التميز وإطلاق برامج لدعم مشروعات البحث العلمي وتمويل الباحثين لتحقيق العديد من الأهداف مثل: تشجيع الباحثين، ودعمهم مالياً، وتوجيه البحث لخدمة أهداف وأولويات وطنية محددة، وتطوير فرق البحث وتشجيع المشاركين بها. فضلاً عن تأكيد السعي نحو الريادة والتميز والتصنيف والاعتماد العالمي. وكلها أمور ترتبط بجودة البحث العلمي، وحجم مخصصاته، ومردوده على المجتمع.

وتشير الدراسات التي تناولت واقع البحث العلمي إلى أنه يمثل نشاطاً هامشياً في اهتمامات الجامعات العربية، وبالتالي فأكثر البحوث انتشاراً هي البحوث التي تجري لمجرد الترقية؛ حيث تهتم بجانب الفكر أكثر من اهتمامها بجانب التطبيق، وتكون بعيدة عن رؤية المجتمع وحاجاته ومشكلاته، ويغلب عليها الطابع الفردي (مطر، ١٩٩٠: ٣٨). ويعود ذلك لما تواجهه الجامعات العربية من تحديات داخلية لعل أبرزها: انخفاض المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل، ومحدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، ونقص المخصصات المالية وقصور بدائل التمويل الذاتي للجامعات مقابل زيادة الإنفاق على التعليم، تدني مستوى نوعية وجودة البرامج الدراسية، ومستوى البحث العلمي. كما تواجه الجامعات العربية مجموعة من التحديات الخارجية لعل أبرزها: الاقتصاد المبني على المعرفة (العقلة، ٢٠٠٧: ١٠٢–١٠٤). وفي الوقت الذي تشير فيه الدراسات إلى "وجود تأثير كبير للميزانيات المالية المخصصة

لأنشطة البحث والتطوير على نمو المعرفة تطورها، والاقتصاد والمجتمع، ونمو معدلات التشغيل والتوظيف (Lecht، ٢٠١٢:١) ". يلحظ أن الجامعات في كل أنحاء العالم تواجه تغيرات كثيرة تتعلق بميزانياتها نتيجة محدودية الموارد المالية، وتخفيض الإنفاق الحكومي بسبب زيادة الضغوط على الموازنات العامة للدول، وتزايد حدة الرقابة والتدقيق المالي، والتنافس على الموارد المالية، والمحاسبية (Cornell، ١٥ :٢٠٠٦).

وتلعب الإدارة الجامعية دوراً بارزاً في مواجهة هذه التحديات في الوقت الحالي وفي المستقبل. ؛حيث إن نمط الإدارة الجامعية الذي يلائم المستقبل، هو ذلك "النمط الذي يحقق التميز، والفعالية، ويتسم بالتطور والكفاءة في ترشيد الموارد، والمعطيات المتاحة لمؤسسات التعليم العالي والجامعي.

أما بالنسبة للتمويل فلا توجد حلول جاهزة لهذه المشكلة كما أنه يندر أن يتمكن أي بلد اليوم من تحمل عباء نظام متكامل للتعليم العالي على حساب الخزانة العامة وحدها، لذلك فإن الدعوة إلى البحث عن موارد بديلة للتمويل يشكل جزءاً من كل السياسات الراهنة للتعليم العالي والجامعي" (مدكور، ٢٠٠٥: ١٤٥).

إن أحد أهم العوامل الكبرى التي يتوجب على الكليات والجامعات مراعاتها عند تطوير السياسات، والإجراءات العامة لبرامج البحوث، والمنح، والتعاقدات البحثية هي إدارة تلك البرامج، وتنظيمها، ومواجهة مشكلات المستفيدين منها بما يحقق فعالية تلك البرامج.

ويحقق الدعم المالي للبحث العلمي إيجابيات عديدة تعود بالنفع على كافة الأطراف المشاركة من باحثين، وجامعات، ومجتمعات، بل يتعدى ذلك الأثر حدود الدول من خلال التبادل العلمي، والتكنولوجي. ويعد برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أحد أهم مسارات التطوير التي أوجدتها الجامعة بهدف دعم البحث العلمي، ونشره، وتطويره، وربطه بخطط التنمية، واهتماماتها على كافة الصعد، والمستويات.

وقد بدأت عمادة البحث العلمي بالجامعة في العام ١٤٢٨ / ١٤٢٩هـ بتطبيق برنامج تمويل المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ومن في حكمهم، ووضعت مجموعة من الضوابط، والتنظيمات للبرنامج، أعقبها محاولات لتوعية أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج. ومن الملاحظ ازدياد أعداد البحوث الممولة من البرنامج، وبالتالي أصبح البرنامج أحد العلامات البارزة الدالة على ما تقدمه الجامعة من دعم رشيد للبحث العلمي، وللباحثين بالجامعة من مختلف الفئات والتخصصات.

ومن المسلم به أن أي تجربة جديدة تحتاج – وباستمرار– إلي المزيد من الجهود الرامية إلى تحسينها، وتطويرها، وخاصة في ضوء مجموعة من العوامل على رأسها: الحاجة المستمرة للتحسين، والتطوير في إطار تبني الجامعات، وباقي مؤسسات المجتمع لفكر الجودة وثقافتها الشاملة، ونظم الاعتماد المختلفة، التغيرات الاجتماعية وانعكاساتها، ومتطلبات مواجهتها، الاتجاهات المعاصرة في مجال تمويل وإدارة البحوث العلمية.

٢- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يَكمُن الإسهام الحقيقي للبحث العلمي في تطوير المجتمع، وإحداث نقلة نوعية فيه، وهذا مرهون بجودة البحوث العلمية، ومدي رصانتها وتميزها سواء على مستوى البرامج، أو الهياكل، أو القائمين عليها من أفراد، ومؤسسات ؛حيث تُستثمر كافة الطاقات، والإمكانات، وتوظف بوعي وفكر إبداعي لتحقيق التقدم المنشود. الأمر الذي دفع العديد من الجامعات لتبني سياسات و برامج لتدعم البحوث العلمية، وتحفيز الباحثين لإجراء بحوث متميزة يمكنها حل المشكلات وتطوير الواقع باتجاه مستقبل أفضل. ؛حيث أُنشئت في بعض الجامعات العربية والسعودية وحدات بحثية، وبرامج لتمويل المشروعات البحثية بهدف دعم الباحثين وتشجيعهم من منسوبي تلك الجامعات.

وتشير الدراسات إلى أن الباحثين المتفرغين للبحث العلمي في تلك الوحدات في تخصصات العلوم الطبية، والأساسية، والهندسية، والزراعية، لا يتجاوز (٧%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في تلك التخصصات، والمتفرغين للبحث في تخصصات العلوم الإنسانية (٤,١%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في تلك التخصصات. وأن ما يتم تنظيمه من بحوث في برامج هذه الوحدات البحثية لا يتعدى (١٥%) من مجهودات البحث في الجامعات العربية. كما تشير الدراسات إلى معاناة البحث العلمي من إشكاليات عديدة أهمها: التهميش، وعدم إدراك المؤسسات الاقتصادية لأهميته بالنسبة لها، نقص التجهيزات العلمية، والتقنية الضرورية، عدم توافر كميات المعلومات ونوعياتها للبحوث العلمية، غياب أولويات البحث والتطوير الواضحة والواقعية (عامر، ٢٠١٠: ٩٥-١٠٢).

كما تشير التقارير الخاصة بمراجعة منح البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن العديد من الكليات والجامعات، تُسِئ استخدام التمويل المخصص للبحوث العلمية القادم من الحكومة، مما دفع المراجعين والمدققين إلى تبنى إجراءات صارمة للحد من هدر الأموال نتيجة الإهمال المحاسبي، والتسيب الإداري، وحالات الاحتيال البحثي (Author، ٧٣-١ :٢٠١٢). كما تشير دراسات أخرى عديدة على البيئة العربية إلى قلة المبالغ المالية المخصصة لإجراء البحوث العلمية، وعدم مشاركة قطاعي العمل والإنتاج في مشاريع البحث العلمي، فضلا عن عدم تفرغ عضو هيئة التدريس للبحث العلمي، واعتماد البحث العلمي على العمل الفردي، وغياب روح الفريق بين الباحثين، وغياب التسهيلات المطلوبة من مراجع، وتجهيزات، ونفقات مؤتمرات، ونفقات نشر علمي.

وعليه فهناك حاجة في دراسة الواقع لبرامج تمويل المشروعات البحثية الجامعية، والتعرف على أبرز مشكلات المستفيدين منها، وذلك لتقديم تصور مقترح لتفعيل هذه البرامج وتطويرها من خلال دراسة حالة تحليلية لتمويل، وإدارة مشروعات البحوث العلمية – بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

١– ما أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها؟

٢– ما واقع تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على المستوى الكمي والكيفي ؟

٣– ما أبرز المشكلات الإدارية التي تواجه المستفيدين من برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة ؟

٤– ما التصور المقترح لتفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها في إطار أبرز الاتجاهات المعاصرة لتمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها؟

٣- أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة الحالية إلى التعرف على الواقع، ومشكلات التجربة لبرنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام، والتي دخلت عامها الخامس، من أجل مراجعتها والوقوف على نتائجها، والجهود المبذولة لإنجاحها من قبل إدارة الجامعة، وعمادة البحث العلمي في محاولة رصد الواقع، والتعرف على المشكلات القائمة، مما يسهم في التطوير لبرنامج تمويل المشروعات البحثية، وتحسين الجودة النوعية للبحوث، وبالتالي تحقيق الإفادة منها في مجالات التنمية المختلفة بالجامعة، والمجتمع. وتسعي الدراسة المقترحة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

– التعرف على أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل البحوث العلمية الجامعية.وإدارتها

– رصد واقع التمويل وإدارته لبرنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة على المستويين الكمي والكيفي.

– التعرف على أبرز المشكلات الإدارية التي تواجه المستفيدين من البرنامج.

– تقديم تصور مقترح لتفعيل تمويل البرنامج وإدارته في إطار الاتجاهات المعاصرة في مجال تمويل البحوث العلمية الجامعية.وإدارتها

٤- أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

– تزويد القائمين على إدارة البرنامج بفهم واضح لواقع البرنامج، وسياسات العمل المرتبطة به، ومؤشرات الأداء الكمية والكيفية.

– إتاحة الفرصة للقائمين على إدارة البرنامج لفهم المشكلات التي تواجه المستفيدين من البرنامج وخاصة المشكلات ذات الطبيعة الإدارية للعمل على تلافيها.

– الارتقاء ببرنامج تمويل المشروعات البحثية، والتغلب على بعض أوجه القصور في جوانبه المختلفة (التنظيمية، والإدارية، والإجرائية). بما يمكن من تجاوز الممارسات التقليدية في إدارة البرنامج وتنفيذه.

– إتاحة الفرصة لمراجعة البرنامج وتطوره وقواعد العمل فيه، وإجراءاته.

– التأكيد على ضرورة التقويم الدوري للبرامج الجامعية وتطويرها –باستمرار – من قبل الجهة المسئولة عن تمويل البرنامج. وإدارته.

– التعرف على أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل البحوث العلمية الجامعية. وإدارتها

– دراسة برنامج تمويل المشروعات البحثية بشكل متكامل من خلال التعرف على وجهات نظر المستفيدين من البرنامج، مما يشجع آخرين على الإفادة من البرنامج والمشاركة فيه.

– إمكانية الإفادة من نتائج الدراسة، ومقترحاتها في تطوير برامج تمويل المشروعات البحثية المنتشرة في الجامعات الأخرى.

٥- مفاهيم الدراسة:

– برنامج تمويل المشروعات البحثية:

هو أحد البرامج الموجودة بالجامعات السعودية، والهادفة إلى تقديم الدعم المالي لأعضاء هيئة التدريس بكل جامعة ومن في مستواهم للقيام بالبحث العلمي، من خلال تمكين الباحثين وتحفيزهم للاضطلاع بالدور المأمول منهم في الحركة البحثية بالمملكة، وخاصة في ظل تراكم الأعباء التدريسية، والإدارية، ويمكن من خلاله تقديم تمويل لإجراء البحوث العلمية على المستويين (الفردي والمشترك،) في مختلف مجالات المعرفة، وذلك وفقاً للنظم، واللوائح الإدارية المعمول بها.

– البحوث العلمية الجامعية: هي مشروعات بحوث يتقدم بمخططاتها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات مرفقة بطلب لتمويل تلك البحوث، ويتم إنجازها من خلال باحث رئيس، أو فريق بحثي وفقاً لعقد تمويل يبرم بين الباحث الرئيس، وعميد البحث العلمي بالجامعة، يحدد مدتها، وفريقها، وميزانياتها، وذلك في ضوء المخططات المرفقة وإجراءات تمويل المشروعات البحثية بالجامعة، وقواعدها

– المشكلات الإدارية: هي مجموعة العقبات ذات الطبيعة الإدارية التي تواجه المستفيدين من برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة، وتحول دون الإفادة من دعم الجامعة للبحوث، أو تتسبب في معاناة المستفيدين من الباحثين المشاركين في البرنامج. و المصنفة إلى خمس مجالات هي: (مشكلات التحكيم، مشكلات الاتصال، المشكلات الإدارية، المشكلات المادية، المشكلات الإجرائية).

– إدارة البحوث والمنح والتعاقدات: وتعرف على" أنها العملية التي تتضمن مراجعة مخططات البحوث المقدمة للتمويل وقبولها واعتمادها، والتنسيق لتوفير التسهيلات، والتجهيزات، والميزانية، فضلاً عن أنشطة التنفيذ، الاتصالات، الرقابة والتقويم. وغالباً ما تدار المنح المقدمة من الكليات، والجامعات من خلال لجنة للبحوث المدعومة على مستوى الجامعة، أو الكلية، وتكون مهمتها حفز الباحثين لإنجاز المشروعات البحثية

المتفق على دعمها" (Lyons، ١٤–١ :١٩٨١). وتعرف إدارة البحوث العلمية الجامعية على أنها العملية التي تضطلع بها الجامعة من خلال التنظيمات الإدارية المعمول بها ضمن عمادة البحث العلمي، ؛حيث القيام بمجموعة كبيرة من المهام، والأنشطة الإدارية، والأكاديمية بدءاً من استقبال مخططات المشروعات البحثية، وطلبات التمويل من وحدات البحوث بالكليات الجامعية، وانتهاءً بتعاقدات التمويل البحثية، وإنجاز المشروعات البحثية وتقييمها.

دراسة الحالة:

تعني دراسة الحالة في البحث التربوي"وسيلة جمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية حول حالة محددة، وهي –أيضاً – منهج لتنسيق المعلومات وتحليلها، والتي يتم جمعها عن الحالة وبيئتها (المهدي،٢٠١٣: ٤١٥)". ويقصد بها من الناحية الإجرائية، ذلك المدخل النوعي المستخدم لدراسة حالة برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام، ويركز فيه الباحث على البرنامج بوصفه وحدة لدراسة الحالة؛حيث يتم – من خلال الدراسة – وصف الواقع – بدقة– على المستوي الكمي والكيفي، وتحديد أبرز المشكلات المتعلقة به من وجهة نظر المشاركين، والخروج بتعميمات تفيد تلك الحالة، والحالات المشابهة لها من برامج التمويل الأخرى المنتشرة بالعديد من الجامعات.

٦- حدود الدراسة:

– تناولت الدراسة برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– لا تتناول الدراسة –بحال من الأحوال– نتائج البحوث الممولة، أو موضوعاتها، أو أي جوانب تتعلق بالنواحي الأكاديمية التخصصية لمشروعات البرنامج المعتمدة سواء موضوعاتها، أو نتائجها. إنما تقتصر الدراسة على جانبي التمويل والإدارة.

– التركيز على المشكلات ذات الطبيعة الإدارية التي تواجه المستفيدين من البرنامج.

– اعتمدت الدراسة على منهجية دراسة الحالة كأحد أنواع البحوث الوصفية.

– غطت الدراسة في تحليل الواقع– كمياً وكيفياً– البرنامج خلال الدورات الأربع الأولى.

٧- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ؛نظراً إلى ملاءمته لموضوع الدراسة وطبيعتها، وذلك من خلال منهجية دراسة الحالة. واستخدم الباحث منهجية دراسة الحالة لعدة اعتبارات توافرت للباحث وللدراسة أهمها:

– أن دراسة الحالة أحدى طرق البحث / المنهج الوصفي. المفيدة في الإجابة عن الأسئلة البحثية الوصفية والاستكشافية وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسة.

– أن منهجية دراسة الحالة تكون خياراً مناسباً، إذا كان الباحث مهتماً بدراسة عملية إجرائية، أو عند وصف سياق ما، أو عند بحث مدى تنفيذ برنامج ما. كما أن دراسات الحالة ذات فائدة كبيرة – بخاصة – في تقويم البرامج القائمة(جاى، ل. ر، وأخرون: ٢٠١٢، ٦٤٧).

– أن دراسة الحالة تهتم بحالة فرد، أو جماعة، أو مؤسسة من خلال جمع معلومات عن الوضع الحالي، مع الوصف الدقيق له من خلال التعبير النوعي والكمي (عباس،٢٠٠٧: ٧٤).

– أن بحوث دراسة الحالة تتطلب التعمق في دراسة الحالة، وجمع المعلومات عنها لمدة زمنية من تاريخ الوحدة، أو جميع المراحل التي مرت بها، بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة. كما أن دراسة الحالة، أو تحليل الحالة Case Analysis ينصب التركيز فيها على تحليل الحالة كماً وكيفاً، وإبراز مشكلاتها (البوهي،٢٠١١: ١١٦). كما تهتم دراسة الحالة برصد الحالة

في بيئتها الطبيعية، والتعرف على وجهات نظر المشاركين والباحثين من خلال الاستبانات، والمقابلات الشخصية، وتحليل الوثائق والملاحظة (أبو علام، ٢٠١١: ٣٠٢).

وذلك من خلال الإجراءات التالية.

– تحديد الحالة: وتتمثل في برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– إعداد مخطط دراسة الحالة، وجمع البيانات الأولية عنها.

– تحديد العينة والمدى الزمني لدراسة الحالة.

– توضيح الإطار المرجعي النظري المناسب للحالة.

– مراجعة الأدبيات والوثائق المتعلقة بالحالة.

– جمع البيانات والمعلومات عن الحالة من خلال القيام بالملاحظات والمقابلات (وقام الباحث بالعديد من المقابلات مع المستفيدين والمشاركين في البرنامج من خلال عمل الباحث بالجامعة).

– بناء أداة الدراسة (الاستبانة) وتطبيقها على العينة التي يمكنها أن تزود الباحث بأكبر قدر من البيانات والمعلومات.

– تحليل الواقع وإبراز المشكلات الخاصة بالحالة محل الدراسة.

– تقديم تصور مقترح للتطوير.

وقد جمعت البيانات للدراسة الميدانية من خلال استبانة طبقت على المستفيدين من البرنامج من أعضاء هيئة التدريس بالكليات الجامعية المختلفة، كما استفاد الباحث من المقابلات الشخصية مع المستفيدين من البرنامج في رصد الواقع والتركيز على أبرز المشكلات وتفسير النتائج.

٨- الدراسات السابقة:

– دراسة بيتر جونسون (Johnson، ٢٠١٢: ١٥-٢٠): سعت الدراسة للتعرف على أسباب زيادة التعاون والشراكة بين الجامعات الأسترالية، وقطاع الصناعة في مجال منح

البحوث التنافسية، كما ركزت على خطط البحوث التنافسية المدعومة من خلال المنح المقدمة من الجامعات والصناعة خاصة شركات البحث والتطوير في مجال الطاقة، في محاولة لفهم كيفية استجابة الجامعات لتلك الفرص المتاحة للبحث والتطوير. ومن أهم نتائج الدراسة صعوبة تحديد نهايات محددة لكل مرحلة من مراحل المشروع البحثي المدعوم (Research Milestones) وإدراجها ضمن اتفاقيات التمويل ؛حيث يتعذر على الباحثين توقع اكتمال التقدم المنشود في كل مرحلة – بدقة– ؛نظراً إلى طبيعة البحث والتطوير. كما أشارت الدراسة إلى صعوبات أخرى تواجه الباحثين مثل: عدم السماح للباحثين بنشر نتائج بعض البحوث، وصعوبة احتفاظهم في بعض الجامعات بحقوق الملكية الفكرية، وحقوق التطوير والمشاركة في العائد المادي ؛حيث يكون ذلك ملكاً للمؤسسات الصناعية أو الجامعات. كما أشارت الدراسة إلى مشكلة إنهاء المشروعات البحثية بشكل مفاجئ Termination))من قبل الجامعات، أو المؤسسات الصناعية الداعمة لما لذلك من تأثيرات سلبية على الباحثين، وخاصة في حالة المشروعات ذات الفرق البحثية الكبيرة.

– دراسة بيرت برادلى Bradley)، ٨٤–٧٧ :٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنح البحثية، ودورها في الترقية الوظيفية، والنمو المهني في كلية الآداب بجامعة أوبورن.، و من أهم نتائجها وجود علاقة بين عدد المنح البحثية وقيمتها، واستفادة أعضاء هيئة التدريس منها في ترقيتهم ونموهم المهني. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة زيادة عدد تلك المنح البحثية وقيمتها والعمل على توظيفها بما يحقق التقدم للجامعة.

– دراسة فيلالبا ويونج.Villalba J. A. & Young J. S) ، ١٠–١ :٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى توضيح إستراتيجيات البحث عن المنح البحثية، وكيفية الحصول عليها. وأشارت الدراسة للتحديات والصعوبات التي تواجه الباحثين في الإفادة من المنح البحثية

والفوز بها، ومن أهمها وجود ميل لدعم تخصصات علمية معينة أكثر من غيرها، وصعوبة الحصول على منح البحوث ،نظراً للجهل بالعديد من المتطلبات والإجراءات.

– دراسة اريك كيلدرمان E. ،Kelderman ٢٠١٢: ٣)): أشارت الدراسة إلى أحد أخطاء إدارة المنح البحثية، وهو توجيه جزء من المنحة المقدمة لدعم بحث معين إلى بحث أخر، أو نشاط لا يرتبط بالمشروع البحثي المتفق عليه، أو لا يندرج ضمن المهام الواردة بالمخطط البحثي. كما ناقشت الدراسة ما يترتب على ذلك من إجراءات ترتبط بالمراقبة والمحاسبة المالية. وأكدت الدراسة على أهمية التدقيق في المحاسبة والتسوية المالية وفقاً للقواعد المتفق عليها.

– دراسة مونيكا ليزي وآخرين، (M. et al ،Leisey ٢٠١٢: ٤١-٤٨): سعت الدراسة إلى التعرف على أهمية دعم البحوث الجامعية من خلال المنح البحثية التي تربط الجامعة بالمجتمع. ومن أهم نتائجها: أن الشراكة بين الجامعة والمجتمع أصبحت ممارسة أساسية معروفة للعديد من الجامعات، وخاصة المتقدمة، وأن هذه الشراكة تعود بمنافع عديدة إلى كل الأطراف في المجتمع والجامعة؛ حيث تتيح الشراكة الفرصة للجامعات للإفادة من تطبيق المشروعات البحثية في السياق الاجتماعي من خلال إجراء بحوث يحتاجها المجتمع ومؤسساته. كما أن تطبيق نتائج البحوث في المجتمع يحسن من إنتاجية الأفراد داخل المجتمع. كما أن تخصيص المنح البحثية الجامعية لخدمة الشراكة بين الجامعة والمجتمع تعد دليلاً قوياً على دعم المجتمع القائم على التعلم والبحث والاكتشاف.

– دراسة ويليام فيريرا (W. F. ،Ferreira ٢٠١٢: ٧٣-٩٣): هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، في إطار المنح المقدمة من الحكومة الفيدرالية. ومن أهم نتائجها: أن العديد من البرامج الحكومية البحثية تؤكد على الشراكة بين الجامعات والقطاع التجاري، والصناعي بوصفه وسيلة للدمج، والتكامل بين البحوث الأساسية، والبحوث التطبيقية. وتهدف تلك الشراكة إلى

تنشيط النمو الاقتصادي، وتحسين عمليات نشر وتبادل المعرفة. كما أشارت الدراسة إلى التعقيدات المالية، والإدارية، والتشريعية الخاصة بالبحوث الفيدرالية مثل: حساب التكاليف، والعائد من المنح البحثية، مشكلات التدقيق والمراجعة، ملكية الأدوات والتجهيزات.

– دراسة على مير وآخرين M. M. et al ،Ali، ١٧٨–١٦٤ :٢٠١٠)): هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير كل من الإنتاجية العلمية، وخصائص المؤسسة العلمية على توزيع منح البحث الفيدرالية. ومن أهم نتائج الدراسة: أن الكليات ذات الإنتاجية العلمية المرتفعة– مقاسه من خلال الأوراق البحثية المنشورة والوثيقات– لها احتمالية أعلى للحصول على المنح البحثية التنافسية. كما أن خصائص المؤسسة العلمية ومواصفاتها مثل: عضوية بعض الهيئات، والاتحادات والوضع الاجتماعي والاقتصادي، يوفر عدداً أكبر وقيماً مالية أعلى لمنح البحوث. كما أن الجامعات الخاصة أكثر نصيباً من المنح البحثية من الجامعات الحكومية. وبصفة عامة تلعب خصائص الجامعات، ومواصفاتها دوراً مهماً في القيم المالية للمنح البحثية أكثر من عدد المنح البحثية.

– دراسة (المجيدل وشماس:٢٠١٠، ١٧–٥٧): هدفت الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بصلاله وتحول دون انجازهم لأبحاث علمية وانخراطهم في البحث العلمي. وأظهرت النتائج أن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة، كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق في معاناة أعضاء هيئة التدريس من معوقات البحث العلمي تعزى للجنس، أو التخصص، ووجود دلالة لمعاناة صغار الباحثين ذوى الخبرة الأقل من معوقات البحث العلمي.

– دراسة كيفن بوياك، وكاتي بورنر Katy ،Kevin W.& Borner ،Boyack :٢٠٠٣ (٤٦١–٤٤٧): هدفت الدراسة إلى تحيل تأثير المنح الحكومية على حجم النشر وعدد مرات التوثيق للبحوث. ومن أهم نتائج الدراسة وجود ارتباط بين الدعم المالي في صورة المنح الحكومية، وارتفاع معدلات النشر والتوثيق العلمي. كما أشارت الدراسة إلى عدة

صعوبات تواجه البحوث العلمية المدعومة من الجامعات لعل أهمها: ضعف الاهتمام بالتوثيق والنشر، ضعف آليات التنقيب في البيانات، ضعف الاهتمام بتحليل النصوص، الحاجة إلى توفير قاعدة بيانات للمنح والبحوث الناتجة عنها، ضعف الاهتمام بالمكتبات الرقمية، ضعف الارتباط بمصادر المكتبات المفتوحة، تكرار البحوث، عدم واقعية البحوث، ضعف التركيز على الأولويات البحثية.

– تقرير روبرت جيلمور وآخرين R. J. et al ،Gilmore، (١٩٩٩: ١-٦٨): قدم التقرير وصفاً ملخصاً للمنح البحثية المقدمة من مكتب برامج التربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من العام المالي ١٩٩٠ حتى ١٩٩٩م. وهدف التقرير إلى تشجيع المزيد من الباحثين للحصول على دعم مالي لبحوثهم في مجال القيادة والتربية الخاصة. كما اهتم التقرير بمنح التدريب للباحثين في درجة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وأظهر مدى الحاجة للتطوير المستمر للمهارات والمعارف المهنية للقيادات الإدارية. وأشار تحليل المنح في مجال القيادة إلى: انخفاض حاد في طلب المنح لبحوث القيادة في الفترة من ١٩٩٢حتى ١٩٩٨م، انخفاض كبير في أعداد البرامج التدريبية المقدمة للباحثين في مستوى الدكتوراه وازدياد التدريب في مجالات: الإصلاح المدرسي، والإدارة المدرسية، وعلم النفس، و الشراكة المجتمعية، والتوحد، وبرامج التربية للأقليات.

– دراسة (فطاني: ١٩٩٩، ٩٧-١٠٩): هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المختلفة التي تؤثر على نجاح المشروعات البحثية الوطنية ومدى تأثير كل عامل. وتناولت الدراسة إجراءات المشروعات البحثية وناقشت تحديد المشكلات، وأشارت إلى أهمية مناقشة المشروعات المطروحة مع الجهات المستفيدة قبل التمويل. ومن أهم نتائج الدراسة أن فرق البحث الوطني النمطي تتكون في معظمها من أفراد ذوى خبرات خاصة (الباحثون) يعاونهم عدد محدود من مساعدي الباحثين، ويندرج هذا التركيب تحت ما يسمى بالتركيب الهيكلي المسطح والناتج عن تعود أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على العمل الفردي على عكس التكوين النمطي لفرق البحث

والتطوير في المؤسسات الصناعية، أو البحثية المتخصصة الذي يتوفر فيه طبقة بحثية متوسطة مع تعدد جهات عمل الباحثين، واحتمال تباعد مواقع عملهم جغرافياً، كما أشارت الدراسة إلى أهمية توافر قنوات الاتصال العلمي.

– دراسة (البار: ١٩٩٨، ١١١–١٢٢): أشارت الدراسة إلى تزايد أهمية البحوث العلمية على المستوى المحلي والعالمي، ووجود أكثر من آلية لدعم البحث العلمي منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو حكومي، ومنها مبادرات القطاع الخاص من مؤسسات وشركات، وألقت الدراسة الضوء على أنواع البحوث العلمية وتصنيفاتها المختلفة، وكذلك حددت الدراسة أهم خصائص الباحث الجيد، وأوصت الدراسة بضرورة الاستيعاب الجيد للوائح، والأنظمة، وخاصة المالية التي تحكم المشروع والتصرف ضمن الميزانية المحددة، والبنود المخصصة للإنفاق، وتوثيق المصروفات، وتسديد العهد المالية في أوقاتها.

– دراسة راندال ماكفرسون MacPherson، R. T.، ١٣–١ :١٩٩٦)): أشارت الدراسة إلى ارتفاع تكلفة إنشاء برامج التقنية الصناعية وتشغيلها، وانكماش الميزانية لتمويل البحوث العلمية اللازمة لتطوير التقنيات الصناعية. ومن أهم نتائجها: التأكيد على دور مؤسسات الدعم المالي الخارجية بوصفها مصدرا مهما لتمويل البحث والتدريب في قطاع التقنيات الصناعية، ضرورة الأخذ في الاعتبار عند التقدم للحصول على دعم مالي لمشروعات البحوث والتدريب، حاجة المؤسسات الخارجية المانحة لاستثمار الأموال في البحوث التي تحقق أهداف تلك المؤسسات،ضرورة تضمين مخططات البحوث للأهداف على المدى الزمني القريب والبعيد بشكل واضح، كما عرضت الدراسة لخطوات الحصول على الدعم بدءاً من التقدم بطلب الدعم المالي، و انتهاءً بتوقيع اتفاقية التمويل.

التعليق على الدراسات السابقة:-

أوضحت الدراسات السابق عرضها أهمية المنح، والدعم المالي المقدم للباحثين في الجامعات المختلفة، كما تناولت الدراسات المنح البحثية في ارتباطها بعدة قضايا مثل:

أهداف البحث والتطوير، الترقية والنمو المهني، التدريب، تطوير الصناعة والتقنية، التكامل بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، إنتاجية الأفراد داخل المجتمع، الشراكة بين الجامعة والمجتمع بوصفها ممارسة أساسية للجامعات المتقدمة، التدقيق المحاسبي، والتسوية المالية، تأثير كل من الإنتاجية العلمية، وخصائص المؤسسة العلمية على توزيع منح البحوث، تأثير المنح الحكومية على حجم النشر، وعدد مرات التوثيق للبحوث.

أشارت الدراسات إلى مجموعة من النتائج أهمها: ارتباط أعداد المنح البحثية وقيمها – بنوعية البحوث– وأهداف المؤسسات المانحة، ارتفاع نصيب الجامعات الخاصة من المنح البحثية عن الجامعات الحكومية، ومن أبرز المشكلات التي رصدتها الدراسات: إنهاء المشروعات البحثية بشكل مفاجئ، صعوبة احتفاظ الباحثين في بعض الجامعات بحقوق الملكية الفكرية، وحقوق التطوير، والمشاركة في العائد المادي، صعوبة السماح للباحثين بنشر نتائج بعض البحوث، صعوبة تحديد نهايات محددة لكل مرحلة من مراحل المشروع البحثي المدعوم، وإدراجها ضمن اتفاقيات التمويل، توجيه أجزاء من المنح لخدمة أغراض بحثية أخرى، صعوبة الحصول على منح البحوث ،نظراً إلى جهل في العديد من المتطلبات والإجراءات، ضعف التركيز على الأولويات البحثية، تكرار البحوث، ضعف قواعد بيانات المنح، والبحوث الناتجة عنها، ضعف الاهتمام بالتوثيق والنشر، معاناة صغار الباحثين ذوى الخبرة الأقل في الحصول على المنح البحثية، تعود أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على العمل الفردي، ضعف قنوات الاتصال العلمي، الحاجة إلى الاهتمام بمناقشة المخططات البحثية المطروحة مع الجهات المستفيدة قبل تمويلها.

وركزت الدراسة الحالية على موضوع تمويل البحوث العلمية الجامعية وإدارتها من حيث واقعها الكمي والكيفي، وأبرز المشكلات ذات الطبيعة الإدارية التي تواجه المستفيدين منها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية دون الدخول في مناقشة،

أو تحليل نوعيات ونتائج البحوث الممولة؛ إذ إنها عمل علمي أكاديمي يقع في تخصصات علمية متنوعة وكثيرة، لا يمكن للباحث أن يتصدى لها.

ويشير الباحث إلى محدودية / قلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع على مستوى الجامعات العربية، وبالتالي تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي توصل إليهاالباحث في أنها تعتمد على منهجية دراسة الحالة التي تجمع بين الجانبين الكمي والكيفي في دراسة الواقع والتعرف على أبرز المشكلات ذات الطبيعة الإدارية، و هي المشكلات الأشد وطأة، مما يسهم في تطوير تمويل البحوث العلمية وإدارتها بالجامعة، كما يمكن الإفادة من الدراسة في تطوير البرامج المشابهة في الجامعات الأخرى؛ حيث تبدو الحاجة ماسة لمراجعة برامج التمويل وتطويرها، وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية.

* * *

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة:

١- أهمية دعم مشروعات البحوث العلمية:

يحرص الباحثون للحصول على دعم لمشروعاتهم البحثية سواء كان دعماً داخلياً من داخل المؤسسة العلمية التي يعملون بها، أو من خارجها من خلال بعض المؤسسات المانحة؛ نظراً إلى أهمية الدعم والتمويل التي تتمثل في:

– لم يعد نشر البحوث والدراسات في المؤتمرات، والمجلات العلمية، هو المعيار الوحيد للترقي في الجامعات الكبرى، ففي ظل التغيرات الاقتصادية التي انعكست على الجامعات، أصبح يؤخذ في الاعتبار قدرة الباحث على الفوز بمنح بحثية؛ إذ يعد ذلك دليلاً عملياً على اقتراب بحوثه من الواقع وتصديها لمشكلات واقعية (Villalba and Young، ٢٠١٢:٣).

– انخفاض المخصصات المالية لقطاع التعليم والبحث العلمي بوصفه نتيجة للأزمة الاقتصادية في العديد من البلدان.

– محدودية ميزانية أنشطة البحث، والتطوير في الجامعات.

– أن الحصول على مشروعات بحثية مدعومة، يعني مزيداً من الاعتراف الأكاديمي بالباحث، وبالمؤسسة العلمية التي يعمل بها.

– إنتاج بحوث علمية ذات جودة عالية ؛حيث تؤمن لها كافة المستلزمات والتجهيزات، ويمنح الباحثون مكافآت مالية، أو رواتب عنها.

– أن تلقى المنح البحثية، يعني توفير مزيد من الوقت للعمل البحثي المتعمق، وإحالة الأعمال البحثية الفرعية وغير المؤثرة إلى آخرين يقومون بها من مساعدين علميين نظير مبالغ مالية تغطيها الدعم المالي للبحث؛ كالتحليل الإحصائي، وكتابة البحث، وجمع البيانات وغير ذلك.

– تعمل المنح البحثية على زيادة دافعية الباحثين.

– تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي بمختلف مؤسساته الصناعية والتجارية والخدمية.

– تطوير المجتمع وتحسين الأداء الاقتصادي والتشغيل، وحل المشكلات المجتمعية (Dorsett and Weiler، ١٩٨٢: ٤١٩).

– تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة.

– تدريب الباحثين، والفرق البحثية على إجراء البحوث العلمية.

٢- أنماط تمويل المشروعات البحثية:

قدم كل من بودين وايبستن Boden & Epstein تصوراً مبسطاً لأنماط التمويل، نظرا إلى التمويل باعتباره الوقود الذي يضخ في محرك البحث والتطوير العلمي على النحو التالي (Boden and Epstien، ٢٠٠٥: ١٤–٢٠):

أ– المنح غير المقيدة (النمط الأول) " Unrestricted Funds Type I Support": وغالباً يتم – خلاله– دعم مشروعات البحوث دون قيود، أو شروط للمانحين تجاه الباحثين، ومؤسساتهم العلمية، ومصدر التمويل داخلي (من داخل الجامعات عبر ميزانياتها الخاصة بدعم البحث العلمي). ويحق لأي باحث الحصول على الدعم المالي ،نظراً إلى مكانته ووظيفته في الجامعة المانحة. وغالباً ما يخصص لدعم المؤتمرات العلمية، والنشر العلمي ومكافآت التميز البحثي. وهو دعم محدود قصير المدى.

ب– المنح غير المقيده) النمط الثاني) "Unrestricted Funds Type II Support": وغالباً يتم – خلاله– دعم مشروعات البحوث في ظل قواعد التمويل المعمول بها وإجراءاتها في جامعة محددة، ومصدر التمويل الداخلي (من داخل الجامعات). ويحق لأي باحث الحصول على الدعم المالي من خلال منافسة داخلية بين الباحثين داخل الجامعة المانحة. وغالباً ما يخصص لدعم الباحثين الجدد وتشجيعهم. وهو دعم محدود قصير المدى أيضاً.

ج- المنح المقيدة (النمط الأول) " Restricted Funds Type I Support": وهو التمويل الذي يحصل عليه الباحث في ظل قيود واشتراطات محددة، ومصدر التمويل يكون داخلياً، أو خارجياً، وتشير الأدبيات إلى قلة أنشطة البحث وندرتها في هذا النوع من التمويل.

د- المنح المقيدة (النمط الثاني) " Restricted Funds Type II Support": وهو التمويل الذي يحصل عليه الباحث في ظل قيود واشتراطات محددة، ومصدر التمويل يكون خارجياً (عبر جهات المنح الخاصة، ومؤسسات المجتمع، والصناعة). ويتبنى هذا النوع من التمويل دعم المشروعات البحثية الكبرى وفقاً لأولويات واشتراطات الجهات الخارجية المانحة وعبر تعاقدات تمويل ذات بنود تفصيلية صارمة.

كما يشيع في أدبيات تمويل البحث العلمي، خاصة الأمريكية تقسيماً لأنماط التمويل – اعتماداً– على نوعية المجال البحثي والاشتراطات المصاحبة للمنح، حيث يوجد نمطان من المنح الفيدرالية. الأول: المنح غير المصنفة Non-Categorical وهي المنح المخصصة من الحكومة الفيدرالية لدعم البحث العلمي في الولايات دون تحديد لمواصفات، أو اشتراطات، أو توقعات، أو مجالات بحثيه تستخدم فيها، وهي منح تقليدية لم تعد تستخدم كثيراً. والآخر: المنح المصنفة Categorical وهي منح تقدم من الحكومة الفيدرالية لدعم البحث العلمي في الولايات في مجالات محددة ؛كالتعليم، أو تنمية المجتمع، وتأخذ هذه المنح العلمية شكلان رئيسيان هما: منح المشروعات البحثية (Project Grants) وتقدم لدعم المشروعات البحثية في البحوث الأساسية والإستراتيجية، والمنح المقطوعة (Block Grants) وتقدم دفعة واحدة، أو على مجموعة دفعات، وترتبط –غالباً –ببحوث السياسات في مجال محدد (Hall، ٢٠ :٢٠٠٩).

كما يمكن أن تأخذ المنح البحثية أشكالاً عديدة بخلاف التمويل المباشر فالأدوات، والتجهيزات، والمرافق، والمباني، والمساعدات الفنية والإدارية والتسهيلات، وقطع

الأراضي تدخل في نطاق المنح البحثية، وعلى الرغم من ذلك يبقى الدعم النقدي المباشر هو الدعم الأكثر جاذبية ومنافسة وصعوبة.

ويستخلص الباحث من ذلك:

١- أن هناك عاملين رئيسيين يحددان نوعية التمويل لمشروعات البحوث الأول: يتعلق بالشروط والقيود المحددة لنوعية وجودة المشروعات بالإضافة إلى مراعاة العديد من البنود القانونية في اتفاقيات وتعاقدات التمويل، والآخر: يتعلق بالمنافسة بين الباحثين.

٢-أن أفضل وأصعب أنواع التمويل هو المنح المقيدة)النمط الثاني(؛حيث تتميز المشروعات البحثية الممولة بالجودة التنافسية والتميز العالي، ويفوز بها -غالباً- الجامعات المتقدمة، وكبار الباحثين، والعلماء. وتكون القيمة المالية للدعم كبيرة للغاية وربما مفتوحة.

٣- أن الأنواع الثلاثة الأولى تدعم أنشطة البحث والتطوير في كافة مجالات البحوث الأساسية (بحوث الفضول العلمي)، وكافة مجالات البحوث التطبيقية (المعروفة في أدبيات إدارة البحوث وتمويلها ببحوث السياسات).

٤- أن النوع الرابع من المنح – غالباً- ما يخصص للبحوث الإستراتيجية (Strategic or Generic) التي تنشأ عن البحوث الأساسية النظرية؛ حيث تتوافر فيها تطبيقات محتملة وممكنة التحقق، لكنها غير محددة -بدقة – في المستقبل القريب، ولم تعرف أبعادها بعد، كما تتسم نتائجها بإمكانية التطبيق في مجالات أخرى عديدة (Bushaway، ١٨ :٢٠٠٣). بمعنى أنه لا يتوقع منها عائد مادي مباشر وسريع. لكنها تقود لاكتشافات بحثية تحقق التميز والأسبقية والعوائد المالية على المدى البعيد.

٥- أن التمويل المقدم لدعم البحوث العلمية يرتبط بتوجهات وسياسات الجهات المانحة سواء الداخلية (داخل الجامعة أو داخل الدولة)، أو الخارجية (خارج الجامعة أو خارج الدولة).

٦– أن هناك تبايناً في تحديد المسئول عن إدارة أنشطة البحث والتطوير الممولة، فقد تترك الحرية للباحث وفريق البحث كاملة، وقد تدير الجهة المانحة كافة الأنشطة والفعاليات المرتبطة بالبحوث الممولة، وقد تتم المشاركة بين المانحين والمستفيدين في إدارة المنحة البحثية وتوجيه الأنشطة.

٣- جهات تمويل المشروعات البحثية:

توجد جهات متعددة (مصادر) لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير منها:

أ– الجهات المانحة الحكومية:

– مجالس / مراكز البحث العلمي: توجد لدى معظم الدول جهات حكومية في صورة مجالس، أو مراكز للبحث العلمي ولجان للبحث والتطوير ومسميات أخرى مشابهة، وهي تمثل المصدر التقليدي لمنح تمويل البحوث، حيث تعمل هذه الجهات حلقة اتصال بين الباحثين والجامعات من جانب، والدولة والحكومة من جانب أخر. وتتفرع المجالس البحثية لأنواع عديدة من المجالس المتخصصة في مجالات بحثية محددة، أو أماكن محددة، ولكل منها موقع الكتروني على شبكة االإنترنت. ومنها في إنجلترا: مجلس البحوث الإنسانية، ومجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية، ومجلس البحوث الهندسية وعلوم الفيزياء. وفي كندا مجلس بحوث العلوم، وفي جنوب أفريقيا مؤسسة البحث الوطني، وفي الولايات المتحدة مجلس البحث الفيدرالي، وفي ألمانيا مؤسسة البحوث، وفي اليابان وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا.

– الجامعات الحكومية: وتمول البحوث فيها من خلال الميزانية العامة المخصصة لكل جامعة.

– مراكز البحوث التابعة للجامعات تنظيمياً، ولكنها شبه مستقلة مالياً.

– مراكز البحوث المستقلة: وهي مراكز بحوث حكومية مستقلة مالياً وإدارياً عن الجامعات والوزارات، وتدار من خلال مجالس الإدارة، وتخضع لإشراف الدولة.

- الاستشارات والتعاقدات الحكومية: وهي الاستشارات والتعاقدات التي تبرمها الحكومة مع الجامعات والباحثين لتقديم خدمات علمية بحثية، أو استشارية محددة لقاء أموال يتم دفعها.

ب- الجهات المانحة غير الحكومية: وتمثلها العديد من الكيانات المانحة التي تختلف من دولة لأخرى في مقار إسهاماتها المادية، ومدي حرصها، واهتمامها بدعم البحث العلمي مثل: المؤسسات الصناعية والتجارية، كراسي البحث العلمي الوطنية،الأوقاف العلمية،التبرعات والهبات، الخدمات الاستشارية والتعاقدات البحثية والتطويرية،والرعاة المهتمين بالبحث العلمي.

٤- مشكلات تمويل وإدارة البحث العلمي بالجامعات:

بينما يواجه تمويل لبحث العلمي وإدارته في الدول المتقدمة بعض المشكلات والتحديات النوعية الخاصة، نجد أن الدول النامية والفقيرة مازالت تواجه مشكلات أساسية تتعلق بهياكل البحث العلمي وسياساته، ومصادر تمويله. فعلى سبيل المثال: يشير تقرير مجلس البحث القومي في الولايات المتحدة الأمريكية (NRC) إلى وجود مشكلات تتعلق بتنظيم هياكل مؤسسات البحث العلمي المعنية بالبحوث العلمية البينية ذات المدى الزمني والمكاني الواسع، كما لا توجد خطة قومية شاملة لمشروعات البحث العلمي في بعض المجالات كالبحوث البيئية، يمكن أن تنسق الجهود البحثية والتمويلية في ضوئها، ويمكن التنبؤ باتجاهات البحوث خلالها لأكثر من عشرين عاماً (National Research Council، ١٩٩٣: ٢).

وتواجه هياكل البحث العلمي الجامعي في البلدان العربية العديد من المشكلات ذات الارتباط بتمويل البحث العلمي وإدارته ومن هذه المشكلات مايلي:

- قلة الموارد البشرية اللازمة لإجراء البحوث (الباحثين ومساعديهم)، وعدم وجود سياسة محددة للبحث العلمي، وقلة الموارد المخصصة للبحث العلمي، ونقص البيانات الإحصائية، والافتقار إلى جو البحث والدراسة، وتدني مستوى التنظيم الإداري، وهجرة

الكفاءات العلمية، وضعف الصلة بين مؤسسات البحث العلمي والباحثين والمؤسسات المجتمعية ورجال السياسة(مطر، ١٩٨٦: ١٢٦– ١٤٨).

- قصور الاهتمام بالبحث العلمي، وضعف الدراسات التطويرية التي يحتاجها صناع القرار لتطوير هياكل البحث العلمي، والتأخير في تقييم الأبحاث العلمية، وعدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات التي تنص على وجود مدة معينة لتقييم الأبحاث، وعدم وجود كوادر مؤهلة للتقييم، وضعف تحفيز أعضاء هيئات التدريس في مجال بحوث الترقية(الرواشدة، ٢٠١١: ٢٧٢).

- ضعف المرصود من الأموال للإنفاق على البحث العلمي، ضعف مشاركة المؤسسات الكبرى، والشركات، والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي، قلة أعداد العاملين في مجال البحث العلمي، ظروف العمل والمعيشة للباحثين والعلماء،عدم ربط البحوث بخطط التنمية، كثرة الأعباء التدريسية والإدارية لعضو هيئة التدريس (الحراحشة، ٢٠١١: ١٧٤– ١٧٥).

- ضعف التعاون بين أعضاء هيئة التدريس، وضحالة الدعم المخصص للبحث العلمي، ضعف التعاون بين الجامعات بعضها ببعض، وبين الجامعات والوزارات المعنية (عاشور، و العمري: ٢٠٠٣، ١٢٢) .

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أبرز مشكلات البحث العلمي في جامعة الطائف والتي تمثلت في نقص الأجهزة والتسهيلات ومصادر المعلومات، ظروف العمل، الفرق البحثية، النشر، التحكيم وذلك على الترتيب من الأعلى إلى الأقل(السلامات، والزبون: ٢٠١٢، ١٠٧). كما تشير اتجاهات أعضاء هيئات التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حول واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية إلى ضعف حركة البحث العلمي في الجامعة نتيجة وجود مشكلات لعل أهمها: العجز المالي في ميزانية البحوث العلمية، والإجراءات الإدارية المعقدة للصرف المالي، وعدم تقدير البعض لقيمة البحوث العلمية (السالم: ١٩٩٧، ٢٩٠).

ومن مشكلات البحث العلمي – أيضاً–: الاستغراق في المشكلات الأكاديمية والبعد عن المشكلات الواقعية (سكران: ٢٠١٠، ٢)، غياب الجو العلمي المناسب للبحث العلمي، والضغوط على الباحث في متطلبات الترقية لإنجاز بحوث فردية، قلة البحوث التي تواكب المستجدات العالمية، وتساهم فيها بإنتاج علمي متميز، قلة الحوافز المشجعة على البحث، غياب المساءلة عن التقصير في البحث العلمي، غياب التكامل بين الجامعات العربية (الخليلي: ٢٠١٠، ٤٠٩–٤١٢).

كما يمكن تلخيص الوضع القائم في تمويل البحث العلمي في الدول العربية على النحو التالي (العنقري: ٢٠٠٧، ٩٢–٩٣):

– هيمنة الدعم الحكومي على مصادر تمويل البحث العلمي من خلال الميزانيات السنوية التي تعاني من نقص الموارد، ومحدودية إسهام القطاع الخاص، على الرغم من أن الحكومات في أغلب دول العالم لم تعد المسئولة بمفردها عن البحث العلمي.

– لا يوجد تأثير ملحوظ في التعاون بين الدول العربية في مجال تمويل البحث العلمي. كما لا يوجد تعاون كبير بينها وبين الدول الأجنبية في تمويل البحث العلمي كذلك.

– الاختلال في توزيع مصادر التمويل للبحث العلمي بين القطاعات المختلفة، مع سوء تخطيط الموارد الضئيلة للبحث العلمي.

– خضوع ميزانيات البحث العلمي في الدول العربية لنفس ضوابط الصرف المعتمدة في القطاعات الحكومية؛ مما يقيد نشاطها ويصيبه بالجمود.

– معاناة بعض الدول من كثرة تكرار البحوث العلمية المتخصصة، ووحداتها، مع ارتفاع نسبة التمويل المخصص للرواتب والأجور والمزايا الوظيفية.

– انخفاض النفقات التشغيلية والرأسمالية لسد عجز الموازنات المالية الناجم عن خفض الموارد المالية المخصصة لأنشطة البحث والتطوير، وغياب أولويات واضحة للبحث العلمي.

كما تشير الدراسات في مجال إدارة المشروعات العلمية إلى معاناة البحث العلمي من مشكلات إدارية عديدة تتمثل في ضعف الالتزام لدي الباحثين والإداريين، وغموض الأدوار، ونقص الموارد والمخصصات، وضعف نظم المعلومات (Elonen and Artto، ٢٠٠٣: ٣٩٥). كما أوصت الدراسات –بضرورة توجه وحدات البحث والتطوير في الجامعات التي تعاني من مشكلات تخص البحث العلمي خاصة في البلدان النامية – إلى التنسيق التكامل من خلال الشراكة الإستراتيجية مع جامعات خارجية وشركاء من القطاع الخاص لدعم جهود وإمكانات البحث والتطوير في تلك الجامعات (Numprasertchai and Igel، ٢٠٠٥: ١١٧٣).

وفي ظل هذه المشكلات المؤثرة يلحظ تردي وضع البحث العلمي في الجامعات العربية؛ حيث تركز غالبية الجامعات على التدريس، وبطريقة تقليدية، مع إهمال البحث العلمي رغم دوره الفعال في التنمية الحقيقية. ففي الوقت الذي تواجه الدول والجامعات المتقدمة مشكلات ترتبط بالبحث العلمي ذات طبيعة نوعية، مازالت الدول والجامعات العربية تخفق في التعامل مع المشكلات الأساسية للبحث العلمي المتعلقة ببناه، وهياكله، وسياساته، ومصادر تمويله.

وعلى الرغم من كل تلك المشكلات التي تواجه البحث العلمي، فإننا لا نستطيع أن نقول: إن البحث العلمي في الجامعات العربية غائب، لكن المشكلة الأساسية تكمن في وجوده – بشكل غير فاعل وغير مؤثر– ؛ حيث يغيب التطبيق وتكاد تنعدم الإفادة من نتائجه، ولو في إطار محدود، إن أهم سبل النهوض بالبحث العلمي لا تتمثل في مجرد زيادة موارده ومخصصاته المالية، أو زيادة عدد الجامعات، والمؤسسات، والمراكز البحثية فحسب، بل يكمن جوهر النهوض بالبحث العلمي في جودة نظم إدارته، وقابليته للتطبيق، واعتباره مرتكزاً أساسياً لجهود التنمية والنهضة العلمية والمجتمعية، وإتاحة صناع القرار الفرصة أمام مؤسسات البحث العلمي العربية لإثبات وجودها وقدرتها على العمل والمنافسة.

٥- ملامح من بعض التجارب في مجال إدارة وتمويل مشروعات البحوث:

تواصل الجامعات دعمها للبحث العلمي، وتحفز منسوبيها من أعضاء هيئات التدريس على المشاركة الفعالة في البحث العلمي عبر برامج المنح والدعم بمختلف أشكالها ومستوياتها، ومن الجدير بالذكر أن دعم الجامعات يتزايد – بشكل ملحوظ – في هذا الاتجاه؛ حيث أصبح مقدار ما تنفقه الجامعات على البحوث الممولة والمدعومة، وكذلك على البحث العلمي – بصفة عامة –أحد أهم مؤشرات جودة البحث العلمي بالجامعات، كما أن هذه الأموال الموجهة لهذا المسار تسهم –بشكل جوهري– في رفع مستوي الجودة النوعية للبحوث المدعومة وغير المدعومة. فضلاً عن ارتباط حجم الإنفاق على البحث العلمي بمؤشرات أخرى ذات علاقة بالنشر العلمي والتطوير التقني، وحل المشكلات، والقدرات التنافسية للجامعات .. إلى غير ذلك.

وأشارت إحدى الدراسات حول تأثير المنح الفيدرالية الموجهة إلى بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة لدعم البحث والتعليم في مجال العلوم إلى وجود تأثير كبير لتلك المنح على تطوير برامج تعليم العلوم، وتحسين التعليم، والتدريب في المختبرات وتطوير التجهيزات المعملية اللازمة للطلاب وتحسين المناهج وتحقيق النمو المهني، وتوفير التسهيلات التي تمكن الطلاب من مواصلة دراساتهم (Donaldson، ٢ :٢٠١٢).

ويستعرض الباحث بعض التجارب المعاصرة في تمويل البحث العلمي وإدارته على النحو التالي:

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: حيث بلغ مقدار الدعم المباشر لتمويل البحوث حوالي ٩،٦ مليون ريال عام ١٤٢٨/ ١٤٢٩هـ لعدد ١١٢ مشروعاً بحثياً تضمنت مشاريع سابك ومنح التفرغ العلمي، ومنح التأليف والترجمة، ومنح المسار السريع، ومنح أعضاء هيئة التدريس الجدد والمنح الداخلية، كما بلغ مقدار الدعم المباشر للمشروعات البحثية خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨م أكثر من ٣٠ مليون ريال، إضافة إلى ما يقارب ١٠ ملايين ريال لدعم حضور الأساتذة للمؤتمرات الدولية. وقد حققت

الجامعة المرتبة الأولى عربياً عام ٢٠٠٨م ضمن التصنيف العالمي (التايمز كيو إس) ،لتكون من بين أفضل ٤٠٠ جامعة عالمياً ؛ حيث احتلت المرتبة ٣٣٨ بين أكثر من ثلاثين ألف جامعة ومؤسسة تعليمية للتعليم العالي في العالم (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: ٢٠٠٩، ٤).

كما دخلت جامعة الملك سعود تصنيف شنغهاى، الذي يعد الأرقى والأصعب والأكثر انتشاراً وقبولاً في الأوساط الأكاديمية، ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم مسجلة الحضور العربي المنفرد في هذا التصنيف واحتلت المرتبة ٤٠٢ من بين أفضل ٥٠٠ جامعة مصنفة في عام ٢٠٠٩م (جامعة الملك سعود: ٢٠١٠، ٩). كما حققت الجامعة المرتبة ١٩٧ في يوليو ٢٠٠٩ ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة في تصنيف ويبو ماتريكس الإسباني. وحققت الجامعة المرتبة ٢٤٧ عالمياً وفقاً لتصنيف التايمز كيو إس .

وفي تكساس تم استحداث نوعين من برامج تمويل مشروعات البحوث العلمية التنافسية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي. احدهما لدعم المشروعات البحثية في العلوم الأساسية بغرض توسيع قاعدة المعرفة اللازمة للنمو والإبداع، ودعم القدرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات تكساس الحكومية، وثانيهما لدعم المشروعات البحثية في العلوم التطبيقية بغرض تحسين الاقتصاد، ومعدلات النمو من خلال تطوير العمليات والمنتجات، وإيجاد تقنيات جديدة. "وخصص حوالي (٦٠ مليون) دولار لكلا البرنامجين خلال العامين الماليين ١٩٨٨ – ١٩٨٩م، وحوالي (٦١ مليون) دولار في العامين ١٩٩٠– ١٩٩١م. كما يتم توجيه حوالي ثلث الدعم المخصص من الولاية لدعم المشروعات البحثية في مجال العلوم الأساسية، كما تركز تلك البرامج على تدريب الطلاب والخريجين والباحثين في الدراسات العليا على مهام البحث والاكتشاف. وتوجد هيئة لإدارة كل برنامج تكون مهمتها الأساسية اختيار المشروعات البحثية وفق معايير الجدارة، وعدم التكرار والتطابق، وجودة البحث والتعليم، مدى مشاركة الطلاب. وتقدمت (٥٦) مؤسسة علمية بحوالي (٣١٠٨) خطط

بحثيـة . وتـم التعـاون مـع أكثـر مـن (١٢٥) محكمـاً مـن العلمـاء والمهندسـين لمراجعـة وتقييم مخططات المشروعات المقدمة عبر (١٤) منصة علمية تتكون من ٤–١٨ عضواً وفقاً لعدد المخططات التي ستحكم. وبعد عرض ومناقشة المخططات اختير مبدئياً منها (٦٠٠) مخطط بحثي. ويجتمع رؤساء المنصات العلمية معاً بعد ذلك لتوزيع الميزانية على المخططات وفقاً لأولوية كل مخطط، وهنا يتم الاختيار والانتقاء مرة أخرى ،حيث تـم اختيـار (٤٣٤) مخططـاً يـتم دعمهـم، حـوالي نـصفهم لأسـاتذة والربـع لأسـاتذة مـشاركين والبـاقي لأسـاتذة مـساعدين، وطـلاب، وأخـصائيين علمـيين. وبلغـت الكلفـة الإداريـة للبرنـامج خـلال (١٧) شـهراً حـوالي (٢٢٠ ألـف) دولار (Elliot، Bowers and Caldwell، ٢٥–١٩ :٢٠١٢)".

ويشير تقرير لجنة التعليم العالي بكاليفورنيا ٢٠٠٨م، والخاص ببرنامج منح تحسين جودة المعلم، إلى صدور إعلان سنوي للتقدم بطلبات تمويل للبحوث في مجال تحسين جودة المعلم. ويركز الإعلان على أهداف المشروعات البحثية ومدى ارتباطها بأولويات البحـث فـي مجـال جـودة المعلـم، وتـم تمويـل ثمانيـة مخططـات ركـزت علـى تعلـيم الرياضيات والعلوم، كما تم اعتماد مؤشرات جديدة للجودة والمفاضلة بين المشروعات المقدمة مثل:(California Post Secondary Education Commission، ٦–١ :٢٠٠٨): مدى الإسهام في تطوير الممارسات الفعلية للمعلم في الصف الدراسي، تقدم التحصيل الدراسي للطلاب، خبرة الفريق البحثي والمؤسسة العلمية التي ينتمي لها، مدى وضوح إستراتيجية تنفيذ المشروع البحثي، مدى قدرة الباحث والفريق البحثي على تحديد المشكلة البحثية وإيضاح الجهود المشتركة للفريق البحثي في التعامل معها، قدرة الباحث على تقديم عرض علمي عن مشروعه، القدرة على تحديد النواتج المتوقعة والعقبات المحتملة عند وصف المشروع البحثي.

كما تقدم عدة مؤسسات علمية دعماً مالياً لطلاب الدراسات العليا لاستكمال دراستهم، من خلال المنح البحثية Research Grants، ومنح الزمالة الأكاديمية

Academic Fellowships. والمنح البحثية عبارة عن مخصصات مالية تقدم مباشرة للأفراد لتغطية تكاليف المعيشة، وتكاليف الدراسة التي يتحملها الدارس، بينما منح الزمالة الأكاديمية، أو ما يعرف بالبعثات الدراسية–أحياناً – فهي مخصصات مالية تقدم للمؤسسات العلمية لتوزيعها على الباحثين، وتغطي تكاليف الدراسة، والبحث، والسفر، وجمع البيانات، والتحليل الإحصائي، والتكاليف المكتبية، ويعتمد كلاهما على الحاجة المالية، فضلاً عن المؤهلات الأكاديمية ومخططات البحوث المتميزة، وتشير الدراسات إلى إخفاق العديد من الباحثين في الإفادة من المنح البحثية ؛نظراً إلى نقص المعلومات عن الجهات المانحة، وعدم معرفة الباحثين بكيفية التنافس للحصول على الدعم في صورة منح، أو غير ذلك. ومن أهم المعايير التي يجب مراعاتها في حال الرغبة في الإفادة من تلك المنح مايلي:(Health، Adams، Fravel and، ٤٢١–٤١٦ :٢٠١٢): السجل الأكاديمي للباحث، جودة المخطط البحثي، الاهتمام بعمق المخطط البحثي أكثر من اتساعه، توزيع الميزانية، خطابات التزكية، مدى الاهتمام في ملء نماذج المنح البحثية، مدى التطابق بين المخطط البحثي وأهداف الجهة الداعمة، مدى التطابق بين تخصص الباحث واهتمامه، وموضوع المخطط البحثي.

أما مؤسسة العلوم الوطنية (NSF) فقدمت برنامج منح لدعم التكامل الرأسي بين البحث والتعليم في مجال العلوم الرياضية (VIGRE)؛حيث صممت المنح لتقدم لمؤسسات التعليم العالي بهدف تحسين جودة البرامج التعليمية المقدمة بها في كافة المستويات الدراسية من خلال التكامل بين أنشطة البحث العلمي وتطوير البرامج الدراسية وتطوير التدريس(National Science Foundation، ١٣٠ :٢٠٠٩).

وقدمت جامعة كارولينا لطلاب الدراسات العليا والباحثين منحاً للبحث والتطوير، بلغت عام ١٩٩٩م حوالي (١٩,٣) مليون دولار، وزعت وفقاً لقواعد مكتب الإدارة والميزانية الأمريكي، كما حصل طلاب الدراسات العليا والباحثين الأجانب على نصيب أكبر من الدعم المالي عن الطلاب المقيمين (Hast، ٢٦ :١٩٩٩).

لقد أصبحت الشراكة في البحث العلمي بين مؤسسات البحث العلمي وعلى رأسها الجامعات، والمجتمع ممثلاً في الحكومة، والوزارات المعنية بالتعليم العالي والبحث العلمي واقعاً ملموساً في العديد من الدول. ففي الولايات المتحدة الأمريكية: "لا تستطيع الجامعات والكليات تقديم الدعم المالي الكاف لأنشطة البحث والتطوير من خلال ميزانياتها فقط، كما لاتستطيع الحكومة الفيدرالية الاستغناء عن الخبرات العلمية رفيعة المستوى التي تمتلكها الجامعات والمراكز البحثية، في سعيها نحو إجراء بحوث ترتبط بأولويات وأهداف وطنية كبرى" (Scurlock، ٣ :١٩٧٥). الأمر الذي يعزز فرص التعاون والشراكة العلمية .لقد أصبح الاستثمار في أنشطة البحث العلمي والتطوير عبر الأنواع العديدة من المنح سمة أساسية للبلدان التي تنشد التقدم والنمو. ويؤكد ذلك مؤشر نسبة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير (R&D)) من إجمالي الناتج القومي العام. "ففي عام ٢٠٠٣م كانت الولايات المتحدة في المرتبة الخامسة في نسبة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، والأولى في إجمالي نسبة الإنفاق من القطاعين الحكومي والخاص (Kulakowski، ٣٤ :٢٠٠٦)". وفي فرنسا يتم تمويل البحوث العلمية بنسبة (٣٠%) من داخل الجامعات، و (٢٠%) من مؤسسات العمل والإنتاج، و(١٠%) من المحليات، و(٤٠%) من الدولة (القصبي،٢٠١٣: ٧٥).

كما اتبعت الحكومة الكندية سياسة جديدة للدعم المالي للجامعات الكندية حيث خفضت الدعم المالي للجامعات الموجه لبعض الجوانب الإدارية والاجتماعية والصحية وتكاليف الانتقال والسفر وغير ذلك، واتبعت منذ ١٩٩٧م سياسة توجيه تلك المخصصات المالية لاستثمارها في أنشطة البحث العلمي من خلال المنح البحثية التي تتاح عبر العديد من برامج التمويل البحثية، مما أدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمي من (١٥,٦%) عام ١٩٩٢م إلى (٢٣,٥%) عام ٢٠٠٣م من دخل الجامعات (Polester، ٦٠٢-٦٠١ :٢٠٠٧) . ومن الحقائق التي تستدعي إعادة النظر، أن البلدان المتقدمة تخصص ما يزيد عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي لدعم البحث العلمي، في

حين تخصص الدول العربية من ٣,١– ٠,٥ % من دخلها القومي لدعم البحث العلمي، وتعتبر المملكة العربية السعودية الأولى عربياً في الإنفاق على البحث العلمي بنسبة ٣,١% من دخلها القومي، في حين تنفق مصر أقل من ١% من دخلها القومي في دعم البحث العلمي. ووفقاً لمعايير المنظمات الدولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة، تعد النسب الأكثر من ٣% نسباً مثالية، ومن٢– ١,٦% جيدة، ومن ١,٦–١% حرجة، وأقل من ذلك تعد نسباً ضعيفة جداً(Al-Ahram Gate، ٢٠١٢: ١).

ويشكل البحث العلمي محوراً رئيساً في الخطط الإستراتيجية الجامعية ؛نظراً إلى أهميته الإستراتيجية. الأمر الذي دفع العديد من الجامعات، وخاصة المتقدمة للتوسع في هياكل البحث العلمي، واستحداث وظائف عديدة تضطلع بمهام ومسئوليات إدارة البحث العلمي داخل وخارج الجامعات، وتتنوع مسميات وأدوار شاغلي هذه الوظائف من جامعة لأخرى، ومنها وظيفة مدير البحوث (CRO) أو مدير المشروعات البحثية RPM))، أو نائب مدير الجامعة للبحث العلمي والدراسات العليا، أو وكيل الجامعة للبحث العلمي، والتبادل المعرفي، وتهدف تلك الوظائف إلى تنمية البحث العلمي وتطويره وقيادته داخل وخارج الجامعة (Dingerson، ٢٠٠٦: ٦٣). وتجدر الإشارة في هذا الصدد لدورين مهمين هما: دعم الباحثين وتحفيزهم من داخل الجامعة، والتفاوض لإبرام تعاقدات المنح البحثية خاصة مع الشركاء من الجهات الخارجية (Hogan and Clark، ٢٠٠٠: ١٢٧).

ويساعد التعرف على تلك التجارب في تلمس أوضاع تمويل البحوث العلمية الجامعية وإدارتها، والأطراف المعنية والمشاركة في دعم البحث العلمي، وأبرز الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال.

٦- أبرز الاتجاهات المعاصرة في إدارة وتمويل المشروعات البحثية كما يلي:

يمكن استخلاص أبرز الاتجاهات المعاصرة وعرضها في مجال تمويل البحوث العلمية وإدارتها بالجامعات من خلال مراجعة الأدبيات التربوية و الدراسات السابقة، وذلك كما يلي:

– الاهتمام المتزايد للحكومات والجامعات بالبحوث العلمية في ظل تنامي اقتصاد المعرفة.

– اعتماد التنافسية بين الجامعات على مؤشرات عديدة منها البحوث العلمية ونتائجها.

– تنوع آليات دعم البحث العلمي، وتعدد مصادر الدعم والتمويل.

– زيادة التوجه لدعم البحوث العلمية في مجالات العلوم البينية، والمجالات العلمية الجديدة.

– التوسع في بحوث الفرق الكبرى، ودمج أعداد من الطلاب وصغار الباحثين، بشكل أكبر– من تمويل البحوث الفردية والصغيرة.

– سعي الجامعات نحو تحقيق قدر أعلى من التوازن بين التدريس الجامعي، والبحث العلمي.

– تنامي الاتجاه نحو بذل مزيد من الجهد لتحقيق فوائد وعوائد مادية مباشرة من نتائج البحوث العلمية، مما جعل الباحثين والمؤسسات العلمية إلى تسويق المعارف والنتائج والتطبيقات العلمية.

– ازدياد الاتجاه نحو فرض رقابة صارمة، ومحاسبة دقيقة على نفقات وعوائد البحوث العلمية.

– ازدياد الرغبة في تقنين أخلاقيات البحث العلمي، وحث الباحثين على الالتزام بذلك.

– ازدياد الاتجاه نحو التأطير القانوني لكافة إجراءات البحوث الممولة وتعاقداتها؛حرصاً على حقوق جميع الأطراف المشاركة في البحث.

–الاهتمام المتزايد بإدارة البحث العلمي بالجامعات – بطريقة احترافية – للوصول لنواتج معرفية وتطبيقات ذات جودة عالية تحقق عوائد مالية وعلمية عالية للجامعة، الأمر الذي يمكن أن يطلق عليه الإدارة البرجماتية.

– الحرص على توجيه البحوث المدعومة والمنح البحثية لخدمة أولويات وطنية محددة.

– الاتجاه نحو تخصصية المنح والبرامج البحثية؛ حيث تركيز الممولين على مجال بحثي محدد، أو نوعية معينة من التطبيقات، أو المشكلات، أو فئة محددة من المستفيدين.

– الاتجاه نحو تقليص الدعم الحكومي للجامعات، والبرامج البحثية.

– الاعتماد المتزايد للباحثين، والمؤسسات العلمية، والجامعات على التمويل القادم من الرعاة من القطاع الخاص (المؤسسات الصناعية والتجارية).

– ارتكاز جهود الإصلاح الجامعي على تطوير البحث العلمي، وربط التعليم العالي بالإنتاج (خضر: ٢٠١٠، ٦٨).

– الاتجاه المتزايد للشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات ومؤسسات المجتمع الصناعية.

– الاتجاه لاستحداث وظائف جامعية جديدة تضطلع بمهام البحث العلمي وإدارة المشروعات البحثية.

– الاتجاه نحو الإفادة من المنح والتمويل المخصص للبحوث العلمية في دعم النفقات الرأسمالية والتشغيلية للبحث العلمي.

٧- مقترحات لتعزيز مساعدة الباحثين في الحصول على الدعم المالي للبحوث العلمية:

يعاني كافة الباحثين في كل أنحاء العالم من صعوبة الحصول على المنح البحثية، وتأمين الدعم المالي اللازم لإجراء بحوثهم، لذا يوجد العديد من الإرشادات، والأدلة، والكتب التي توضح كيفية إعداد مخطط البحث، وإدارة الفرق البحثية، ويمكن من خلال الإرشادات التالية زيادة فرصة الباحث في الحصول على المنح.

– العمل والتدرب مع أحد الباحثين الذين سبق لهم الحصول على منح بحثية، وذلك للتدرب على كتابة المخطط البحثي بطريقة سليمة تفي بالغرض منه.

– مقابلة أحد المسئولين عن إدارة برنامج التمويل والذين يعملون مثل حلقة اتصال بين الجهات المانحة للدعم والكليات، أو الوحدات البحثية التي ينتمي لها الباحث من أجل الاستفسار عن كل ما هو غامض من إجراءات وخطوات، فضلاً عن الإفادة من خبرات التمويل وتجاربها، وما يرتبط بها من التزامات واستحقاقات مالية و إدارية.

– عقد ورش عمل تدريبية لتدريب الباحثين على ملء نماذج التمويل، وإعداد مخططات البحوث المطلوب دعمها وإعداد الميزانيات ومخططات توزيع العمل والمهام وتوقيتاتها(Chronister and Killoren، ٤٧ :٢٠٠٦).

– الالتزام بمعايير وأولويات وأهداف الجهة المانحة عند إعداد مخطط المشروع البحثي.

– التواصل المستمر مع إدارة المنح البحثية، وتنمية علاقات تبادل الآراء والتفاهم والمشورة.

– تسليم كافة المرفقات المطلوبة مع مخطط المشروع المطلوب دعمه.

– إظهار الوعي واليقظة في التعامل مع إدارة المنح البحثية.

– مراجعة الإجراءات والقواعد المنظمة للمنح البحثية بدقة مع الالتزام بها.

– الحرص على تشكيل فرق بحثية تتكامل خبراتها، وتكون كلها مهمة لإجراء الدراسة.

– أن يكيف الباحث اهتماماته البحثية مع أهداف البحث المعلن عنها وأولوياتها في دعوة تمويل المشروعات البحثية.

– التعرف على محددات التمويل، ونسب الرواتب، والدعم المباشر، ونسب الدعم غير المباشر، وتوزيع الميزانية وآليات الصرف.

– الإفادة من التغذية الراجعة وقبول إجراء التعديلات على مخططات البحوث.

– الالتزام بالمواعيد والتوقيتات المحددة للتقدم بطلبات التمويل ولإجراء التعديلات والرد على المراسلات.

* * *

الجزء الثالث: وصف الحالة: واقع تنظيم البرنامج وإدارته لتمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

يعد برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أحد الروافد الأساسية لتحفيز الباحثين من أعضاء هيئة التدريس ومن في مستواهم على إجراء البحوث الأصيلة والمبتكرة التي تُسهم في إثراء المعرفة المتخصصة، وتخدم المجتمع، وتحقق أهداف التنمية، وتوفر سبل إنجازها.

بدأ البرنامج انطلاقته الفعلية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ بالدورة الأولى، وتلتها الدورات الثانية والثالثة والرابعة، و يمول البرنامج مشروعات بحثية في مختلف التخصصات الأكاديمية للجامعة من فئات البحوث الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حتى الدورة الثالثة، والمعدلة إلى فئات البحوث المفردة والمشتركة بدءاً من الدورة الرابعة وفق التعديلات التي طرأت على القواعد والإجراءات التنظيمية للبرنامج، ويستفيد من البرنامج العديد من الباحثين والفرق البحثية.

الواقع الكيفي للبرنامج:

١- الوصف العام للبرنامج:

هو برنامج يتبع عمادة البحث العلمي يهدف إلى الوفاء بمتطلبات تمويل المشروعات البحثية وفقاً لمقتضيات الفقرة (ج) من المادة (٦) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي، التي تنص على تشجيع الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١١: ٩). ويوجد للبرنامج هيكل إداري يقوم بكافة العمليات والمهام التي تؤدي لتحقيق المستهدف منه، كما ينتظم العمل بالبرنامج وفق قواعد وإجراءات خاصة معتمدة من مجلس الجامعة، ويمول البرنامج المشروعات البحثية عبر دورات تمويل سنوية بدأت عام ١٤٢٨هـ ومازالت مستمرة، كما يتبع البرنامج مجموعة من وحدات / مراكز البحوث بالكليات المختلفة بالجامعة وعددها (١٤) وحدة / مركز بحوث، و كذلك لجنة تمويل المشروعات البحثية بعمادة البحث العلمي

بالجامعة. ويتم توفير المخصصات المالية للبرنامج عن طريق ميزانية الجامعة، أو عن طريق التعاقدات التي تبرمها الجامعة مع الجهات الحكومية، أو الخاصة، أو غير الربحية، المحلية والدولية لتنفيذ مشروعات بحثية لمصلحة هذه الجهات.

٢- التنظيمات والهياكل المرتبطة بالبرنامج:

أ- مجلس عمادة البحث العلمي:

ويقوم باقتراح اللوائح والقواعد المنظمة لحركة البحث العلمي في الجامعة (الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ١٩٩٩: ٥). ويرفع بها لمجلس الجامعة لإقرارها واعتمادها.

ب- وكالة عمادة البحث العلمي لمراكز البحوث وقواعد المعلومات:

وهي أحدى وكالات عمادة البحث العلمي، وتقوم الوكالة بإدارة برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة والإشراف على وحدات، ومراكز البحوث بالكليات وذلك من خلال وحدة تمويل المشروعات البحثية بالعمادة، كما تتولي عمادة البحث العلمي إدارة قواعد بيانات البحث العلمي، ومراكز التميز البحثي وغيرها من الأعمال والمهام.

ج- اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية:

هي لجنة يكونها مجلس عمادة البحث العلمي من بين أعضائه، أو من غيرهم، بهدف القيام بجميع المهام التي يتطلبها تمويل المشروعات البحثية في الجامعة، وعلى وجه الخصوص: استقبال طلبات التمويل ومراجعتها، واختيار المحكمين ومتابعة ردودهم والتوصية وفقاً لذلك بالتمويل ومقداره، مع متابعة تنفيذ المشروعات، والتوصية بصرف المستحقات المالية للباحثين وفق التنظيمات المعدة لهذا الجانب (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٧: ١٤).

د- وحدات / مراكز البحوث العلمية:

هي وحدات علمية تابعة لعمادة البحث العلمي، تعمل في كليات الجامعة ومعاهدها العليا لتنفيذ الخطط الإستراتيجية والمرحلية للبحث العلمي في الجامعة، وترتبط وحدات البحوث بعميد البحث العلمي مباشرة (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

٢٠٠٨: ٢). ويتولى عميد البحث العلمي الإشراف على أعمال وحدات البحوث ومراكزها المرتبطة بعمادة البحث العلمي ومتابعة نشاطاتها، وتقييم أدائها ((الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ١٩٩٩: ٦) – أي أنها تنظيمات إدارية علمية تقام بكليات الجامعة ومعاهدها العليا بهدف دعم البحث العلمي بالجامعة، وتتبع تنظيمياً عمادة البحث العلمي بالجامعة.

ومن أهم أهداف تلك الوحدات الإسهام في إعداد خطط البحث العلمي بالجامعة، وتنفيذ البرامج والمشروعات المنبثقة عنها. فضلاً عن توفير السبل الكفيلة بدعم الباحثين في الكلية / المعهد وتطوير إمكاناتهم، كما تلعب تلك الوحدات دوراً مهماً في التواصل بين الباحثين بالكليات، وعمادة البحث العلمي .

ويشرف على وحدة البحوث في كل كلية مجلس يسمى مجلس وحدة البحوث ويتألف من رئيس وممثل واحد لكل قسم علمي في الكلية، ويجتمع المجلس مرة في كل شهر على الأقل، ويتولى مسئوليات عديدة منها: اقتراح الخطط السنوية للبحوث، إعداد ميزانية الوحدة، والرفع بها لعمادة البحث العلمي، تنظيم أنشطة البحث العلمي بالوحدة، تقديم المشورة للباحثين، استقبال طلبات التمويل ودراستها، متابعة سير المشروعات البحثية الممولة، والاتصال بالأقسام العلمية وحفز الباحثين..إلى غير ذلك من أنشطة ومهام تخدم البحث العلمي والباحثين. ويرفع المجلس توصياته وقراراته لعميد البحث العلمي.

٣-القواعد والإجراءات التنظيمية:

أقرت الجامعة الدعم المالي للمشروعات البحثية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على القيام بالبحث العلمي من خلال مشروعات بحثية منفردة، أو مشتركة يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. سواء كانت هذه المشروعات مبادرات ذاتية تعكس الاهتمامات العلمية لأصحابها، أو كانت ضمن خطة البحث السنوية للجامعة، والتي تنطلق من أولويات البحث العلمي بها.

ولتنظيم العمل في هذا المجال أُعدت القواعد والإجراءات المنظمة لتمويل المشروعات البحثية، وكذلك النماذج والاتفاقيات الخاصة بذلك، وفقاً لما جاء باللائحة الموحدة للبحث العلمي بالجامعات السعودية، إلى جانب مراجعة تجارب عدد من الجامعات ومراكز البحوث السعودية والعربية والأجنبية واستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وقد اعتمدت هذه القواعد عام ١٤٢٨هـ انطلقت الدورة الأولى لتمويل المشروعات البحثية بالجامعة.

كما تمت مراجعة تلك القواعد والإجراءات وتنقيحها بعد مرور عامين على تطبيق البرنامج، وتمخض ذلك عن إصدار دليل قواعد تمويل المشروعات البحثية وإجراءاتها في نسخته الثانية والمعتمدة بقرار مجلس الجامعة رقم (٢٢٩٢) عام ١٤٣٢هـ.

٥- فئات التمويل التي يقدمها البرنامج:

تمول الجامعة من خلال البرنامج المشروعات البحثية وفقاً لما يأتي:

أ– المشروع المنفرد: وهو المشروع الذي يقوم به باحث واحد فقط، ولا تزيد مدة إنجازه عن (١٢) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على ١٤,٤٠٠ريال.

ب– المشروع المشترك: وهو المشروع الذي يتم إنجازه من خلال فريق بحثي، أقله اثنان، أحدهما باحث رئيس، ويمكن أن يتكون الفريق البحثي إلى جانب الباحث الرئيس من باحث مشارك، أو باحثين على الأكثر، من حملة الدكتوراه، ومستشار أو مستشارين على الأكثر، ومساعد باحث من حملة الماجستير، بما لا يزيد عن ثلاثة، ومساعد باحث أو أكثر من حملة الشهادة الجامعية، أو طلاب المرحلة الجامعية، أو الفنيين، أو المهنيين، ولا تزيد مدة إنجاز المشروع المتوسط عن (٢٤) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على ٢٠٠,٠٠٠ريال في المشروعات المتخصصة في المجالات الشرعية، والعربية، والإنسانية والاجتماعية، والإدارية والاقتصادية، و٣٠٠,٠٠٠ريال للمشروعات المتخصصة في المجالات التطبيقية، تشمل تكاليف تأمين التجهيزات والمواد اللازمة لهذه

المشروعات، شريطة ألا تزيد قيمة المكافآت عن ٧٠% من التكلفة الإجمالية لتمويل هذه المشروعات.

٦- دورات تمويل المشروعات البحثية بالبرنامج:

بدأ البرنامج عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ. وأطلقت الدورات التمويلية التالية: الدورة الأولى عام ١٤٢٩/١٤٢٨هـ، وتم تمويل (٨٧) مشروعاً بحثياً بميزانية (٣٩١٩٤٠٠)ريال. الدورة الثانية عام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ، وتم تمويل (٦٦) مشروعاً بحثياً بميزانية (٣٣٥٥٢٠٠)ريال. الدورة الثالثة عام ١٤٣١/١٤٣٠هـ، وتم تمويل (٧٤) مشروعاً بحثياً بميزانية (٢٧٥٩٢٠٠)ريال. الدورة الرابعة عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ، وجاري إغلاق المشروعات المقدمة واعتمد لتمويلها حوالي(٥٠٠٠٠٠٠) ريال.

٧- أهم ملامح التطوير في الدورة الرابعة للتمويل:

تم العمل في الدورة الرابعة وفقاً لقواعد وإجراءات تمويل المشروعات البحثية التي تم تطويرها. ومن أبرز ملامح التطوير الذي شهده البرنامج بدءاً من دورته الرابعة ما يلي:

– تطوير القواعد والإجراءات الخاصة ببرنامج التمويل لتصبح أكثر مرونة في تلبية احتياجات الباحثين للتمويل، والعمل على خدمة البحث العلمي بالجامعة وتطويره.

– تطوير نماذج التمويل المختلفة المستخدمة بالبرنامج.

– تطوير اتفاقيات التمويل.

– تمويل التجهيزات والمستلزمات التي تتطلبها بعض البحوث، خاصة في المجالات التطبيقية قدر المستطاع.

– العمل على تطوير بعض وحدات البحوث، وتحويلها إلى مراكز بحثية.

٨- المهام الرئيسة لبرنامج تمويل المشروعات البحثية:

–الإعلان عن بدء الدورة الجديدة لتمويل المشروعات البحثية بالكليات والوحدات البحثية .

– استقبال أمانة برنامج التمويل في عمادة البحث العلمي للمشروعات البحثية المرشحة للتمويل من قبل الوحدات.

– مخاطبة الوحدات البحثية لاستكمال بعض الملاحظات على المشروعات المرفوعة إن وجدت.

– التنسيق لاجتماعات أعضاء لجنة برنامج التمويل، و عقد الاجتماعات لمناقشة المشروعات المرفوعة والتوصية بشأن كل منها.

– تحكيم المشروعات المقترحة، وصرف مستحقات المحكمين.

– تعديل مخططات المشروعات المحكمة.

– إعداد اتفاقيات تمويل المشروعات، وتوقيع الاتفاقيات مع الباحثين.

– إرسال نسخة معتمدة من كل المشروعات واتفاقياتها إلى وحدات البحوث بالكليات.

– مراسلة الباحثين ورؤساء الوحدات البحثية للتقدم بطلبات صرف المستحقات المالية، وإرفاق تقارير المتابعة الدورية الفنية في المواعيد المقررة.

– متابعة تصفية الدورات التمويلية السابقة، و الفحص النهائي للمشروعات المنتهية وصرف باقي المستحقات المالية للفرق البحثية والفاحصين.

٩- ملاحظات نوعية أسفرت عنها المقابلات الشخصية مع المستفيدين من البرنامج:

قام الباحث بالعديد من المقابلات الشخصية المركزة مع (٣٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس المستفيدين من البرنامج، وتم سؤالهم عن رؤيتهم لواقع البرنامج وأبرز مشكلاتهم، وأسفرت النتائج المستمدة من تلك المقابلات عن الملاحظات التالية:

– أن البرنامج لا يمول فئة واحدة من المشروعات البحثية، إنما يمول أكثر من فئة وفقاً لاهتمامات الباحثين؛ حيث يمول البحوث العلمية، تأليف الكتب الدراسية والمراجع العلمية، الترجمة وتحقيق المخطوطات. وأشارت نتائج تحليل المقابلات إلى وجود توجه

عـام لـدى المـستفيدين بـضرورة التركيـز علـى تمويـل البحـوث العلميـة ولـيس الكتـب والمؤلفات والترجمات ؛حيث توجد مصادر تمويل أخرى، يمكن أن تدعمها.

– أن تشكيل فرق العمل في مشروعات البحوث العلمية، لا يتم – في الغالب – وفقاً لطبيعـة المـشروع البحثي والحاجـة لتكامـل الخبـرات الأكاديميـة، بـل قـد يتحـدد وفقـاً لاعتبارات أخرى كتبادل المشاركات في الفرق البحثية لزيادة نصيب كل باحث من التمويل المقدم من البرنامج؛ نظراًإلى ضعف قيمة المكافآت المالية.

– ضعف قيمـة التمويـل المخـصص لـدعم البحـوث العلميـة سـواء فـي بنـد الأجـور والرواتـب بـصفة عامـة، أو فـي بنـد التجهيـزات والمـواد والمـستلزمات بـصفة خاصـة لمشروعات البحوث التطبيقية.

– اقتـصار تمويـل التجهيـزات، والمـواد، والمـستلزمات علـى البحـوث التطبيقيـة فـي مجالات الطب والهندسـة والعلوم والحاسـب الآلي فقـط، وحرمـان البـاحثين في مجالات العلوم اللغوية والشرعية والاجتماعية من تلك المميزات المادية.

– افتقار العديد من الباحثين لأساسيات التعامل مع نماذج التمويل واستيفائها – كاملة وصحيحة – بالشكل المطلوب.

– التأخر في إبرام التعاقدات وصرف المستحقات المالية.

– صعوبة صرف نفقـات دعـم الأجهـزة والمـواد العلميـة للبـاحثين فـي المـشروعات التطبيقية، وتعقد إجراءات الصرف والتسوية.

– رغبة عدد كبير من الباحثين في التعامل – مباشـرة – مع عمادة البحث العلمي دون المرور بوحدات البحوث بالكليات.

– نظرة بعض الباحثين لتمويل البحوث العلمية بالجامعة على أنه مصدر دخل إضافي يمكن الإفادة منه، أكثر من كونـه مـصدراً لـدعم الباحـث وتـشجيعه لإنتاج بحـوث علميـة ذات جودة.

– ضعف التوعية والإعلان عن البرنامج في الكليات المختلفة، وضعف المشاركة لبعض الوحدات البحثية في الإفادة منه.

– كثرة تغيير رؤساء وحدات البحوث ومراكزها بالكليات، وضعف الدور الذي تقوم به بعض الوحدات والمراكز.

– الشكوى من وحدة معايير التقييم لكل نوع من أنواع البحوث. وحاجة الباحثين في كل تخصص إلى نماذج مخططات بحثية تتناسب مع تخصصاتهم سواءً في بنودها أو لغتها.

ج– الواقع الكمي للبرنامج:

فضل الباحث استعراض الواقع الكمي، وتطوراته خلال الدورات الأربع للبرنامج من خلال مؤشرات أداء محددة ترصد هذا الواقع، وتساعد في إعطاء فكرة واضحة عنه، وقد قام الباحث بحساب هذه المؤشرات من خلال جداول البيانات الأساسية التي أعدها من خلال استخراج البيانات وتبويبها لكافة المشروعات المقدمة للتمويل والمعتمدة (الممولة).

١- أعداد المشروعات المعتمدة في الدورات من الأولى إلى الرابعة وفقاً لوحدات البحوث:

يوضح جدول (١) عدد المشروعات الممولة لكل وحدة /مركز بحوث في كل دورة من دورات التمويل الأربع والمجموع الكلية للمشروعات الممولة لكل دورة والإجمالي العام للدورات الأربع، ونسب التمويل، وترتيب الدعم من الأعلى إلى الأقل خلال الأربع دورات لكل وحدة بحوث.

وحدة البحوث بكلية /عدد المشروعات	د ١	د ٢	د ٣	د ٤	المجموع	نسبة الدعم لمجموع المشروعات للوحدة إلى إجمالي عدد المشروعات الممولة ككل	الترتيب
الطب	٠	١	٠	٧	٨	٢,٥٦ %	١٣
الهندسة	٠	٠	٣	٦	٩	٢,٨٨ %	١٢
العلوم	١٢	٦	١٦	٦	٤٠	١٢,٨٢ %	٣
الحاسب	١١	٦	١٢	١٣	٤٢	١٣,٤٦ %	٢
معهد القضاء العالي	٣	٤	٠	٣	١٠	٣,٢١ %	١٠
الشريعة	١٢	٥	٥	٤	٢٦	٨,٣٣ %	٦
أصول الدين	٩	٢	٣	٢	١٦	٥,١٣ %	٧
اللغة العربية	٧	١٢	٩	٨	٣٦	١١,٥٤ %	٤
الدعوة والإعلام	٢	٠	٠	٢	٤	١,٢٨ %	١٤
العلوم الاجتماعية	٢٠	١١	٧	١٤	٥٢	١٦,٦٧ %	١
اللغات والترجمة	٢	٢	٨	٤	١٦	٥,١٣ %	٨
الشريعة بالإحساء	٦	١١	٥	٨	٣٠	٩,٦٢ %	٥
معهد اللغة العربية	٠	٦	٠	٤	١٠	٣,٢١ %	١١
الاقتصاد	٣	٠	٦	٤	١٣	٤,١٧ %	٩
المجموع	٨٧	٦٦	٧٤	٨٥	٣١٢	–	–

جدول (١) إجمالي المشروعات المعتمدة بالبرنامج خلال الدورات الأربع وفقاً لوحدات البحوث

بلغ إجمالي المشروعات المعتمدة بالبرنامج خلال الدورات الأربع (٣١٢) مشروعاً، توزعت على (١٤) وحدة / مركز بحوث. منها (٨٧) مشروعاً اعتمدت في الدورة الأولى. و(٦٦) مشروعاً اعتمدت في الدورة الثانية، و (٧٤) مشروعاً اعتمدت في الدورة الثالثة، و(٨٥) مشروعاً اعتمدت في الدورة الرابعة. وكانت أكثر الوحدات مشاركة واستفادة خلال الدورات الأربع وحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية ؛حيث بلغت نسبة الدعم لمشروعاتها (١٦,٦٧%) من إجمالي الدعم للمشروعات، تليها وحدة البحوث بكلية الحاسب، اللغة العربية، العلوم، الشريعة بالإحساء، الشريعة أصول الدين اللغات والترجمة الاقتصاد معهد القضاء العالي معهد اللغة العربية الهندسة الطب، وكانت أقلها

استفادة وحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام ،حيث بلغت نسبة الدعم لمشروعاتها (١,٢٨ %) من إجمالي الدعم للمشروعات خلال السنوات الأربع.

٢- أعداد المشروعات المعتمدة في الدورات من الأولى إلى الرابعة وفقاً لمجالات الدعم:

الكلية /عدد المشروعات	ع مشروعات د ١	ع مشروعات د ٢	ع مشروعات د ٣	ع مشروعات د ٤	المجموع	نسبة مجموع المشروعات المدعومة إلى كل نوع للعدد للكلي المدعوم
ع المشروعات الاجتماعية	٦٤	٥٣	٤٣	٥٣	٢١٣	٦٨,٢٧ %
ع المشروعات التطبيقية	٢٣	١٣	٣١	٣٢	٩٩	٣١,٧٣ %
المجموع	٨٧	٦٦	٧٤	٨٥	٣١٢	-

جدول (٢) عدد المشروعات الممولة (الاجتماعية والتطبيقية) في كل دورة

يتضح من الجدول السابق جدول (٢) أن إجمالي المشروعات المدعومة في مجال العلوم الاجتماعية خلال الدورات الأربع الأولى بلغ (٢١٣) بنسبة (٦٨,٢٧ %) من الإجمالي، كما بلغ إجمالي المشروعات المدعومة في مجال العلوم التطبيقية (٩٩) مشروعاً، بنسبة (٣١,٧٣ %) من الإجمالي. وتعود الزيادة العددية للمشروعات الممولة في المجالات الاجتماعية إلى:

– أن وحدة البحوث بكلية الهندسة، لم تنشأ إلا مع بداية الدورة الثالثة للتمويل، ووحدة البحوث بكلية الطب، لم تنشأ إلا مع بداية الدورة الثانية للتمويل. كما أن إجمالي البحوث الممولة لكل من الوحدتين على الترتيب (٩,٨) مشروعات بحثية من خلال المشاركة في دورتين تمويليتين فقط، ويعزى ذلك لحداثة إنشاء هاتين الكليتين وما يستتبع ذلك من تركيز أكثر على استيفاء الجوانب المرتبطة واستكمالها بالتعليم والطلاب أكثر من البحث العلمي، وخاصة المدعوم.

– أن معظم المشاركات في المشروعات الممولة في المجالات التطبيقية، جاءت من جانب وحدتي البحوث بكليتي الحاسب الآلي والعلوم؛ حيث حرص أعضاء هيئة التدريس بكل منهما المشاركة والاستفادة من فرص التمويل المتاحة بالبرنامج.

– زيادة عدد وحدات البحوث، وأعضاء هيئة التدريس في مجالات العلوم الاجتماعية (الإنسانية والشرعية والإدارية وغيرها)، فهناك (١٠) وحدات بحثية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والشرعية، في مقابل (٤) وحدات في المجالات التطبيقية (الطب– الهندسة–الحاسب– العلوم).

٣- أعداد المشروعات المقدمة و المعتمدة (الممولة) في الدورات من الأولى إلى الرابعة وفقاً لكل دورة تمويل:

يوضح الجدول التالي أعداد المشروعات المقدمة والمعتمدة لكل دورة من دورات التمويل الأربع، ونسبة المشروعات المعتمدة من المقدمة وترتيب الدعم .

الدورة / المجموع	مجموع المقدمة	مجموع الممولة	نسبة دعم المشروعات الممولة إلى المقدمة لكل دورة	ترتيب نسبة الدعم من الأعلى للأقل
الدورة ١	١٠٤	٨٧	٨٣,٦٥ %	١
الدورة ٢	٩٦	٦٦	٦٨,٧٥ %	٢
الدورة ٣	١٣٧	٧٤	٥٤,٠١ %	٣
الدورة ٤	١٧٩	٨٥	٤٧,٤٩ %	٤
المجموع	٥١٦	٣١٢	٦٠,٤٧ %	–

جدول (٣) أعداد المشروعات المقدمة و المعتمدة في الدورات من الأولى إلى الرابعة

ويلاحظ من جدول (٣) السابق أن:

– المتوسط العام لنسبة دعم المشروعات بلغ (٦٠,٤٧ %) وهي نسبة جيدة تعبر عن الحرص على تمويل المشروعات الجيدة والرصينة التي تخدم أهداف الجامعة والمجتمع.

– ليست كل المشروعات المقدمة للتمويل تحظى بالدعم، فبعض المشروعات تمول والبعض الأخر يعتذر عن تمويله لاعتبارات ترتبط بجودة المشروعات المقدمة، و مدى مناسبتها لأهداف برنامج التمويل، وتوجهات الجامعة.

– أن الدورة الأولى كانت الأعلى في نسبة الدعم؛ حيث تم تمويل (٨٣،٦٥ %) من المشروعات المقدمة خلالها وذلك لتشجيع وتحفيز الباحثين على التقدم للبرنامج بمشروعاتهم، والاستفادة من الفرص المتاحة للدعم، والتوعية بالبرنامج، والإعلام عنه، ثم تناقصت نسبة الدعم في الدورة الثانية (٦٨،٧٥ %) لانشغال عدد كبير من الباحثين الحاصلين دعم في انجاز مشروعاتهم في الدورة الأولى، ثم الثالثة (٥٤،٠١ %) وذلك لاعتبارات ترتبط بالحرص على مزيد من الجودة في انتقاء المشروعات التي تدعم واختيارها، رغم ازدياد عدد المشروعات المقدمة للحصول على دعم خلال الدورة الثالثة والرابعة، وكانت نسبة الدعم في الدورة الرابعة (٤٧،٤٩ %).

– أن التناقص في أعداد المشروعات المدعومة عاد إلى الزيادة – تدريجياً– مرة أخرى خلال الدورات الثانية والثالثة والرابعة (٦٦،٧٤،٨٥) على الترتيب. ويعزى ذلك إلى ازدياد عدد الوحدات البحثية وتوجه البرنامج –في ضوء رؤية الجامعة– نحو الاهتمام بدعم المشروعات البحثية. فضلاً عن زيادة عدد الباحثين الراغبين في الحصول على دعم لمشروعاتهم وربما يعود ذلك إلى نتشار ثقافة المشروعات المدعومة، وما صاحبها من سمعة طيبة للبرنامج والقائمين عليه والمشاركين فيه.

٤- أعداد المشروعات المعتذر عنها (المرفوضة) في الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول (٤) التالي أعداد المشروعات المعتذر عنها من اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية، وأعداد المشروعات المعتذر عنها من المحكمين والإجمالي.

المشروعات /الدورات	المقدمة	الممولة	المعتذر عنها من اللجنة	المرفوضة من التحكيم	لم تستكمل من الباحثين	إجمالي المشروعات المعتذر عنها من اللجنة والتحكيم	نسبة المعتذر عنها من اللجنة والتحكيم إلى المقدمة
د ١	١٠٤	٨٧	٦	٩	٢	١٥	%١٤،٤٢
د ٢	٩٦	٦٦	١٨	٩	٣	٢٧	%٢٨،١٣
د ٣	١٣٧	٧٤	٤٣	١٧	٣	٦٠	%٤٣،٨٠
د ٤	١٧٩	٨٥	٧٤	١٩	١	٩٣	%٥١،٩٦
المجموع	٥١٦	٣١٢	١٤١	٥٤	٩	١٩٥	%٣٧،٧٩

جدول (٤) أعداد المشروعات المعتذر عنها في الدورات من الأولى إلى الرابعة

بلغت جملة المشروعات المعتذر عنها من اللجنة والمحكمين معاً خلال الدورات الأربع (١٩٥) مشروعاً، من أصل (٥١٦) مشروعاً تم التقدم بها لبرنامج التمويل، منها (١٤١) مشروعاً اعتذرت عن تمويلها اللجنة الدائمة للتمويل، و (٥٤) مشروعاً رفضت من التحكيم، وبلغت نسبة إجمالي المشروعات المعتذر عنها من إجمالي المشروعات المقدمة خلال الدورة الأولى (١٤,٤٢%)، وخلال الثانية (٢٨,١٣ %)، وخلال الثالثة (٤٣,٨٠%)، وخلال الرابعة (٥١,٩٦ %). وبمتوسط نسبة بلغ (٣٧,٧٩ %) للدورات الأربع ككل.

ويلحظ أن هناك زيادة في أعداد المشروعات ونسبهاالمعتذر عنها، خاصة من الدورة الثانية إلى الرابعة سواء كان الاعتذار من اللجنة الدائمة، أو من التحكيم العلمي، أو من إجمالي الاثنين معاً، ويعزى ذلك للحرص على ترشيد فرص الدعم المتاحة للمشروعات البحثية في إطار توجهات الجامعة نحو جودة البحث العلمي.

ويتضح من خلال إجراء بعض التحليلات البسيطة بلوغ نسبة إجمالي المشروعات المعتذر عنها من اللجنة من إجمالي المعتذر عنها والمرفوضة معاً (٧٢,٣١ %). وبلوغ نسبة المشروعات المرفوضة من التحكيم من إجمالي المعتذر عنها والمرفوضة معاً (٢٧,٦٩ %). وبلوغ نسبة المشروعات المرفوضة من التحكيم من إجمالي المشروعات المرسلة للتحكيم وقدرها (٣٦٦) مشروعاً خلال الورات الأربع (١٤,٧٥ %). وتعكس تلك النسب مقدار الجهد الكبير الذي تبذله اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية في دراسة المشروعات المقدمة لها ومراجعتها وانتقاء الأفضل منها والأنسب في ضوء توجهات الجامعة واهتماماتها وتوصيات وحدات البحوث بالكليات والمعاهد بالجامعة.

٥- إجمالي أعداد وفئات الفرق البحثية المشاركة في الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول التالي أعداد وفئات الفرق المشاركة في المشروعات البحثية خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة بالبرنامج.

وحدة البحوث	باحث رئيس	باحث مشارك	مستشار	مساعد باحث			مجموع المشاركين من كل الفئات	نسبة المستشارين لمجموع الباحثين من فئتي رئيس ومشارك	نسبة إجمالي المساعدين لمجموع الباحثين من فئتي رئيس ومشارك
				ماجستير	بكالوريوس	طالب جامعي			
دورة ١	٨٧	٢٧	١٧	١٨	١٣	١٢	١٧٤	١٤,٩١ %	٣٧,٧٢ %
دورة ٢	٦٦	٣٥	١٥	١١	١٨	١٠	١٥٥	١٤,٨٥ %	٣٨,٦١ %
دورة ٣	٧٤	٤٧	١٢	١٣	١١	٣	١٦٠	٩,٩٢ %	٢٢,٣١ %
دورة ٤	٨٥	٥٢	١٢	٢١	١٤	٤٠	٢٢٤	٨,٧٦ %	٥٤,٧٤ %
المجموع	٣١٢	١٦١	٥٦	٦٣	٥٦	٦٥	٧١٣	١١,٨٤ %	٣٨,٩٠ %

جدول (٥) إجمالي أعداد وفئات الفرق البحثية المشاركة في الدورات من الأولى إلى الرابعة

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن جملة المشاركين من فئة باحث رئيس بلغت (٣١٢) باحثاً رئيساً، وجملة المشاركين من فئة الباحث المشارك بلغت (١٦١) باحثاً مشاركاً. كما بلغ عدد المستشارين (٥٦) مستشاراً. وبالتالي بلغ العدد الكلي للمشاركين في المشروعات البحثية خلال الدورات الأربع (٥٢٩) عضو هيئة تدريس بين باحث رئيس، ومشارك، ومستشار، كما بلغ عدد المشاركين من فئات مساعد الباحث (ماجستير- بكالوريوس- طالب جامعي)، (٦٣، ٥٦، ٦٥) على الترتيب خلال الدورات الأربع ككل، وبإجمالي قدرة (١٨٤) مساعد باحث من الفئات المختلفة، وبلغ الإجمالي الكلي للمشاركين في المشروعات من مختلف الفئات ككل (٧١٣) مشاركاً أو مستفيداً.

و بلغت نسبة المستشارين لمجموع الباحثين من فئتي رئيس ومشارك خلال الدورات من الأولى للرابعة وككل (١٤,٩١ %)، (١٤,٨٥ %)، (٩,٩٢ %)، (٨,٧٦ %)، (١١,٨٤ %) على الترتيب، ويرى الباحث أنها نسبة كبيرة تعكس عدم توظيف الاستشارات الأكاديمية بالمشروعات الممولة توظيفاً ملائماً وفعالاً.

كما بلغت نسبة إجمالي المساعدين من فئاتهم المختلفة لمجموع الباحثين من فئتي رئيس ومشارك خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة وككل (٣٧,٧٢ %)، (٣٨,٦١ %)، (٢٢,٣١ %)، (٥٤,٧٤ %)، (٣٨,٩٠ %) على الترتيب، ويرى الباحث أنها نسب مرتفعة تدل على حرص الباحثين وإدارة البرنامج على دمج أكبر قدر ممكن من المساعدين والطلاب في العملية البحثية لتدريبهم على مهارات وفنيات البحث العلمي، ويلحظ ارتفاع هذه النسبة خاصة في مشروعات الدورة الخامسة ؛نظراً إلى توجه اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية نحو التوسع في دمج الطلاب، وخاصة من المستوى الخامس فما فوق في العملية البحثية من أجل صقل مهاراتهم الأكاديمية والبحثية.

٦- إجمالي أعداد وفئات المشاركين بالمشروعات ونسبتهم للمجتمع الأصل بالجامعة في الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول التالي رقم (٦) مجموع المشاركين في المشروعات من حملة الدكتورة (باحث رئيس / مشارك / مستشار) و مجموع المشاركين في المشروعات من مساعدي الباحث (ماجستير ومعيد) ونسبة كل منهما من إجمالي الفئات المناظرة بالجامعة.

الدورة	مجموع المشاركين في المشروعات من حملة الدكتورة (باحث رئيس / مشارك / مستشار)	نسبتهم إلى إجمالي حاملي الدكتوراه في الجامعة ١٢٢٩**	مجموع المشاركين في المشروعات من مساعدي الباحث (ماجستير ومعيد)	نسبتهم إلى إجمالي الهيئة المعاونة في الجامعة ١٠٧٠**
دورة ١	١٣١	١٠,٦٦ %	٣١	٢,٩٠ %
دورة ٢	١١٦	٩,٤٤ %	٢٩	٢,٧١ %
دورة ٣	١٣٣	١٠,٨٢ %	٢٤	٢,٢٤ %
دورة ٤	١٤٩	١٢,١٢ %	٣٥	٣,٢٧ %
المجموع	٥٢٩	*٤٣,٠٤ %	١١٩	*١١,١٢ %
متوسط نسبة الأربع دورات	–	١٠,٧٦ %	–	٢,٧٨ %

جدول (٦) أعداد المشاركين بالمشروعات ونسبتهم للمجتمع الأصل بالجامعة

* مع اعتبار أن هناك تكرار في الفرق البحثية، فقد يكون الفرد مشاركاً في أكثر من فريق بحثي في نفس الدورة التمويلية . وهناك مشاركات متعددة في أكثر من دورة تمويلية لبعض الأفراد، كما أن هناك مشاركات محدودة من خارج الجامعة . لذا اعتمد الباحث هنا على حساب الفرصة المتاحة للمشاركة في البرنامج بصرف النظر عن التكرار، أو أي اعتبارات أخرى.

** الرقم محسوب من الإحصاءات الواردة بدليل أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين بجامعة الإمام للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والاعتماد الأكاديمي. ص ص: ١١– ١٥.

وقد بلغ مجموع المشاركين في المشروعات من حملة الدكتورة (باحث رئيس / مشارك / مستشار) خلال الدورات الأربع وككل على الترتيب (١٣١)،(١١٦)،(١٣٣)،(١٤٩)،(٥٢٩). و كانت نسبتهم من إجمالي حاملي الدكتوراه في الجامعة سعوديين وغير سعوديين وفقاً لإحصاء١٤٣١/ ١٤٣٢هـ خلال الدورات الأربع وككل على الترتيب (١٠,٦٦ %)، (٩,٤٤ %)، (١٠,٨٢%)، (١٢,١٢%)، (*٤٣,٠٤ %). وبلغ متوسط نسبة مشاركات حاملي الدكتوراه (١٠,٧٦ %) من إجمالي تلك الفئة.

و يلحظ مايلي:

– أن متوسط نسبة المستفيدين السنوية من فرص الدعم المتاحة بالبرنامج هي (١٠,٧٦%) من إجمالي حاملي الدكتوراه في الجامعة(١٢٢٩) وهي نسبة معقولة، لكنها تتضمن مشاركات متتالية لبعض الباحثين ؛حيث تتيح اللوائح المنظمة لعمل البرنامج ذلك. وهنا يتوجب الاهتمام بترشيد المشاركات والتدقيق في تشكيل الفرق البحثية.

– فرص استفادة المشاركين الجدد السنوية بالبرنامج للمرة الأولى، تعتبر قليلة؛حيث توجد فئة من الباحثين أكثر نشاطاً، وقدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة لتمويل المشروعات.

– أن هناك تكرارا في تشكيل الفرق البحثية، وميل نسبي لتكوين نفس الفرق وإن اختلفت مسميات المشاركين في المشروعات، ويعود ذلك إلى وجود درجة عالية من التناغم الأكاديمي بين بعض المشاركين؛مما يدفعهم للعمل معاً، كما يمكن أن يعود إلى طبيعة العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تؤثر– بشكل كبير– في تكوين فرق البحث العلمي في البيئات الأكاديمية،خاصة مع انخفاض المخصصات المالية.

وقد بلغ مجموع المشاركين في المشروعات من مساعدي الباحث (ماجستير ومعيد) خلال الدورات الأربع إجمالا على الترتيب (٣١)،(٢٩)،(٢٤)،(٣٥)،(١١٩). و كانت نسبتهم من إجمالي (محاضر ومعيد) وفقاً لاحصاء١٤٣١/ ١٤٣٢هـ خلال الدورات الأربع وككل على الترتيب (٢,٩٠ %)، (٢,٧١ %)،(٢,٢٤ %)، (٣,٢٧ %)، (١١,١٢ %). وبلغ متوسط نسبة المشاركات لهم (٢,٧٨ %) من إجمالي تلك الفئة.

وهنا يلحظ مايلي:

– أن متوسط نسبة المستفيدين السنوية من فرص الدعم المتاحة بالبرنامج من تلك الفئة من إجمالي (ماجستير وبكالوريوس) هي (٢,٧٨ %) وهي نسبة قليلة. كما أنها تتضمن مشاركات متتالية لبعض الباحثين حيث تتيح اللوائح المنظمة لعمل البرنامج ذلك. وهنا يتوجب الاهتمام بالعمل على دمج المزيد من المشاركين من هذه الفئة.

– أن هناك مشاركات للطلاب في البرنامج لم تدخل في حسابات استخلاص تلك النسب.

٧- إجمالي المشروعات المقدمة والممولة خلال الدورات الأربع لكل وحدة بحوث:

يوضح الجدول التالي رقم (٧) إجمالي المشروعات المقدمة والممولة خلال الدورات الأربع لكل وحدة / مركز بحوث، كما يوضح نسبة المشروعات الممولة من المقدمة لكل وحدة خلال تلك الدورات مجتمعة، و نسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة لكل وحدة من الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات خلال تلك الدورات مجتمعة.

الوحدة /العدد	إجمالي المشروعات المقدمة	إجمالي المشروعات الممولة	نسبة المشروعات الممولة إلى المقدمة لكل وحدة	الترتيب من الأعلى	نسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة لكل وحدة إلى الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات	الترتيب من الأعلى
الطب	١١	٨	٧٢,٧٣ %	٣	٢,٥٦] %	١٣
الهندسة	١٥	٩	٦٠,٠٠ %	٩	٢,٨٨ %	١٢
العلوم	٦٣	٤٠	٦٣,٤٩ %	٨	١٢,٨٢ %	٣
الحاسب	٧١	٤٢	٥٩,١٥ %	١٠	١٣,٤٦ %	٢
معهد القضاء	١٧	١٠	٥٨,٨٢ %	١١	٣,٢١ %	١٠
الشريعة	٣١	٢٦	٨٣,٨٧ %	٢	٨,٣٣ %	٦
أصول الدين	٣٦	١٦	٤٤,٤٤ %	١٢	٥,١٣ %	٧
اللغة العربية	٥١	٣٦	٧٠,٥٩ %	٤	١١,٥٤ %	٤
الدعوة والإعلام	٦	٤	٦٦,٦٧ %	٧	١,٢٨ %	١٤

الوحدة /العدد	إجمالي المشروعات المقدمة	إجمالي المشروعات الممولة	نسبة المشروعات الممولة إلى المقدمة لكل وحدة	الترتيب من الأعلى	نسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة لكل وحدة إلى الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات	الترتيب من الأعلى
العلوم الاجتماعية	٧٥	٥٢	٦٩,٣٣ %	٥	١٦,٦٧%	١
اللغات والترجمة	٣٨	١٦	٤٢,١١ %	١٣	٥,١٣ %	٨
الشريعة بالإحساء	٧٢	٣٠	٤١,٦٧ %	١٤	٩,٦٢ %	٥
معهد اللغة العربية	١١	١٠	٩٠,٩١ %	١	٣,٢١ %	١١
الاقتصاد	١٩	١٣	٦٨,٤٢ %	٦	٤,١٧ %	٩
المجموع	٥١٦	٣١٢	٦٠,٤٧ %	–	-	–

جدول (٧) إجمالي المشروعات المقدمة والممولة خلال الدورات الأربع لكل وحدة / مركز بحوث

بلغ إجمالي المشروعات البحثية المعتمدة (٣١٢) مشروعاً من (٥١٦) مشروعاً تم التقدم بها . وبلغت نسبة الدعم (٦٠,٤٧٪) وهي نسبة تدلل على حرص القائمين على البرنامج على جودة ما يتم اعتماده وتمويله.ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسب إجمالي المشروعات الممولة من إجمالي المقدمة لكل وحدة / بحوث . وكانت أعلى نسبة (٩٠,٩١ %) لوحدة البحوث بمعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، تلتها وحدة البحوث لكلية الشريعة (٨٣,٨٧ %)، ثم مركز البحوث بكلية الطب (٧٢,٧٣ %). ويمكن بيان ذلك الترتيب لوحدات / مراكز البحوث كما يلي: معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها– الشريعة– الطب– اللغة العربية –العلوم الاجتماعية – الاقتصاد – الدعوة والإعلام– العلوم – الهندسة – الحاسب الآلي والمعلومات – المعهد العالي للقضاء – أصول الدين – اللغات والترجمة – الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء.

و بلغت نسبة إجمالي المشروعات الممولة من إجمالي المقدمة لوحدة البحوث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء (٤١,٦٧ %) وهي أقل النسب. وتدل هذه النسبة على العلاقة بين ما قدمته كل وحدة من مشروعات لتمويلها وما قُبِل واعتُمِد منها للتمويل لكل وحدة / مركز بحوث خلال الأربع دورات السابقة. ويجب ملاحظة أن: ارتفاع النسبة يشير إلى جودة ما يقدم من مشروعات، الأمر الذي يؤدى لاعتماد تمويلها.

وان ارتفاع النسبة لا يعني ارتفاع عدد المشروعات المقدمة للتمويل. والذي يشير إلى مدى نشاط أعضاء هيئة التدريس بالكلية وحرصهم على الإفادة من فرص التمويل المتاحة عبر البرنامج.

وفيما يتعلق بنسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة خلال الدورات الأربع لكل وحدة من الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات (نصيب الدعم المخصص لوحدة البحوث من الدعم الكلي خلال الدورات الأربع وفقاً لعدد المشروعات) وفقاً لعدد المشروعات وليس المبلغ المخصص للدعم المالي: بلغت أعلى نسبة دعم للمشروعات وفقاً للعدد المدعوم من المشروعات (١٦,٦٧%) لوحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية. وأقلها (١,٢٨%) لوحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام. ويمكن ترتيب الوحدات البحثية وفقاً لنسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة لكل منها من الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات (وفقاً لعدد المشروعات) كما يلي: العلوم الاجتماعية– الحاسب الآلي– العلوم– اللغة العربية– الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء– الشريعة– أصول الدين– اللغات والترجمة– الاقتصاد والعلوم الإدارية– المعهد العالي للقضاء– معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها– الهندسة– الطب– الدعوة والإعلام.

ويلحظ أن:

–الترتيب وفقاً لعدد البحوث وليس المبلغ المالي المخصص لها.

– الترتيب المتقدم يعكس مدى نشاط الوحدات، ومدى اهتمام وحرص أعضاء هيئات التدريس بكل كلية على الاستفادة من فرص التمويل المتاحة عبر البرنامج. وفي المقدمة، جاءت كلية العلوم الاجتماعية خاصة قسمي الاجتماع والجغرافيا، تلتها كلية الحاسب الآلي والمعلومات خاصة قسم علوم الحاسب، ثم كلية العلوم وخاصة قسم الرياضيات، ثم كلية اللغة العربية التي احتلت الترتيب الرابع. ثم الشريعة والدراسات الإسلامية في الترتيب الخامس.

-أما كليتا الطب والهندسة فقد تأخر ترتيبهما؛ نظراً إلى تأخر المشاركة وذلك لحداثة إنشاء الكليتين فقد شاركت كلية الطب بدءاً من الدورة الثانية، وكلية الهندسة بدءاً من الدورة الثالثة. فضلاً عن تأخر تأمين التجهيزات والمواد للمشروعات التطبيقية حتى بدء الدورة الرابعة للتمويل .

- كلية الدعوة والإعلام، وقد شغلت الترتيب الأخير، ويعزى ذلك إلى ضعف المشاركة بالبرنامج.

٨- أعداد المشروعات (التطبيقية والاجتماعية) المقدمة والممولة لكل الدورات:

يوضح الجدول (٨) إجمالي المشروعات (التطبيقية والاجتماعية) المقدمة والممولة للدورات من الأولى إلى الرابعة، ونسبة المشروعات الممولة المعتمدة من المقدمة للتمويل، و نسبة الممولة لكل نوع من إجمالي الممول. وتشير المشروعات التطبيقية إلى المشروعات البحثية المقدمة في مجالات(الطب– الهندسة– الحاسب الآلي – العلوم) وتمثلها وحدات البحوث بالكليات المناظرة لكل منها بالجامعة، بينما تشير المشروعات في مجال العلوم الاجتماعية إلى المشروعات البحثية المقدمة في مجالات (العلوم الشرعية–العلوم الإنسانية–العلوم اللغوية) وتمثلها وحدات البحوث بباقي كليات الجامعة وعددها (١٠) وحدات.

المشروعات / العدد	عدد المشروعات المقدمة	عدد المشروعات الممولة	نسبة الممول في كل مجال إلى المقدم في نفس المجال	نسبة الممول في كل مجال إلى إجمالي الممول في كل المجالات
التطبيقية	١٦٠	٩٩	٦١,٨٨ %	٣١,٧٣ %
الاجتماعية	٣٥٦	٢١٣	٥٩,٨٣ %	٦٨,٢٧ %
المجموع	٥١٦	٣١٢	٦٠,٤٧ %	١٠٠,٠٠%

جدول (٨) إجمالي المشروعات (التطبيقية والاجتماعية) المقدمة والممولة لكل الدورات

بلغ عدد المشروعات المقدمة خلال الدورات الأربع في المجالات التطبيقية (١٦٠) مشروعاً، ودعم منها (٩٩) مشروعاً، بنسبة دعم –وفقاً للعدد– بلغت (٦١,٨٨ %). كما بلغ عدد المشروعات المقدمة خلال الدورات الأربع في المجالات الاجتماعية (٣٥٦) مشروعاً، ودعم منها (٢١٣) مشروعاً، بنسبة دعم –وفقاً للعدد– بلغت (٥٩,٨٣ %). ويدل ذلك على ما يبذل من جهد في اختيار وانتقاء المشروعات التي تحظى بالدعم والتمويل. كما بلغت نسبة المشروعات الممولة في مجالات العلوم التطبيقية من

إجمالي عدد المشروعات الممولة إجمالا (٣١,٧٣ %)، وبلغت نسبة المشروعات الممولة في مجالات العلوم الاجتماعية من إجمالي عدد المشروعات الممولة إجمالا (٦٨,٢٧ %). ويد ذلك على زيادة أعداد المشروعات الممولة في المجالات الاجتماعية عنها في التطبيقية خلال الدورات التمويلية الأربع.

ويعزى ارتفاع النسبة لعدد المشروعات الممولة في المجالات الاجتماعية عنها في المجالات التطبيقية إلى مايلي:

– زيادة عدد الوحدات البحثية في المجالات الاجتماعية، عنها في المجالات التطبيقية فمن أصل (١٤) وحدة / مركز بحوث تغطي أربع فقط منها المجالات التطبيقية. بينما تغطي العشرة وحدات بحثية الباقية مختلف مجالات المشروعات الاجتماعية. ومن ثم فمن الطبيعي أن تزداد أعداد المشروعات المقدمة والمعتمدة من وحدات البحوث الاجتماعية ومنسوبي كلياتها العشرة عن أعداد المشروعات المقدمة والمعتمدة من مراكز البحوث التطبيقية.

– تأخر مشاركة مركزي البحوث بكليتي الطب والهندسة في المشاركة بالبرنامج، لاعتبارات سبق الإشارة إليها. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع عدد المشروعات البحثية المعتمدة والممولة في المجالات الاجتماعية عنها في التطبيقية لا يعني بالضرورة ارتفاع المخصصات المالية المعتمدة لها.

٩- أعداد ونسب عضوات هيئات التدريس من فئة باحث رئيس لكل الدورات:

يوضح الجدول (٩) أعداد ونسب المشاركة من فئة باحث رئيس في المشروعات المعتمدة خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة. والنسب المئوية المقابلة لها.

دورة التمويل	عدد المشروعات الممولة	جملة باحث رئيس	جملة باحث رئيس ممول من النساء	نسبة تمويل النساء
دورة ١	٨٧	٨٧	٢	٢,٣٠ %
دورة ٢	٦٦	٦٦	٠	٠,٠٠ %
دورة ٣	٧٤	٧٤	٤	٥,٤١ %
دورة ٤	٨٥	٨٥	١	١,١٨ %
المجموع	٣١٢	٣١٢	٧	٢,٢٤ %

جدول (٩) أعداد عضوات هيئات التدريس من فئة باحث رئيس لكل الدورات

بلغ عدد عضوات هيئات التدريس من فئة باحث رئيس ممن شاركن في البرنامج بمشروعات تم اعتمادها لهن من الدورة الأولي إلى الرابعة: (٢)، (٠)، (٤)، (١) على الترتيب، وبإجمالي قدره (٧) باحثات من النساء. وكانت نسب الدعم التي حظت بها تلك المشاركات من العدد الكلي المدعوم لكل دورة تمويلية من الأولي إلى الرابعة وككل هي: (٢,٣٠ %)، (٠,٠٠ %)، (٥,٤١ %)، (١,١٨ %)، (٢,٢٤ %) على الترتيب. وتدل تلك النسب على الضعف الشديد لمشاركة عضوات هيئات التدريس من فئة باحث رئيس في المشروعات المقدمة للبرنامج.

ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة منها: ضعف التواصل بين الوحدات البحثية ومراكز دراسة الطالبات؛ حيث توجد وتعمل عضوات هيئات التدريس، الاكتفاء بالمشاركة ضمن فئتي باحث مشارك ومساعد باحث.

١٠- أعداد المشروعات المنفردة والمشتركة لكل وحدة بحوث في الدورات من الأولى للرابعة:

يوضح الجدول (١٠) أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة لكل وحدة بحوث في الدورات من الأولى إلى الرابعة.

وحدة البحوث/عدد المشروعات في الدورة	ع المشروعات في الدورة ١		ع المشروعات في الدورة ٢		ع المشروعات في الدورة ٣		ع المشروعات في الدورة ٤		المجموع للدورات من الأولى للرابعة	
	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	إجمالي منفرد	إجمالي مشترك
الطب	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٧	٠	٨
الهندسة	٠	٠	٠	٠	١	٢	٠	٦	١	٨
العلوم	٧	٥	٣	٣	٧	٩	٣	٣	٢٠	٢٠
الحاسب	٦	٥	٢	٤	٠	١٢	٤	٩	١٢	٣٠
معهد القضاء	٣	٠	١	٣	٠	٠	٣	٠	٧	٣
الشريعة	١٠	٢	٥	٠	٥	٠	٤	٠	٢٤	٢
أصول الدين	٧	٢	١	١	٢	١	٢	٠	١٢	٤
اللغة العربية	٠	٧	١٢	٠	٨	١	٦	٢	٢٦	١٠

وحدة البحوث / عدد المشروعات في الدورة	ع المشروعات في الدورة ١		ع المشروعات في الدورة ٢		ع المشروعات في الدورة ٣		ع المشروعات في الدورة ٤		المجموع للدورات من الأولى للرابعة	
	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	إجمالي منفرد	إجمالي مشترك
الدعوة والإعلام	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١	٢	٢
العلوم الاجتماعية	١٤	٦	٧	٤	٤	٣	٧	٧	٣٢	٢٠
اللغات والترجمة	١	١	١	١	٤	٤	١	٣	٧	٩
الشريعة بالإحساء	٤	٢	٧	٤	٣	٢	٦	٢	٢٠	١٠
معهد اللغة العربية	٠	٠	٤	٢	٠	٠	١	٣	٥	٥
الاقتصاد	٢	١	٠	٠	٥	١	١	٣	٨	٥
المجموع	٥٥	٣٢	٤٣	٢٣	٣٩	٣٥	٣٩	٤٦	١٧٦	١٣٦
الإجمالي	٨٧		٦٦		٧٤		٨٥		٣١٢	

جدول (١٠) أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة

ويشير الجدول السابق إلى أن إجمالي المشروعات المعتمدة في الدورة الأولى للتمويل (٨٧) مشروعاً في كل الوحدات البحثية مجتمعة، منها (٥٥) مشروعاً منفرداً، و(٣٢) مشروعاً مشتركاً. إجمالي المشروعات المعتمدة في الدورة الثانية للتمويل (٦٦) مشروعاً في كل الوحدات البحثية مجتمعة، منها (٤٣) مشروعاً منفرداً، و(٢٣) مشروعاً مشتركاً. إجمالي المشروعات المعتمدة في الدورة الثالثة للتمويل (٧٤) مشروعاً في كل الوحدات البحثية مجتمعة، منها (٣٩) مشروعاً منفرداً، و(٣٥) مشروعاً مشتركاً. إجمالي المشروعات المعتمدة في الدورة الرابعة للتمويل (٨٥) مشروعاً في كل الوحدات البحثية مجتمعة، منها (٣٩) مشروعاً منفرداً، و(٤٦) مشروعاً مشتركاً، كما يشير الجدول السابق إلى أن إجمالي المشروعات المعتمدة المنفردة في الدورات الأربع في كل الوحدات البحثية (١٧٦) مشروعاً، إجمالي المشروعات المعتمدة المشتركة في الدورات الأربع في كل الوحدات البحثية (١٣٦) مشروعاً.

ويلحظ هنا:

– الانخفاض التدريجي في أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة، خاصة في الدورات من الأولى إلى الثالثة.

– ازدياد عدد المشروعات المشتركة عن عدد المشروعات المنفردة في الدورة الرابعة للتمويل.

– أن الإجمالي العام للمشروعات المنفردة لكل الوحدات البحثية في الدورات التمويلية الأربع (١٧٦) مشروعاً، لا يزال أكبر من الإجمالي العام للمشروعات المشتركة لكل الوحدات البحثية في الدورات التمويلية الأربع (١٣٦) مشروعاً.

– أن المشروعات المعتمدة في المجالات التطبيقية غالبيتها من فئة المشروعات المشتركة، خاصة في مجالات الطب، الهندسة، والحاسب، والعلوم على الترتيب. ويعزى ذلك الحاجة إلى تضافر أكثر من تخصص تطبيقي في المشروع الواحد، ولأن المشروعات المشتركة هي الأكثر اعتبارا وتقديرا لدى الباحثين ومؤسسات البحث العلمي في المجالات التطبيقية.

– أن المشروعات المعتمدة في المجالات الاجتماعية، تميل إلى فئة المشروعات المنفردة خاصة في المجالات الشرعية، والإنسانية، واللغوية، ويعزى ذلك لطبيعة البحث في هذه المجالات، وما ترتبط به من أطياف واسعة من المنطلقات، والأفكار والرؤى التي تتباين وتتنوع من باحث لأخر، الأمر الذي يفضل معه كل باحث العمل منفرداً، وربما الاستعانة ببعض المستشارين والمساعدين.

١١- إجمالي أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة لكل دورة تمويلية من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول رقم (١١) أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة لكل دورة من الدورات من الأولى إلى الرابعة، و نسبة المشروعات المنفردة في كل دورة من إجمالي المشروعات المنفردة، و نسبة المشروعات المشتركة في كل دورة من إجمالي

المشتركة، ونسبة المشروعات المعتمدة إجمالا في كل دورة من عدد المشروعات الكلي لكل الدورات الأربع.

دورة التمويل	عدد المشروعات المفردة	نسبة المشروعات المنفردة إلى إجمالي المنفردة	عدد المشروعات المشتركة	نسبة المشروعات المشتركة إلى إجمالي المشتركة	الإجمالي	نسبة المشروعات المعتمدة في كل دورة إلى عدد المشروعات الكلي المعتمد لكل الدورات الأربع
دورة ١	٥٥	٣١,٢٥ %	٣٢	٢٣,٥٣ %	٨٧	٢٧,٨٨ %
دورة ٢	٤٣	٢٤,٤٣ %	٢٣	١٦,٩١ %	٦٦	٢١,١٥ %
دورة ٣	٣٩	٢٢,١٦ %	٣٥	٢٥,٧٤ %	٧٤	٢٣,٧٢ %
دورة ٤	٣٩	٢٢,١٦ %	٤٦	٣٣,٨٢ %	٨٥	٢٧,٢٤ %
إجمالي	١٧٦	١٠٠,٠٠ %	١٣٦	١٠٠,٠٠ %	٣١٢	١٠٠,٠٠ %

جدول (١١) أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة لكل دورة تمويلية

ويمكن الإشارة في ضوء الجدول السابق إلى:

– أن نسبة المشروعات المعتمدة المنفردة في كل دورة تمويلية من إجمالي المنفردة للدورات الأربع – أي من الأولى إلى الرابعة– هي على الترتيب: (٣١,٢٥ %)،(٢٤,٤٣ %)،(٢٢,١٦ %)، (٢٢,١٦ %). ويلحظ أن هذه النسب تنخفض تدريجياً. مما يؤكد النتائج السابقة حيث وجود ميل عام نحو المشروعات المشتركة.

– أن نسبة المشروعات المعتمدة المشتركة في كل دورة تمويلية من إجمالي المشروعات المشتركة للأربع دورات من الأولى إلى الرابعة هي على الترتيب (٢٣,٥٣ %)،(١٦,٩١ %)، (٢٥,٧٤ %)، (٣٣,٨٢ %) . ويلاحظ أن هذه النسب ترتفع تدريجياً. مما يؤكد النتائج السابقة مرة أخرى حيث وجود ميل عام نحو المشروعات المشتركة.

– أن نسبة المشروعات المعتمدة في كل دورة تمويلية من إجمالي المشروعات المعتمدة للأربع دورات من الأولى إلى الرابعة هي على الترتيب (٢٧,٨٨ %)، (٢١,١٥%)،(٢٣,٧٢ %)، (٢٧,٢٤ %). ويلاحظ أن هذه النسب متقاربة نوعاً ما، حيث تتراوح بين (٢٢%) و(٢٨%). ويدل ذلك على الاستمرارية والأداء المتوازن للبرنامج.

– أن نسبة عدد المشروعات المعتمدة المنفردة (١٧٦) مشروعاً إلى العدد الكلي المعتمد من المشروعات (٣١٢) مشروعاً هي (٥٦،٤١ %). كما أن نسبة عدد المشروعات المعتمدة المشتركة (١٣٦) مشروعاً إلى العدد الكلي المعتمد من المشروعات هي (٤٣،٥٩ %). وهذه النتيجة تدل على أن هناك ميلاً عاماً نحو المشروعات المشتركة على الرغم من الزيادة الملحوظة في نسب المشروعات المنفردة عن المشتركة.

١٢- إجمالي ميزانية دعم مشروعات البحوث خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول التالي إجمالي ميزانية دعم مشروعات البحوث خلال الدورات من الدورة الأولى إلى الدورة الرابعة.

الدورة	الدورة الأولى	الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الإجمالي الكلي للدعم المالي للدورات الأربع
إجمالي الدعم المالي للدورة	٣، ٩١٩، ٤٠٠	٣، ٣٥٥، ٢٠٠	٢، ٧٥٩، ٢٠٠	٤، ٩١٨، ٧٠٠	١٤، ٩٥٢، ٥٠٠

جدول (١٢) إجمالي ميزانية دعم مشروعات البحوث خلال الدورات

بلغ إجمالي ميزانية مشروعات البحوث في الدورة الأولى للتمويل خلال العام الجامعي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٣، ٩١٩، ٤٠٠،٠٠) ريال. وفي الدورة الثانية ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٣، ٣٥٥، ٢٠٠) ريال، وفي الدورة الثالثة ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢، ٧٥٩، ٢٠٠) ريال، وفي الدورة الرابعة ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٤، ٩١٨، ٧٠٠) ريال. كما بلغ إجمالي الاعتماد المالي المخصص لدعم مشروعات البحوث في الدورات التمويلية الأربع (١٤، ٩٥٢، ٥٠٠) ريال.وقد خصصت هذه المبالغ المالية لدعم مشروعات البحوث المعتمدة من البرنامج في كافة المجالات البحثية . واقتربت ميزانية الدورة الرابعة وحدها من خمسة ملايين ريال خصصت لدعم المشروعات الاجتماعية والتطبيقية بما تتطلبه من مواد وتجهيزات.

١٣- إجمالي دعم البحوث لكل وحدة بحوث خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول التالي إجمالي الدعم المالي لمشروعات البحوث لكل وحدة بحوث خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة، و نسبة الدعم المالي للوحدة البحثية من الدعم

المالي الكلي، و نسبة الدعم المالي للوحدة من إجمالي الدعم الخاص لنوع المشروعات (تطبيقية- اجتماعية).

الوحدة المبلغ	إجمالي الدعم المالي للوحدة في الدورات من الأولى للرابعة	نسبة الدعم المالي للوحدة إلى الدعم الكلي	الترتيب	نسبة الدعم المالي للوحدة إلى إجمالي الدعم الخاص لنوع المشروعات (تطبيقية- اجتماعية)	الترتيب
الطب	٢،٢٢٦،٨٠٠	١٤,٨٩٢ %	٢	٣٣,١٦١ %	١
الهندسة	٨٥٤،٥٠٠	٥,٧١٥ %	٧	١٢,٧٢٥ %	٧
العلوم	١،٤٨٤،٦٠٠	٩,٩٢٩ %	٤	٢٢,١٠٨ %	٤
الحاسب	٢،١٤٩،٢٠٠	١٤,٣٧٤ %	٣	٣٢,٠٠٥ %	٣
معهد القضاء	٣٧٩،٢٠٠	٢,٥٣٦ %	١٣	٤,٦٠٣ %	١٣
الشريعة	٥٩٤،٤٠٠	٣,٩٧٥ %	١٠	٧,٢١٦ %	١٠
أصول الدين	٥٩٤،٨٠٠	٣,٩٧٨ %	٩	٧,٢٢١ %	٩
اللغة العربية	١،٠٩٢،٠٠٠	٧,٣٠٣ %	٦	١٣,٢٥٧ %	٦
الدعوة والإعلام	٢٦١،٢٠٠	١,٧٤٧ %	١٤	٣,١٧١ %	١٤
العلوم الاجتماعية	٢،٧٢٦،٢٠٠	١٨,٢٣٢ %	١	٣٣,٠٩٥ %	٢
اللغات والترجمة	٦٠٣،٠٠٠	٤,٠٣٣ %	٨	٧,٣٢٠ %	٨
الشريعة بالإحساء	١،١١٤،٢٠٠	٧,٤٥٢ %	٥	١٣,٥٢٦ %	٥
معهد اللغة العربية	٣٩٨،٠٠,٤٠٠	٢,٦٦٤ %	١٢	٤,٨٣٦ %	١٢
الاقتصاد	٤٧٤،٠٠٠	٣,١٧٠ %	١١	٥,٧٥٤ %	١١
الإجمالي	١٤،٩٥٢،٥٠٠	-	-	-	

جدول (١٣) إجمالي الدعم المالي لمشروعات البحوث لكل وحدة بحوث خلال الدورات من الأولى للرابعة

أ- فيما يتعلق بنسبة الدعم المالي لوحدة البحوث من الدعم الكلي:

يلحظ من الجدول (١٣) أن نسبة الدعم المالي للوحدة من الدعم الكلي خلال الدورات الأربع تباينت من وحدة بحوث إلى أخرى، وكانت أعلى النسب في الترتيب الأول لوحدة / مركز البحوث بكلية العلوم الاجتماعية بنسبة (١٨,٢٣٢ %). يليها مركز البحوث بكلية الطب بنسبة (١٤,٨٩٢ %). يليها مركز البحوث بكلية الحاسب الآلي

والمعلومات بنسبة (١٤،٣٧٤ %)، يليها مركز البحوث بكلية العلوم بنسبة (٩،٩٢٩ %) في الترتيب الرابع، يليها وحدة البحوث بكلية الشريعة بالإحساء بنسبة (٧،٤٥٢ %) في الترتيب الخامس. يليها وحدة البحوث بكلية اللغة العربية في الترتيب السادس بنسبة (٧،٣٠٣ %). يليها مركز البحوث بكلية الهندسة في الترتيب السابع بنسبة (٥،٧١٥ %). يليها في الترتيب الثامن وحدة البحوث بكلية اللغات والترجمة بنسبة (٤،٠٣٣ %). يليها في الترتيب التاسع وحدة البحوث بكلية أصول الدين بنسبة (٣،٩٧٨ %). يليها في الترتيب العاشر وحدة البحوث بكلية الشريعة بنسبة (٣،٩٧٥ %). يليها في الترتيب الحادي عشر وحدة البحوث بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بنسبة (٣،١٧٠ %). يليها في الترتيب الثاني عشر وحدة البحوث بمعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بنسبة (٢،٦٦٤ %). يليها في الترتيب الثالث عشر وحدة البحوث بالمعهد العالي للقضاء بنسبة (٢،٥٣٦ %). يليها في الترتيب الرابع عشر وحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام بنسبة (١،٧٤٧ %). وبالتالي فتترتب وحدات / مراكز البحوث وفقاً لمقدار الدعم المالي المخصص لكل منها ونسبته من إجمالي الدعم المالي المعتمد خلال الدورات الأربع على النحو التالي: العلوم الاجتماعية – الطب– الحاسب – العلوم – الشريعة بالإحساء – اللغة العربية – الهندسة –اللغات والترجمة – أصول الدين – الشريعة – الاقتصاد – معهد اللغة العربية –معهد القضاء –الدعوة والإعلام.

ويلحظ هنا أن:

– وحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية جاءت في الترتيب الأول، ويعود ذلك ؛لأنها أكثر الوحدات مشاركة بمشروعات بحثية معتمدة بلغت (٥٢) مشروعاً خلال أربع دورات تمويلية.

– أن وحدة البحوث بكلية الطب جاءت في الترتيب الثاني رغم مشاركتها بثمان مشروعات بحثية فقط خلال دورتين تمويليتين هما: الثانية والرابعة، ويعزى للسماح بدعم التجهيزات ؛والمواد للكليات التطبيقية، والذي بدأ تنفيذه من الدورة الرابعة.

– أن مركز البحوث التطبيقية بكليات الطب والحاسب الآلي، والمعلومات والعلوم والهندسة جاءت في الترتيب (٢–٣–٤ –٧) على الترتيب. ويعزى ذلك للسماح بدعم التجهيزات والمواد ،حيث حرصت الجامعة على توفيرها خدمة للبحث العلمي.

– أن الترتيب الخاص بالوحدات البحثية في كليات أصول الدين والشريعة والمعهد العالي للقضاء، كان على الترتيب (٩–١٠–١٣) ؛نظراً إلى قلة عدد المشروعات المشاركة والميل للبحوث المنفردة، وعدم وجود تجهيزات ومواد يتطلب دعمها في تلك المجالات.

ب– فيما يتعلق بنسبة الدعم المالي لوحدة البحوث من إجمالي الدعم الخاص لنوع المشروعات: يلحظ من الجدول السابق ما يلي:

– أن نسبة الدعم المالي للمراكز البحثية في المجالات التطبيقية من إجمالي الدعم المالي المعتمد للمشروعات التطبيقية فقط خلال الدورات الأربع تباينت من مركز بحوث إلى آخر، وفقاً لمجال المشروعات ونوعيتها (منفردة– مشتركة) والتجهيزات والمواد المطلوبة. وجاءت كما يلي: في الترتيب الأول مركز البحوث بكلية الطب بميزانية (٢، ٧٢٦، ٢٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات التطبيقية (٣٣,١٦١%). في الترتيب الثاني مركز البحوث بكلية الحاسب بميزانية (٢، ١٤٩، ٢٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات التطبيقية (٣٢,٠٠٥ %). في الترتيب الثالث مركز البحوث بكلية العلوم بميزانية (١، ٤٨٤، ٦٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات التطبيقية (٢٢,١٠٨ %). في الترتيب الرابع مركز البحوث بكلية الهندسة بميزانية (٨٥٤، ٥٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات التطبيقية (١٢,٧٢٥ %).

– أن نسبة الدعم المالي للوحدات البحثية في المجالات الاجتماعية من إجمالي الدعم المالي المعتمد للمشروعات في هذه المجالات (الاجتماعية) خلال الأربع دورات تباينت من وحدة بحوث إلى أخرى، وفقاً لمجال المشروعات ونوعيتها (منفردة–

مشتركة) وتشكيلات فرق العمل بها. وجاءت كما يلي: في الترتيب الأول وحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية بميزانية (٢، ٧٢٦، ٢٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٣٣,٠٩٥ %). في الترتيب الثاني وحدة البحوث بكلية الشريعة بالإحساء بميزانية (١، ١١٤، ٢٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (١٣,٥٢٦%). في الترتيب الثالث وحدة البحوث بكلية اللغة العربية بميزانية (١، ٠٩٢، ٠٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (١٣,٢٥٧%). في الترتيب الرابع وحدة البحوث بكلية اللغات والترجمة بميزانية (٦٠٣، ٠٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٧,٣٢٠ %). في الترتيب الخامس وحدة البحوث بكلية أصول الدين بميزانية (٥٩٤، ٨٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٧,٢٢١ %). في الترتيب السادس وحدة البحوث بكلية الشريعة بميزانية (٥٩٤، ٤٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٧,٢١٦ %). في الترتيب السابع وحدة البحوث بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بميزانية (٤٧٤، ٠٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٥,٧٥٤ %). في الترتيب الثامن وحدة البحوث بكلية معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بميزانية (٣٩٨، ٤٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٤,٨٣٦٪). في الترتيب التاسع وحدة البحوث بكلية المعهد العالي للقضاء بميزانية (٣٧٩، ٢٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٤,٦٠٣ %). في الترتيب العاشر وحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام بميزانية (٢٦١، ٢٠٠) ريال، وبلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٣,١٧١ %).

١٤- إجمالي نسب الدعم المالي للبحوث في كل دورة وفقاً لنوعية المشروعات (الاجتماعية والتطبيقية):

يوضح الجدول رقم (١٤) نسب الدعم المالي للمشروعات في كل دورة وفقاً لنوعية المشروعات (الاجتماعية والتطبيقية) من إجمالي ميزانية كل دورة، ونسبة إجمالي الميزانية لكل نوع مشروعات من إجمالي الميزانية لكل المشروعات.

الوحدة /نسبة الدعم	النسبة إلى إجمالي ميزانية الدورة ١	النسبة إلى إجمالي ميزانية الدورة ٢	النسبة إلى إجمالي ميزانية الدورة ٣	النسبة إلى إجمالي ميزانية الدورة ٤	إجمالي ميزانية كل نوع إلى المشروعات في كل الدورات	نسبة إجمالي ميزانية كل نوع مشروعات إلى إجمالي الميزانية لكل المشروعات
إجمالي التمويل للمشروعات الاجتماعية	٧٢,٩٠ %	٧٤,٧١ %	٥٠,٥٧ %	٣٠,٠٥ %	٨ ،٢٣٧، ٤٠٠,٠٠	٥٥,٠٩ %
إجمالي التمويل للمشروعات التطبيقية	٢٧,١٠ %	٢٥,٢٩ %	٤٩,٤٣ %	٦٩,٩٥ %	٦ ،٧١٥، ١٠٠,٠٠	٤٤,٩١ %

جدول (١٤) نسب الدعم المالي للبحوث في كل دورة وفقاً لنوعية المشروعات (الاجتماعية والتطبيقية)

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

– أن نسب الدعم المالي للمشروعات في المجالات الاجتماعية من إجمالي ميزانية الدورات من الأولى إلى الرابعة على الترتيب: (٧٢,٩٠ %)، (٧٤,٧١ %)، (٥٠,٥٧ %)، (٣٠,٠٥ %). بينما بلغت نسب الدعم المالي للمشروعات في المجالات التطبيقية من إجمالي ميزانية الدورات من الأولى إلى ا الرابعة على الترتيب: (٢٧,١٠ %)، (٢٥,٢٩ %)، (٤٩,٤٣ %)، (٦٩,٩٥ %).

– أن نسبة الدعم المالي للمشروعات في المجالات الاجتماعية للدورات الأربع كلها من إجمالي ميزانية الدورات الأربع (٥٥,٠٩ %) . بينما نسب الدعم المالي للمشروعات في المجالات التطبيقية للدورات الأربع إجمالا من إجمالي ميزانية للدورات الأربع (٤٤,٩١ %).

ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

– أنه خلال الدورتين (الأولى والثانية)كان هناك زيادة كبيرة في المشروعات في المجالات الاجتماعية المختلفة عنها في المجالات التطبيقية، الأمر الذي أدى إلى الازدياد الكبير في المخصصات المالية المعتمدة للمشروعات في المجالات الاجتماعية.

– أنه خلال الدورة الثالثة يوجد تساوى – تقريباً– في إجمالي المخصصات المالية المعتمدة لتمويل كل نوع من المشروعات. ويعزى ذلك إلى ازدياد عدد المشروعات المعتمدة في الدورة الثالثة في المجالات التطبيقية عما اعتمد في الدورتين السابقتين، فضلاً عن التوجه نحو البحوث المشتركة في تلك المجالات (العلوم –الحاسب الآلي – الهندسة).

– أنه خلال الدورة الرابعة لوحظ ازدياد كبير في الميزانية المخصصة لتمويل المشروعات في المجالات التطبيقية عنها في المجالات الاجتماعية على الرغم من تمويل نفس العدد –تقريباً –من المشروعات التطبيقية، ويعزى ذلك السماح بتمويل التجهيزات والمواد ودعمها للمشروعات التطبيقية.

– أن جزءاً كبيراً من الدعم الموجه إلى المشروعات التطبيقية يذهب في صورة تجهيزات ومواد، سوف يعود جزء منها خاصة الأجهزة العلمية إلى المعامل والمختبرات الجامعية، ؛ليسهم في دعم البنية التحتية وتنميتها للمعامل والمختبرات، فضلاً عن إمكانية استخدام تلك الأجهزة في مشروعات وبحوث أخرى تتبع، أو لا تتبع برنامج التمويل، فضلاً عن الإسهام في تحديث المعامل البحثية، ومعامل الطلاب، وهذا الجانب يعد مهماً للغاية، ومن أبرز إيجابيات زيادة التمويل المخصص للمشروعات تحت بند التجهيزات والمواد.

وبالتالي يمكن القول أن هناك توجهاً واضحاً لدعم المشروعات البحثية في المجالات التطبيقية، وتوفير احتياجاتها من المواد والتجهيزات اللازمة لتحقيق أهداف

هذه المشروعات. بدأ من الدورة الثالثة، واستمر خلال الدورة الرابعة، الأمر الذي يتطلب إيجاد قدر من التوازن بين تمويل كافة المشروعات من مختلف المجالات.

١٥- نسبة مكافآت فرق المشروعات البحثية من الميزانية المعتمدة لدعم المشروعات:

يوضح جدول (١٥) أن إجمالي الميزانية المعتمدة في الدورات الأولى والثانية والثالثة كانت بالكامل مخصصة لمكافئات الفرق البحثية في المشروعات التي تم اعتمادها، أما ميزانية الدورة الرابعة فقد خصص منها (٦٨،٥٨ %) لمكافآت الفرق البحثية في المشروعات المعتمدة لهذه الدورة، وذلك لوجود تجهيزات ومواد لمشروعات البحوث التطبيقية تم دعمها.

الدورة /المبالغ المعتمدة	المبلغ الكلي المعتمد للدورة	النسبة المئوية لرواتب فرق البحث من إجمالي ميزانية الدورة
الدورة الأولى	٣، ٩١٩، ٤٠٠	١٠٠،٠٠ %
الدورة الثانية	٣، ٣٥٥، ٢٠٠	١٠٠،٠٠ %
الدورة الثالثة	٢، ٧٥٩، ٢٠٠	١٠٠،٠٠ %
الدورة الرابعة	٤، ٩١٨، ٧٠٠	٦٨،٥٨ %
المجموع خلال الدورات الأربع	١٤، ٩٥٢، ٥٠٠	٨٩،٦٦ %

جدول (١٥) نسبة مكافئات فرق المشروعات البحثية من الميزانية المعتمدة لدعم المشروعات

وعلى مستوى الدورات الأربع كلها بلغت النسبة المئوية لإجمالي مكافآت فرق البحث خلال الدورات الأربع من الإجمالي الكلي لميزانية التمويل خلال الدورات الأربع وقدرها (١٤، ٩٥٢، ٥٠٠ ريال) (٨٩،٦٦ %). ويدل ذلك على حرص الجامعة على تحفيز الباحثين، وتشجيعهم على القيام بمشروعات بحثية، على الرغم من بقاء تلك المكافآت في حدها الأدنى.

١٦- تكـاليف تحكـيم المخططـات والمـشروعات البحثيـة ومتوســط تكلفـة المشروع:

يوضح الجـدول(١٦) تكـاليف تحكـيم مخططـات المـشروعات وتكـاليف الفحـص النهـائي لهـا، والتكلفـة الإجمالية للمـشروعات البحثيـة المعتمـدة لكل دورة، ومتوسـط تكلفة المشروع الواحد.

الدورة /المبالغ المعتمدة	المبلغ الكلي المعتمد للدورة	تكلفة تحكيم مخططات	عدد المشروعات	متوسط مبلغ الفحص	التكلفة الكلية للمشروعات (دعم+تحكيم+ فحص)	متوسط تكلفة المشروع
ميزانية الدورة ١	٣، ٤٠٠.٩١٩	٥٠٠,٠٠ .١٣٠	٨٧	٣٠٠ .٧٨	٤، ٢٠٠ .١٢٨	٤٥٠,٥٧ .٤٧
ميزانية الدورة ٢	٣، ٢٠٠ .٣٥٥	٠٠٠,٠٠ .٩٩	٦٦	٤٠٠ .٥٩	٣، ٦٠٠ .٥١٣	٢٣٦,٣٦ .٥٣
ميزانية الدورة ٣	٢، ٢٠٠ .٧٥٩	٠٠٠ .١١١	٧٤	٦٠٠ .٦٦	٢، ٨٠٠ .٩٣٦	٦٨٦,٤٩ .٣٩
ميزانية الدورة ٤	٤، ٧٠٠ .٩١٨	٠٠٠ .١١٢	٨٥	٥٠٠ .٧٦	٥، ٢٠٠ .١٠٧	٠٨٤,٧١ .٦٠
المجموع الكلي	١٤، ٥٠٠ .٩٥٢	٥٠٠ .٤٥٢	٣١٢	٨٠٠ .٢٨٠	١٥، ٨٠٠ .٦٨٥	٢٧٥,٠٠ .٥٠

جدول (١٦) تكاليف تحكيم المخططات والمشروعات البحثية ومتوسط تكلفة المشروع

يتضح من الجدول السابق مايلي:

– أن إجمـالي المبلـغ المعتمـد لتحكيم مخططـات المـشروعات بلـغ خـلال الـدورات الأربـع (٤٥٢، ٥٠٠) ريـال؛ حيـث أرسـل للتحكـيم (٣٧٥) مـشروعاً بحثيـاً مـن إجمـالي المـشروعات المقدمـة للجنـة الدائمـة لتمويـل المـشروعات البحثيـة. وأسـفر تحكـيم المخططات عن قبول (٣١٢) مشروعاً واعتماد ميزانية إجمالية لهـا خـلال الـدورات الأربـع بلغت (١٤، ٩٥٢، ٥٠٠) ريال في صورة دعم مباشر بصفته مكافئات فرق بحثيـة وتجهيـزات ومواد.

– كمـا يمكـن تقـدير إجمـالي المبلـغ المعتمـد لفحـص المـشروعات البحثيـة عنـد انتهائهـا بحـوالي (٢٨٠، ٨٠٠) ريـال. وذلـك وفقـاً لقواعـد صرف مـستحقات المحكمـين والفاحـصين؛ حيث تـم احتسـاب متوسـط قيمـة مكافـأة الفحـص المسـتحقة وفقـاً لعـدد

صفحات المشروع البحثي بين قمتي الحد الأدنى للصفحات (٦٠٠ ريال) والحد الأعلى للصفحات (١٢٠٠ ريال). وتخصيص فاحص واحد لكل مشروع بحثي منتهي، وفي حال الرفض يمكن اللجوء لفاحص ثان، وثالث للترجيح في بعض الحالات؛حيث متوسط مبلغ الفحص = متوسط قيمة مكافأة الفحص * عدد الفاحصين * عدد المشروعات الكلي.

– بلغت التكلفة الكلية للمشروعات (١٥، ٦٨٥، ٨٠٠) ريال. تضمن حسابها كل من تكلفة التحكيم لمخططات المشروعات البحثية، و تكلفة الدعم المباشر وتكلفة الفحص النهائي، ولم يؤخذ في الاعتبار عند احتساب التكاليف أي جوانب أخرى مثل: (مستحقات الجهات الإدارية المعنية بالبرنامج / المستلزمات الإدارية و المكتبية للبرنامج / تكاليف الدعاية والإعلان..إلي غير ذلك)، على اعتبار أنها ذات قيمة محدودة – غالباً – وأنها متوافرة في بيئة العمل، وتستخدم في أكثر من مجال.

– بلغ متوسط تكلفة المشروع خلال دورة تمويلية واحدة والمحسوب من إجمالي التكلفة التقديرية لكل دورة والمتعلقة بإجمالي بنود التحكيم والدعم والفحص مقسوماً على عدد المشروعات المعتمدة خلال نفس الدورة. (٤٧، ٤٥٠,٥٧) ريال للمشروع من الدورة الأولى للتمويل. و (٥٣، ٢٣٦,٣٦) ريال للمشروع من الدورة الثانية للتمويل، و (٣٩، ٦٨٦,٤٩) ريال للمشروع من الدورة الثالثة للتمويل، و (٦٠، ٠٨٤,٧١) ريال للمشروع من الدورة الرابعة للتمويل. وبلغ المتوسط العام لتكلفة المشروع خلال الأربع دورات (٥٠، ٢٧٠) ريال.

– ويلاحظ ازدياد قيمة متوسط تكلفة المشروع البحثي في الدورة الرابعة للتمويل عن المتوسط في الدورات السابقة، ويعود ذلك لزيادة المخصصات المالية خلال تلك الدورة نظراً للسماح بدعم المشروعات العلمية بالتجهيزات والمواد.

١٧- تكاليف المشروعات البحثية حسب نوعيتها خلال الدورات الأربع:

يوضح الجدول التالي رقم (١٧) تكاليف تحكيم مخططات المشروعات البحثية وتكاليف الفحص النهائي لها، والتكلفة الإجمالية للمشروعات البحثية المعتمدة خلال

الدورات الأربع مجتمعة وفقاً لنوعية المشروعات (التطبيقية والاجتماعية)، ومتوسط تكلفة المشروع الواحد من كل نوع، وقد تم حساب تكلفة التحكيم لمخططات المشروعات بضرب عدد المشروعات المعتمدة X ٣ X ٥٠٠ ويلاحظ أن تكلفة التحكيم الكلية هي تقريباً نفس السابقة.

نوعية المشروعات	تكلفة الدعم المباشر	تحكيم مخططات	عدد المشروعات	متوسط مبلغ الفحص	التكلفة الكلية للمشروعات (دعم+تحكيم+ فحص)	متوسط تكلفة المشروع
التطبيقية	٦ ، ٧١٥، ١٠٠	٥٠٠،١٤٨	٩٩	٨٩ ، ١٠٠	٧٠٠،٩٥٢،٦	٢٢٩,٢٩ ، ٧٠
الاجتماعية	٨ ، ٢٣٧، ٤٠٠	٥٠٠،٣١٩	٢١٣	١٩١ ، ٧٠٠	٦٠٠،٧٤٨،٨	٠٧٣,٢٤ ، ٤١
المجموع	١٤ ، ٩٥٢، ٥٠٠	٠٠٠،٤٦٨	٣١٢	٢٨٠ ، ٨٠٠	٣٠٠،٧٠١،١٥	٣٢٤,٦٨ ، ٥٠

جدول (١٧) تكلفة المشروعات (التطبيقية والاجتماعية) المعتمدة حسب نوعية المشروعات خلال الدورات الأربع

ويلحظ أن متوسط تكلفة المشروع من فئة المشروعات التطبيقية (٧٠، ٢٢٩,٢٩) ريال وأن متوسط تكلفة المشروع من فئة المشروعات الاجتماعية (٤١، ٠٧٣,٢٤) ريال. وأن متوسط تكلفة المشروع بصفة عامة (٥٠، ٣٢٤,٦٨) ريال وهو تقريباً نفس الرقم المحسوب من الجدول السابق (٥٠، ٢٧٠) ريال

١٨- أعداد المشروعات المنجزة والجارية حتى الدورة الرابعة:

يوضح الجدول (١٨) أعداد المشروعات الجارية والمنجزة ونسب الانجاز من المشروعات المعتمدة لكل وحدة / مركز بحوث في الدورات من الأولى إلى الرابعة مجتمعة.

الوحدة /عدد المشروعات	عدد المعتمدة	عدد المنجزة	عدد الجارية	نسبة الانجاز	الترتيب
الطب	٨	١	٧	١٢,٥٠ %	١٣
الهندسة	٩	١	٨	١١,١١ %	١٤
العلوم	٤٠	٢٦	١٤	٦٥,٠٠ %	٢
الحاسب	٤٢	١٨	٢٤	٤٢,٨٦ %	٧
معهد القضاء	١٠	٥	٥	٥٠,٠٠ %	٤
الشريعة	٢٦	١٧	٩	٦٥,٣٨ %	١

الوحدة/عدد المشروعات	عدد المعتمدة	عدد المنجزة	عدد الجارية	نسبة الانجاز	الترتيب
أصول الدين	١٦	٩	٧	٥٦,٢٥ %	٣
اللغة العربية	٣٦	١٦	٢٠	٤٤,٤٤ %	٦
الدعوة والإعلام	٤	١	٣	٢٥,٠٠ %	١٢
العلوم الاجتماعية	٥٢	٢٠	٣٢	٣٨,٤٦ %	٩
اللغات والترجمة	١٦	٦	١٠	٣٧,٥٠ %	١٠
الشريعة بالإحساء	٣٠	١٤	١٦	٤٦,٦٧ %	٥
معهد اللغة العربية	١٠	٤	٦	٤٠,٠٠ %	٨
الاقتصاد	١٣	٤	٩	٣٠,٧٧ %	١١
الإجمالي	٣١٢	١٤٢	١٧٠	٤٥,٥١ %	–

جدول (١٨) عدد المشروعات المنجزة والجارية حتى الدورة الرابعة

ويلاحظ من الجدول السابق مايلي:

– أن أعلى نسبة إنجاز كانت لوحدة / مركز البحوث بكلية الشريعة وقيمتها (٦٥,٣٨ %).

– أن أقل نسبة انجاز كانت لوحدة / مركز البحوث بكلية الهندسة وقيمتها (١١,١١ %).

– أن ترتيب الوحدات / المراكز وفقاً لنسبة إنجاز المشروعات البحثية جاء كما يلي: وحدة البحوث بكلية الشريعة– وحدة البحوث بكلية العلوم– وحدة البحوث بكلية أصول الدين– وحدة البحوث بكلية معهد القضاء – وحدة البحوث بكلية الشريعة بالإحساء– وحدة البحوث بكلية اللغة العربية– وحدة البحوث بكلية الحاسب– وحدة البحوث بكلية معهد اللغة العربية– وحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية– وحدة البحوث بكلية اللغات والترجمة– وحدة البحوث بكلية الاقتصاد– وحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام– وحدة البحوث بكلية الطب– وحدة البحوث بكلية الهندسة.

– أن نسبة الإنجاز الكلية للمشروعات التطبيقية بلغت (٤٦,٤٦ %).

– أن نسبة الإنجاز الكلية للمشروعات الاجتماعية بلغت (٤٥,٠٧ %).

– أن نسبة الإنجاز الكلية بلغت (٤٥،٥١ %) وهى نسبة منخفضة ويعود ذلك إلى: الحاجة إلى تفعيل عمليات المتابعة، الحاجة إلى تفعيل، وتسريع عمليات وإجراءات الفحص النهائي للمشروعات المنتهية، أن مشروعات الدورة الرابعة بالكامل، وجزء من مشروعات الدورة الثالثة، لم يحن بعد موعد انتهائها وإنجازها، وكذلك مشروعات بحوث الدورة الرابعة.

* * *

الجزء الرابع: الدراسة الميدانية، والتحليل الإحصائي والنتائج والتفسيرات:

أولا: هـدف الدراسـة الميدانيـة: هـدفت الدراسـة الميدانيـة إلى الوقـوف على أهـم المشكلات التي واجهت أعضاء هيئة التدريس من الباحثين ممن حصلوا على تمويل لمشروعاتهم البحثية .

ثانياً: أداة الدراسة الميدانية: اعتمدت الدراسة على الاستبانة بصفتها وسيلة لجمع البيانات، وتكونت الاستبانة من خمسة محاور تناولت المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس من الحاصلين على تمويل لمشروعاتهم، ويوضح الجدول (١٩) وصف أداة الدراسة (المحاور وعدد المفردات؛ حيث بلغ عدد مفردات الاستبانة (٢٧) مفردة ركزت على أهم المشكلات، ويمكن التعرف على مفرداتها ومقياس استجاباتها الخماسي (**مهمة جداً، مهمة، متوسطة، قليلة الأهمية، غير مهمة**)؛حيث تكونت في صورتها النهائية بعد تحكيمها، وتعديلها من المحاور التالية:

جدول (١٩)وصف أداة الدراسة (المحاور وعدد المفردات)

مسلسل	مسمى المحور	عدد المفردات
١	مشكلات تحكيم مخططات المشروعات البحثية	٧
٢	مشكلات الاتصال مع وحدات البحوث	٤
٣	مشكلات إدارية	٥
٤	مشكلات مادية ومالية	٣
٥	مشكلات إجرائية	٨
	مجموع المفردات	٢٧

ثالثا:عينة الدراسة: تم تطبيق الدراسة على عينة عمدية من جميع أعضاء هيئة التدريس من الباحثين الحاصلين على مشروعات بحثية ممولة؛ حيث تم إرسال الاستبانة إلي أفراد العينة بالبريد الإلكتروني، وبعد تلقي الاستبانات الواردة وفرز الصالح منها، بلغ عدد الاستبانات الصالحة (٩٢) استبانة. والجدول التالي يوضح توصيف العينة وفقاً لبعض المتغيرات (التخصص العلمي،الدرجة الوظيفية، عدد سنوات الخبرة، الحصول على تمويل من جهات أخرى).

التخصص	العدد	الدرجة العلمية	العدد	عدد سنوات الخبرة	العدد	تمويل من جهات أخرى	العدد
علوم شرعية	٢٣	أستاذ مساعد	٤٤	أقل من ١٠	٢٣	لديه	٥١
علوم إنسانية	٢٨	أستاذ مشارك	٣٠	من ١٠– ٢٠ سنة	٢٥	ليس لديه	٤١
علوم لغوية	٢٠	أستاذ	١٨	أكبر من ١٠	٤٤	–	–
علوم تطبيقية	٢١	–	–	–	–	–	–
المجموع	٩٢		٩٢		٩٢		٩٢

رابعاً: المعالجات الإحصائية: عولجت البيانات التي تم الحصول عليها، عن طريق تطبيق الأساليب الإحصائية التي تناسب طبيعة، و أهداف الدراسة، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، الإصدار السابع عشر (SPSS V.١٧)؛ حيث قام الباحث بإدخال البيانات على جهاز الحاسوب ومعالجتها إحصائيًا، كما تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية للمتوسطات، ودرجة التقدير بالنسبة لكل مفردة من مفردات الاستبانة كما يلي في جدول (٢١)؛ حيث النسبة المئوية للمتوسط عبارة عن النسبة بين المتوسط وأعلى درجة للمفردة، وبالاعتماد على معيار تقسيم قيمة المتوسط إلى ٥ فئات تم حساب درجات التقدير كما يلي:

جدول (٢٠) وصف وتوزيع عينة الدراسة

المتوسط	النسبة المئوية للمتوسط	درجة التقدير
١– لأقل من ١,٨	٢٠% لأقل من ٣٦%	غير مهمة
١,٨– لأقل من ٢,٦	٣٦% لأقل من ٥٢%	قليلة الأهمية
٢,٦ لأقل من ٣,٤	٥٢% لأقل من ٦٨%	متوسطة
٣,٤ لأقل من ٤,٢	٦٨% لأقل من ٨٤%	مهمة
٤,٢ – ٥	٨٤% – ١٠٠	مهمة جداً

خامساً: الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

فيما يتعلق بثبات أداة الدراسة: تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ، وذلك بحساب معامل الثبات لكل عبارة، ومعامل الثبات للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، و معامل الثبات الكلي للأداة.

جدول (٢١) المتوسط ونسبته المئوية ودرجة التقدير المقابلة له

م الثبات / المحور	التحكيم	الاتصال	إدارية	مادية	إجرائية	الكلي
معامل ثبات ألفا	٠,٨١٩	٠,٧٩٢	٠,٧٨٦	٠,٨٦٠	٠,٩١٣	٠,٨٣٤
معامل الثبات المعياري	٠,٨٣٠	٠,٧٩٨	٠,٧٨٨	٠,٨٦١	٠,٩١٣	٠,٨٣٨

جدول (٢٢) معاملات ثبات محاور الاستبيان ومعامل الثبات الكلي (ن=٣٠)

التحكيم		الاتصال		إدارية		مادية		إجرائية	
م	معامل الثبات	م	معامل الثبات	م	معامل الثبات	م	معامل الثبات	م	معامل الثبات
١	٠,٨٠٧	١	٠,٧٨٢	١	٠,٧٥٧	١	٠,٧٢٥	١	٠,٩٠١
٢	٠,٨٠٢	٢	٠,٦٦٨	٢	٠,٧٧٣	٢	٠,٨٠٠	٢	٠,٩٠٩
٣	٠,٨٠١	٣	٠,٧١٧	٣	٠,٧٧٠	٣	٠,٨٦٠	٣	٠,٩٠٩
٤	٠,٧٦٥	٤	٠,٧٨٥	٤	٠,٧٢٣			٤	٠,٩٠٥
٥	٠,٨٠٢			٥	٠,٦٩٧			٥	٠,٨٩٦
٦	٠,٧٦٧							٦	٠,٨٩٧
٧	٠,٧٩٦							٧	٠,٩٠١
								٨	٠,٨٩٦

يتضح من الجدولين السابقين أن قيم معاملات الثبات لعبارات كل محور جاءت أقل من أو تساوي معامل ثبات المحور في حال حذف العبارة، مما يدل على أن حذف أي عبارة يؤثر سلباً على ثبات المقياس، كما تم حساب معامل ثبات ألفا الكلي للأداة والذي بلغ (٠,٨٣٤) مما يدل على ثبات الأداة، وقابليتها للتطبيق. وتوضح نتائج حساب معاملات الثبات الخاصة بمفردات محاور الأداة المستخدمة أن معاملات ثبات المفردات، والمحسوبة بطريقة ألفا كرونباخ، جاءت مرتفعة حيث تراوحت لمفردات المحاور ككل بين (٠,٦٦٨ و ٠,٩٠٩) وهي قيم مرتفعة تدل على درجة عالية من الثبات، يمكن الاطمئنان إليها، كما توضح نتائج حساب معاملات الثبات الخاصة بمحاور أجزاء الأداة المستخدمة أن معاملات ثبات المحاور المختلفة، والمحسوبة بطريقة ألفا كرونباخ

جاءت مرتفعة ؛حيث تراوحت بين(٠,٧٩٩ و ٠,٩٦٢)، وهي قيم مرتفعة تدل على درجة عالية من الثبات يمكن الاطمئنان إليها.

فيما يتعلق بصدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال:

صدق المحتوى (المحكمين): تم عرض الاستبيان أثناء إعداده على مجموعة من المحكمين، وقد أبدى بعض المحكمين ملحوظات تطلبت إجراء تغيير في صياغة بعض العبارات، وحذف أخرى للتركيز على المشكلات الفعلية، وليس المشكلات العامة الشائعة، وقام الباحث بتعديل ما طُلب منه وإعادة عرض الاستمارة، وبلغت نسب الاتفاق على عبارات الاستمارة ما بين (٨٠% إلى ١٠٠%) وهى نسب اتفاق مقبولة.

صدق التمييز القدرة التمييزية (التفريقية) لمفردات الاستبانة تعني: قدرة المفردة على التمييز بين المستجيبين ذوي الدرجة العالية في تحديد المشكلة، أو المفردة المراد قياسها، والمستجيبين الحاصلين على درجات منخفضة في تحديد المشكلة، أو المفردة المراد قياسها، والهدف من هذه الخطوة هو الإبقاء على المشكلات ذات التمييز العالي فقط، ويوضح الجدول التالي معايير معاملات التمييز.

جدول (٢٣) معاملات الثبات لعبارات محاور الاستبيان (ن=٣٠)

القيم معامل التمييز	التوصية
من –١ إلى أقل من صفر	تحذف
من صفر إلى ٠,١٩	تحذف أو تعدل
من ٠,٢٠ إلى ٠,٣٩	تحسّن
من ٠,٤٠ إلى ١	جيدة يتم الاحتفاظ بها

جدول (٢٤) معايير معامل التمييز

التحكيم		الاتصال		إدارية		مادية		إجرائية	
م	معامل التمييز	م	معامل التمييز	م	معامل التمييز	م	معامل التمييز	م	معامل التمييز
١	٠,٣٩٨	١	٠,٣٢٣	١	٠,٣٣٩	١	٠,٦٩٠	١	٠,٦٢٨
٢	٠,٥٣٥	٢	٠,٥٦٨	٢	٠,٣٤٥	٢	٠,٦٢١	٢	٠,٦٣٠
٣	٠,٦٩٨	٣	٠,٤٧١	٣	٠,٣٥٥	٣	٠,٤٥١	٣	٠,٥٣٥
٤	٠,٦٩٨	٤	٠,٢٨٦	٤	٠,٥٩٧			٤	٠,٥٩٢
٥	٠,٥٤٠			٥	٠,٥٨٦			٥	٠,٧٦٢
٦	٠,٦٥٢							٦	٠,٦٨١
٧	٠,٦٢٨							٧	٠,٦٨٧
								٨	٠,٧١٣

وتوضح قيم معاملات التمييز قدرة مفردات الاستبانة على التمييز فيما يتعلق بالمشكلات التي تم التركيز عليها.

الاتساق الداخلي: تم حساب صدق الاستبانة، ويمكن عرض النتائج الخاصة بالصدق (بطريقة الاتساق الداخلي: معامل الارتباط "r" بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي المفردة له على النحو التالي:

جدول (٢٥) معاملات تمييز عبارات محاور الاستبيان

التحكيم		الاتصال		إدارية		مادية		إجرائية	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٥٧٢	١	٠,٧٨٤	١	٠,٧٤٥	١	٠,٩٢٨	١	٠,٨٠٢
٢	٠,٦٤٦	٢	٠,٨٦٦	٢	٠,٦٤٢	٢	٠,٨٨٨	٢	٠,٧١٩
٣	٠,٦٨٢	٣	٠,٨١٠	٣	٠,٦٨١	٣	٠,٨٣٨	٣	٠,٧٢٨
٤	٠,٨٢٢	٤	٠,٦٩٠	٤	٠,٧٧٥			٤	٠,٧٤٦
٥	٠,٦٧٥			٥	٠,٨٣٢			٥	٠,٨٤٠
٦	٠,٨٣٢							٦	٠,٨٣٠
٧	٠,٦٨٥							٧	٠,٨٠١
								٨	٠,٨٤٧

جدول (٢٦) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة، ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة

كما تم حساب معاملات الارتباط بين أبعاد الاستمارة بعضها البعض وبينها وبين الدرجة الكلية، وفقاً للجدول التالي:

المحور	التحكيم	الاتصال	إدارية	مادية	إجرائية	الدرجة الكلية
التحكيم	١,٠٠٠					
الاتصال	٠,٨٧٨**	١,٠٠٠				
إدارية	٠,٩٠٢**	٠,٨٤٤**	١,٠٠٠			
مادية	٠,٧٣٣**	٠,٦٥٥**	٠,٧٦٩**	١,٠٠٠		
إجرائية	٠,٨٤٠**	٠,٨١٤**	٠,٨٥٦**	٠,٨٠٣**	١,٠٠٠	
الدرجة الكلية	٠,٩٤٩**	٠,٩٠٥**	٠,٩٤٧**	٠,٨٤٨**	٠,٩٤٩**	١,٠٠٠

جدول (٢٧) معاملات الارتباط بين أبعاد الاستمارة بعضها البعض وبينها وبين الدرجة الكلية

يتضح من الجدولين السابقين أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له العبارة، قيم أكبر من القيمة الجدولية (عند مستوى دلالة (٠،٠١)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه قوية بين درجة المفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له، مما يدل على اتساق داخلي مرتفع يعكس قدراً جيداً من الصدق لأداة الدراسة.

سادساً:التحليل الإحصائي والنتائج والتفسيرات:

لتحديد المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس ممن تقدموا للحصول على تمويل لمشروعاتهم البحثية، تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية لكل مفردة من المفردات التي تعبر عن كل مشكلة، وكذلك تم حساب النسبة المئوية لكل متوسط بالرجوع للقيمة القصوى لدرجة المفردة، ومن ثم أمكن تحديد تقدير درجة أهمية كل مشكلة. كما تم ترتيب المشكلات وفقاً لدرجة أهميتها (لنسبتها المئوية) داخل كل محور، وعلى مستوى الاستبانة برمتها، و يوضح الجدول التالي قيم المعالجات الخاصة بكل مفردة من المفردات وكل محور من المحاور.

١- المحور الأول: مشكلات تحكيم مخططات المشروعات البحثية:

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	إحالة المشروعات البحثية لمحكمين من الزملاء داخل الجامعة (في ذات الكلية أو القسم العلمي) لتحكيمها.	٣،٨٤	١،٠٥	٧٦،٧٤	١	٢	مهمة
٢	وجود تضارب بين التقييم الكمي والكيفي للمحكم.	٣،١٧	٠،٨٦	٦٣،٤٨	٢	٨	متوسطة
٣	إرسال المشروعات البحثية لمحكمين أقل من الباحثين في الدرجة العلمية	٣،٠٧	١،٤٤	٦١،٣	٥	١٣	متوسطة
٤	إرسال المشروعات لباحثين ولمحكمين غير متخصصين بشكل	٢،٣٢	١،٥٨	٤٦،٣	٧	٢٧	قليلة الأهمية

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
	أصيل في المشروعات المقدمة لهم لتحكيمها.						
٥	تأخر الإعلان عن نتائج التحكيم	٣,١٥	١,٣٧	٦٣,٠٤	٣	١٠	متوسطة
٦	غياب معايير التحكيم المطورة التي تتناسب مع نوعية المشروع ومجاله التطبيقي	٣,٠٩	١	٦١,٧٤	٤	١١	متوسطة
٧	تقديم المحكم لتقرير التحكيم بشكل سريع دون وضوح وتفصيل كاف.	٢,٦١	١,١٨	٥٢,١٧	٦	٢٢	متوسطة
	المحور ككل	٣,٠٣	٠,٨٠	٦٠,٦٦	–	–	متوسطة

جدول (٢٨)**المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية للمحور الأول " مشكلات التحكيم"**

يوضح جدول (٢٨) النسب المئوية الخاصة بمشكلات التحكيم. وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إاى الأقل:

١– إحالة المشروعات البحثية لمحكمين من الزملاء داخل الجامعة (في ذات الكلية أو القسم العلمي) لتحكيمها. بنسبة وجود(٧٦,٧٤ %)، ومستوى أهمية (مهمة).

٢– وجود تضارب بين التقييم الكمي والكيفي للمحكم. بنسبة(٦٣,٤٨ %)، ومستوى (متوسطة).

٣– تأخر الإعلان عن نتائج التحكيم. بنسبة وجود (٦٣,٠٤ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٤– غياب معايير التحكيم المطورة التي تتناسب مع نوعية المشروع ومجاله التطبيقي. بنسبة وجود (٦١,٧٤ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٥– إرسال المشروعات البحثية لمحكمين أقل من الباحثين في الدرجة العلمية. بنسبة (٦١,٣ %)، ومستوى (متوسطة).

٦– تقديم المحكم لتقرير التحكيم –بشكل سريع – دون وضوح وتفصيل كاف. بنسبة وجود(٥٢,١٧ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٧– إرسال المشروعات البحثية لمحكمين غير متخصصين –بشكل أصيل –في المشروعات المقدمة لهم لتحكيمها. بنسبة وجود (٤٦,٣ %)، ومستوى أهمية (قليلة الأهمية).

أما محور مشكلات التحكيم برمتها بلغت النسبة المئوية له (٦٠,٦٦ %) ومستوى أهمية (متوسطة).

وتعود هذه المشكلات إلى: ضعف القواعد لبيانات المحكمين وقدمها، الميل لتحكيم المشروعات البحثية لدى محكمين محددين سبق التعامل معهم، أو ينتمون للجامعة، أو معروفون لدى من يختارهم، عدم الاهتمام بالدرجة العلمية للمحكم وقدرته على التحكيم، والفصل في الموضوعات المطروحة عليه. انشغال المحكمين –بشكل دائم– بين أعباء التدريس، والعمل الإداري، وأعمال اللجان وغير ذلك، ضعف المردود المادي للتحكيم (مكافأة التحكيم).

٢- المحور الثاني: مشكلات الاتصال مع وحدات البحوث:

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	ضعف التواصل مع رئيس وحدة البحوث بالكلية.	٢,٣٩	١,٥١	٤٧,٨٣	٤	٢٦	قليلة الأهمية
٢	بطء الاتصالات البريدية وعدم تفعيل أساليب حديثة للتواصل الإداري والأكاديمي	٢,٦٣	١,١٣	٥٢,٦١	٣	٢١	متوسطة
٣	غياب قواعد البيانات الخاصة بالباحثين والمحكمين	٣,١٦	١,٠٥	٦٣,٢٦	١	٩	متوسطة
٤	ضعف رغبة الباحثين للمشاركة في البحوث الممولة من الجامعة	٢,٦٧	٠,٩٤	٥٣,٤٨	٢	٢٠	متوسطة
	المحور ككل	٢,٧١	٠,٩٠	٥٤,٢٩	–	–	متوسطة

جدول (٢٩)المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" والترتيب والأهمية للمحور الثاني " مشكلات الاتصال"

يوضح جدول (٢٩) النسب المئوية الخاصة بمشكلات الاتصال، وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١- غياب قواعد البيانات الخاصة بالباحثين والمحكمين. بنسبة وجود (٦٣,٢٦ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٢- ضعف رغبة الباحثين للمشاركة في البحوث الممولة من الجامعة. بنسبة وجود (٥٣,٤٨ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٣- بطء الاتصالات البريدية، وعدم تفعيل أساليب حديثة للتواصل الإداري والأكاديمي. بنسبة وجود(٥٢,٦١%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٤- ضعف التواصل مع رئيس وحدة البحوث بالكلية. بنسبة وجود(٤٧,٨٣ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

أما محور مشكلات الاتصال مع وحدات البحوث برمتها فقد بلغت النسبة المئوية له (٥٤,٢٩ %) ومستوى أهمية (متوسطة).

ويعود ذلك إلى التالي: الاعتماد على الوسائل التقليدية الورقية في الاتصال الأكاديمي والإداري بين أعضاء هيئة التدريس، ضعف إمكانات وحدات البحوث البشرية والمالية، عدم وجود خطة عمل، وجدول زمني يحدد نشاطات وحدة البحوث على مدار العام الجامعي، حاجة القائمين على وحدات البحوث إلى التدريب على أعمال إدارة البحوث العلمية ومهامها، والتعامل مع الباحثين. عدم قيام وحدات البحوث بمهام متابعة المشروعات البحثية والإشراف عليها.

٣- المحور الثالث: مشكلات إدارية:

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	ضعف فعالية بعض وحدات البحوث في كليات الجامعة.	٢,٧٤	١,٤٧	٥٤,٧٨	٣	١٩	متوسطة
٢	ضعف آليات المتابعة العلمية والمالية لمشروعات البحوث المعتمدة والجارية.	٢,٤٠	١,٠٤	٤٨,٠٤	٥	٢٥	قليلة الأهمية
٣	انشغال الباحثين بالتدريس والعمل الطلابي بدرجة كبيرة	٣,٠٢	١,٢٥	٦٠,٤٣	١	١٤	متوسطة
٤	تدخل لجان الفحص لمخططات المشروعات البحثية في الجوانب الأكاديمية والفنية للمشروعات البحثية.	٢,٩٧	١,١٤	٥٩,٣٥	٢	١٦	متوسطة
٥	غياب معايير الجودة في اختيار المشروعات البحثية المقدمة ودعمها	٢,٥٧	١,٢٨	٥١,٣	٤	٢٤	قليلة الأهمية
	المحور برمته	٢,٧٤	٠,٨٩	٥٤,٧٨		-	متوسطة

جدول (٣٠) المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية للمحور الثالث " المشكلات الإدارية"

يوضح جدول (٣٠) النسب المئوية الخاصة بالمشكلات الإدارية. وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١- انشغال الباحثين بالتدريس، والعمل الطلابي -بدرجة كبيرة- بنسبة وجود (٦٠,٤٣%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٢- تدخل لجان الفحص لمخططات المشروعات البحثية في الجوانب الأكاديمية والفنية للمشروعات البحثية. بنسبة وجود (٥٩,٣٥ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٣- ضعف فعالية بعض وحدات البحوث في كليات الجامعة. بنسبة وجود(٥٤,٧٨%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٤– غياب معايير الجودة في اختيار المشروعات البحثية المقدمة ودعمها، بنسبة وجود (٥١,٣ %)، ومستوى أهمية (قليلة).

٥– ضعف آليات المتابعة العلمية والمالية لمشروعات البحوث المعتمدة والجارية. بنسبة وجود(٤٨,٠٤ %)، ومستوى أهمية (قليلة).

أما محور المشكلات الإدارية برمتها فبلغت النسبة المئوية له (٥٤,٧٨%) ومستوى (متوسطة).

ويعود ذلك إلى لتالي: طبيعة الهيكل الإداري لوحدات البحث العلمي بالكليات الجامعية، والحاجة لتطويره، ضرورة وجود معايير لاختيار المشاركين في لجان ووحدات البحث العلمي، الحاجة لمزيد من الدعم المالي والمادي من تجهيزات وأدوات ومختبرات، ضرورة توفير نظام لمتابعة المشروعات البحثية المعتمدة والجارية، والرقابة عليها، الحاجة لنظام فعال للبيانات، والمعلومات المتعلقة بالبحوث، والباحثين، والمحكمين، الحاجة لتطوير اللوائح، والإجراءات المنظمة للعمل في برنامج المشروعات البحثية وتمويلها.

٤- الرابع: مشكلات مادية

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	ضعف العائد المادي لمكافآت رئيس الفريق البحثي وأعضائه	٣,٩٢	١,٠٧	٧٨,٤٨	١	١	مهمة
٢	عدم وجود مخصصات مالية للتجهيزات والمستلزمات التي تتطلبها المشروعات البحثية	٣,٧٣	١,٢١	٧٤,٥٧	٢	٣	مهمة
٣	التأخر في صرف المستحقات المالية لفرق المشروعات البحثية	٣,٠٩	١,٢٣	٦١,٧٤	٣	١١	متوسطة
	المحور برمته	٣,٥٨	١,٠٠	٧١,٦١	–	–	مهمة

جدول (٣١) **المتوسطات، والانحرافات، المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية للمحور الرابع " المشكلات المادية"**

يوضح جدول (٣١) النسب المئوية الخاصة بالمشكلات المادية. وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١- ضعف العائد المادي لمكافآت رئيس الفريق البحثي وأعضائه. بنسبة وجود (٧٨,٤٨%)، ومستوى أهمية (مهمة).

٢- عدم وجود مخصصات مالية للتجهيزات والمستلزمات التي تتطلبها المشروعات البحثية. بنسبة وجود (٧٤,٥٧ %)، ومستوى أهمية (مهمة).

٣- التأخر في صرف المستحقات المالية لفرق المشروعات البحثية. بنسبة وجود(٦١,٧٤%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

أما محور المشكلات المادية برمته فقد بلغت النسبة المئوية له (٧١,٦١%) ومستوى (مهمة).

ويعود ذلك إلى التالي: محدودية ميزانية البحث العلمي للجامعات -بصفة عامة- على رغم الزيادة المستمرة. ضعف الالتزام بمعايير صارمة للجودة، والفعالية لترشيد الإنفاق على البحوث العلمية، الالتزام بجدول مكافآت وزارة التعليم العالي، نقص عدد المسئولين عن تجهيز المستحقات المالية وصرفها، عدم وجود وحدة مستقلة للحسابات ضمن عمادة البحث العلمي، الحاجة لتطوير قواعد صرف المستحقات وإجراءاته، والسلف المالية، ونفقات التجهيزات، والمواد.

٥- المحور الخامس: مشكلات إجرائية:

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	غموض نماذج التمويل للمشروعات البحثية و صعوبة التعامل معها	٢,٥٩	١,١٦	٥١,٧٤	٨	٢٣	قليلة الأهمية
٢	مرور المشروعات البحثية بإجراءات كثيرة لتحكيمها وقبولها	٣,٤٨	١,١٣	٦٩,٥٧	٢	٥	مهمة
٣	ضعف قدرة بعض الباحثين من الأجانب على التعامل مع	٣,١٩	١,١٧	٦٣,٧	٤	٧	متوسطة

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
	نماذج التمويل باللغة العربية						
٤	صعوبة نشر مشروعات البحوث الممولة المنتهية	٢,٧٨	٠,٩٩	٥٥,٦٥	٧	١٨	متوسطة
٥	الاعتذار عن تمويل مشروعات البحوث دون إبداء مبررات محددة	٢,٩٠	١,١٤	٥٨,٠٤	٦	١٧	متوسطة
٦	ضعف التوعية ببرنامج تمويل المشروعات البحثية	٣,٠١	١,١٥	٦٠,٢٢	٥	١٥	متوسطة
٧	التأخر في قبول المشروعات وإبرام العقود مع الباحثين	٣,٥٢	١,١	٧٠,٤٣	١	٤	مهمة
٨	بطء إجراءات تسيير العمل بشكل عام	٣,٣٤	١,٠٣	٦٦,٧٤	٣	٦	متوسطة
	المحور برمته	٣,١٠	٠,٨٤	٦٢,٠٧	–	–	متوسطة

جدول (٣٢) المتوسطات، والانحرافات، المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية للمحور الرابع " المشكلات المادية"

يوضح جدول (٣٢) النسب المئوية الخاصة بالمشكلات المادية. وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١- التأخر في قبول المشروعات، وإبرام العقود مع الباحثين. بنسبة وجود (٧٠,٤٣ %)، ومستوى أهمية (مهمة).

٢- مرور المشروعات البحثية بإجراءات كثيرة لتحكيمها وقبولها. بنسبة وجود (٦٩,٥٧%)، ومستوى أهمية (مهمة).

٣- بطء إجراءات تسيير العمل بشكل عام. بنسبة (٦٦,٧٤%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٤- ضعف قدرة بعض الباحثين من الأجانب على التعامل مع نماذج التمويل باللغة العربية. بنسبة وجود (٦٣,٧ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٥- ضعف التوعية ببرنامج تمويل المشروعات. بنسبة (٦٠,٢٢ %)، ومستوى (متوسطة).

٦- الاعتذار عن تمويل مشروعات البحوث دون إبداء مبررات محددة. بنسبة وجود (٥٨,٠٤ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٧– صعوبة نشر مشروعات البحوث المنتهية. بنسبة (٥٥,٦٥%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٨– غموض نماذج التمويل للمشروعات البحثية، و صعوبة التعامل معها. بنسبة وجود (٥١,٧٤ %)، ومستوى أهمية (قليلة).

أما محور المشكلات الإجرائية برمته، فبلغت النسبة المئوية له (٦٢,٠٧%) ومستوى (متوسطة).

ويعود ذلك إلى التالي: تأخر المحكمين في الرد على المشروعات البحثية المرسلة لهم، كما أن استبدالهم بآخرين يتطلب وقتاً غير قليل وفقاً لنظام وإجراءات التمويل المعمول بها، ضعف قواعد البيانات والمعلومات والحاجة لتطويرها وتحديثها، الحاجة لتطوير إجراءات العمل في برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة، الحاجة لتوظيف التقنيات الإدارية الحديثة من خلال بناء وتشغيل نظام الكتروني يغطي كل مراحل المشروعات البحثية المدعومة في خطواتها وإجراءاتها، الحاجة لتطوير النماذج المستخدمة في البرنامج، تفعيل وحدات البحوث في الكليات ؛لتكون حلقة وصل فعالة بين الباحثين، وعمادة البحث العلمي.

٦- ترتيب المشكلات على مستوى محاور الاستبانة (كل المحاور):

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	مشكلات التحكيم	٣,٠٣	٠,٨٠	٦٠,٦٦	٣	متوسطة
٢	مشكلات الاتصال	٢,٧١	٠,٩٠	٥٤,٢٩	٥	متوسطة
٣	مشكلات إدارية	٢,٧٤	٠,٨٩	٥٤,٧٨	٤	متوسطة
٤	مشكلات مادية	٣,٥٨	١,٠٠	٧١,٦١	١	مهمة
٥	مشكلات إجرائية	٣,١٠	٠,٨٤	٦٢,٠٧	٢	متوسطة

جدول (٣٣) **المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية لمحاور الاستبانة**

يوضح جدول (٣٣) النسب المئوية الخاصة بكل محور من محاور الاستبانة. وتترتب المشكلات الخاصة بكل محور برمته من الأكثر إلى الأقل، وبالمستويات التالية:

١– المشكلات المادية: هي رأس المشكلات، حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأي العينة (٧١,٦١ %)، وبمستوى تقدير (مهمة).

٢– المشكلات الإجرائية: هي ثاني المشكلات؛حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (٦٢,٠٧ %)، وبمستوى تقدير (متوسطة).

٣– مشكلات التحكيم: هي ثالث المشكلات؛حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (٦٠,٦٦ %)، وبمستوى تقدير (متوسطة).

٤– المشكلات الإدارية: هي رابع المشكلات؛حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (٥٤,٧٨ %)، وبمستوى تقدير (متوسطة).

٥– مشكلات الاتصال: هي خامس المشكلات؛حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (٥٤,٢٩ %)، وبمستوى تقدير (متوسطة).

ويعود ذلك إلى: انخفاض قيمة المكافأة التي يتقاضاها عضو فريق المشروع العلمي، وخاصة عند مقارنتها بمؤسسات علمية أخرى داخل المملكة، أو جامعات أخرى، وعدم وجود مصادر إضافية لدعم المشروعات البحثية الممولة، الحاجة لتطوير نظم البيانات والمعلومات الخاصة بإدارة المشروعات البحثية، ضعف استخدام نظم الاتصال الإلكترونية الحديثة، الحاجة لنظام إلكتروني خبير لإدارة المشروعات البحثية المدعومة.

٧- ترتيب المشكلات على مستوى بنود الاستبانة (كل البنود):

كما يمكن عرض المشكلات مرتبة على مستوى الاستبانة كله من الأعلى إلى الأقل وفقاُ لما يلي:

أ– مشكلات مهمة تراوحت نسبتها المئوية بين (٧٨,٤٨ %) و (٦٩,٥٧ %).

١– ضعف العائد المادي لمكافآت رئيس الفريق البحثي وأعضائه.

٢- إحالة المشروعات البحثية لمحكمين من الزملاء داخل الجامعة (في ذات الكلية أو القسم العلمي) لتحكيمها.

٣- عدم وجود مخصصات مالية للتجهيزات والمستلزمات التي تتطلبها المشروعات البحثية.

٤- التأخر في قبول المشروعات، وإبرام العقود مع الباحثين.

٥- مرور المشروعات البحثية بإجراءات كثيرة لتحكيمها وقبولها.

ب- مشكلات متوسطة الأهمية تراوحت نسبتها المئوية بين (٦٣,٧ %) و (٥٢,١٧ %).

٦- بطء إجراءات تسيير العمل بشكل عام.

٧- ضعف قدرة بعض الباحثين من الأجانب على التعامل مع نماذج التمويل باللغة العربية.

٨- وجود تضارب بين التقييم الكمي والكيفي للمحكم.

٩- غياب قواعد البيانات الخاصة بالباحثين والمحكمين.

١٠- تأخر الإعلان عن نتائج التحكيم.

١١- التأخر في صرف المستحقات المالية لفرق المشروعات البحثية.

١١- غياب معايير التحكيم المطورة التي تتناسب مع نوعية المشروع ومجاله التطبيقي.

١٣- إرسال المشروعات البحثية لمحكمين أقل من الباحثين في الدرجة العلمية.

١٤- انشغال الباحثين بالتدريس، والعمل الطلابي بدرجة كبيرة.

١٥- ضعف التوعية ببرنامج تمويل المشروعات البحثية.

١٦- تدخل لجان الفحص لمخططات المشروعات البحثية في الجوانب الأكاديمية والفنية للمشروعات البحثية.

١٧- الاعتذار عن تمويل مشروعات البحوث دون إبداء مبررات محددة .

١٨- صعوبة نشر مشروعات البحوث الممولة المنتهية .

١٩- ضعف فعالية بعض وحدات البحوث في كليات الجامعة.

٢٠- ضعف رغبة الباحثين للمشاركة في البحوث الممولة من الجامعة.

٢١- بطء الاتصالات البريدية، وعدم تفعيل أساليب حديثة للتواصل الإداري والأكاديمي

٢٢- تقديم المحكم لتقرير التحكيم- بشكل سريع - دون وضوح وتفصيل كاف.

ج- مشكلات قليلة الأهمية تراوحت نسبتها المئوية بين (٥١,٧٤ %) و (٤٦,٣ %).

٢٣- غموض نماذج تمويل المشروعات البحثية، و صعوبة التعامل معها

٢٤- غياب معايير الجودة في اختيار المشروعات البحثية المقدمة ودعمها

٢٥- ضعف آليات المتابعة العلمية، والمالية لمشروعات البحوث المعتمدة والجارية.

٢٦- ضعف التواصل مع رئيس وحدة البحوث بالكلية.

٢٧- إرسال المشروعات لمحكمين غير متخصصين- بشكل أصيل- في المشروعات المقدمة لهم.

* * *

الجزء الخامس/ التصور المقترح:

مقدمة: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البرنامج لتمويل المشروعات البحثية ومشكلاته بجامعة الإمام، والعمل على تقديم تصور مقترح يسهم في تطوير البرنامج، في إطار أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل البحوث العلمية الجامعية. وإدراتها، ويمكن تناول التصور المقترح وفق المحاور الآتية:-

أولاً: منطلقات التصور المقترح: ينطلق التصور المقترح من الآتي:

- أهمية البحث العلمي الجامعي ودوره الإستراتيجي في تحقيق أهداف الجامعة.
- المراجعات النظرية، ونتائج الدراسات السابقة حول تمويل مشروعات البحوث العلمية وإدارتها.
- الواقع الكمي والكيفي للبرنامج القائم حالياً.
- نتائج الدراسة الميدانية، والتي أشارت لوجود مجموعة من المشكلات ذات الطبيعة الإدارية.
- الأهداف التي ينطلق منها برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة، وخاصة دعم الباحثين وتشجيعهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على القيام ببحوث علمية ذات جودة عالية.
- مراعاة الاتجاهات المعاصرة لتمويل البحوث العلمية الجامعية وإدارتها.
- تحقيق التنسيق والتكامل بين الجهات الإدارية المسئولة عن برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة.

ثانياً: أهداف التصور المقترح: يهدف التصور المقترح لتحقيق الآتي:-

- تقديم إجراءات من شأنها تطوير برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة.
- تقديم مقترحات لضمان تحقيق تلك الإجراءات.

ثالثاً: إجراءات التصور المقترح: لتحقيق أهداف التصور المقترح، يقترح الباحث القيام بالخطوات الإجرائية التالية لتطوير برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة:

تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة برنامج تمويل المشروعات البحثية:

إعادة تنظيم الهيكل الإداري لوكالة عمادة البحث العلمي لشئون مراكز البحوث، وقواعد المعلومات بحيث تكون وفقاً للتالي:

– وكيل العمادة لمراكز البحوث، وقواعد المعلومات، ويكون مسئولاً عن برنامج تمويل المشروعات البحثية أمام عميد البحث العلمي، بالإضافة لباقي أعمال ومهام الوكالة الأخرى، ويتعاون معه في هذا الصدد كل من رؤساء الوحدات ومراكز البحوث بالكليات الجامعية المختلفة، واللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية؛ حيث يرأسها، ويباشر أعمالها وفقاً لقواعد وإجراءات تمويل المشروعات البحثية.

– مدير وحدة تمويل المشروعات البحثية، ويكون مسئولاً –بشكل مباشر– أمام وكيل عمادة البحث العلمي عن برنامج تمويل المشروعات البحثية، وأميناً للجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية؛ حيث يتابع موضوعاتها، وتوصياتها المختلفة المتعلقة بالبحوث العلمية الممولة، وما يرتبط بها من موضوعات علمية وإدارية تتخذ اللجنة بشأنها توصيات، ترفع لمجلس عمادة البحث العلمي لاتخاذ القرارات الإدارية وفقاً للنظام المعمول به.

– تقسيم برنامج تمويل المشروعات البحثية إلى برنامجين: فنظراً إلى ا ختلاف الطبيعة، ومتطلبات البحوث العلمية في مجال العلوم الطبيعية –تحديداً– عن نظيراتها في مجال البحوث الشرعية، واللغوية، والإنسانية (الاجتماعية)، يقترح الباحث هذا التقسيم؛ليكون هناك برنامجان لتمويل المشروعات البحثية يرأس كل منهما مدير تنفيذي. أحدهما: برنامج تمويل مشروعات البحوث التطبيقية، والآخر: برنامج تمويل مشروعات البحوث الاجتماعية، ويرفع كل مدير تنفيذي تقارير بسير العمل في كل برنامج لمدير وحدة تمويل المشروعات البحثية وينسق معه للقيام بالمهام والأعمال المختلفة. ويعاون كل مدير تنفيذي موظف إداري.

– إنشاء وحدات معاونة تتبع وكيل عمادة البحث العلمي لمراكز البحوث وعميد البحث العلمي:

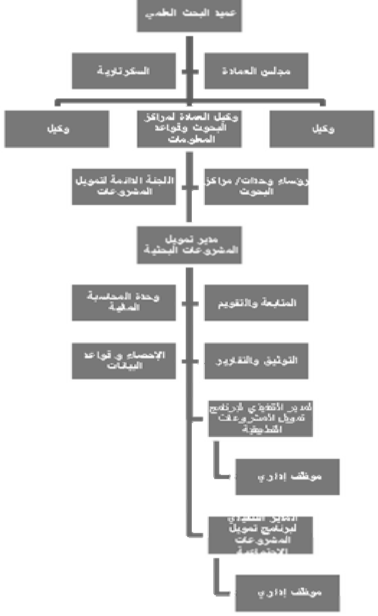
١. وحدة الإحصاء و قواعد البيانات: وتهتم بإعداد الإحصاءات، وإنشاء وتطوير قواعد البيانات الخاصة بالبرنامج / العمادة.

٢. وحدة التوثيق والتقارير: وتهتم بإعداد التقارير الدورية، والسنوية عن سير العمل، ومنجزات البرنامج، كما تقوم بإعداد التقارير النوعية والخاصة وفقاً لما يطلب منها، وتقوم كذلك بتوثيق كافة أنشطة البرنامج والعمادة.

٣. وحدة المتابعة والتقويم: وتقوم تلك الوحدة بأعمال المتابعة وتقويم الأداء على مستوى البرنامج والعمادة جميعا، وتزويد كافة العاملين بالتغذية الراجعة التي تفيد في تحسين الأداء، وإنجاز الأعمال.

٤. وحدة المحاسبة المالية: وتقوم بمهام الصرف المالي للفرق البحثية والمحكمين والفاحصين، وتسوية السلف والمراجعة والتدقيق المالي والحساب الختامي لكل سنة مالية، فضلاً عن إعداد الميزانية التقديرية للبرنامج، وترتبط هذه الوحدة – بشكل مباشر – بعميد البحث العلمي.

ويوضح الشكل (١) الهيكل التنظيمي المقترح، ولضمان الفعالية التنظيمية لهذا الهيكل المقترح يتطلب الأمر: توفير العدد الكافي من الإداريين، تحديد المهام – بدقة – لكل فرد، تحديد معايير ومعدلات للأداء، المحاسبة والتحفيز الفعال للإداريين والعاملين (مادياً ومعنوياً).



شكل (١) هيكل تنظيمي مقترح لبرنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة

٢- إعادة تشكيل اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية: ويتوجب في هذا الصدد مايلي:

– اختيار أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس بالكليات الجامعية لعضوية اللجنة.

– تحديد مهام اللجنة –بكل دقة– والالتزام بها.

– تنويع الخبرات العلمية والإدارية داخل اللجنة من أعضاء هيئة التدريس المهتمين بالحث العلمي وغير المشاركين في تشكيل وحدات البحوث ومراكزها بالكليات، أو رؤساء الأقسام العلمية حتى تتاح الفرصة أمام الخبرات الأخرى، وبما يضمن الحيادية والموضوعية.

٣- تطوير مراكز ووحدات البحوث بالكليات الجامعية وتفعيل دورها في المشاركة في إدارة مشروعات البحوث العلمية: ويتوجب في هذا الصدد مايلي:

- إعادة النظر في تشكيلها الذي يجب أن يضم عضو هيئة تدريس من كل قسم أكاديمي بالكلية، أو رئيس القسم الأكاديمي.
- تزويد الوحدات، والمراكز البحثية بالتجهيزات، والنفقات اللازمة لمباشرة عملها.
- توسيع صلاحيات الوحدات، والمراكز البحثية بالكليات، خاصة فيما يتعلق بالجانب العلمي الأكاديمي.
- تحديد مهام الوحدات والمراكز البحثية بالكليات –بدقة – والتأكيد على ضرورة التزامها بالأعمال والمهام المحددة؛ لتكون بالفعل حلقة اتصال فعالة بين الباحث وعمادة البحث العلمي.

٤- تطوير بعض العمليات الإدارية لمواجهة المشكلات المرصودة في برنامج تمويل المشروعات البحثية:

أ– إجراءات تطوير عملية التحكيم العلمي:

–إنشاء قواعد بيانات حديثة للمحكمين، تحتوي على البيانات الكاملة الخاصة بكل محكم.

– إرسال مشروعات البحوث المراد تحكيمها لمحكمين من درجة أستاذ، أو أستاذ مشارك على الأقل، من المتخصصين في مجال البحث.

– استبدال محكم – مباشرة –بأخر في حال تأخر نتيجة التحكيم.

– الاعتماد على البريد الإلكتروني فقط في التحكيم (إرسال واستقبال).

– الاختيار الموضوعي للمحكمين في ضوء تخصصاتهم الدقيقة، وإسهاماتهم العلمية.

– عدم قبول نتائج تقارير التحكيم غير مرفقة بتقرير نوعي مفصل عما تمت قراءته وتحكيمه.

– إيضاح مبررات القبول، أو الرفض بشكل مفصل.

– صرف مستحقات المحكم المالية وفقاً لجودة التحكيم، وما يضيفه من ملاحظات علمية جوهرية.

– إيجاد نماذج مطورة للتحكيم تعتمد على معايير علمية رصينة لجودة المخططات البحثية المقدمة، أو البحوث المنجزة، وفقاً لكل مجال من مجالات البحث(التطبيقية والاجتماعية).

ب– إجراءات تطوير عملية الاتصال الإداري:

– الاعتماد على الحاسب وتطبيقات الإنترنت في عمليات الاتصال الأكاديمي والإداري.

– تفعيل دور وحدات ومراكز البحوث بالكليات ويتطلب ذلك تطوير أهدافها ومهامها.

– التواصل مع الباحثين العازفين عن المشاركة بالبرنامج، و تحفيزهم على البحث العلمي.

– التوعية ببرنامج تمويل المشروعات، وما يقدمه من دعم مادي وعلمي للباحثين من خلال الفعاليات الجامعية، والمطبوعات، والإعلانات، والملصقات.

– دراسـة أوضـاع البـاحثين فـي الكليـات المختلفـة، والعمـل علـى التواصـل معهـم وتقديم الدعم العلمي والإداري لهم.

٥- تطوير الإجراءات والنماذج لبرنامج تمويل المشروعات البحثية:

– تشـكيل لجنة لتطوير قواعد وإجراءات برنامج تمويـل المشـروعات البحثيـة وبنـود اتفاقيـات التمويـل، وفقـاً للهيكليـة المقترحـة للبرنـامج، وبمـا يؤكـد علـى مراعـاة طبيعـة البحوث العلمية التطبيقية والاجتماعية، وما يرتبط بكل منهـا من قـضايا تتعلـق بالنشر، والملكية الفكرية، والفرق البحثية.

– إيجـاد نمـاذج جديـدة تتناسـب حقولهـا وبياناتهـا مـع نـوعي مـشروعات البحـوث الممولة.

– توفير نماذج التمويل، وخاصة في المشروعات التطبيقيـة باللغـة الإنجليزيـة؛ حيث يـصعب علـى بعـض البـاحثين مـلء النمـاذج العربيـة باللغـة الإنجليزيـة، كمـا يـصعب علـى البعض- وخاصة من الأجانب– قراءتها والتفاعل معها باللغة العربية.

– ترجمة قواعد وإجراءات التمويل والعقود باللغة الإنجليزية.

– ترجمة نمـاذج تحكيم المخططات البحثيـة ونمـاذج الفحـص الـدوري والنهائي إلى اللغة الإنجليزية للتواصل مع المحكمين الأجانب والمشروعات المقدمـة للتمويـل باللغـة الإنجليزية.

٦- تطوير الجوانب المالية والمحاسبية لبرنامج تمويل المشروعات البحثية:

أ– إيجاد عن مصادر إضافية لزيادة الدعم المالي المقدم للباحثين –خاصة– على بند المكافآت:

ويمكـن تـدبير ذلـك مـن خـلال إسـهامات كراسـي البحـث، عوائـد الاسـتشارات والتـدريب، منـاقلات بعـض بنـود ميزانيـة الجامعـة، إتاحـة بعـض مرافـق الجامعـة بمقابـل لمؤسـسات المجتمع، الشراكة العلمية مع بعض مؤسـسات الصناعة والتجارة الوطنية.

ب– ترشيد الدعم المالي الحالي:

– دعـم مـشروعات البحـوث العلميـة ذات الجـودة التنافـسية العاليـة، مـع مراعـاة أولويات البحث العلمي بالجامعة.

– إيجاد تـوازن معقـول بين المخصصات الماليـة لوحـدات البحـوث العلميـة المختلفـة بالجامعة.

– التدقيق في تشكيل الفرق البحثية من حيث العدد والتخصصات ومهام كل فرد.

– التدقيق في المدى الزمني لكل مشروع بحثي.

– التقليص من بعض النفقات الجامعية الموجهة للجوانـب الاجتماعيـة والمناسـبات العامة.

ج– الاعتماد على آليات جديدة للصرف المالي:

يمكن استخدام آليات الصرف تبتعد عن التعقيدات الحكومية، وتضمن في الوقت نفسه جودة المراقبة، والتدقيق المالي مثل: الشيكات البنكية والحوالات البنكية، والتي تتسم بالسرعة، والمرونة عن الإيداع المباشر في الحسابات البنكية التي يلحظ أنها تتأخر لأسباب عديدة.

د– تقديم دعم مالي للبحوث الاجتماعية لتغطية بعض نفقات الدراسات الميدانية:

يخـصص الـدعم لتغطيـة تكـاليف مثـل: التحـليلات الإحـصائية، جمـع البيانـات، الانتقالات، كما يجب توجيه جزء من الدعم المالي لشراء بعض الكتب، والمراجع العلمية اللازمة للبحث العلمي، على أن تسلم لاحقاً لمكتبات الجامعة لتعميم الإفادة منها.

٧- تطوير التقنيات المستخدمة في برنامج تمويل المشروعات البحثية:

يمكن الإفادة من بعض البرمجيات الجاهزة والمتاحة عبر شركات الحلول الذكية، والتـي تعتمـد علـى تطبيقـات الـنظم الخبيـرة، والـذكاء الـصناعي فـي إدارة برنـامج المشروعات البحثية، وإدارة الجوانب المالية، كما يمكن الاستعانة ببعض الخبرات

المتوافرة بكلية علوم الحاسب والمعلومات في تطوير برامج خاصة بالجامعة بدلاً من شراء البرامج الجاهزة من الشركات.

أ- استخدام البرمجيات الذكية في التطوير الإداري:

تتيح تلك البرامج المميزات التالية: تحليل البيانات، مراقبة الوضع الراهن للمشروعات، التخطيط المستقبلي للمشروعات، تقويم الأداء، إصدار التقارير، عمل الرسوم البيانية، دعم قواعد البيانات، التوثيق الإلكتروني، مراقبة مدد العمل في الفرق البحثية، التغذية الراجعة، دعم الاتصال الإداري والأكاديمي.

ب- استخدام البرمجيات الذكية في التطوير المالي المالي:

تتيح تلك البرامج المميزات التالية: مراقبة الحسابات، مراقبة الحدود القصوى للصرف، التحكم في الفترات المحاسبية،هيكلة الحسابات،توفير نظم مالية مستقلة للمشتريات، والأجور والمستودعات، والعهد، إمكانية تطبيق الجزاءات، تسوية السلف المالية.

ج- الإفادة من تطبيقات الإدارة الكمية:

يمكن الإفادة من بعض البرمجيات الشائعة لتطبيقات أساليب الإدارة الكمية مثل: تطبيق بيرت PERT))؛ حيث تمكن من تقييم المشروعات ومراجعتها، وخاصة الكبيرة، وذات الكلفة العالية، والتي تستخدم في حساب تكلفة المشروعات البحثية، كما يمكن استخدام تطبيق المسار الحرج C.P)) في تحديد التكلفة المناسبة، والفترة الزمنية المناسبة لكل مشروع بحثي، كما يمكن الإفادة من تطبيق خرائط جانيت Gantt Charts)) في تحديد الأنشطة وترتيبها، ومن يقوم بها في الفترات المختلفة للمشروع، بمعني جدولة كل مشروع بحثي زمنياً.

د- إنشاء موقع إلكتروني على بوابة الجامعة خاص ببرنامج التمويل:

يخصص الموقع لتقديم طلبات التمويل، والمخططات، ومتابعة المراحل التي يمر بها مخطط البحث، والإجابة عن التساؤلات، وتقديم المقترحات والشكاوى، وعرض

التعليمـات، والإعلانـات، ونـشر القواعـد، والإجـراءات، والمعـايير، وعـرض الأولويـات، والنماذج.

٨- توكيد الجودة:

وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أ– معايير الجودة:

– صياغة معايير لجودة البحوث الممولة، يتم في ضوئها اختيار المخططات البحثية التي يمكن تمويلها؛ حيث يمثل ذلك أحد المرتكزات الرئيسية لتوكيد وضمان الجودة.

– ضرورة الإعلان عن هذه المعايير في كل وحدات البحوث بالكليات المختلفة.

–التزام وحدات البحوث ومراكزهابالكليات واللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية بهذه المعايير، والحرص على الوفاء بها.

ب– اعتمـاد مبـدأ التنافـسية: بوصـفه مبـدأ حـاكم وموجـه فـي اختيـار أفـضل المشروعات البحثية لدعمها.

ج– المتابعة الفعالة:

تلعـب المتابعـة الفعالـة لمهـام البرنـامج، وأنـشطته، ومنجزاتـه دوراً هاماً فـي إنجـاز الأعمال وفقاً لمعدلات الأداء المتوقعة، والحد من المشكلات التي تعوق العمل والانجاز، ويؤدي تفعيل وحدة المتابعة المقترحة ضمن الهيكل المطور للبرنامج إلى ضمان الجودة وتوكيـدها للبرنـامج، وتـتم المتابعـة للمحكمـين والبـاحثين، والمـشروعات مـن خـلال الاعتماد على وسائل الاتـصال الحديثة، وقواعـد البيانـات، والمعلومـات المتاحـة بالبرنـامج ضمن الهيكل المطور.

د– التوثيق:

يـتم توثيـق كافـة الأنـشطة، والفعاليات الخاصة بأعمال البرنـامج، ومـا يـرتبط بـه مـن وحدات، ومراكز، ولجان، والاحتفاظ بكل ذلك بوصفه سجلا يمكن العودة إليه للتدقيق،

والمراجعة، والتطوير، ويؤدي تفعيل وحدة التوثيق المقترحة ضمن الهيكل المطور للبرنامج إلى ضمان، وتوكيد الجودة بالبرنامج.

هـ- التحفيز:

يمكن تحفيز الباحثين للمشاركة الفعالة ببحوث ذات جودة عالية ضمن البرنامج من خلال تقديم بعض الحوافز المعنوية، أو المادية التالية:

- منح جائزة مالية لأفضل مشروع بحثي.
- منح شهادات تقدير للباحثين ذوي المشاركات الفعالة في البرنامج.
- منح جائزة لأفضل محكم.

٩- إنشاء قواعد بيانات لبرنامج تمويل المشروعات البحثية:

تمكن قواعد البيانات المطورة من تحسين عمليات الاتصال الإداري والأكاديمي، والحد من مشكلات التحكيم، والاتصال، فضلاً عما توفره من مزايا عديدة حال استخدامها مع البرمجيات، والتطبيقات الإدارية الحديثة، لعل أبرزها: تسهيل الإجراءات، والتمكين من التحول الإلكتروني لنظام العمل وإجراءاته والتخلص من الدورة الورقية، والاعتماد على المستندات الإلكترونية. وفي هذا الصدد يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

- إنشاء قواعد بيانات للمحكمين، تتضمن بياناتهم الأساسية، واهتماماتهم البحثية، وتخصصاتهم الدقيقة، ويتم تحديث تلك القاعدة، وتنميتها بصفة دورية.
- إنشاء قاعدة بيانات للباحثين المشاركين في البرنامج.
- إنشاء قاعدة بيانات للمشروعات، تتضمن العنوان، والتكلفة، والمشاركين والمدة الزمنية.
- إتاحة إمكانية الربط بين قواعد البيانات المختلفة.
- وضع قاعدة بيانات المحكمين على الإنترنت وإتاحة إمكانية تحديثها من قبل كل محكم، وتصفيتها ؛لتكوين قائمة بالمحكمين المعتمدين لدى البرنامج.

١٠- دعم البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة: من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

– الإسراع في استكمال البنية التحتية للكليات العلمية في الجامعة (أجهزة وتقنيات ومختبرات).

– التخطيط لإنشاء معامل، ومختبرات مركزية للبحث العلمي على مستوى الجامعة.

– الإفادة من المصادر، والموارد الجامعية البديلة في دعم البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة.

– توفير مخصصات مالية أكبر لدعم المشروعات التطبيقية على أن تخصص نسبة كبيرة منها لا تقل عن ٧٠٪ لشراء أجهزة ومستلزمات ومواد للمشروع؛ حيث تؤول ملكيتها في نهاية المشروع للمختبرات المركزية بالجامعة، أو مختبرات الكليات المقابلة.

– أيلولة ملكية الكتب، والمراجع العلمية المؤمنة لأغراض البحث العلمي إلى مكتبات الجامعة.

– أيلولة ملكية البرمجيات الحاسوبية المؤمنة لأغراض البحث العلمي إلى إدارة البرمجيات والتقنيات بالجامعة.

رابعاً: ضمانات تحقيق التصور المقترح: لضمان تحقيق الإجراءات السابقة التي تكفل بلوغ أهداف التصور المقترح،ينبغي توفير المتطلبات الآتية:

– الانتهاء من مراجعة وتطوير قواعد وإجراءات برنامج تمويل للمشروعات البحثية.

– اعتماد الهيكل التنظيمي المطور لبرنامج تمويل المشروعات البحثية.

– التحول الإلكتروني، والتخلص من التعاملات الورقية.

– الانتهاء من إنشاء قواعد البيانات وتطويرها، وخاصة قاعدة بيانات المحكمين.

– تفعيل وتطوير وحدات ومراكز للبحوث العلمية بالكليات.

– الإعلان والدعاية الملائمة عن برنامج تمويل المشروعات البحثية، وما يوفره من مزايا عديدة.

– التحفيز المادي والمعنوي للمحكمين، والباحثين، كما سبقت الإشارة له.

– زيادة الدعم المالي –خاصة –على بند المكافآت البحثية.

– الانتهاء من استكمال البنية التحتية للمختبرات، والمعامل.

– الالتزام بمعايير التنافسية، والجدارة في اختيار المشروعات البحثية الممولة.

– تطوير أولويات البحث العلمي للأقسام العلمية، وتقديمها بصورة متخصصة وليست مجالات بحثية عامة لا ترتبط كثيراً بالخطط الإستراتيجية للجامعة، أو المجتمع المحيط بها.

* * *

مراجع الدراسة

- أبو علام، رجاء محمود (٢٠١١)، **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط٧.

- الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي (١٩٩٩)، **اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات**، الفقرة (ب) المادة (٦)، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤١٩هـ.

- البار، حامد عمر، "إدارة وإنجاز مشروع بحثي" **وقائع ندوة تخطيط وإدارة البحوث**، ٢٧–٢٩ رجب ١٤١٩هـ الموافق ١٦–١٨– نوفمبر ١٩٩٨م، الرياض، الناشر: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

- البوهي، فاروق شوقي (٢٠١١)، **أساليب ومناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأسكندرية، ط١.

- الحراحشة، محمد عبود. (٢٠١١)، "المشكلات التي تواجه الأستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي"، **مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية، الأردن.

- الخليلي، خليل يوسف (٢٠١٠)، "التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي"، **المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي. رؤى مستقبلية)**، المجلد الأول.

- الرواشدة، علاء زهير، (٢٠١١)، "مشكلات التعليم الجامعي (الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وإدارة الجامعة، والبحث العلمي، والترقية)"، **مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية، الأردن..

- السالم، سالم محمد (١٩٩٧)، **واقع البحث العلمي في الجامعات. دراسة لاتجاهات أعضاء هيئات التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١.

- السلامات، محمد خير محمود، والزبون، حابس سعد (٢٠١٢)، "مشكلات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف"، **مجلة كلية التربية بأسوان**، العدد(١٢٦).

- العنقري، سليمان عبدالرحمن (٢٠٠٧)، **البحث العلمي التربوي. طبيعته، مشكلاته، ومعوقاته التطبيقية**، الرياض، مطابع الحميضي، ط١.
- القصبي، راشد صبري (٢٠١٣)، **نحو تطوير التعليم الجامعي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢.
- المجيدل، عبدالله، و شماس سالم، "معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (دراسة ميدانية- كلية التربية بصلاله أنموذجاً)، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد (٢٦).
- المهدي، مجدي صلاح طه (٢٠١٣)، **مناهج البحث التربوي بين التقليدية والحداثة**، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، ط١.
- الهاشم، عبدالله بن عقلة (٢٠٠٧)، "التحديات والفرص المتاحة"، **المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم- التعليم واحتياجات سوق العمل**، الأردن.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠٠٧)، عمادة البحث العلمي، **قواعد وإجراءات تمويل المشروعات البحثية (النسخة الأولى)**، ١٤٢٨هـ.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠٠٨)، عمادة البحث العلمي، وكالة العمادة لمراكز البحوث وقواعد المعلومات، **القواعد المنظمة لوحدات البحوث بالجامعة**، ١٤٢٩هـ.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠١١)، عمادة البحث العلمي، **قواعد تمويل المشروعات البحثية وإجراءاتها (النسخة الثانية)**، ١٤٣٢هـ.
- جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، (٢٠١٠)، **نشرة البحث العلمي**، العدد ١٢، ربيع الأول ١٤٣١هـ.
- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، (٢٠٠٩)، **رسالة البحث العلمي**، نشرة دورية تصدرها عمادة البحث العلمي، العدد ٣، محرم ١٤٣٠هـ.
- جاى، ل. ر.؛ ميلز، جيوفري؛ ايراسيان، بيتر(٢٠١٢)، **البحث التربوي. كفايات للتحليل والتطبيقات**، (ترجمة: صلاح الدين محمود علام)، دار الفكر، الأردن، عمان، ط١.
- خضر، محسن (٢٠١٠)، "الجامعات العربية من الأزمة إلى الإصلاح"، **مجلة التربية**، البحرين، العدد (٢٨).

- سكران، محمد (٢٠١٠)، "البحث التربوي من منظور نقدي"، **المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي، رؤى مستقبلية)**، المجلد الأول.

- عاشور، محمد، و العمري بسام (٢٠٠٣)، "تصورات أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الحكومية الأردنية لمدى ارتباط الأبحاث العلمية بتطوير النظام التربوي"، دراسات الجامعة الأردنية، **العلوم التربوية**، المجلد (٣٠)، العدد (١).

- عامر، طارق عبدالرؤوف (٢٠١٠)، **البحث العلمي والبحث التربوي**، مؤسسة طيبه، القاهرة، ط١.

- عباس، محمد خليل ؛ نوفل، محمد بكر؛ العبسي، محمد مصطفي، أبو عواد، فريال محمد (٢٠٠٧)، **مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، ط١.

- فطاني، محمد نور ياسين، "إدارة المشاريع البحثية الوطنية" **وقائع ندوة تخطيط وإدارة البحوث**، ٢٧–٢٩ رجب ١٤١٩هـ الموافق ١٦–١٨– نوفمبر ١٩٩٨م، الرياض، الناشر: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

- مدكور، علي أحمد (٢٠٠٥)، "تطوير التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل" **حولية كلية المعلمين في أبها**، العدد (٦).

- مطر، سيف الإسلام علي (١٩٩٠)، "دراسة تحليلية لبعض أوجه القصور في قيام الجامعات العربية بوظائفها"، **مجلة بحوث تربوية**، القاهرة، عدد (٢٧).

- مطر، سيف الإسلام علي، "العوامل التي تؤثر على كفاءة البحث التربوي"، **التربية المعاصرة**، عدد (٥)، ١٩٨٦، ص ص. ١٢٦– ١٤٨.

- Al-Ahram Gate. (٢٠١٢). http://www.alahram.org.eg/news/٩٧٢/٣٣/٢٣٦٩٧٤.

- Ali،Mir M. Bhattacharyya،Partha،and Olejniczak،Antony J. (٢٠١٠). "The Effects of Scholarly Productivity and Institutional Characteristics on the Distribution of Federal Research Grants"،Journal of Higher Education، Vol.٨١،Iss. ٢،٢٠١٠ .

- Author R.K.(٢٠١٢). “Fraud in Research Grants Brings a Federal Crackdown”،U.S. News & World Report،Vol. ٨٤،Iss. ٢٢.

- Boden،Rebecca and Epstien،Debbie.(٢٠٠٥). Winning and Managing Research Funding،Academic's Support Kit (ASK)،Sage Publications Ltd.، ١st. ed. ٢٠٠٥.

- Bowers،Lynne Jordan،Elliot،W. and Caldwell،Laura E. (٢٠١٢) “Competitive Research Grants in Texas: The Advanced Research Program and Advanced Technology Program”،Journal of the Society of Research Administrators،Vol.٢٢،Iss. ٣.

- Boyack،Kevin W.& Borner،Katy. (٢٠٠٣). “Indicator-Assisted Evaluation and Funding of Research: Visualizing the Influence of Grants on the Number and Citation Counts of Research Papers”،Journal of the American Society for Information Science and Technology،Mar. ٢٠٠٣، Vol. ٤٥،Iss. ٥.

- Bradley،Bert E.(٢٠١٢). “Research Grants and Their Role in Promotion and Tenure”،ACA Bulletin،Iss. ٦٧.

- Bushaway،Robert W.(٢٠٠٣). Managing Research،Open University Press، McGraw-hill Education،Berkshire،England،١st. ed.

- California Post Secondary Education Commission. (٢٠٠٨) “The Improving Teacher Quality: ٢٠٠٨ Grants and Current Research. Commission Report ٠٨–١٧”،ProQuest Eric،ID: ٦١٩٨٥٤١١،Sep. ٢٠٠٨.

- Chronister،Lynne U. and Killoren،Robert.(٢٠٠٦) “The Organization of the Research Enterprise”،In: Kulakowski،Elliot C.،and Chronister،Lynne U.

(eds)،Research Administration and Management،Jones and Barlett Publishers Inc. ،London،١st. ed.

- Cornell،Helen (٢٠٠٦). “Significance of Institution- Wide Research”،In: Cornell،Helen. (ed.)،University Research Management. Meeting the Institutional Challenge،Organization for Economic Co-operational Development (OECD).
- Dingerson،Michael R. (٢٠٠٦). “University Research Development and the Role of Chief Research Officer”،In: Kulakowski،Elliot C. ،and Chronister، Lynne U. (eds)،Research Administration and Management،Jones and Barlett Publishers Inc. ،London،١st. ed
- Donaldson،Leon Mathew،“The Influence of Federal Grants on Research and Instruction in the Sciences as Perceived by Selected Predominantly Black Private Institutions”،Dissertation Theses،ProQuest Eric،ID: ٦٣٩٨٩٣١٤.
- Dorsett،Rebecca A. ،and Weiler،William C.(١٩٨٢) “The Impact of an Institution's Federal Research Grants on Its State”،Journal of Higher Education،Vol. ٥٣،Iss. ٤.
- Elonen،Suvi and Artto،Karlos A.(٢٠٠٣). "Problems in Managing Internal Development Projects in Multi-Project Environments"،International Journal of Project Management،No.(٢١).
- Ferreira،William F. (٢٠١١). “Academic- Industry Collaboration under Federal Grants and Cooperative Agreements: Financial،Administrative،

and Regulatory Compliance" ،Research Management Review ،Vol. ١٨ ،Iss. ١ ،Spr-Sum ٢٠١١ .

- Gilmore ،Robert J. ،Marsh ،Susan-Marie and Garza ،Sylvia ،"U.S. Department of Education Office of Special Education Programs ،Division of Research to Practice ،Leadership Grants Funded from ١٩٩٠–١٩٩٩. Revised" ،١٩٩٩ ،ProQuest Eric ،ID: ٦٢٤١٦٧٦٣.
- Hall ،Jermy L.(٢٠٠٩). Grant Management: Funding For Public and Nonprofit Programs ،Jones and Bartlett Publishers LLC. ،MA. ،١st. ed.
- Hast ،Robert H.(١٩٩٩) "Federal Research Grants: Compensation Paid to Graduate Students at the University of Carolina" Report to the Chairman ، Committee on Commerce ،House of Representative ،June ١٩٩٩ ،ProQuest Eric ،ID: ٦٢٣٩٢٩٧٩.
- Health ،Terri D. ،Adams ،Rebecca A. and Fravel ،Deborah Lewis. (٢٠١٢)"Small Research Grants and Academic Fellowships. How Student Can Compete?" ،ProQuest Educational Journal ،Vol. ٤٢ ،Iss. ٤.
- Hogan ،John and Clark ،Mark. (٢٠٠٠)."Postgraduate and Research Organization and Management" ،In: Warner ،David and Palfreyman ،David (eds) ،Higher Education Management. The Key Elements ،SRHE and Open University Press ،Philadelphia ،١st. ed.
- Johnson ،Peter (٢٠١٢). "Competitive Research Grants and Industry Collaboration: A Challenge for Universities in the ١٩٩٠s" ،Australian Universities' Review ،Vol. ٣٦ ،Iss. ١.

- Kelderman،Eric.(٢٠١٢). "Scientists' Small Errors in Managing Research Grants Can Mean Big Penalties"،Chronicle of Higher Education،Sep. ٢٠١٢، ProQuest Eric،ID: ١٣١٢٤١٩٦٦٣.

- Kulakowski،Elliot C. (٢٠٠٦). "The future of Research Administration in the ٢١st. Century: Looking into Crystal Ball"،In: Kulakowski،Elliot C.،and Chronister،Lynne U. (eds)،Research Administration and Management، Jones and Barlett Publishers Inc.،London،١st. ed.

- Lecht،Leonard A. (٢٠١٢). "Manpower Implications of New Legislation and New Federal Programs. Priorities for Research in Anticipating the State-Local Government Employment Resulting from the Federal Grants-in-Aid System"،ProQuest Eric،ID: ٦٤١٩٦٩٣٤.

-Leisey،Monica،Holton،Valerie and Davey،Timothy L.(٢٠١٢). "Community Engagement Grants: Assessing the Impact of University Funding and Engagements"،Journal of Community Engagement and Scholarship،Vol. ٥،Iss. ٢،Fall ٢٠١٢.

- Lyons،Paul R.(١٩٨١). "Policy Development for Research Grants،and Contracts Administration in the Small College or University"،ProQuest Eric،ID: ٦٣٦٥١١٨٤.

- MacPherson،Randall T.(١٩٩٦) "External Funding Considerations for Obtaining Research and Training Grants"،ProQuest Eric،ID: ٦٢٦٠٤٢٩٤.

- National Research Council. (١٩٩٣). Committee on Environmental Research، Research to Protect،Restore،and Manage Environment،National Academy Press،Washington D.C.

- National Science Foundation (NSF) .(٢٠٠٩)،Evaluation of NSF's Program of Grants and Vertical Integration of Research and Education in the Mathematical Sciences (VIGRE)،National Academic Press،Washington، DC.

- Numprasertchai،Somchai and Igel،Barbara. (٢٠٠٥). "Managing Knowledge through Collaboration: Multiple Case Studies of Managing Research in University Laboratories in Thailand"،Technovation،No. (٢٥).

- Polester،Claire.(٢٠٠٧) "The Nature and Implications of the Growing Importance of Research Grants to Canadian Universities and Academics"، Higher Education،Vol. ٥٣.

- Scurlock،Reagan. (١٩٧٥) "Government Contracts and Grants for Research. A Guide for Colleges and Universities"،Available at:http://www.eric.gov/ED١١٨٠١٨.

- Villalba،Jose A. and Young J. Scott. (٢٠١٢) "Externally Funded Counselor Education: An Overview of the Process"،Counselor Education and Supervision،Vol. ٥١،Iss. ٢،June ٢٠١٢.

- Villalba،Jose A. and Young J. Scott.(٢٠١٢). "Externally Funded Research in Counselor Education: An Overview of the Process"،Counselor Education and Supervision،Vol. ٥١،Iss. ٢،June ٢٠١٢.

* * *

-Sakran, M. (2010). "*Educational Research from the Perspective of Cash,"* Tenth Scientific Conference of the Faculty of Education in Fayoum (educational research in the Arab world. Visions of the future), the first volume.

-Salamat, M. the customer, &Saad,H. (2012). "*The Problems of Scientific Research from the Viewpoint of the Faculty Members at the University of Taif*," Journal of the College of Education in Aswan, (126).

-University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University (2007*), Scientific Research, Rules and Procedures for Funding Research Projects* (the first version) 1428.

* * *

-Ashour, M.,& AL-Omari,B. (2003): *"Perceptions of Faculty Members in the Colleges of Science Education in the Public Universities of Jordan to the relevance of Scientific Research, the Development of the Educational System*," Studies, University of Jordan, Educational Sciences, Volume 30, Issue (1) .

-General Secretariat of the Council of Higher Education. (1999). *the Uniform Rules for scientific research in universities*, paragraph (b) of Article (6), first edition, Riyadh, 1419.

-Harahsheh, M. (2011). *"The Problems faced by a university professor in the field of scientific research," the vision of the future for the advancement of scientific research in the Arab world*, Jordan: the Arab Organization for Development.

- Hashem, A. (2007). "Challenges and Opportunities", *the fourth Arab Forum for Education and education-education and labor market needs*. Jordan.

- Jay, l. T.; Mills, G&Eerasyaan, P. (2012), Educational Research. Competencies for analysis and applications(Ed 1st) (translation: Salah al-Din Mahmoud Allam). Jordan: Dar Al-Fikr.

-Kadar, M. (2010). *"Arab universities from crisis to reform*", Journal of Education, Bahrain: number (28).

- King Fahd University of Petroleum and Minerals, (2009), the message of scientific research, a newsletter issued by the Deanship of Scientific Research, Issue 3, January 1430.

-Madkour, A. (2005): "the Development of Higher Education in the Arab World: The Road to the Future" Yearbook of Teachers College in Abha, Issue (6).

- Mahdi, M. (2013). *The Curricula of Educational Research Between the Traditional and the Modern*. (Ed 1st). Alexandria: the new University House.

-Matar, S. (1990). "An Analytical Study of Some of the Shortcomings in the Functioning of Arab Universities," Journal of Educational Research, Cairo, number (27).

-Matar, S. *"The Factors that Affect the Efficiency of Educational Research" Contemporary Education*, number (5), 1986, pp. 126-148.

-Phattani, N. *"The Management of National Research Projects" Proceedings of the Symposium Planning and Research Management* (1998). Riyadh: King Abdul-Aziz City for Science and Technology.

-Rawashda, A. (2011). *"the problems of university education (students, faculty, and the university administration, and scientific research, and promotion*)," the vision of the future for the advancement of scientific research in the Arab world, Jordan: the Arab Organization for Development.

List of References:

-Abbas,M.K; Nofal,M.B; Absi, M. & Ferial M. (2007), *Introduction to Research Methods in Education and Psychology*. (1st Ed). Dar Al Maseerah for publication and distribution, printing, Jordan, Amman.

-Abu `Allam, R. (2011). *Research methods in Psychological Science. (Ed 7) educational* publishing house of Universities: Cairo.

-Al Bouhy, F. (2011). *Methods and research Methods in Education and Psychology*. Alexandria: Dar Al WafaLadina for printing and publishing,

- Al- Imam Muhammad bin Saud Islamic University (2008*), Scientific Research, and the Vice-deanship for research centers anddata bases of information, the Rules Governing the Research Units of the University*, 1429.

- Al- Imam Muhammad bin Saud Islamic University (2011), *Scientific Research, the Rules of Funding Research Projects and Procedures* (Ed 2nd), 1432.
King Saud University, Deanship of Scientific Research, (2010), *Research Bulletin*, Issue 12, March 1431.

-Algasabi,,R. (2013). *Towards the Development of University Education*. (ED 2ND)Cairo: Dar `ulUloom for Publishing and Distribution.

-Al-Khalili, K. (2010) *"The challenges facing educational research in the Arab world,"* Tenth Scientific Conference of the Faculty of Education in Fayoum (educational research in the Arab world. Visions of the future), first volume.

-Allbar, H. (1419 AH- 1998 AD*)"Management and the completion of a research project," Proceedings of a symposium planning and management of research*. Riyadh: King Abdul-Aziz City for Science and Technology.

- Almojidel,A.,&Salem,S. *"Impediments to Scientific Research in Colleges of Education from the Viewpoint of Faculty Members (Faculty of Education study Medanih- Salalah model*), Damascus University Journal, Volume (26).

-ALSalem, S. (1997). *The reality of scientific research in universities. Study of the trends of faculty members at the University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University*, the General Administration of Culture and Publishing. Riyadh: University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

-Amer, T. (2010), Scientific Research and Educational Research Foundation, Thebes, Cairo, i 1.

-Angari, S. (2007). *Educational Research. Its Nature, its Problems, and Obstacles in its application*. (Ed 1st) Riyadh: presses Humaidhi.

Activating theFunding and Management ofUniversityScientific ResearchProjectsatAl-Imam Muhammad ibnSaud Islamic University

A Case Study

Dr.Abdulrazzaq Muhammad Zayyan

Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Abstract:

The study aimed to identify the reality and the problems of the experience of the program of funding research projects at Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University in order toreviewit, and shed light on its findings and on the estimatedefforts of the university administrationto make it successful.This was done through an attempt to monitor the situation and identify existing problems, thus contributing to the development of research fundingprojectsprogram, and contributingto improve the quality of research, and achieve benefit from them in various fields of development, both atthe university and insociety. The studyhas highlighted thecontemporary trendsin thefunding and management ofscientific researchprojects, and the reality offunding and management ofuniversityscientificresearch projectsofImam Muhammad binSaud Islamic Universityatthe quantitativeand qualitative level, andhighlighted theadministrative problemsfaced by thebeneficiaries of theprogramfundingresearch projectsat the university.

The most importantfindings of the study arethat financial problemscomeon top ofthe problemsas a whole, followed byprocedural problems andthenarbitration and communication problems. The study also providesa proposal of a visionto activate thefunding and management of scientificresearch projects at the university in the framework ofthe most prominentcontemporary trendsfor thefunding and management of scientific research projectsThe suggested proposal is based on a number of proceduresincluding,most importantly:the development ofthe organizational structureof the management ofresearch funding program projects; a restructuring of the standing committee to financeresearch projects;developing research centers and units in colleges atthe university and activatingtheir role inparticipatingin the administration ofscientificresearch projects;developing some managerial processes, such asarbitration, communication, motivation, quality and competitiveness; further, developing procedures and formsforprogramfundingresearch projects anddeveloping techniques usedinprogramfundingresearch projects.

17- Semra, Sardas, " The Role of Funded Research Programs in My Career Life", Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, Local VS International Experiences, (16-18 April,2012).
18- Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, VS International Experiences, (16-18 April,2012).

* * *

9- Alwadan, Mohammed, The Local Experience in Light of the International". Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, VS International Experiences, (16-18 April,2012).

10- Boutin, Michele " Canada Research Chairs Program", Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, Local VS International Experiences, (16-18 April,2012)

11- Orfli, Wasim; Kassab, Moustafa, "Comparison of research Chairs in Canada & Saudi Arabia", Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, Local VS International Experiences, (16-18 April,2012).

12- Ministry of Higher Education General Directory for International Cooperation, " The Saudi International Scientific Chairs and Programs – Analytic Study". Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, VS International Experiences, (16-18 April,2012).

13- King Saud University, Research Chairs Program Website: retrieved on 4- 20 – 2012 from:
http://ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Mngmnt/RectorAndDeputies/UDB/programs/ResearchProgram/Pages/HisExcellencyMinister.aspx.

14- King Saud University, Vice Deanship of scientific Research for Research Chairs, 2013), retrieved 0n 9 – 06 – 2014 from:
http://chairs.ksu.edu.sa/ar/node/27

15- Research Chairs Program, Imam Moahammed Bin Saud UniversityWesite, retreaved on 4- 20 -2012, from:
http://www.imamu.edu.sa/research_chairs/Pages/why_chairs.aspx .

16- Pianura, Mattia de' Grassi, "Paris Tech Chair for Media and Brand economics: an overview", Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, Local VS International Experiences, (16-18 April,2012).

References:

1- Al-athl, Husain, "Motivations and Expectations of the Private Sector from the Research Chairs- A Proposal to Maximize the Benefits, The Local Experience in Light of the International", Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, VS International Experiences, (16-18 April,2012).

2- Al-assaf Saleh,(2001) Introduction to Social Sciences, Second Edition, Obaikan Library.

3- Al-ayyashi, Wardah, "Research Chairs- Arab VS Western Experiences", Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, VS International Experiences, (16-18 April,2012).

4- Al-baqaawi, Saleh, "The Malaysian Experience in Research Chairs", Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, VS International Experiences, (16-18 April,2012).

5- Al-Borie, Husain, "Research Chairs – The Experience of Kin Abdlaziz University", Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, VS International Experiences, (16-18 April,2012).

6- Al-fawzan,Tareq, " the Experience of the research Chairs Funders and their Expectations of the Outcomes in Saudi Arabia- the Local Experience in Light of the International". Symposium of Research Chairs in Kingdom of Saudi Arabia, VS International Experiences, (16-18 April,2012).

7- Al-khatteeb, Ahmed; Mohammed Shahat; and Abdullah Al-jabr, Management of Research Chairs in Higher Education" Resalat Al-khaleej Al-arabi, (no74, 20, 2000).

8- Al-maghethawi, (2009) Abdurraheem, The Saudi Research Chairs- A Descriptive Study" 1st Edition, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah.

2. Supporting and confirming interaction through co-researching, communication, and scientific meetings sponsored by research chairs between international research experts and university staff members and scholars;

3. Providing the university staff with appropriate infrastructure and environment that enable them to actively participate in the research activities and scientific meetings organized by research chairs, including amenities and support services at the academic departments and chair sites;

4. Providing care to distinguished graduate students from all over the world and linking their activities to the specializations of the research chairs;

5. Encouraging Saudi graduate students to participate in research chair activities and benefit from national and international research experts;

6. Adopting curricula in graduate studies programs that are associated with the specializations of the research chairs concerned;

7. Focusing on circulating and publishing the proceedings of research chairs, such as research papers and conferences, both in the academic and local community.

8. Paying more attention to the process of evaluating the activities and outputs of research chairs, combining between internal and external independent evaluation.

9. Increasing the financial support to sustain the continuity quality of the research chairs program.

Table 10: Results of Variance Tests for Responses of the Individuals included in the Study that are Attributable to the Variable of Association of the Chair with Academic Department

Module	Association	No.	Mean Value	Standard Deviation	T-value	Statistical Significance
Total	Associated	17	133.94	24.65	-1.152-	0.259
	Not Associated	14	145.28	30.19		
Contributing to the development of scientific research	Associated	17	80.05	16.75	-1.532-	0.136
	Not Associated	14	89.71	18.29		
Contributing to the development and improvement of scientific meetings	Associated	17	53.88	9.58	-0.413-	0.683
	Not Associated	14	55.57	13.17		

The results of Tables 8, 9, and 10 indicate that there no statistically significant differences among the responses of the individuals of the study that can be attributed to the variables of the study: college specialization (humanities/social sciences), participation in chair activities (has/has not participated), and association of academic department with research chair (associated/not associated). This result, i.e. lack of statistically significant variance, is at the level of the tool as a whole as well as at the level of the two axises of the questionnaire (developing scientific research and developing scientific meetings). This result may be attributed to the fact that all the heads of the academic departments are members in their college councils, and, therefore, are all well-informed of the activities of the research chairs.

Recommendations of the Study:

In light of the results of the study, the researchers propose the following recommendations:

1. Attracting distinguished international research experts to participate in research chairs for longer periods of time;

- More attention is paid to the international level than to the university and local level.
- the fact that the university gives the private sector donators who funds the research chairs, the right to decide the area of specialization which mostly does not fit in the research priority list of the university (Al-Athl's study, 2012).

B. Answer to the Second Question

Table 8: Results of Variance Tests for Responses of the Individuals included in the Study that are Attributable to Academic Specialization

Module	Specialization	No.	Mean Value	Standard Deviation	T-value	Statistical Significance
Total	Humanities	17	141.29	28.91	0.492	0.626
	Natural Sciences	14	136.35	26.32		
Contributing to the development of scientific research	Humanities	17	85.529	17.54	0.376	0.710
	Natural Sciences	14	83.07	18.77		
Contributing to the development and improvement of scientific meetings	Humanities	17	55.76	11.84	0.608	0.548
	Natural Sciences	14	53.28	10.58		

Table 9: Results of Variance Tests for Responses of the Individuals included in the Study that are Attributable to the Variable of Participating in Any of the Chair's Activities

Module	Participation	No.	Mean Value	Standard Deviation	T-value	Statistical Significance
Total	Participated	11	145.54	20.44	0.975	0.338
	Has not participated	20	135.50	30.50		
Contributing to the development of scientific research	Participated	11	88.00	13.22	0.824	0.417
	Has not participated	20	82.45	19.98		
Contributing to the development and improvement of scientific meetings	Participated	11	57.54	8.38	1.074	0.292
	Has not participated	20	53.05	12.35		

university staff was within the medium range (“I moderately agree”). Among the statements related to this point were statements 1, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 12, 17, and 18. The mean values of these statements ranged between 3.06 and 2.65. It could be further noticed that the mean values of some of these statements were closer to the lower category “I slightly agree.” Statements 17, 8, and 7 had the mean values of 2.84, 2.77, and 2.65, respectively.

The statements read as follows: “Research chairs offer the opportunity for university staff members to choose the topics of scientific meetings” (statement 17); “Research chairs provide consultation, advice, and appropriate information to the university staff members when they perform a given task or try to solve a given problem” (statement 8); and “Research chairs help communicate the results of research and studies in various disciplines to the university staff” (statement 7).

These results indicate lack of interest in activating the role of research chairs in development at the university level, especially with reference to the university staff members. The significance of this point is further stressed by the fact that the above-mentioned statements pertain to one of the important mechanisms for the dissemination and circulation of knowledge among university scholars and researchers. It can generally be said that the statements of this Axis are strongly associated with the importation, generation, assessment, circulation, and publication of knowledge. However, the contribution of research chairs in this important respect was not up to the ambitions stated in the University’s vision, mission, and goals.

In general, these results about the research chairs to the scientific mobility at the university either in research production or in scientific meetings organization, could be related to some factors as:

No.	Statement		High	Medium	Low	Not Present	Mean	Standard Deviation	Order
	Research chairs:								
	staff members in managing the scientific meetings held by the chair	%					7		
Axis General Mean							3.04		

Table 7 shows the responses to the second axis of the questionnaire, namely, “The Role of Research Chairs in Developing Scientific Meetings in KSA Universities.” It can be observed that all the statements in this module had mean values between 2.22 and 2.65, which fall within the medium range (“I moderately agree”). This result could be related to the fact that fifteen 15 statements out of eighteen statements 18 in this axis are about the local level, and only 3 statements 3 are about the international level.

The statements that occupied the highest position in this Axis are statements 15, 3, and 16, respectively. These statements read as follows: “Research chairs cooperate with international centers and bodies in organizing and holding scientific meetings” (statement 15); “Research chairs select distinguished speakers and trainers when holding scientific meetings” (statement 3); and “Research chairs invite specialists and researchers to attend scientific meetings that the chairs hold inside the university” (statement 16). They are also related to attaining a high position at the international level. Such results indicate that attaining distinction at the international level is one of the priorities of the university, which reflects the vision, mission, and goals of the university that focus on this aspect.

It is also observed from the results of this Axis that the contribution of research chairs to developing scientific meeting for the

No.	Statement *Research chairs:*		High	Medium	Low	Not Present	Mean	Standard Deviation	Order
	meetings so that university staff members can easily attend and participate in the meeting								
11	Provide good management of all scientific meetings organized by the research chair	T	10	13	7	1	3.03	0.84	14
		%	32	42	23	3			
12	Make available the abstracts of each academic meetings for all the university staff members	T	7	18	4	1	3.03	0.72	11
		%	23	28	13	3			
13	Provide all financial resources for holding scientific meetings	T	9	17	3	2	3.06	0.81	7
		%	29	55	10	7			
14	Provide all human resources for holding scientific meetings	T	9	17	3	2	3.06	0.81	9
		%	29	55	10	7			
15	Cooperate with international centers and bodies in organizing and holding scientific meetings	T	15	11	5	-	3.32	0.75	1
		%	48	36	16	-			
16	Invite specialists and researchers to attend scientific meetings that the chairs hold inside the university	T	15	8	8	-	3.23	0.85	3
		%	48	26	26	-			
17	Offer the opportunity for university staff members to choose the topics of scientific meetings	T	5	12	12	2	2.65	0.84	18
		%	16	39	39	7			
18	Involve university	T	8	15	5	2	2.9	0.85	15

No.	Statement *Research chairs:*		High	Medium	Low	Not Present	Mean	Standard Deviation	Order
	experts and consultants in various fields of specialization								
5	Contribute to the development of university staff skills in academic meeting organization	T	9	14	8	-	3.0 3	0.75	13
		%	29	45	26	-			
6	Contribute to the dissemination of specialized knowledge and culture among university staff members	T	9	15	6	1	3.0 3	0.80	12
		%	29	48	19	3			
7	Help communicate the results of research and studies in various disciplines to the university staff	T	9	10	10	2	2.8 4	0.93	16
		%	29	32	32	7			
8	Provide consultation, advice, and appropriate information to the university staff members when they perform a given task or try to solve a given problem	T	6	15	7	3	2.7 7	0.88	17
		%	19	48	23	10			
9	Suggest appropriate topics for the meetings they organize that meet the needs and interests of the university staff	T	11	13	5	2	3.0 6	0.89	8
		%	36	42	16	7			
10	Select the convenient place for holding scientific	T	16	8	5	2	3.2 3	0.96	4
		%	52	26	16	7			

and master dissertations and developing new courses lying within the fields of specialization of the research chair" (Research Chair Website, King Saud University, 2008).

Another point indicated by the findings presented in Table 6 is that the mean values in the module of "Research Chairs Contribution to Developing Scientific Research" do not reach above the degree of "I slightly agree." This could be attributed to the relative insufficiency of the evaluation methods and the decency of the university's research chair experience. The concentration of the university on the international level had a negative impact on the contribution of the research chairs to the scientific mobility at the university level.

Table 7: Frequencies, Percentages, and Means in Descending Order of the Contribution of Research Chairs to Scientific Mobility in KSA Universities from the Point of View of the Individuals of the Study

Axis B: The Role of Research Chairs in Developing Scientific Meetings in KSA University

No.	Statement *Research chairs:*		High	Medium	Low	Not Present	Mean	Standard Deviation	Order
1	Specify the kind of scientific meetings needed by university staff members in various disciplines	T	7	19	5	-	3.06	0.63	6
		%	23	61	16	-			
2	Provide financial support to scientific meetings held by the research chair	T	12	11	7	1	3.10	0.65	5
		%	39	36	23	3			
3	Select distinguished speakers and trainers when holding scientific meetings	T	13	14	4	-	3.29	0.69	2
		%	42	45	13	-			
4	Enable university staff to benefit from	T	8	17	6	-	3.06	0.68	10
		%	26	55	19	-			

value of 2.74. Although such mean values lie within the range of the “I moderately agree” category, they are still among the medium values in this range and are closer to the “I slightly agree” category. This indicates that there is little attention paid by research chair management to graduate students, whose programs are supposed to focus on developing their research potentials, and who are supposed to benefit from and contribute to the research activities of such chairs. In his speech to the Research Chair Program of King Saud University (2008), the Minister of Higher Education stressed that the main research chair goal is to develop the research abilities of faculty staff members and graduate students. In this context, he said:

Scientific research chairs represent one of the major components of academic research at university, not only in terms of the funding provided by the research chair, but also in terms of attracting distinguished scholars who can contribute to human knowledge and talented students at the graduate level. Research chairs also provide them with the appropriate and encouraging academic environment that enables them to keep abreast of various technological and scientific findings and use them for the service of development. (Research Chair Website, King Saud University, 2008)

Statement 15 (“Research chairs contribute to the development of graduate studies programs so as to achieve the research requirements of society”) occupied the lowest rank, with a mean value of 2.55, which falls within the range of the “I slightly agree” category. This indicates that graduate studies programs suffer from stagnation and are far from being positively affected by the new changes that occurred in the university policy and activities, including research chairs, in spite of the fact that one of the objectives of the Research Chair Program in King Saud University, as stated in the Program’s bulletin, is “Supervising doctoral

knowledge society." However, the response to statement 16 ("Research chairs direct scientific research at the university towards achieving knowledge-based economy"), with a mean value of 2.74, weakens the result of statement 20, because employing knowledge to achieve returns is one of the most important elements in knowledge management. Hence, it can be argued that the contribution of research chairs to the employment of knowledge and realization of the knowledge economy was not up to the expected level.

With regard to the contributions in favor of university staff members, they are represented by statements 4, 5, 7, 8, 19, 24, 25, 26, and 28, and they had the same mean values as the statements related to distinction at the international level. Statement 24 ("Research chairs inform researchers of all research projects sponsored by the chair") had the mean value of 2.58. Similarly, statement 26 ("Research chairs remove all the obstacles that researchers face during conducting their research") had the mean value of 2.65, which lies within the range of "I moderately agree," but presented the lowest mean value in this range. Such results indicate that the contribution of research chairs to developing scientific research for the university staff members is, from the viewpoint of the heads of academic departments, not up to the expected level and does not reflect the degree of scientific mobility established in the university.

Concerning the research chairs' contribution to developing scientific research at the graduate studies level, it was noted that the mean values of statements 10 and 13 lie within the range of "I moderately agree." Statement 10 ("Research chairs provide care for distinguished students from various countries in graduate studies programs that serve the chair's field of specialization") had the mean value of 2.77. Statement 13 ("Research chairs encourage graduate students to channel their research to issues related to the specialization of the chair") had the mean

As indicated in Table 6, which includes the statements of the first axis of the questionnaire, i.e. the contribution of research chairs to the development of scientific research at universities, the mean values of the statements ranged between (3.30) and (2.55). Such values lie between the two choices "I moderately agree" and "I slightly agree." His result indicates that the level of research chairs contribution to the development of scientific research at the university is less than what is expected. It could be due to being a new experience which needs a well set quality management system with clearly defined quality standards.

Some statements occupied high positions, namely, statements 11, 12, 20, and 14. When considering these statements, it could be noted that they are related to achieving scientific distinction at the international level in the first place and then at the local level. Paying attention to the international level is one of the main concerns in the University vision, mission, and goals. The statement that occupied the first position, which is statement 11, directly and clearly highlights the goal of universality. It reads "Research chairs contribute to achieving a distinguished scientific status for the university at the international level." The same applies to statement 14, which reads "Research chairs attract competent researchers from various international research centers to cooperate with them." With regard to statements 12 and 20, they are concerned with achieving distinction in serving the local society.

These results reflect the extent of the attention paid by the university to attaining excellence and distinction at the international level in the field of research, as well as serving and performing its developmental role in the local society. They also reflect another concern of the university, which is contributing to forming the knowledge society, as indicated by the responses to statement 20, which reads "Research chairs contribute to confirming the university's role in establishing the

No.	Statement *Research chairs:*		High	Medium	Low	Not Present	Mean	Standard Deviation	Order
23	Contribute to making information and knowledge available through traditional and modern sources (paper libraries, digital libraries, etc.)	T	8	12	10	-	2.93	0.79	15
		%	26	39	32	-			
24	Inform researchers of all research projects sponsored by the chair	T	5	8	18	-	2.58	0.77	28
		%	16	26	58	-			
25	Inform researchers of the rules and conditions regulating supporting research funded by the chair	T	6	14	10	1	2.81	0.79	21
		%	19	45	32	3			
26	Remove all the obstacles that researchers face during conducting their research	T	4	13	13	1	2.65	0.76	27
		%	13	42	42	3			
27	Publish research papers in all paper and electronic forms	T	11	14	5	1	3.13	0.81	6
		%	36	45	16	3			
28	Provide researchers inside the university with all topics and issues that can be researched and studied	T	7	14	9	1	2.87	0.81	17
		%	23	45	29	3			
29	Encourage innovation, creativity, and development in various disciplines of knowledge	T	8	15	6	2	2.94	0.85	13
		%	7	14	6	2			
Axis General Mean							**2.93**		

No.	Statement *Research chairs:*		High	Medium	Low	Not Present	Mean	Standard Deviation	Order
15	Contribute to the development of graduate studies programs so as to achieve the research requirements of society	T	6	8	14	3	2.55	0.93	29
		%	19	26	45	10			
16	Direct scientific research at the university towards achieving knowledge-based economy	T	7	10	13	1	2.74	0.86	26
		%	23	32	42	3			
17	Link university research outputs to the needs of society	T	7	14	6	2	2.90	0.86	16
		%	23	45	19	7			
18	Approve scientific research after being refereed by specialists in the field	T	14	8	7	2	3.10	0.98	8
		%	52	26	23	7			
19	Cooperate with the best-known scientific journals for publishing the research funded by the chair	T	8	14	4	4	2.87	0.97	19
		%	26	52	13	13			
20	Contribute to confirming the university's role in establishing the knowledge society	T	13	13	2	3	3.16	0.93	3
		%	42	42	7	10			
21	Contribute to adopting and localizing modern technology and new knowledge at the university	T	10	15	3	3	3.03	0.91	12
		%	32	48	10	10			
22	Contribute to developing and improving scientific research methods	T	10	14	6	1	3.06	0.81	11
		%	32	45	19	3			

No.	Statement *Research chairs:*		High	Medium	Low	Not Present	Mean	Standard Deviation	Order
8	Provide the necessary human resources for researchers inside the KSA	T	9	9	10	2	2.83	0.95	20
		%	29	29	32	7			
9	Honor distinguished researchers who have good contribution to scientific research	T	8	11	8	3	2.80	0.96	22
		%	26	36	26	10			
10	Provide care for distinguished students from various countries in graduate studies programs that serve the chair's field of specialization	T	8	10	11	2	2.77	0.92	23
		%	26	32	36	7			
11	Contribute to achieving a distinguished scientific status for the university at the international level	T	16	11	3	1	3.35	0.90	1
		%	52	36	10	3			
12	Strengthen societal partnership in the field of research between the university and the various institutions of society	T	15	10	4	2	3.23	0.92	2
		%	48	32	13	7			
13	Encourage graduate students to channel their research to issues related to the specialization of the chair	T	7	11	11	2	2.74	0.89	25
		%	23	36	36	7			
14	Attract competent researchers from various international research centers to cooperate with them	T	12	12	7	-	3.16	0.78	4
		%	39	39	23	-			

Review and Analysis of the Study Results:

A. Answer to the First Question:

Table 6: Frequencies, Percentages, and Means in Descending Order of the Contribution of Research Chairs to Scientific Mobility in KSA Universities from the Point of View of the Individuals of the Study

Module A: The Role of Research Chairs in Developing Scientific Research in KSA Universities

No.	Statement *Research chairs:*		High	Medium	Low	Not Present	Mean	Standard Deviation	Order
1	Observe the research needs of the university staff	T	8	18	5	--	3.10	0.65	7
		%	26	58	16	--			
2	Meet the urgent research needs in the university	T	10	14	6	--	3.13	0.73	5
		%	32	45	19	--			
3	Urge university staff to participate in preparing scientific research	T	10	10	10	1	2.94	0.89	14
		%	32	32	32	3			
4	Communicate with university staff when announcing funded research	T	8	12	10	1	2.87	0.85	18
		%	26	38	32	3			
5	Contribute to developing the research skills of university staff	T	10	12	8	-	3.07	0.79	10
		%	32	38	26	-			
6	Provide opportunities for cooperation between university staff and research centers and expertise outside the KSA	T	11	12	8	-	3.10	0.79	9
		%	36	38	26	-			
7	Provide the necessary financial resources for researchers inside the KSA	T	8	10	11	2	2.77	0.92	24
		%	26	32	36	7			

scientific meetings. The validity of the tool was assured by peer reviewing. Based on the reviewers' remarks, the final formula was reached. The correlation coefficient (Pearson) was used, which yielded the following result:

Correlation coefficients wavered between 0.55 and 0.86, which indicated the high validity of all questionnaire statements, except for statement No. 25, for which the correlation coefficient was relatively low.

For verifying the consistency of the tool, the Cronbach's Alpha consistency test was used, yielding the following result:

Consistency coefficients wavered between 064 and 086. This result indicated that there was a high degree of consistency in all the statements of the questionnaire.

Methods of Statistical Analysis:

To achieve the objectives of the study, a number of statistical methods were used, employing the Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) for analyzing the data gathered in the survey. For calculating the values of the responses of the individuals included in the study, the following distribution was used:

From 1 to 1.80 – "*I disagree.*"

From 1.81 to 2.60 – "*I slightly agree.*"

From 2.61 to 3.40 – "*I moderately agree.*"

From 3.41 to 4.20 – "*I strongly agree.*"

From 4.21 to 5.00 – "*I very strongly agree.*"

Subsequently, the following statistical measures were calculated: frequencies, percentages, means, standard deviation, *T*-test, Scheffe test, and Pearson and Cronbach's Alpha correlation coefficients.

2. Participation in Research Chairs:

Table 4: Properties of the Individuals by Participation in Research Chairs

Participation in Research Chairs	Frequency	Percentage
Has participated	11	35.5
Has not participated	20	64.5

Table 4 shows the properties of the individuals of the study by participation in the activities of the research chair. As the figures indicate, 35.5% of the individuals participated in some research chair activity, whereas 64.5% did not participate in any activity.

3. Department's Association with Research Chair:

Table 5: Properties of the Individuals by Department's Association with Research Chairs

College Specialization	Frequency	Percentage
Associated	17	54.8
Not Associated	14	45

Table 5 shows the properties of the individuals of the study by the department's association with research chairs. As the figures indicate, 54.8% of the departments were associated with research chairs, whereas 45% were not associated with any research chair.

Tool of the Study:

The researchers used the questionnaire as their main tool for gathering the data of this study to find out the role of research chairs in fostering scientific mobility in Saudi universities. The questionnaire consisted of two parts, the first included the variables of the study and the second included the two modules of the study related to the role of research chair in fostering scientific mobility. The latter part was in turn divided into two components: developing scientific research and holding

As shown, these studies differ regarding the areas of focus and the methodologies used.

This study has concentrated on the role of research chairs in fostering scientific mobility in Saudi Universities, mainly on increasing research publication and organizing scientific meetings.

Methodology of the Study:

The researchers have applied the descriptive survey approach, which, as defined by Al-Assaf (2010: 191), is “a method of research in which all the individuals of a research population or a large sample of them are questioned, with a view to describing the phenomenon under investigation in terms of properties and quality.”

Population of the Study:

The population of the study was composed of all the heads of academic departments at King Saud University who have research chairs. Owing to limited population, the researchers used the complete enumeration method by applying their tool on all individuals of the population. The number of individuals was 60 heads of departments, among whom the questionnaire was distributed, and out of them, 31 returned the questionnaire.

Properties of the Individuals of the Study:

1. College Specialization:

Table 3: Properties of the Individuals by College Specialization

College Specialization	Frequency	Percentage
Humanities	17	54.8
Natural Sciences	14	45

Table 3 shows the properties of the individuals of the study by college specialization. As the figures indicate, 54.8% of the individuals belonged to humanities colleges, whereas 45% belonged to colleges of natural sciences.

- The term for a permanent research chair is open-ended;
- Research chairs support of various kinds usually comes from the Ministry of Higher Educations, although, sometimes, it comes from commercial establishments and corporations;
- A research chair has a chair professor, who is the project leader of the research endowment and the general supervisor of the chair, and who works full time for the supervision of the project;
- The activities of a research chair are continuous and take various forms, including lectures, workshops, symposia, meetings, and publishing books, periodicals, and encyclopedias;
- A chair's achievements and outputs must include all of the following: published papers, definite or possible applications, number of master and doctoral students, networks, connections and patents, and applicable research grants;
- The chair seeks help of visiting professors to deliver lectures, courses, or symposia through which the chair provides services to the society and university, provided that the period of the professor's assistance does not exceed 15 days;
- Most research chairs and research grants operate under the auspices of scientific research centers at universities.

It is clearly noticeable the previous studies have covered different areas in the field of research chairs. The five areas covered are:

- The management of the research chairs programs.
- The concept and the importance of the research chairs.
- The abroad experience of Saudi research chairs.
- The private sector motovations towards research chairs in Saudi Arabia.
- The evaluation system oh research chairs (its process goals, period of time, assessment criteria, and performance indicators).

- There are obstacles against reaching the stage of possessing special technology related to scientific research and development;
- There is failure to adopt innovative programs for scientific research and choose appropriate technology;
- There is little room for Arab researchers and scholars to freely choose their research topic and express their ideas, despite the vital role of academic freedom in advancing scientific research, which limits the researcher's creativity and seriousness;
- In many Arab countries, the rate of academic productivity is low, and society does not highly regard scientific research owing to the lack of awareness about the importance of development and keeping up with modern civilization;
- Arab universities and academic institutions lack specialized bodies that market research findings to beneficiary parties according to a systematic economic plan, which indicates poor cooperation between research centers and the private sector;
- There is lack of cooperation and coordination between Arab ministries and universities with respect to conducting research that contributes to solving national problems.

The study recommends that the best way to reduce difficulties is by establishing a national organization to undertake coordination between the parties concerned and scientific research chairs.

Al-baqaawi (2012) carried out a study entitled "The Malaysian Experience of Scientific Research Chairs," which aimed to define the concept of scientific research chairs and cast light on the Malaysian experience in this respect. Some of the main findings of the study were the following:

- The number of permanent research chairs does not exceed 20, while temporary research chairs amount to hundreds;

among the chairs to reach the international standards and showing the points of strength and weakness for each chair;

- Building the evaluation system involved in measuring the efficiency of performance mean value, the period of time for supervising the chair, and value of the amounts spent on the chair since the beginning of such a supervision;
- The period of time for research chairs evaluation should be 6 months from the date of chair supervision;
- The fields of research chairs included engineering, medicine, science, the humanities, and economics;
- The general criteria for research chair performance assessment included academic product; the impact of the program on industry and economy; the impact of the program on public health, social service, and environment protection; the chair professor; training national and foreign competent staff; the method and amount of research funding; the media aspects of the chair; cooperation among chairs and optimal investment of resources and potentials; and the chair's periodic technical reports.

The study recommended setting a strategic plan and annual plans for each chair based on scientific foundations. It also recommended setting a stable, integrated, and comprehensive structure for each research chair.

Al-Ayashi's (2012) study entitled "Research Chairs: The Arab and the Western Experiences" aimed to compare the Arab research chair experience with its Western counterpart and to recognize the difficulties faced by Arab research chairs. Some of the main findings of the study were the following:

- There is lack of information centers in universities as well as laws and agreements that facilitate communication among scientific research centers in the Arab World;

of the private sector. Some of the main findings of the study were the following:

- Research chairs constitute a flexible resource for funding research, away from the bureaucratic measures, within the limits of which state-owned universities and research centers operate;
- Individuals and notables of society remain in the category of the highest contribution to financing research chairs in KSA universities. On the other hand, the contribution of the private sector in this respect is relatively low;
- Research chairs in KSA universities under their current conditions are operated according to the individual vision and policy of each university without regard to the general role that such chairs can play in serving the national economy as a whole;
- Humanities and social sciences still hold a significant percentage of research chairs;
- There is insufficient effort in marketing research chairs to the private sector on the part of the university, irrespective of whether in terms of cost or real return.

Alwadan et al (2012) carried out a study aimed at evaluating research chairs in the Research Chair Program of King Saud University. This was done by setting the evaluation process goals, building an evaluation system, specifying the period of time for evaluating research chairs and their specializations, and setting the general criteria for assessing their performance and performance indicators. Some of the main findings of the study were the following:

- Evaluating the Research Chair Program of King Saud University aimed at linking the University's policies, orientations, and visions to the research chair achievements, creating a competitive spirit

activities. The study was based on a twofold plan, one involving basic library research and the other involving field research. Some of the main contributions of the study were the following:

- The study reviewed some of the literature related to the concepts and methods of funding and managing research chairs;
- It listed the research chairs that the KSA participated in funding and supporting;
- It prepared a database for these research chairs, including their names, nationalities, the qualifications of their supervisors, their date of establishment, and the obstacles that they encountered;
- Chairs, programs, or centers are not identical or similar in terms of their infrastructure or academic activities;
- The study highlighted the potential of such research chairs, which qualifies them to work in the area of Arab and Islamic research and studies objectively and systematically;
- King Faisal Chair of Islamic Thought and Culture at the University of Southern California is the oldest (1976), while Kamal Adham Center for Journalism Research and Training at the American University in Cairo is the most recent (2008);
- As far as the amount of the endowment is concerned, the highest was King Fahd Center for Middle East and Islamic Studies at the University Arkansas (25 million US Dollars), while the lowest amount was that of King Fahd Chair of Biotechnology at the Gulf University (400,000 US Dollars).

Al-Athl's study (2012) entitled "The Private Sector's Motivations and Expectations of Research Chairs: A Proposed Track for Enhancing their Benefit to Saudi Society" aimed to discuss possible forms of achieving effective benefit from research chairs in Saudi society and examine their ability under their current conditions to meet the needs and expectations

- Scientific research chairs have their own rules according to which they operate.

Some of the main findings of the study related to Saudi research chairs at home and abroad were as follows:

- The KSA is attaching increasing importance to scientific research chairs;
- There are true foundations for the KSA interest in setting up scientific research chairs, both at home and abroad;
- The KSA has taken obvious efforts in supporting research chairs in the best-reputed universities in the world;
- There is rivalry and competition among KSA universities for setting up scientific research chairs;
- There is little understanding of the scientific research chair philosophy among some academics in some KSA universities for various reasons.

Some of the main recommendations of the study were as follows:

- Saudi scientific research chairs should be the subject of further, more comprehensive, and accurate research that examines various specializations and disciplines;
- Some university research chairs should be developed to form distinguished scientific research centers;
- Saudi universities seeking to establish scientific research chairs should focus on the needs of Saudi society.

In addition, the Saudi Ministry of Higher Education (2010) prepared a descriptive analytical study entitled “Saudi Scientific Chairs and Programs Abroad,” aiming to provide a brief description of universities embracing research chairs, centers, and programs funded by the KSA or Saudi legal persons; list such chairs, centers, and programs; and provide an objective description evaluating their scientific and academic

administrative and regulatory laws and measures for endowing university chairs and the importance of diversifying their funding sources by using consultative endowment funds. The main recommendations of the study included the following:

- Working on setting up university chairs at Saudi universities under the supervision of a technical committee affiliated to the relevant authorities;
- Considering the possibility of investing university chairs for the service of educational and cultural purposes aiming at developing the local community; and
- Establishing an endowment fund for receiving donations for supporting university research chairs.

In his study entitled “Saudi Scientific Chairs: A Descriptive Study,” Al-Maghdhawi (2000) aimed to elucidate concepts related to scientific research chairs and show the importance attached to them by the KSA, both at home and abroad. The main findings of the study related to research chairs in general were as follows:

- Scientific research chairs are of paramount importance to universities;
- Scientific research chairs have their own philosophy;
- The scientifically developed world pays great attention to scientific research chairs;
- Scientific research chairs have their benefits at the local, regional, and international levels;
- Universities are the natural home for embracing scientific research chairs;
- Other scientific institutions than universities may adopt scientific research chairs after having the necessary conditions available;

3. Achieving international reputation and attraction at all international, regional, and local levels (Pianura 2012). This is done by using all communication media as well as traditional and electronic means of publication. This can have a positive effect on the process of funding, enlarging the circle of partnerships and attracting famous and distinguished experts for employment;

4. Focusing attention on graduate students, especially at the doctoral level, channeling their research so as to serve the goals of the chair, training them in scientific research skills (Semra 2012), and developing their curricula by adding courses related to the specialization of the research chairs; and

5. Establishing compatibility between the chairs' vision, mission, goals, and activities and the national priorities (Semra 2012) so that research chairs may have an effective role in fulfilling the ambitions of the country and solving its problems and crises.

Review of Previous Literature:

The researchers have found no previous studies that have the same goals and the same area of focus as this study. However, there are some studies about research chairs, that have different focus than this study. Some of them are:

Al-Khateeb et al. (2000) conducted a study entitled "Managing University Chairs in Higher Education: A Pilot Study," which aimed to explore the views of KSA higher education academics concerning the importance of university chairs, the necessary rules for their management and supervision, determination of their fields of specialization, and the mechanism for funding them in the KSA. One of the main findings of the study is that it highlighted the importance of university research chairs in developing academic work at universities and supporting their role in social work. The study also stressed the necessity of providing

Requirements for Successful Research Chairs:

The requirements for successful research chairs include the following:

1. Having the necessary infrastructure, including amenities and facilities, prepared early enough before the operation of the chair proceedings (Boutin 2012). This is important for saving time and preventing delay of the research chair proceedings. This requirement is not confined to establishing amenities and providing laboratories and apparatus, but also includes preparing such amenities to provide a convenient environment for work and secure their operation and maintenance.
2. Achieving flexibility in university policies, regulations, and administrative and financial laws so as to facilitate the work of scientific research chairs in terms of employment, partnerships, contracts, and everything related to the arrangement and regulation of the proceedings of the chairs; and
3. Assuring compatibility between the goals and specializations of research chairs and the university's strategic plan of scientific research and knowledge management.
4. Continuous assessment of the research chairs's operations and outcomes.

Other requirements may be added to the above-mentioned list, including:

1. Striking a balance in the activities and proceedings of scientific research chairs so as to fully cover the international, regional, local, and university levels;
2. Attracting distinguished specialists and scholars of international reputation so as to enrich the scientific research chair activities (Orfli and Kassab 2012);

raised in a research knowledge environment, and increase the number of distinguished researchers at universities; and

- Innovating new solutions to contemporary problems and supporting productive research that attaches priority to serving society.

According to Al-Ayashi (2012: 341), the goals of research chairs are:

- Developing societal partnerships with the university;
- Supporting cooperation between competencies at the university and various societal institutions;
- Fostering institutional research spirit as is the case in reputable international universities; and
- Contributing to the enrichment of knowledge with its various disciplines.

It can be argued that the goals of research chairs are focusing on the contribution of the chairs to the enrichment of knowledge with its various disciplines by:

- Enhancing the university's role in supporting scientific research through developing abilities and skills of researchers and graduate students in the field of scientific research;
- Holding scientific meetings and participating in scientific conferences and symposia of relevance to the interests and specializations of the research chairs; and
- Arranging for hosting scholars and experts.

These goals are mentioned by all the Saudi universities, however the important question is: How to achieve these goals? The Saudi universities have evaluate there experience by developing an evaluation system the will result in a very useful data. They have create a quality management system with clear and well defined quality standards to manage the research chairs programs.

- Benefiting from experienced scientists for developing the body of knowledge and research in the possession of the university and society;
- Conducting specialized scientific research;
- Developing graduate studies programs in various academic and research fields;
- Providing various academic specializations with competent staff and with modern science laboratories and apparatus;
- Arranging mutual visits for professors across universities;
- Conducting specialized research in certain fields at the undergraduate and graduate levels (e.g. the master and doctoral levels);
- Contributing to training and raising the proficiency of the targeted cadres; and
- Working for mutual cooperation between universities and society to achieve important and beneficial results for both parties..

According to Al-Al-baqaawi (2012: 188), the goals of research chairs are:

- Making a qualitative breakthrough towards distinction and creativity both at the regional and international levels;
- Effectuating the role of the university in developing the society into a society of knowledge, thought, development, and scientific progress;
- Investing in local creative cadres and benefiting by international expertise to make successful scientific partnerships by attracting distinguished international professors in scientific research;
- Diversifying sources of national income to protect national earnings, achieve human and intellectual development for future generations

(Source: King Saud University, Research Chairs Program Website, 2012 (http://ksu.edu.sa))

The fields of specialization of those research chairs in Saudi universities range between medicine, science (physics and chemistry), engineering, and the humanities (King Saud University, Research Chairs Program Website, 2012 (http://ksu.edu.sa)).

It can be observed from Table 2 that science chairs occupy the top position, followed by medicine chairs, humanities chairs, and then engineering chairs at the end of the list. It is clear from the data cited in Al-Athel (2012) that King Abdulaziz University differs in the distribution of chairs by specialization from King Saud University in that the medicine chairs occupy the first position in King Abdulaziz University. However, the two universities were similar regarding the distribution of chairs over other specializations. It is also noteworthy that scientific research chairs in the field of engineering were last in both the universities, in spite of the private sector's dire need of this specialization (Al-Adhel 2012).

Goals of Research Chairs:

Several studies have dealt with the goals of research chairs. For instance, Al-Maghdhawi (2009: 45) suggests that the main goals of research chairs include:

- Disseminating Islamic culture and highlighting the merits of Islam all over the world;
- Defending the Islamic creed and exposing and refuting all false allegations against Islam;
- Establishing cultural and intellectual communication with world nations and peoples;
- Attracting specialized and distinguished scholars to support and initiate academic and research programs and universities;

scientific research chairs in Saudi Universities, because universities were not allowed to accept donations or gifts from outside the university, neither from foreign nor local bodies (Imam Muhammad ibn Saud University, 2012).

The research chair experience in the KSA started at King Fahd University for Petroleum and Minerals, followed by King Abdulaziz University, King Saud University, and Imam Muhammad ibn Saud University. After that, the number of scientific research chairs increased in KSA universities, both old-established and recent, reaching 221 in 2012 (Al-Adhel 2012).

Table 1: Distribution of Research Chairs in KSA Universities in 2012

University	No. of Research Chairs	Percentage
King Saud University	124	56.1
Imam Muhammad ibn Saud University	41	18.6
King Abdulaziz University	28	12.7
Ha’il University	6	2.7
Tabuk University	2	2.7
Others (approximate)	20	9.0
Total (approximate)	221	100

(Source: Al-Athel 2012)

As indicated in Table 1, King Saud University occupies the top rank in the number of research chairs, with a percentage of 56.1% of the total research chairs in Saudi universities. This shows that there is accelerating scientific mobility and increasing concern with scientific progress and excellence in that university. This phenomenon is worthy of notice and needs further study and follow-up.

Table 2: Distribution of Active Research Chairs by Specialization in King Saud University

Field of Specialization	No. of Chairs	Percentage
Science	30	38.5
Medicine	28	35.9
Humanities	12	15.4
Engineering	8	10.3
Total	78	100

particular field conducts specialized research aiming at offering innovative solutions to national development problems(152). Similarly, Al-Al-baqaawi (2012) regards a research chair as a university program including research and academic activities, funded permanently or temporarily by parties outside the university in accordance with the higher education policy of the state, which aims at fulfilling knowledge-related goals pertaining to developmental issues, including educational, human, health, social, and total development(178).

Al-Ayashi (2012) argued that research chairs are a set of scientific activities in various fields performed through a research team specialized in a specific field or a group of integrated fields, which aims at supporting a knowledge society characterized by specialization, development, and translation of the achievements of researchers at universities into practical tangible results whose effect can reach the everyday life in society (340).

Thus, it can be argued that a research chair is a university research or academic program that is funded on a permanent or temporary basis to achieve specific goals according to the higher education policy.

The KSA Experience of Research Chairs:

The experience of research chairs in the KSA is rather recent. The beginning of the experience was abroad, as chairs were established in foreign universities, both regional and international, such as the Chair of the Custodian of the Two Holy Mosques at Gulf University (1997), King Fahd Chair at the University of London (1995), King Abdulaziz Chair at the University of Southern California (1984), Prince Nayef Chair at the University of Moscow (1996), and King Fahd Chair at Harvard University (1993). The KSA has also offered support to scientific centers at several universities worldwide. The main concern of such chairs was with humanities, namely, Islamic Studies. At that time, there were no

Definition of Terms:

1. **Research Chairs:**

A research rank assigned for researchers and distinguished scientists in their field nationally and internationally and who have research contributions of high quality and quantity in certain specialization.(King Saud University, Vice Deanship of scientific Research for Research Chairs, 2013)

2. **Scientific Mobility:**

In this study, scientific mobility refers to activities meant to achieve scientific progress for the university in the field of scientific communication and meetings, both inside and outside the university, and the field of academic programs.

Theoretical Framework:

1. The Concept of Research Chairs:

There are several definitions of research chairs, some of the important ones are reviewed here. Reference has already been made to Al-Maghdhawi (2009) who defines a research chair as a type of research or academic university program, aimed at realizing certain goals, and funded by grants from real or legal persons, on a permanent or temporary basis, according to specific conditions and systems(36).

Al-Khateeb, Shahat, & Al-Jabr, (2000) define research chairs as a type of scientific endowment granted by foreign or national institutions or individuals for scientific purposes, and offered to distinguished individuals according to terms and conditions agreed upon among the donor parties, the beneficiaries, and the supervising and monitoring bodies(62).

According to Al-Borie (2012), a research chair is a research program in which a scholar or researcher who is internationally distinguished in a

3. To the researchers' knowledge, this is one of the few studies that have dealt with research chairs in universities, which is one of the most recent aspects of higher education that needs further study and elaboration.

Questions of the Study:

The study addresses the following questions:

1. What is the contribution of research chairs to developing scientific research in KSA universities?
2. What is the contribution of research chairs to organizing scientific meetings in KSA universities?
3. What are the statistically significant differences among the responses of the individuals of the study on the role of research chairs in fostering scientific mobility in KSA universities according the following variables: current academic rank, specialization of academic department, years of service as head of department, and participation in some research chair activity?

Delimitations of the Study:

The present study has the following delimitations:

1. Subject delimitations:

The aim of this study is to examine the role of research chairs in developing scientific research and holding scientific meetings in KSA universities.

2. Place delimitations:

The application of this study is confined to the heads of academic departments at King Saud University.

3. Time delimitations:

The study was conducted during the second semester of the academic year 1432–1433h.

Such research chairs seek to fulfill particular goals as specified by the party establishing them. They are funded by real or legal persons or through partnership between the university and the financing party (Al-Maghdhawi 2009: 7).

Although enough time has passed since the launching of many research chairs in Saudi Universities, there have been no studies yet to examine the research chairs contribution to developing research and convening various scientific meetings, which can achieve scientific mobility and institutional distinction of the universities embracing them.

It is therefore important to provide an assessment for such an experience, especially in the field of increasing research publication and organizing scientific meetings, which are among the major purposes for which research chairs were originally created.

Rationale for the Study:

The importance of the present study stems from the following points:

1. The study addresses an important issue, which is the role of research chairs in achieving scientific mobility in terms of developing and supporting scientific research and holding scientific conferences within Saudi universities. Research chairs are among the major resources for scientific research and the modern means to fulfilling its functions in university institutions, benefiting from the charily funds provided by individuals and institutions in society.

2. The present study contributes to assessing the current status of research chairs in terms of developing scientific research and holding scientific meetings in KSA universities. It also gives those in charge of higher education a true picture of the degree to which these research chairs contribute to achieving scientific mobility, and offers them opportunities for improving and developing management of research chairs.

preparation of future leaders in various fields, and increasing creative research (Al-Fawzan 2012: 56).

Scientific research is not only the responsibility of the state. Contemporary trends are based on the concept of partnership with the private sector as an effective party in scientific research. Research chairs are a major source of support for scientific research. The KSA has taken large strides in this direction, surpassing most Arab countries in the number of research chairs, which, in KSA universities, has exceeded 230 so far. As the research chair experience in the KSA is rather recent, it needs some assessment (Al-baqaawi 2012: 175).

Problem of the Study:

Research chairs in universities are a mean to scientific research, generation and employment of knowledge, contribution to development, and raising the standard and potential of society. Therefore, many developed countries seeking to maintain their top position, as well as developing countries seeking to progress and catch up with them, are encouraging the establishment of research chairs in their universities and urging the notables and institutions of society to support and invest in research chairs for their ability to offer promising potential for such societies and their expected contribution to the body of human knowledge (Ministry of Higher Education 2012: 12).

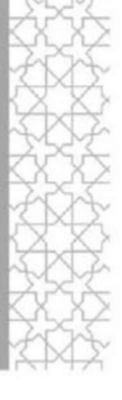
Research chairs are among the most important programs set up by some KSA universities and academic institutions for enhancing scientific research and enlarging the circle of partnership between universities and the communities in which they exist. The KSA is currently witnessing a great advancement in research chairs, as indicated by their large number in Saudi universities. Both old-established and new universities are competing in raising and allocating funds for launching research chairs.

Introduction:

Research is one of the main functions of universities. Therefore, several universities have sought to establish regulatory bodies to undertake the management and support of academic research and help fulfill its goals. Research chairs are among the main regulatory bodies that foster scientific mobility, whether in the field of preparing research or in the field of holding scientific meetings.

Universities of the Kingdom of Saudi Arabia (KSA) have lately witnessed many developments in the academic research system, most notably by launching a large number of research chairs specialized in humanities and applied sciences. Such developments came in response to the growing demand on academic research outputs by various sectors of society, governmental, private, or nonprofit, as well as the increasing desire of national personalities and institutions wishing to participate with universities in funding academic research as part of their social responsibility (Symposium of Research Chairs in the Kingdom of Saudi Arabia, 2012: 5).

Research chairs are a positive phenomenon in the knowledge society and a major pillar resource for developing and progressing scientific mobility. They also contribute to the cultural structure of any country. They are the basis for serving many scientific projects and dealing with many issues that need accurate and specialized research. The goals fulfilled by research chairs have made them the focus of attention of decision-makers in both developed and developing countries. The research chair experience in the KSA started only recently, when compared with other experiences round the world, but it has had a positive impact on providing an environment that fosters occupying a pioneering position in the field of research, contributing to the



دور كراسي البحث في دعم الحراك العلمي في الجامعات السعودية دراسة حالة

د. تركي بن علي حمود المطلق الشمري
أستاذ مشارك، قسم التربية ـ كلية التربية ـ جامعة حائل
د. عبد الرحمن بن محمد علي الحبيب
أستاذ مشارك، قسم الإدارة التربوية ـكلية التربية ـ جامعة الملك سعود

ملخص البحث:

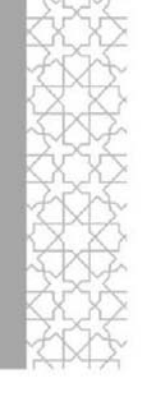
هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور كراسي البحث في دعم الحراك العلمي في الجامعات السعودية من خلال دراسة مساهمتها في تطوير البحث العلمي وعقد اللقاءات العلمية .تم تحقيق هدف الدراسة من خلال تحليل وجهات نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية في جامعة الملك سعود ودراسة الاختلافات بين وجهات نظرهم وفقا لأربعة متغيرات: الرتبة الأكاديمية الحالية والتخصص والقسم وسنوات الخدمة كرئيس للقسم، والمشاركة في بعض أنشطة كراسي البحث، أجريت الدراسة خلال العام الدراسي (١٤٣٤ـ١٤٣٥هـ).وقد استخدمت الدراسة أسلوب المسح الوصفي، واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع البيانات.من نتائج الدراسة أن متوسط القيم للاختيار من اثنين من بعدي الاستبيان أي البحث العلمي واللقاءات العلمية(يتراوح بين ٢,٥٥و ٣,٢٥)، وبالتالي تقع ضمن مجموعة من متوسطة إلى درجة منخفضة على المقياس. وتشير الدراسة أيضا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستجابات التي يمكن أن تعزى لمتغيرات الدراسة. في ضوء النتائج، خلصت الدراسة إلى عرض بعض التوصيات.

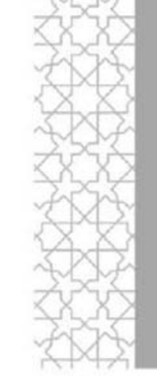
The Role of Research Chairs in Fostering Scientific Mobility in Saudi Universities A Case Study*

Dr. Turky Ali Humoud Al-Mutlaq Al-Shamry
Associate Professor of Educational Management,Department of Education, Faculty of Education,Ha'il University
Dr. Abdul-Rahman Mohamed Al-Habeeb
Associate Professor of Educational Management, Department of Educational Management, College of Education,King Saud University

Abstract:

This study aimed to explore the role of research chairs in fostering scientific mobility in Saudi universities through examining their contribution to developing scientific research and holding scientific meetings. This is done by analyzing the views of the heads of academic departments in King Saud University and examining the differences among their views according to four variables: current academic rank, specialization of the department, years of service as head of the department, and participation in some research chair activity. The study has applied the descriptive survey approach and has adopted the questionnaire as a tool for gathering data. The study shows that the mean values of choices of the two questionnaire modules (namely, scientific research and scientific meetings) wavered between ٣,٣٥ and ٢,٥٥, thus falling within the range of medium to low degrees on the scale. The study also indicates that there were no statistically significant differences among responses that can be attributed to the variables of the study. In the light of the findings, the study concluded by providing some recommendations.





The Role of Research Chairs in Fostering Scientific Mobility in Saudi Universities A Case Study*

Dr. Turky Ali Humoud Al-Mutlaq Al-Shamry
Associate Professor of Educational Management,
Department of Education,
Faculty of Education,Ha'il University
Dr. Abdul-Rahman Mohamed Al-Habeeb
Associate Professor of Educational Management,
Department of Educational Management,
College of Education,King Saud University

**This study is funded by Ha'il University

IV. In-text foreign names of authors are transliterated in Arabic script followed by Latin characters between brackets. Full names are used for the first time the name is cited in the paper.

V. Submitted research papersfor publication in the journal are refereed by two reviewers, at least.

VI. The correctedresearch paper should be returned on a CD or via an e-mail to the journal.

VII. Rejected research paperwill not be returned to authors.

VIII. Views expressed in the published research paperrepresent the opinion of the author(s). They do not necessarily reflect the policy of the university. The university will not be held responsible or liable for any legal or moral consequences that might arise from the research paper.

IX. Researchersare givenfive copies bythe journal and ten reprints of his/herresearch paper.

Contact information:

All correspondence should be addressed to the editor of the Journal of Educational Sciences, Deanship of Scientific Research, Al-Imam

Muhammad Ibn Saud Islamic University

Riyadh,11432, PO Box 5701

Tel: 2582051, 2587203 - Fax 2590261

http://imamudsr.com/

E.mail: edu_journal@imamu.edu.sa

that the researcher owns the intellectual property of the work entirely andthat he will not publish the work before obtaining a written agreement from the editorial board.

2. Submissions must not exceed 35 pages (Size A4).
3. Arabic submissions are typed in Traditional Arabic, 16-font size for the main text, and for English submissions Times New Roman, 12-font size, with single line spacing.
4. The article must not be published or considered for publication by any other publisher.
5. A hard copy and soft copy must be submitted with anattached abstract in Arabic and English that does not exceed 200 words in size or one page in length.
6. Key Words must be listed below the abstract.

III. Documentation:

1. Documentation and citation should follow the style of the American Psychological Association (APA).
2. Sources and references must be listed at the end.
3. Clear tables, pictures and graphs that are related to the research are included in appendices.

4- For in-text citations surnames only are used followed by the date of publication and page number between brackets. References must be arranged alphabetically by the last name of the author followed by his/her first name, the date of publication, title of the article, place of publication and publisher.

1. Developing educational disciplines and theirapplications, and enriching the Arab educational library through the publication of theoretical and applied research in various educational disciplines.
2. Allowing thinkers and researchers in educational disciplines to publish their academic research works.
3. Developing educational disciplines by publishing distinguished research worksthat addresscurrent local and Arab issues.
4. Promoting new trends of research in educational disciplines.
5. Exchanging scholarly works regionally and internationally.

Criteria of Publishing

The Journal publishes academic research and studiesin educational disciplines according to the following regulations:

I. Acceptance Criteria:

1.Originality, innovation, academic rigor, research methodology and logical orientation.
2. Complying with the established research approaches, tools and methodologies in the respective disciplines.
3. Accurate documentation.
4. Language accuracy.
5. Previously published submissions are not accepted.
6.Submissions must not be extracted from a paper, a thesis/dissertation, or a book by the author or anyone else.

II. Submission Guidelines:

1. The researcher should write a letter showing his interest to publish the work, coupled with a short CV and a confirmation

Criteria of Publishing

The journal of Educational Sciences is a quarterly refereed specialized journal published by Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University. It publishes scientific research characterized by originality, clear methodology and accurate documentation in various related fields including, fundamentals of education, educational administration, curriculum and Teaching Methods, Special Education, E-learning, among many others, in Arabic and English.

Vision

An educational journal that seeks to generate, disseminate and applyknowledge.

Mission

The journal seeks to become a scientific reference for researchers in education, through publishingrefereed and outstanding educational research in line withdistinguished international professional standards and maintaining scholarly communication among faculty members and researchers in educational disciplines.

Objectives

Journal of Educational Sciences has the following general objective: Disseminating and expanding educational knowledge so as to develop educational practice. More specifically, the journal aims to achieve the following:

Editor –in- Chief

- **Prof. Dr. Al-Jawharah Ibrahim Mohammad Bubsheit,**
  Professor of Educational Administration, Faculty of Education, Dammam University

- **Prof. Dr. Hassan Abdulmalek Mahmoud**
  Professor of Educational Administration, Faculty of Education, Al-Azhar University

- **Prof. Dr. Seham Mohammad Saleh Ka'aki**
  Professor of Educational Planning and Administration, Princess NourahBint Abdulrahman University

- **Prof. Abdulaziz Mohammed Alabd Aljabbar**
  Professor of Special Education, Faculty of Education King Saud University,

- **Prof. Dr. Nadia Hayel Al-Sroor**
  Professor of Special Education, Jordan University

- **Dr. Saleh Ibn Mohammad Al-Oreini**
  Associate Professor of Psychology, Faculty of Social Sciences Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

- **Dr. Abdulaziz Ibn Ali Al-Khalifah**
  Associate Professor of Foundations of Education, Faculty of Social Studies Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

- **Dr. Mohammed Khamis Harb**
  Secretary Editor of the journal, Associate Professor, Deanship of Scientific Research, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University



Chief Administrator

Dr. FawzanIbnAbdulrahman Al-Fawzan
Acting Rector of the University

Deputy Chief Administrator
Prof. Fahd Abdulaziz Al-Askar
Vice Rector for Graduate Studies and Scientific Research

Editor –in- Chief
Prof. Abdulmohsen Mohammad Al-Sameeh
Professor, Department of Educational Administration and Planning - Faculty of Social Sciences

Managing editor
Dr. Ahmad Ibn Mohammad Mohammad Al-Nashwan
Associate Professor of Curriculum and Instruction, Faculty of Social Sciences